

وزارة الثقافة والاعلام



دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ١٩٨٩



طباعة ونشر

دار الشؤون الثقافية العامة، طابق عربية،

رئيس مجلس الإدارة :

الدكتور محسن جلم الموسوي

حقوق الطبع محفوظة

تعدّون جميع المراسلات

بإسم السيد رئيس مجلس الإدارة

المعدّون :

المصطفى جفاد - اعظمية

هـ . ب . ٤٠٣٣ - تلخس ٢١٤١٢ - هـ ف ٤٤٣٠٤٤

منهج كتاب سيوفه في التقييم النحوي

تأليف
الدكتور محمد كاظم البكاء

الطبعة الاولى - لسنة ١٩٨٩

تقديم

حظي كتاب سيبويه منذ وفاة مؤلفه بعناية تلميذه أبي الحسن الانخفش - سعيد بن مسعدة - الذي كان المطلع الوحيد عليه ، إذ كان استاذة يعرض عليه مسائل كتابه في حياته ، وعن الانخفش تلقاه ابو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني اللذان أخذاه فشرّاه بين الناس .

منذ ذلك الحين والكتاب محور عناية علماء العربية ومنطلق اهتمامهم تنقل معهم من البصرة الى الكوفة فبغداد ، وغرّب الى الشام ومصر فالاندلس وبلاد المغرب ، وشرق مع أبي عليّ النحوي وغيره حتى وصل الى بلاد ما وراء النهر .

والكتاب موسوعة لعلوم العربية لغتها ونحوها وصرفها وصوتها ، وعنّ أول رأي طرح في تفسير ظواهر الاعراب لعبارات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والكلام العربي متوره ومنظومه ، وحوى آراء مؤلفه ومناقشاته لشيوخه وآراءهم وما روه عن شيوخهم منذ بداية الدرس النحوي في البصرة .

شرح شروحا كثيرة ، وكتبت فيه بحوث وكتب ، وعقدت عليه دراسات بين موجزة ومبسطة ومعنية بالكتاب وموضوعاته ومهتمة بشواهد وأصوله النحوية وأبنيته الصرفية ودراساته الصوتية .

ومع كل هذه البحوث والدراسات كانت نظرة العلماء اليه منذ كتب أول بحث فيه الى ان كتبت هذه الدراسة - بأنه كتاب خلو من المقدمة ، خلو من المنهج ، خلو من التنظيم والترتيب مفتقر الى الخاتمة .

وحين درستُ « أبنية الصرف في كتاب سيبويه » حاولت أن أبين أن للكتاب منهجاً اتضح في تنظيمه أبواب علوم العربية التي يضمها ؛ إذ بدأ بالنحو وتدرج منه الى موضوعات لها مساس بالدراسة الصرفية ، تخلص منها الى موضوعات صرفية بحتة ، أتبعها بموضوعات تتردد بين الصرف والصوت وختمه بالبحث الصوتي في بابي التضعيف ، **والادغام الذي اهتم به ففعله خاتمة لكتابه لاحتياج القراء اليه واهتمامهم به ، ففصل فيه الكلام على اصوات العربية ومخرج هذه الاصوات وصفاتها وما يطرأ عليها من تغييرات صوتية في اثناء التركيب .**

وقد تابعتُ البحث في شواهد الكتاب وأصوله النحوية وقمت بدراسات اخرى فيه ، وقرأت الكتاب مرات ومرات لهذا البحث او ذاك ، غير أنني لم أتطرق الى دراسته دراسة نحوية متخصصة متبعة .

وكان يدور في نفسي ان أنظم موضوعات الكتاب ، وأعيد ترتيبه بضم المشابهات الى بعضها بعد جمعها من الابواب المتعددة التي تكرر الحديث فيها عن الموضوع الواحد غير منتهية الى ما دفع سيبويه الى هذا المنهج .

وجاء السيد محمد كاظم جاسم البكاء طالباً ناضجاً في السنة التحضيرية لدراسة الدكتوراه في كلية الاداب بجامعة بغداد - فلحظت تمكنه في علم النحو ، وبروزه بين زملائه بما طرحه من اسئلة وآراء وتفسيرات نحوية وتعليلات ، وراقبت اهتمامه بما يثار في اثناء المحاضرة من مسائل الكتاب ، ورغبته في معرفة كل عبارة قالها سيبويه ، ومحاولته فهم كل أسلوب من أساليب الكتاب ، وتحليله أمثله وشواهد ، فظننت ذلك جهد الطالب المقدم على مرحلة دراسية عليا بجِدٍّ وإخلاص ورغبة في النحو ودراساته ، ولم استشف تصميمه على أن يكون « التقويم النحوي للساليب في كتاب سيبويه » موضوع رسالة يخطط لها ويعمل على انجازها .

ومرت الأيام وإذا بين يدي دراسة علمية تمثل كاتبها خير تمثيل وتبين عن شخصيته العلمية الناضجة الرصينة المتعمقة المنقبة الجادة الواعية ، وأطلعتُ فيها على

التحليل البديع لعنوانات أبواب النحو وما تحت هذه العنوانات مما بحثه سيبويه ، وقرأت تفسيره الواضح لمنهج هذه الابواب التي ظنها الباحثون - قديماً وحديثاً - متفرقة غير مترابطة ، وأن فيها تكراراً للكلام على الظاهرة النحوية الواحدة في اكثر من باب ، أو تورعاً للموضوع النحوي الواحد في أبواب متعددة من الكتاب فوجدت كاتبها السيد محمد كاظم البكاء لم يركب البحر ويتطلع الى أمواجه المتلاطمة على السطح وإنما غر غباه وغاص في لجته وأخذ يبحث في أعماقه ويستفتي ظلماتها عن الرابط بين ما حوته هذه الاعماق ، ويتبين موطن الابداع في تنظيمه الباطن الذي يظنه المطلع اطلاعاً سطحياً أسخفاً لا تناسق بينها ولا تجانس أو ترابط . ثم خرج لنا بهذه الرسالة التي أوضحت أن بين أبوابه ترابطاً قوياً يشد بينها منهج واضح منظم لا يمكن معه تقديم باب على آخر أو وضع موضوع في مكان غيره ، وأن هذا المنهج كالسلك الذي يُنظم فيه العقد ، كوّنت أبواب الكتاب فيه حباته وكان لكل حبة موقعها بين قريناتها ومكانها من العقد فلو أزيلت عن موضعها أو قُدِّمت على قريناتها لذهب رونقه ورواؤه ، وزال جماله وانفرط نظامه . وأن منهج الكتاب استدعى تقسيم البحث تقسيماً خاصاً وجعله في جزئين الاول : (أحكام الاسناد مع الاسم المظهر التام) وهو في ثلاثة اقسام . اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر وما يعمل عمله ، وجاء هذا في ثلاثة أساليب . واسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله ، وجاء في ستة اساليب . والاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل ، او ما كان بمنزلة وجاء في خمسة اساليب . فحصر بهذه الاساليب الاربعة عشر ما يمكن ان يأتي عليه كلام العرب وسهل على المتعلمين معرفتها وحفظها .

والجزء الثاني : (أحكام الاسناد مع الضمائر والاسم الناقص وسائر أقسام الاسم الاخرى) وأن يلحق بالبحث ملحقاً تطبيقياً في ترتيب ابواب الكتاب كما مثل لها سيبويه . وأظهر هذا التقسيم هذه الرسالة «أن الكتاب أفضل ما ألف في النحو من الناحية التعليمية لانه يتدرج في دراسة أساليب الكلام وبناء الابواب في اتجاه تركيبى يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلم في اسناد الفعل واسناد الاسم ، والاسناد الذي يعتمد الاداة حيث تتضمن كل مجموعة من الابواب في اسلوب واحد يشرکہا في خصائص واضحة بحيث

تجري الابواب النحوية فيه على وجه يتعلق ثانياها بسبب من أولها فيكون الاول تمهيداً وتوطئة يتضح به الآخر ، إضافة الى ان هذه الابواب التي تتوالى في أنواع الاساليب المتتابعة تتناول انواع الكلم الوظيفية ومبانيها التحليلية .

ثم ان الكتاب يعتمد (الامثلة) مادة لدراسة الاحكام النحوية وقواعدھا فالحقارىء يتعرف هذه الاحكام من الموازنة بين الامثلة فلا يتكلف لها استظهار القواعد المجردة ، ولذلك فضله ابن خلدون على كتب النحويين المتأخرين .

وارجع الباحث الغموض الذي اعتور الكتاب في بعض عباراته الى : عدم تبين منهجه وبناء أبوابه من قبل الدراسين ، أو الى وجود بعض الاستطرادات والاستدراكات فيه التبيست بالابواب الرئيسة فأورثتها اللبس والغموض ، ورأى ان بالكتاب حاجة الى علامات الترويم الدالة لرفع الاشكال والغموض عن عباراته .

وميز في عبارات الكتاب اسلوبين لهما مستويان مختلفان هما : (مستوى الصواب) الذي يعتمد الصحة والخطأ . . و (مستوى الجودة) الذي يبين الحسن والاحسن والجميل والاجمل . . وفي (نظرية العوامل والتقويم اللغوي) أوضح أن فكرة العوامل انما تتسم بكونها عامة في تطبيقها على اساليب الكلام وانها ذات مبدأ ينظم في مجموعة من القوانين التي تتناول العلاقات بين الكلم في اساليب الكلام ، وانها ذات منهج لتفسير هذه العلاقات . وفي هدى هذه الخصائص حددت الرسالة العلاقات بين أنواع الكلم نحو (علاقة النفرغ) و (المطابقة) و (المخالفة) وغيرها .

وبعد ، فهذا جهد الباحث الدكتور محمد كاظم جاسم البكاء بين يديكم يشهد بما أقول وبأكثر مما أقول إذ لا تستطيع هذه المقدمة الموجزة تقويم كل شيء . والله ولي التوفيق .

الدكتورة خديجة عبدالرزاق الحديثي

كلية الاداب - جامعة بغداد

١٩٨٦/٤/٧

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء

والمرسلين . وبعد :

كانت مناقشتي صاحب هذا البحث - ضمن لجنة المناقشة - في رسائله التي نال بها درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها والموسومة بـ « منهج البحث النحوي عند عبد القاهر الجرجاني » فرصة أن أقف على ما في تلك الرسالة من أصالة وعمق ، وأن أعرف واحداً من أهل العلم وطلبته المبرزين في دراسة العربية ، وفي خدمتها . ثم كانت رسالته للدكتوراه « التقويم النحوي للأساليب في كتاب سيبويه » - وهي هذا البحث الذي بين أيدي القراء - وكنت المشرف عليها ، فأتاح هذا لي من الزمن ما مكّني من متابعة هذا العمل ، ومشكلاته العلمية ، وصعوباته الجمّة ، وما أقتنعي أنني إزاء باحثٍ مُتميز ، وطالب من الطراز النادر .

إن السائد في دراسات العربية أن كتاب سيبويه ، بما استودعه صاحبه من كنوز أسناده الخالد : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، هو الكتاب الأول في ميدان الدراسات العربية اللغوية والنحوية ، وأن هذا الكتاب - على ما هو معروف عنه - صعب المراس ، عزيز النال ، وأنه قد كان يقال لمن يريد الاقبال على دراسته « هل ركب البحر » !!^١

واستجلاءً لحقيقة الصعوبة هذه ، وسبراً لأغوار « الكتاب » اقتضى التحقيق في أمرين كبيرين : الأول : المنهج الذي بني عليه الكتاب ، والثاني : المنهج الذي اعتمده في التقويم النحوي للأساليب العربية . أما الأول فقد انتهى فيه الباحثون الى نتيجة قاسية هي أن لا منهج حقاً للكتاب وأن من مسأله ما يتشتت ، ومن مضامينه ما يستغلق . وأما الثاني فلا سبيل اليه الا من جمع المتناثر من موازنات سيبويه بين الاساليب من حيث

الاستعمال والانحسار (الاكثر والكثير ، والقليل والاقَل) ومن حيث الجودة والرداءة (الأجود والجد ، والردىء والارء) ثم تحليل تلك الموازنات وتحقيق أصولها ، وعرضها على علم : «أصول النحو» للخلوص في أمرها الى رأي علمي سديد .

هنا ، كان موقف الدكتور محمد كاظم البكاء : فإنه إذا سلم بالنتيجة الاولى (وهي غياب منبج الكتاب في بنائه الكلّي العام) كان ميدانُ رسالته القضية الثانية الميئةً آنفاً ، وإذا لم يسلم بتلك النتيجة كان ميدانُ رسالته رهناً بما سيقف عليه في المسعى الجديد ، غير معفٍ عنه في المسعى الآخر ، انتهاءً الى الكشف الكامل عن منهج البحث النحوي عند سيويه . فما الذي كان؟؟ لقد أعلنت هذه الرسالة أن «الكتاب» لم يكن على غير منهج ، وأن مسأله ليست بالمشقة التباعدة ، وأن ما ساد ليس إلّا وهماً من الأوهام العلمية ، وخطأً واجب التعديل والتصحيح !! وأعلنت الرسالة كذلك أن المنهج كان دقيقاً محكماً ، وأن تمثّل الباحث له جعله يعيد كتابة أبواب الكتاب باباً باباً ، فإذا هو على ما وصفه الباحث : « في تصنيف منطقي واضح ، بُني ثانية على أوله ، وتعلّق أوله بسببٍ من آخره . » ف«توالى الأبواب في تصنيف دقيقٍ على وجه لو قدم ثانٍ على أولٍ منها لاختل نظامه ، واضطرب منهجه» . . . ثم أعلنت الرسالة مرةً ثالثةً أنّ هذا المنهج المنطقي المحكم قد بُني على أساسٍ هو جوهر الرسالة وغايتها القصوى ؛ إنه التقويم النحوي لأساليب العربية !! فكيف اجتمع الأمران معاً ؟! ذلك ما حدث ؛ وهذا هو البيان :

لقد اتضح أن سيويه قد جمع أساليب العربية في محور « الاسناد » مع الاسم المظهر التام تارةً ، ومع الاسم غير المظهر التام تارةً أخرى . ثم قسم الاول الى : إسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وإسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله ، والاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة . ثم فصل القول في كل إسناد ، حاصراً إسناد الفعل في ثلاثة أساليب لا غير ، وإسناد الاسم في ستة أساليب ، وإسناد الأداة في خمسة ، متنبهاً إلى أن أساليب العربية يمكن جمعها في تلك الانواع الاربعة عشر . فإذا أريد التقويم النحويّ لأيّ تركيب كان ذلك في بيان قيمته النحوية والحكم عليه بالصحة او الخطأ . ولا يكون هذا إلا بمطابقة ذلك التركيب بما وقع وتحقيق في عصور الفصحاة

والاحتجاج اللغوي ، وتحديد موقع ذلك التركيب في شجرة الاساليب ، وبينان نوعه من تلك الأنواع ؛ فإن كان له موقع ، وبان له نوع كان صواباً ، وإلا فإنه خطأ مردود .

وإذا كان سيبويه يعتمد طريقة التركيب والتحليل معاً ، فقد كان يحلل التركيب لبيان وظيفة كل مفردة فيه ، وتقدير أن الأعراب إنما هو وليد تلك الوظيفة . وهكذا سمى الدكتور البكاء هذا الجانب الواسع من عمل سيبويه : «التقويم النحويّ الوظيفي .» وعقد له الفصلين : الاول الذي تكفل بتحديد نوع الاسلوب ، والثاني الذي تكفل بتحليل الاسلوب وتعيين وظيفة المفردة فيه . ولما استقام الأمر على هذا الوضوح يتمّ الباحث وجهه شطر الجانب الآخر من التقويم النحوي ، وهو الذي يتصل بتحديد مستويات الأساليب من حيث الكثرة والقلّة (الكمّ) ومن حيث الجودة والرداءة (النوع) ، وقد سّماه : «التقويم النحوي - الكمي» . قال الباحث : «اشتمل الكتاب على أساليب الاسناد المتنوعة ، موضحاً أحكامها النحوية التي تعمّر عن أسس الصواب النحوي أي : تمييز الصواب من الخطأ واللحن وقد اتسع لدراسة الاساليب التي استقامت صحيحة من حيث تفاوتها في الصحة والاستقامة : فثمّة الجيد والضعيف ، والردئي والكثير والقليل والنادر وما أشبه ذلك ، وهو اتجاه في التقويم النحوي يمكن أن يدعى بـ « التقويم النوعي - الكمي » في مقابل « التقويم الوظيفي » الذي يعنى بالمعاني النحوية الوظيفية وأحكامها لتقويم صحة الاسلوب ، وقد تحدث عنه الباحث في الفصل الاول والفصل الثاني من الرسالة . ولقد استكمل الدكتور البكاء عمله المضني حين التفت الى عناية سيبويه بالسبب المتحكم في التركيب ونظامه وهو « العوامل » وما لها من قوة في ظهور الأثر الاعرابي ، وفي تحديد العلاقات بين وحدات التركيب وتفسيرها ، وما يطرأ على ذلك من التصرف بالتقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والفصل بين العامل والمعمول ، والعمل والالغاء . ولئن كان التقويم النحوي للتركيب هو بيان القيمة النحوية له ، لقد كانت الأسباب التي تكشف عن حقيقة التركيب وأسرار تأليفه ، والتي اصطلح عليها بـ « العوامل » واقعة في صميم تلك القيمة لا محالة ؛ فلا يتم بيان أحد الأمرين إلا ببيان الآخر .

تلك رسالة الدكتور محمد كاظم البكاء في جهدها الجهد ، وغورها البعيد ،
وخدمتها المثل للدراسات النحوية . وكلّي ثقة أنها حائزة مرموق المكانة في هذه
الدراسات ، ونائلة كبير العناية في البحث اللغوي الحديث .
أرجو الله تعالى له كل الخير ، وكل التوفيق . والله هو الهادي سبل الرشاد .

الدكتور محمد ضاري حمادي
جامعة بغداد - كلية الآداب

الثلاثاء ١٥ / رجب / ١٤٠٦ هـ - ٢٥ / آذار / ١٩٨٦ م

« الالهة »

الى زوجتي المخلصة
وأولادي أسامة وفiras ورشا ومصطفى
أهديكم ثمار هذا الفرس الذي لكم فيه نصيب من
العناء والمصاهرة والموازنة ..

الدكتور محمد كاظم البكاء

محتويات الكتاب

- المقدمة

- قسم الدراسة

الفصل الاول : التقويم النحوي لوجوه تأليف الكلام	٢٩ - ١٣٦
المبحث الاول - تصنيف الابواب في الكتاب	٣١ - ٩٦
المبحث الثاني - موازنة تصنيف الابواب في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين	٩٧ - ١٣٦
الفصل الثاني : التقويم النحوي لانواع الكلم	١٣٧ - ٢٠٠
المبحث الاول - انواع الكلم	١٣٩ - ١٧٦
المبحث الثاني - موازنة أنواع الكلم في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين	١٧٧ - ٢٠٠
الفصل الثالث : التقويم النحوي لمستويات التأليف	٢٠١ - ٢٤٣
المبحث الاول - مستويات التأليف في الكتاب	٢٠٣ - ٢٣٨
اولا - تحديد مستويات التأليف	
ثانيا - مستوى الكلام ومستوى الشعر	
ثالثا - جهات التقويم النحوي لمستويات التأليف	
المبحث الثاني - موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين وعلماء المعاني	٢٣٩ - ٢٤٣
الفصل الرابع : نظرية العوامل في الكتاب والتقويم النحوي	٢٤٥ - ٢٨٠
المبحث الاول - نظرية العوامل في الكتاب	٢٤٧ - ٢٦٣
اولا - فكرة العمل النحوي في الكتاب	
ثانيا - هل العمل النحوي نظرية ؟	
المبحث الثاني - نظرية العوامل والتقويم النحوي	٢٦٥ - ٢٨٠

أولاً : أنواع العوامل
ثانياً : أثر العوامل .

قسم التطبيق* ترتيب أبواب الكتاب في تصنيف منهجي (

المدخل	٢٨٥ - ٢٨٢
مقدمة كتاب سيويه	٢٨٨ - ٢٨٦
اولا - أبواب انواع الكلم وأحوال	
ثانيا - أبواب انواع الاسناد واحواله	
الجزء الاول من ابواب النحو في الكتاب	
(احكام الاسناد مع الاسم المظهر التام)	
اولا - اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر وما يعمل عمله . . .	٢٩٠ - ٣٦٢
الوجه الاول :	
ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله . . .	٢٩٠ - ٣٣٧
١ - ابواب الفاعل وابواب المفعول	٢٩١ - ٢٩٥
٢ - ابواب الفعل الذي يتعدى الفاعل	
الى المفعول والفاعل والمفعول فيه لشيء واحد	٢٩٥ - ٢٩٩
٣ - ابواب ما عمل عمل الفعل ولم يقو قوته (ما ، لات ، أفعل	
التعجب)	٢٩٩ - ٣٠٦
٤ - ابواب ما يعمل عمل الفعل	٣٢٤ - ٣٣١
(اساء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة والمصادر)	
٥ - أبواب اساء الافعال	٣٣٦ - ٣٣٧
الوجه الثاني :	
ما ينتصب بالفعل المضمر	٣٣٧ - ٣٥٤
١ - ابواب اضمار الفعل المستعمل اظهاره	

(*) لم تتضمن محتويات هذا القسم ابواب الاستدراك وابواب الاستطراد حرصاً على متابعة ترتيب الابواب الرئيسة مصنفه على وجه الاسناد لينضح بناؤها وتسلسلها المنطقي .

٢ - ابواب اضممار الفعل المتروك اظهاره مما يكون في الاسماء :	٣٤٦ - ٣٤١
النوع الاول : اضممار الفعل المتروك اظهاره من الاسماء في الامر والنهي .	٣٤٤ - ٣٤٧
النوع الثاني : اضممار الفعل المتروك اظهاره من الاسماء في غير الامر والنهي .	٣٤٦ - ٣٤٤
٣ - ابواب اضممار الفعل المتروك اظهاره مما يكون في المصادر وما اجرى مجراها :	٣٤٧ - ٣٥٤
النوع الاول : المصادر التي يراد بها ترجية الفعل وثباته .	
النوع الثاني : المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل .	
النوع الثالث : المصادر التي يراد بها اتصال الفعل .	
النوع الرابع : المصادر التي يراد بها التشبيه .	
الوجه الثالث :	
ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر بعد تمام الكلام	٣٥٤ - ٣٦٢
١ - باب المصدر الذي يكون مفعولا له .	
٢ - باب المصادر وما جرى مجراها مما ينتصب حالا .	
٣ - ابواب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ولنفسه .	٣٦٢ - ٣٨٢
ثانياً - اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله	
الوجه الاول :	
بناء الاماكن والافاق على المبتدأ	٣٦٣ - ٣٦٥
الوجه الثاني :	
جر الاسم بإضافة ما قبله اليه	٣٦٥
الوجه الثالث :	
التتابع :	٣٦٥ - ٣٧٤

١ - ابواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان تكرة .

٢ - ابواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة

٣ - ابواب النعت السببي

٤ - باب ما يجوز فيه الاتباع وترك الاتباع من الصفات .

٥ - باب ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات

٦ - أبواب صفات المدح والذم

الوجه الرابع :

ما ينتصب على الحال لانه وصف للمعرفة المبينة على المبتدأ . ٣٧٤ - ٣٧٨

الوجه الخامس :

ما ينتصب على الحال وغيره ، لانه لا يصح أن يكون وصفا لما

قبله ٣٧٨ - ٣٨٠

الوجه السادس :

بناء ما هو على المبتدأ ٣٨٠ - ٣٨٢

ثالثا - الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل او ما كان بمنزله :

الوجه الاول : الحروف الخمسة ٣٨٣ - ٣٨٦

الوجه الثاني : كم وما اجرى مجراها ٣٨٧ - ٣٨٩

الوجه الثالث : النداء ٣٩٠ - ٤٠٦

الوجه الرابع : النفي بلا ٤٠٦ - ٤١٣

الوجه الخامس : الاستثناء ٤١٣ - ٤٢١

الجزء الثاني من ابواب النحو في الكتاب

(أحكام الاسناد مع غير الاسم المظهر التام)

القسم الاول : علامات المضميرين ٤٢٥ - ٤٢٩

القسم الثاني : الاسم الناقص : ٤٣٠ - ٤٤٥

النوع الاول :

٤٣٠ - ٤٣١	الاسماء الموصولة اي ، من ، الذي وفروعه
٤٣١	النوع الثاني : (ذا) التي بمتزلة الذي
٤٣٦ - ٤٣٧	النوع الثالث : الحروف المصدرية التي تكمل اسما مع الفعل المضارع المنصوب والرفوع
٤٣٦ - ٤٨٨	النوع الرابع : ما يكون بمتزلة الذي مما يجازى به
٤٣٩ - ٤٤٣	النوع الخامس : ان التي تكمل اسما مع مدخولها
٤٤٥ - ٤٤٩	القسم الثالث : ما لا ينصرف
٤٤٩	القسم الرابع : الاسماء التي لا تتغير في باب الحكاية
٤٥٠ - ٤٥٧	- خاتمة البحث
٤٥٨ - ٤٧٠	- المصادر والمراجع
٤٧١ - ٤٧٣	- خلاصة البحث باللغة الانكليزية

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

يمثل الكتاب خلاصة الفكر النحوي للرعييل الاول من النحاة العرب فهو علم الخليل بن أحد الفراهيدي الذي تلقاه من شيوخه وأصاره الى تلميذه سيبويه ، وقد تفرّد في ترتيب أبوابه وتنسيق مباحثه على وجه لا نجده في مؤلفات الآخرين ، فقد كان (المقتضب) للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ من اوائل الكتب وأقربها اليه في استيفاء موضوعاته ، ولكنه جرى على غير نهجه في ترتيب مباحثه وابوابه ، ولعل الاطلاع على مناهج المتأخرين يوضح الاختلاف بين ما ألفوه وبين الكتاب في ترتيب الابواب ، وانه كان يعالج الموضوع الواحد في عدة أبواب ومواضع ، فقد جاء (البذل) مثلاً في اربعة أبواب ، وأورد (الحال) في نحو عشرين باباً ، وعلى ذلك جرت موضوعات النحو في ابواب كثيرة ، في حين دأب المتأخرون في جمع الجزئيات المنثرة واصدار الاحكام العامة في الباب الذي يوحدها ليضمّ اصوله وقواعده ، قال الاستاذ علي النجدي ناصف : « الفرق بينه وبين الكتب التي جاءت بعد عصره كفروق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون ، ذاك يجمع جزئيات يدرسها ويصنفها ويصدر احكاماً فيها ، والآخر يجمع كليات يصنفها ويشققها لتطبق على الجزئيات »^(١).

وقد بنى سيبويه الكتاب على (الابواب) وعقد كل باب على (أقوال العرب) التي تمثل امثلة استخدام اللغة العربية لدى فصحاءهم ، وقد دأب في تصنيف الابواب على انواع الاسناد وهو ينظر في تحليلها وفاضل بينها فحفظ لنا وجوه تأليف الكلام في اللغة العربية يصنفها ويقومها ، ولم يكن الكتاب مقتصراً على بيان الاحكام النحوية لكلام العرب فقط ، بل عني بالنظر في أمثلة كل باب من حيث الخطأ والصواب وتفاوتها من حيث الجودة والرداءة ، قال سيبويه في احدى مسائل الكتاب : « وانما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف (ما يحال) منه و(ما يحسن) فان النحويين يتهاونون بالخلف اذا عرفوا الاعراب »^(٢) ، وقد ذهب سيبويه على منهجه يعني بمستويات الصواب علاوة على معرفة

(١) سيبويه امام النحاة ، ١٥٩ .

(٢) الكتاب ٨٠/٢ - ٨١ هـ ، ٢٥٧/١ ب .

الاعراب فجرت عباراته على ذكر الجيد والردىء والكثير والقليل في الاستعمال وما اشبه ذلك في تقويم ما ذكره من وجوه تأليف الكلام ، ولذلك أثر الباحث تسمية البحث بمنهج الكتاب في (التقويم النحوي) وليس في (الاحكام النحوية) ، لأن (الحكم) هو القضاء أنه كذا وليس كذا^(١) . اما (التقويم)^(٢) فإنه أعم منه ، لانه يعني تحديد القيمة ، وقيمة كل شيء بحسبه ، فالكلام خطأ وصواب وجيد ووديء وكثير وقليل وما أشبه لك ؛ وهكذا تتسع دائرة التقويم النحوي في كتاب سيبويه لتشمل الاحكام النحوية التي تكشف عنها دراسة أبواب النحو في الكتاب ، وتشمل النظر في تفاوت وجوه تأليف الكلام من حيث الجودة والرداءة والكثرة والقلة في الاستعمال .

لقد استأثر البحث في منهج الكتاب في التقويم النحوي بجهود قسم غير قليل من القدامى والمحدثين ، وهم فيه مختلفون ، فمنهم من يرى أن ليس له نهج او نسق يجري عليه ، وقد نبه السيرافي على تجزئة البحث الواحد حيث يقول : « والذي يصحح كلام سيبويه أن يقال : هذا الباب والباب الذي قبله بمنزلة باب واحد ، لان الباب الذي قبله (باب ما تكون فيه هو واخوانها فصلا) ، وهذا الباب لا يكتن فيه ، وباب واحد يضم ما يجوز وما لا يجوز في معنى واحد »^(٣) كما نبه على ظاهرة التكرار فقال : « وقد يجري في كلام سيبويه أن يترجم بابا يتضمن أشياء ثم يعيد ترجمة الباب في بعض تلك الأشياء »^(٤) ، وقد

(٣) ينظر : ترتيب القاموس المحيط ، ج ١ (مادة حكم) .

(٤) مسألة التقويم الجمالي ، ١٦٢ .

جاء في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (كتاب في اصول اللغة ، ٢٧٨) :
والياه في كلمة (قيمة) أصلها واو ساكنة مكسورة ما قبلها ، كذلك كلمة دية من الدوام ، وعيد من العود ، والاصل في الاشتقاق من امثال هذه الانفاظ أن ينظر الى اصل الحرف ، كما قالت العرب في بعض الاستعمالات : دومت السه ، الا ان العرب ربما قطعوا النظر عن اصل حرف العلة ونظروا الى حالته الراهنة ، كما قالوا دومت السه في بعض الاستعمالات ... وعلى ذلك يجوز أن يقال قيم الشيء تقبيا بمعنى حدد قيمته للفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله ، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء للشددين للتخفيف في امثلة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك .

(٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١٦٨/٣ .

(٦) شرح كتاب سيبويه (الصفار) ٧٧ .

نبه الصَّفَّار على عدم تمييز الكتاب بين (الفصل) و (الباب) ، وأوضح أنَّ الباب إنما هو ذكر أحكام الشيء ، ولكنَّ سيويه لم يذكر في أول ابواب النحو وهو باب الفاعل شيئاً ، قال الصَّفَّار : « كلامه من هنا ترجمة لأبواب عشرة سذكراها بابا بابا . . فاذا كان جميع هذا ترجمة فكان ينبغي أن يقول هذا (فصل) ، فقولته (هذا باب) بعد هذه الترجمة مشكل » وقال : « الباب إنما هو ذكر أحكام الشيء ، ولم يذكر في الترجمة الأولى شيء »^(٧) ، ثم ان امتداح التأخرين (كتاب الاصول في النحو) لابن السراج المتوفى ٣١٦ هـ يدل على أنَّ الملاحظات على منهج الكتاب وترتيب أبوابه ظلت الى وقت متأخر من زمن تأليفه ، قال الانباري المتوفى ٥٧٧ هـ : « فانه جمع فيه اصول علم العربية واخذ مسائل سيويه ورتبها أحسن ترتيب »^(٨) ، ثم نجد الحاجي خليفة المتوفى ١٠٦٧ هـ يقول في كشف الظنون : « ليس فيه ترتيب ولا خطبة ولا خاتمة »^(٩) وكان تقادم الزمن يزيد في حجب الوضوح عن منهج الكتاب وبناء أبوابه ، وقد وردت هذه الملاحظات المنهجية في كلمات قسم من الباحثين المحدثين ايضا ، فأول من صرح بأن ليس للكتاب منهج في ترتيب أبوابه ويبحث موضوعاته هو الدكتور احمد ابدي حيث يقول إنه « لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقية الدقيقة فيقدم أبواباً من حقها أن تتأخر ، ويؤخر أبواباً من حقها أن تتقدم ، ويضع فصولاً في غير موضعها الطبيعي »^(١٠) .

وراح قسم من الباحثين يدرس التخطيط الداخلي للكتاب فوجد الاستاذ علي النجدي ناصف أن ثمة أبواباً تبدو في مواضعها غريبة مقحمة^(١١) ، وقد تكلم على ذلك الدكتور عبدالرحمن السيد الذي يرى ان سيويه كان يفصل بين اجزاء الموضوع الواحد بما ليس منها^(١٢) ، وقال الدكتور حسن عون : « ان التخطيط الخاص للمباحث الداخلية لا

(٧) نزهة الالبه ٣١٤ .

(٨) كشف الظنون ، ١٤٢/٢ .

(٩) سيويه حياته وكتابه (الدكتور احمد ابدي) ، ٢٩ .

(١٠) سيويه امام النحاة ، ١٧٩ .

(١١) مدرسة البصرة النحوية ، ٥٤٠ .

يزال مضطرباً في ذهننا ومخيراً بالنسبة لنا رغم محاولتنا المتكررة»^(١٧).

أما من دافع عن منهج الكتاب من المحدثين فهم قلّة بينهم الدكتور مازن المبارك ولكنه كرّس الكلام على مقدمته في كونها تتحدث عن بعض مبادئ العلم وشرح مصطلحاته ، ولكنه لم يوضح رأيه في ترتيب أبوابه وتسمية أقسامه مكثفاً بذكر مفردات المقدمة وأن باب الفاعل هو أول أبواب النحو في الكتاب^(١٨) ، أما الدكتورة خديجة الحديثي التي عيّنت بدراسة كتاب سيبويه في قسم من مؤلفاتها ، فقد وصفت منهج الكتاب في مصنفها (سيبويه حياته وكتابه) : « وقد كان منهجه في أبواب النحو منهجاً مستقيماً وواضحاً الى حد ما »^(١٩).

وعن عني بدراسة الكتاب من الغربيين الدكتور (كارتر) فقد جاء في كلامه على إحدى مسائل الكتاب : *a work of* "We Should gain the impression that the Kitab is a work of consistency"^(٢٠) بأن (الكتاب) أعظم عمل من حيث الترابط المنطقي والتناسق .

ويبدو للباحث أن معرفة منهج الكتاب في التقويم النحوي إنما تتوقف على طريقة سيبويه في البحث النحوي ، وقد سلك في دراسة اساليب الكلام طريقة التحليل والتركيب معاً ، لانه استطاع ان يكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الاساسية أي انواع الكلم والمعاني النحوية ، كما استطاع أن يكشف عن النظام النحوي للغة ، ولا يتم ذلك إلا بطريقة البحث التي تتسم بالتحليل والتركيب ، جاء في (منطق اللغة) : « هذه الطريقة التي سنسعى في تطويرها في هذه المقالة تجمع بين التركيب والتحليل معاً فهي تكشف لنا عن الوحدات والعلاقات الاساسية بتحليل تركيب اللغة في اجزائه ، وتبني لنا انظمة مكونة من أفكار ومبادئ ومقاييس علمية دقيقة »^(٢١) ، وقد تمثّل (فندريس) هذه الطريقة في دراسة

(١٢) تطور الدرس النحوي ، ٤٣ .

(١٣) الرمانى النحوي ، ١١٠ - ١١٤ .

(١٤) سيبويه حياته وكتابه (الدكتورة خديجة الحديثي) ٩١ .

(١٥) Twenty Dirhams' in Kitab of sibawaihi, 485.

(١٦) منطق اللغة ، ٥ ، ٦ .

اللغة وهو يصدر عن مقولة (نحن نفكر بجملة) فأوضح أنّ الفعل العقلي الذي تتمثله الجملة يقع في عمليتين هما تحليل الجمل الى العناصر التي تمثل المعاني المفردة ثم عملية تأليفها^(١٧). وقد اشار القدامى الى طريقة سيبويه في التحليل والتركيب فقال الصنفار في باب المسند والمسند اليه : « ان قلت : ما الذي أراد في هذا الباب وما ثمرته ؟ قلت : لما حصر (الكلم المجردات) في الاسم والفعل والحرف حصر (المركبات) هنا في المسند والمسند اليه^(١٨) وعلى هذا كانت أبواب المقدمة ، فهي : (أبواب انواع الكلم واحواله) و (أبواب الاسناد واحواله) التي اشتملت على (باب ركني الاسناد) و (دلالاته) ، و (أعراضه) ، و (مستوياته) وفي هدى طريقة التحليل والتركيب تناول البحث منهج الكتاب فدرس تصنيف الابواب وتسمية اقسامها ؛ لانها الطريق الى معرفة الاحكام النحوية في الكتاب ، واستتبع ذلك دراسة أنواع الكلم الرئيسة والوظيفية واحكامها حيث تختلف بها المواقع في الكلام ، ثم كانت دراسة مستويات التأليف حيث تتضح معايير الجودة والرداءة وما اشبه ذلك بعد ان عرفنا الأحكام النحوية بدراسة أبواب الكتاب مما يقع في دائرة التقويم النحوي لدى سيبويه ، وشمل البحث العوامل والتقويم النحوي ، استكمالاً للبحث ثم تمثل الباحث هذه المباحث فأعيدت كتابة أبواب الكتاب بابا بابا ، وهي تصنف الاساليب وتعيد توزيع الابواب النحوية عليها ، فاذا الكتاب في القسم الثاني من البحث في تصنيف منطقي يتضح به منهج سيبويه في التقويم النحوي لوجوه تأليف الكلام ؛ فحمدت الله تعالى أن تيسر لي دفع الشبهة عن اضطراب أبواب الكتاب التي ردها أغلب الباحثين ، واتضح المنهج في التقويم النحوي لاساليب العربية ، وهكذا كان البحث في قسمين :

القسم الاول - الدراسة .

تناولت الفصول الاتية :

الفصل الاول : التقويم النحوي لوجوه التأليف ويقع في مبحثين :

(١٧) اللغة ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

(١٨) شرح كتاب سيبويه (الصنفار) ٢٤ .

المبحث الاول : تصنيف الابواب في الكتاب : تناول هذا المبحث تصنيف ابواب الكتاب بدلالة التركيب اللغوي لكل وجه من وجوه التأليف .

المبحث الثاني : موازنة تصنيف الابواب في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين : تناول هذا المبحث موازنة بين تصنيف الابواب في الكتاب وترتيبها في كتب المتأخرين .

الفصل الثاني : التقويم النحوي لانواع الكلم ويقع في مبحثين :

المبحث الاول : أنواع الكلم :

اشتمل هذا المبحث على تقسيم انواع الكلم الرئيسة وهي : الاسم والفعل والحرف ، ثم تابع مواقع الكلم في الاساليب حيث يكون الاسم مظهرا تاما وناقصا ومضمرا وهكذا ، وتابع أنواع الفعل من حيث التعددي واللزم وغيره ، وانواع الحروف ، فضمّ هذا الفصل جميع انواع الكلم الوظيفية في الكتاب .

المبحث الثاني : موازنة أنواع الكلم في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين : تناول هذا المبحث موازنة بين انواع الكلم في الكتاب واقسامها في كتب المتأخرين .

الفصل الثالث : التقويم النحوي لمستويات التأليف ويقع في مبحثين :

المبحث الاول : مستويات التأليف في الكتاب :

تناول هذا المبحث تحديد مستويات التأليف في نوعين هما مستوى الصواب ومستوى الجودة ، وقد تابع ذلك في الكلام والشعر . ودرس هذا المبحث كيف تتفاضل انواع التأليف ، فتابع وجوه الاعراب المحتملة ، واحوال الكلام المتنوعة في النظم من حيث التقديم والتأخير والحذف وغيره ، فاستوفى جهات التقويم النحوي لمستويات التأليف .

المبحث الثاني : موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين وعلماء

المعاني

الفصل الرابع : نظرية العوامل في الكتاب والتقويم النحوي :

ويقع في مبحثين :

المبحث الاول : نظرية العوامل في الكتاب

درس هذا البحث فكرة العمل النحوي في الكتاب ، وتابع الخصائص العامة التي تتميز بها النظرية العلمية ليكشف عن اتصاف فكرة العمل النحوي بخواص النظريات ، فهي تتصدى لدراسة العلاقات في صور التركيب اللغوي على سمت النظريات اللغوية ، وقد درس البحث انواع هذه العلاقات .

المبحث الثاني : نظرية العوامل والتقويم النحوي تناول هذا المبحث انواع العوامل واثرها في الاعراب وتأليف الكلام .

القسم الثاني - التطبيق :

ضمم قسم التطبيق من البحث مدخلا لمنهج الكتاب وطريقة تأليفه وكيف بناه على الابواب التي عقدها على الامثلة ، وانه كان يهدف لابوابه ويستدرك عليها ويستطرد فيها ، وقد تابع البحث اقسام الكتاب الرئيسة وأشار الى مواضيع التمهيد والاستدراك والاستطراد في جميع ابواب النحو ، فكان مبوياً على الوجه الاتي :

١ - ابواب المقدمة :

أولاً : أبواب أنواع الكلم وأحواله .

ثانياً : ابواب الاسناد وأحواله .

٢ - الجزء الاول من أبواب النحو في الكتاب :

اشتمل هذا الجزء على انواع الاسناد الثلاثة الرئيسة وهي :

- اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وما يعمل عمله .

- اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله .

- الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلة .

ثم صنف وجوه التأليف لكل نوع من هذه الانواع الثلاثة ، والابواب التي اشتمل عليها كل وجه منها . وقد تابع الباحث الكتاب في امثله التي ادارها على (الاسم المظهر التام) .

٣ - الجزء الثاني من ابواب النحو في الكتاب :

تناول هذا الجزء احكام الاسناد التي تابع فيها الكتاب وهو يدرس (الاسم المضمّن) .

و(الاسم الناقص) و(ما يقع موقع الاسم من الافعال) و(ما لا ينصرف) و(الاسماء التي لا تتغير في باب الحكاية) ليتم بها الكلام على الاسماء كافة .

وقد عني البحث في قسم التطبيق بتصنيف أبواب الكتاب بل تعمقت فقراته وامثاله واختارت لاقسامه وأبوابه العنوانات التي تتضح بها هذه الاقسام والابواب .

ويتهي البحث الى الخاتمة التي اشتملت على نتائج منهجية أكدت سلامة ابواب الكتاب ، وتقويمه اساليب العربية تقويماً نحويماً في منهج منطقي سليم يفضل به على منهج المتأخرين في تنسيق مباحثه وأبوابه واستقامة مباحثه ، كما اشارت الخاتمة الى النتائج العلمية التي اشتمل عليها البحث حيث كشف عن آراء اوائل النحاة في بعض احكام النحو وقواعده التي تختلف عما نجده لدى المتأخرين وتقترن هذه النتائج المنهجية والعلمية بنتائج تطبيقية يسهل للباحث الشروع في اعادته تحقيق الكتاب في تصنيف منهجي . ويبدو للباحث أنّ الكتاب في التصنيف الذي اشتمل عليه قسم التطبيق من البحث منهج صالح لدراسة النحو وتدريسه ، فهو الكتاب الاول الذي وصل الينا ، والأصل تتبعه الفروع .

ولا بد من القول ان الباحث وان خلاص الى النتائج المذكورة في دراسة اساليب العربية في الكتاب ينتهي به القول الى أنّ صنيع النحاة المتأخرين في النحو وتعمقهم في بحثه وفحصهم عن مسائله هو الذي بلغ به غاية ليس وراءها زيادة لمستزيد فاستقام منهجاً كاملاً .

اما مراجع البحث فقد تيسر لي منها اهم شروح الكتاب المخطوطة التي ندرت اغلب نسخها ، وهي شروح السيرافي (٣٦٨ هـ) ، والرماني (٣٨٤ هـ) ، والقرطبي (٤٠١ هـ) ، والأعلم الشنتمري (٤٧٦ هـ) ، وابن خروف (٦٠٩ هـ) والصفار (٦٣٠ هـ) ، ولعل شرح السيرافي وحده في مجلداته الاربعة الضخمة يغني عن كتب النحو كافة ، ولكنني حملت النفس على متابعة الشروح الاخرى ومراجعة المصادر التي وجدت ضرورية ، واجتمعت مع قسم من المتخصصين وراسلت آخرين ، وقبل هذا وذلك كان الكتاب نفسه المرجع الاول الذي اشفقت على نفسي من قراءته واعادته وطول

المصاهرة على تدبره - فهو الكتاب الذي يقول فيه المبرّد لمن يطلب قراءته عليه : « هل ركبنا البحر ؟! تعظيها له واستعظاما لما فيه » حتى هبّا الله تعالى لي اسباب الكشف عن منهجه في تقويم اساليب العربية ، فكان هذا الجهد المتواضع الذي كان فيه لاستاذي الفاضل الدكتور محمد ضاري حمادي فضل الرعاية التي تستحق الشكر والتقدير ، ومن الاعتراف بالجميل تقديم الشكر الجزيل الى العلامة الفاضل الدكتور مهدي المخزومي الذي تفضل بقراءة البحث وتقويمه فرفدني بملاحظات القيمة ، وبلهج اللسان بالشكر والعرفان للاستاذة الفاضلة العالمة الدكتورة خديجة الحديثي لرعايتها الباحث بالعلم وتعهدها البحث بالتقويم ، كما اوجّه الشكر الجزيل الى ابن اخي (الدكتور محمد البكاء) الذي اعارني شروح الكتاب المخطوطة ، والى جميع السادة والاصدقاء الذين لا أنسى لهم فضل التشجيع والمساعدة على انجاز البحث راجيا من الله تعالى أن يوفقنا الى ما فيه المزيد من خير الامة وخدمة تراثها .

الدكتور محمد كاظم البكاء

كلية الفقه - جامعة الكوفة

١٩٨٥/٩/١٧



التقييم النقوي لتأليف الكالم في كتاب سيبويه

« قسم الداسة »

الفصل الأول

التقييم النقوي لوجه التأليف

المبحث الأول : تصنيف الأبواب في الكتاب .
المبحث الثاني : موازنة تصنيف الأبواب في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين .

المبحث الأول

تصنيف الأبواب في الكتاب

قال سيبويه : « هذا بابُ المسندِ والمسندِ اليه ، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجِدُ المتكلمُ منه بُدًّا »^(١)

بدأ سيبويه بكلامه في مقدمة الكتاب على (الاسناد) وهو بحث في (تركيب الكلام) ، وقد وجد أن الاسناد يقع في نوعين هما (اسناد الاسم) اي الاسم المبتدأ والمبني عليه ، و (اسناد الفعل)^(٢) اي الفعل والاسم المبني عليه ، فبدأ ابواب الكتاب (بباب الفاعل ...) أي انه بدأ بدراسة اسناد الفعل واستمرّ به حتى نهاية (باب ما ينتصب من الاسماء والصفات لانهما احوال تقع فيها الامور)^(٣) ، ولما اراد دراسة اسناد الاسم وعنده أن المبتدأ لابدّ له أن يكون المبني عليه شيئاً (هو هو) او يكون في (مكان) أو (زمان)^(٤) ، بدأ بدراسة المبني عليه الذي يكون في مكان او زمان وموضعه : (هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت ..)^(٥) وهو اول باب في اسناد الاسم ، ثم عالج المبني عليه اذا كان هو هو في (باب الابتداء)^(٦) وبين هذين البابين أي (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) و (باب الابتداء) جاءت ابواب كثيرة اخرى الاسم فيها على ما قبله على ما سيأتي ايضاحه .

وقد تنبه سيبويه على ما كان مثل (النداء) وهو اسناد يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل فعالجه مع ابواب اخرى بعد أن اتمّ كلامه على (اسناد الفعل) و (اسناد الاسم) ، وقد تنبه النحويون المتأخرون على خصوصية النداء في الاسناد ، قال الاشموني في كلامه على كيفية تركيب الكلم : واقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد ، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد ، بشهادة الاستقراء ، ولا نقض بالنداء ، فانه من الثاني« ، وقال الصبّان

(١) الكتاب ٢٣/١ هـ ، ٧/١ ب .

(٢) المصدر نفسه ٣٣/١ هـ ، ١٣/١ ب .

(٣) المصدر نفسه ٤٠٠/١ هـ ، ١٩٩/١ ب .

(٤) المصدر نفسه ١٢٧/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .

قال سيبويه : واعلم ان المبتدأ لابد له من ان يكون المبني عليه شيئاً (هو هو) او يكون في (مكان) او (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يتبدأ .

(٥) المصدر نفسه ٤٠٣/١ هـ ، ٢٠١/١ ب .

(٦) المصدر نفسه ١٢٦/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .

في شرحه : « قوله : ولا نقض بالنداء اي الجملة الندائية فانه عند الجمهور من الثاني اي المركب من فعل واسم ، لان يا نائبة عن فعل ، وهو ادعو^(٧) ، وهذا يعني أن التحوين قد تنبها على هذا النوع من الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل ، ولكن سيبويه اضاف الى (باب النداء) في الكتاب ابوابا أخرى بدأت بـ (الحروف الخمسة المشبهة بالفعل) حيث يقول فيها « وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الاسماء التي بمنزلة الفعل »^(٨) وتلتها (كم) التي يقول فيها : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيها » وعلى ذلك (باب النفي بلا) التي جعلها في نصب ما بعدها كنصب ان لما بعدها^(٩) ، وكذلك (باب الاستثناء)^(١٠) وسيأتي ايضاح ذلك .

وهكذا عالج سيبويه الاسناد في ثلاثة اقسام هي :

اولا : اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وما يعمل عمله .

ثانياً : اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الاداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزله .

وسيتابع الباحث الكتاب لدراسة هذه الاقسام الثلاثة في وجوه تأليفها المختلفة

بلحاظ صورة التركيب اللغوي لكل منها موضحا الابواب التي اشتمل عليها كل وجه منها .

اولا : اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر ، وما يعمل

عمله :

اشار سيبويه في متأخر من الكتاب الى قسمة الفعل بلحاظ عمله في الاسماء الى (فعل

مظهر) و(فعل مضم)^(١١) وقد حدّد موضع الاول وهو يحدّد موضع الثاني الذي يبدأ بباب

(٧) حاشية الصبّان على شرح الاشموني ٢٣/١ ، ٢٤ .

(٨) الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ٢٧٩/١ ب .

(٩) المصدر نفسه ٢/٢٧٤ هـ ، ٣٤٥/١ ب .

(١٠) المصدر نفسه ٢/٣٠٩ هـ ، ٣٥٩/١ ب .

(١١) الكتاب ١/٢٩٦ ، ٢٩٧ هـ ، ١٤٩/١ ب .

قال سيبويه : « اعرف فيها ذكرت لك أن الفعل يجري في الاسماء على ثلاثة مجار : (فعل مظهر لا يحسن اضماره) و(فعل

مضم مستعمل اظهاره) و(فعل مضم متروك اظهاره) .

«ما جرى من الامر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن نفذك بالفعل ، وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسه . . . »^(١٦) وينتهي الى الباب الذي آخره ذكر (مرجاً وأهلاً) أي (باب ما يتصب على اضمار الفعل التروك اظهاره في غير الامر والنهي)^(١٧) وعليه : أن النوع الاول وهو (الفعل المظهر) يبدأ بالباب الاول من ابواب النحو في الكتاب وينتهي الى (باب من الفعل سمي الفعل فيه باسماء مضافة)^(١٨) ، وفي هدى ذلك يتضح أن الابواب الباقية من (اسناد الفعل) ستؤلف النوع الثالث منه ، ويبدو للباحث أنه يختص بالمصادر التي تتصب بالفعل بعد تمام الكلام وهي ابواب المفعول له والحال والمصدر المؤكد على ما سيأتي ايضاحه .

وعندئذ سنكون امام ثلاثة وجوه من اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر هي :

الاول : ما يرتفع وما يتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

الثاني : ما يتصب بالفعل المضمر .

الثالث : ما يتصب بالفعل المظهر والمضمر من المصادر وما جرى مجراها بعد تمام

الكلام .

فأما (الوجه الاول) وهو (ما يرتفع وما يتصب بالفعل المظهر) فانه يبدأ بالباب الاول من ابواب النحو في الكتاب^(١٩) وقد اشتمل على تراجم ابواب هذا الوجه التي تحيى بعده مفصلة بابا بابا .

(١٦) المصدر نفسه ٢٥٣/١ هـ ، ١٢٨/١ ب .

(١٧) المصدر نفسه ٢٩٠/١ هـ ، ١٤٦/١ ب .

(١٨) المصدر نفسه ٢٤٨/١ هـ ، ١٢٦/١ ب .

(١٩) الكتاب ٣٣/١ هـ ، ١٣/١ ب .

يبدو للباحث ان هذا الباب الذي يدعوه بعضهم (الباب الاول) في الكتاب وأسموه (باب الفاعل) ليس (باباً نحوياً) وإنما هو مجموعة فقرات تصف الابواب التي تحيى بعده ، فالفقرة الاولى تحدد أبواب الفعل وأولها «هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله الى مفعول والفاعل والمفعول في هذا سواء » والفقرة الثانية تحدد (ابواب اسماء الفاعلين والمفعولين) وهكذا ، قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣٠٩/١) : «اعلم ان هذا الباب مشتمل على تراجم ابواب تحيى مفصلة بعده بابا بابا . . . »

وقد تضمنت فقراته اقسام هذا الوجه باعتبار العامل وما يعمل عمله ، ويمكن تصنيفها على الوجه الاتي :

١ - الفعل :

ان الفقرة التي تخصه هي :

« هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّ فعله الى مفعول ، والمفعولِ الذي لم يتعد اليه فعلُ فاعلٍ ، ولا تعدى فعله الى مفعولٍ آخر . »

وقد شملت هذه الفقرة أبواب الفاعل والمفعول ابتداء من الباب الثاني الذي

يقول فيه :

« هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّ فعله الى مفعول ، والمفعولِ الذي لم يتعدَّ اليه فعلُ فاعلٍ ، ولا تعدى فعله الى مفعولٍ آخر ... »^(١٦).

وتستمر الابواب التي تشملها هذه الفقرة الى الباب الذي يقول فيه :

« هذا بابُ الفعلِ الذي يتعدى اسمُ الفاعل الى اسمِ المفعول ، واسمُ الفاعلِ

والمفعولِ فيه لشيء واحد »^(١٧).

وقد تضمنت هذه الأبواب أنواع تعدي الفعل وهي :

أ - تعدي الفعل الى المفعول به .

ب - التعدي الى اسم الحدثان (المفعول المطلق) .

ج - التعدي الى الزمان .

د - التعدي الى المكان .

٢ - اسماء الفاعلين والمفعولين :

والفقرة التي تتضمنه من الباب الاول هي :

« وما يعمل من اسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى الى مفعول » .

اما الابواب التي تشملها هذه الفقرة فهي :

(١٦) الكتاب ٣٣/١ هـ ، ١٤/١ هـ .

(١٧) المصدر نفسه ٤٥/١ هـ ، ٢١/١ هـ .

« هذا بابٌ من اسمِ الفاعل الذي جَرَى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى »^(١٨).

ويتبعه :

« هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعدى فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى »^(١٩).

ثم الباب الذي يقول فيه :

« هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلةِ الذي فَعَلَ في المعنى وما يَعْمَلُ فيه »^(٢٠).

٣ - المصادر :

والفقرة التي تخصها من الباب الاول هي :

« وما يعملُ من المصادرِ ذلك العملُ » .

اما الباب الذي تشمله هذه الفقرة فهو :

« هذا بابٌ من المصادر جَرَى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه »^(٢١)

٤ - الصفة المشبهة :

وفقرتها في الباب الاول هي :

« وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي الى مفعول مجراها » .

اما الباب الذي تشمله هذه الفقرة فهو :

« هذا بابُ الصفة المشبهة بالفاعل فيما عَمِلَتْ فيه »^(٢٢).

٥ - ما ، ولات ، ولا ، وأفعل التعجب :

والفقرة التي تشمل هذه العوامل من الباب الاول هي :

« وما أُجْرَى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوُ قُوَّتَهُ »

(١٨) الكتاب ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٧ ب .

(١٩) المصدر نفسه ١/١٧٥ هـ ، ١/٨٩ ب .

(٢٠) المصدر نفسه ١/١٨١ هـ ، ١/٩٣ ب .

(٢١) الكتاب ١/١٨٩ هـ ، ١/٩٧ ب .

(٢٢) المصدر نفسه ١/١٩٤ هـ ، ١/٩٩ ب .

وتشمل هذه الفقرة باين وما يلحق بهما :

الاول :

« هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع ... »^(١٣)

وقد تحدث فيه عن (ما) الحجازية ، وكذلك كان الكلام على (لات) و (لا) .

الثاني :

« هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مجرى الفعل ولم يَتِمَّكَنْ تَمَكُّنَهُ ، وذلك قولك : ما أحسن عبدالله » ، ويقول فيه :

« ففعلوا له مثالا واحداً يجرى عليه ، فشبّه هذا بما ليس من الفعل نحو لات ،

وما » .

وهكذا يتضح أن (ما) و (لات) ، و (لا) ، و (أفعل التعجب) هي (التي تجري مجرى الفعل وليست بفعل ولم تقو قوته) وإياها قصد سيبويه ، ولكن السيرافي يقول في شرح هذه الفقرة من الباب الاول :

« وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقو قوته يعني إن وأخواتها » وفيه نظر ، لأن (إن وأخواتها) - وإن وردت في عبارة سيبويه على أنها لم تتصرف ولم تقو قوة الفعل^(١٤) - ليست من (أبواب الفاعل) ولم يتحدث عنها بين ابوابه وإنما يكون مصداق هذه الفقرة متعينا في (ما)^(١٥) ، و (لات) ، و (لا) ، و (أفعل التعجب) التي جاءت بين ابواب الفاعل .

(١٣) المصدر نفسه ٥٧/١ هـ ، ٢٨/١ ب .

(١٤) الكتاب ٧٢/١ هـ ، ٣٧/١ ب .

وقال سيبويه في أفعل التعجب (المصدر نفسه ٩٦/١ هـ ، ٤٩/١ ب) «وكذلك : ما أحسن عبدالله وزيد قد رأينا ، فأما أجرته في الموضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثاله ولا على أضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه ، وإنما هو بمنزلة لَدُنْ عُدُوَّةٍ وكَمْ رجلاً ، فقد عملا عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل » .

(١٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣١٢/١ .

(١٦) الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ٢٨٠/١ ب .

(١٧) قال الصغار (شرح كتاب سيبويه ، ٧٧) :

«وقوله : وما يجري مجرى الفعل وليس بفعل يريد به (ما) لانه ترجمه بهذا على ما» .

٦ - اسماء الفعل :

إنَّ الفقرة التي تخص هذا الباب النحوي هي الفقرة الأخيرة من الباب الأول اي (باب الفاعل) الذي سبق الكلام على فقراته السابقة ، وهي :

« وما جرى من الاسماء التي ليست باسماء الفاعلين التي ذكرت لك ، ولا الصفات التي هي من لفظ احداث الاسماء وتكون لاحداثها امثلة لما مضى ولما لم يمض ، وهي التي لم تبلغ ان تكون في القوة كاسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي الى مفعول مجراها وليس لها قوة اسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات كما انه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل » .

وقد كانت هذه الفقرة اخرة فقرات الباب الاول من النحوي وان الباب الذي تكلم عليها في ابواب الكتاب هو آخر ابواب الوجه الاول من اسناد الفعل اي (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يجري مجراه) وهو :

« هذا باب من الفعل سمي الفعل بما فيه باسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل

الحادث .. »^(٢٨)

وفيه :

« انها اسماء وليست على الامثلة التي اخذت من الفعل الحادث فيها مضى وفيها

يستقبل وفي يومك » .

وفيه ايضاً :

« لم تصرف المصادر ، لانها ليست بمصادر ، وانما سمي بها الامر والنهي فعملت

عملها ، ولم تجاوز ، فهي تقوم مقام فعلها » .

وهكذا يتضح للباحث أنَّ (اسماء الافعال) هي المقصودة بالفقرة الاخيرة في الباب الاول الذي اشتمل على الابواب التي جاءت بعده طبقاً لفقراته ، ولكنَّ السيراني يقول في تفسير الفقرة المذكورة :

« وقوله : وما جرى من الاسماء التي ليست باسماء الفاعلين الى آخر الباب يعني به :

(٢٨) الكتاب ٢٤١/١ هـ ، ١٢٢/١ ب .

وينظر : ٢٥٣/١ هـ ، ١٢٨/١ ب .

ما ينصب من الاسماء على طريق التمييز كقولك : هذه عشرون درهما وما في السماء موضع راحة سحابا ، فهذه اضعف عوامل الاسماء لانه لا يعمل الا في منكور ولا يتقدم عليه ما يعمل فيه ، فهذا ليس بمنزلة اسماء الفاعلين ولا بمنزلة الصفات ، ولا هي بمنزلة المصادر ، لان المصادر تعمل في المعرفة والنكرة ، ويتقدم فاعلوها على مفعوليها فليست لعشرين درهما وبابه زيادة قوة شيء من العوامل التي قبلها ، ثم عاد الى العوامل فقال عشرون درهما وهي ناصبة ولم تبلغ أن تكون في القوة كالنواصب التي قبلها^(٢٩) .

والذي عليه البحث خلاف ما اورده السيرافي ومن تبعه ، ثم ان السيرافي نصّ على أن سيبويه يتحدث في هذه الفقرة عن (عوامل الاسماء) ، ولكن فقرات الباب الاول هي ترجمة لابواب العوامل من الافعال .

وهكذا يتضح أن فقرات (الباب الاول) قد تضمنت الابواب التي اشتمل عليها الوجه الاول من اسناد الفعل في تقسيمات هذا البحث : أي (ما يرتفع وما ينصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله) ، وفيه يتضح ايضا أن ثمة نوعين من العوامل في اسناد الفعل المظهر وعمله في الاسماء وهما (الفعل) نفسه ، و (ما يعمل عمله) وعليه فان صورة تركيبه اللغوي هي :

الفعل / ما يعمل عمله + المرفوع (الفاعل) + المنصوب (المفعول به) ١ - ٣

ولدى دراسة العلاقة بين (الفاعل) و (المفعول به) في صورة التركيب اللغوي

المذكورة يتضح أن ثمة حالتين :

احدهما : أن الفاعل والمفعول به شيان مختلفان نحو قولك : ضَرَبَ عبدالله زيداً .
والثانية : ان الفاعل والمفعول به شيء واحد نحو قولك : كان عبدالله أخاك .

(٢٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٣١٢ - ٣١٣ .

وقال الصغار (شرح كتاب سيبويه ٧٧) :

«وقوله : وما جرى مجراها من الاسماء الى آخره يعني به عشرون درهما ولا رويد ولا مكان مثله ، لان رويدا قوى في العمل من الصفات المهمة الا ترى انه يعمل في الاجنبي» .

يريد بما كان مثل رويد : اسماء الفعل ، وتنبه على (اسماء الفعل) - وان كان قد نقاها من أن تكون هي المقصودة بهذه الفقرة - انما هو انتباهه خطرت فتكلف الرد عليها ، وربما كانت صحيحة .

وهذه الحالة إنما تجيء في اسناد الاسم حيث يكون المبتدأ والمبني عليه شيئاً واحداً نحو :
 عبدالله اخوك ، فههنا إذا أفعال دخلت على مبتدأ وخبر^(٣٠) ولكنها بلحاظ عملها في الاسماء
 الرفع والنصب انتظمت في صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر .

وفي هدى هذه العلاقة^(٣١) يمكن تصنيف ابواب الكتاب ابتداء من الباب الاول الى
 الباب الذي يقول فيه سبيوه : « هذا باب المفعول الذي يتعده فعله الى مفعولين ، وليس
 لك ان تقتصر على واحد منها دون الآخر وذلك قولك : بُيِّتُ زَيْدًا أبا فلان^(٣٢) » حيث
 يكون الفاعل - اي نائب الفاعل لدى النحاة المتأخرين - والمفعول شيئين مختلفين ، ثم تأتي
 الابواب التي يكون فيها الفاعل والمفعول به شيئاً واحداً ، وهذه هي الابواب^(٣٣) التي تعرف
 عند النحاة المتأخرين بالأفعال الناقصة ، وأولها الباب الذي يقول فيه سبيوه : « هذا باب
 الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء »

(٣٠) الكتاب ٣٦٥/٢ هـ ، ٣٨٤/١ هـ ، ٣٨٥ ب .

(٣١) تنبأ عن هذه العلاقة ظاهرة تركيبة تدعى بالانقصار وهي الحذف بلا دليل وإنما تقع فيها كان في الاول والاخر شيئاً
 واحداً ، وفي هدى هذه الظاهرة صنف سبيوه ابواب الفاعل والمفعول ، فمنها ما لا يصح فيه الانقصار نحو (الكتاب ٣٩/١
 هـ ، ١٨/١ ب) : « هذا باب الفاعل الذي يتعده فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على احد المفعولين دون الآخر
 وذلك قولك : حسب عبدالله زيدا بكراً » .

وقال سبيوه في موضع آخر (المصدر نفسه ٣٦٥/٢ هـ ، ٣٦٦ هـ ، ٣٨٤/١ ب) : « حسب بمنزلة كان ، إنما يدخلان
 على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال ، الا ترى انك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بدمها كما لا يقتصر عليه
 مبتدأ ، والمصوبان بمد حسب بمنزلة المرفوع والمصوب بمد ليس وكان ، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسب
 وكان ... » .

أما ما يصح فيه الانقصار من ابواب الفاعل والمفعول فهو الباب الذي يقول فيه سبيوه (المصدر نفسه ٣٧/١ هـ ،
 ١٦/١ ب) : « هذا باب الفاعل الذي يتعده فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصر على المفعول الاول ، وان شئت تعدى
 الى الثاني كما تعدى الى الاول ، وذلك قولك : اعطى عبدالله زيداً درهماً ... » .
 (٣١) الكتاب ٤٣/١ هـ ، ٢٠/١ ب .

ويأتي بعده الباب الذي يقول فيه سبيوه : « هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس
 بمفعول ... » وذلك قولك : ضربت عبدالله قائماً هو استطراد .

(٣٢) قال السيرافي (المصدر السابق - الافعال الناقصة - ١/٦٦) : « اعلم أن هذه الافعال التي ضمنها هذا الباب افعال
 تدخل على مبتدأ وخبر فتعبد فيه زماناً محصلاً ، أو تقياً أو انتقالاً او دواماً » .

واحد^(٣٣) ولدى متابعة هذه الافعال نجد بينها (ليس) التي وضعت موضعاً واحداً فلم تتصرف تصرف الافعال الاخرى ، ثم نجد (ما) و (لات) تعملان عمل ليس في لغة الحجاز ، وقد عقد لها سيبويه بابا بين ابواب اسناد الفعل المظهر يقول فيه : « هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة اهل الحجاز ، ثم يصير الى أصله^(٣٤) . ثم جاء باب التعجب وفيه يقول سيبويه : « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك : ما أحسنَ عبدُ الله » وقد جاء فيه : « فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو (لات) و (ما) وإن كان من حسنٍ وكرمٍ وأعطى^(٣٥) » وقال السيرافي في شرحه « يعني ان فعل التعجب وإن كان مشتقا من افعال متصرفة فهو غير متصرف بمنزلة (لات) و (ما) في قلة تصرفهما^(٣٦) » ، وهذا يعني ان سيبويه اجرى (ليس) مجرى الافعال الناقصة المتصرفة وإن لم تتصرف ، وإن (ما) و (لات) في لغة الحجاز قد اجرينها بلحاظ المعنى وعدم التصرف ، وكذلك كان (أفعل) في التعجب لكونه غير متصرف ايضا بمنزلة (ما) و (لات) . وفي الاجابة عن ضمّ (كان واخواتها) الى الافعال التامة ، وفي

(٣٣) الكتاب ١/٤٥ هـ ، ٢١/١ ب .

وتقع هذه العلاقة ايضا في افعال القلوب ، حيث يقول (المصدر نفسه ١/٣٩ هـ ، ١٨/١ ب) : « هذا باب الفاعل الذي يتعمده فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكراً ... » ولكنها تقع بين المفعولين وليست بين الفاعل والمفعول .

وقد اجرى سيبويه (كاد واخواتها) مجرى (كان واخواتها) من حيث العمل فقط قال (المصدر نفسه ١١/٣ هـ ، ٤١/١ ب) : « صار (كادت ونحوها) بمنزلة (كنت) عندهم ، كأنك قلت : كادت فاعلا ، ثم وضعت افعل في موضع فاعل ، وقال ايضا (المصدر نفسه ٣/١٦٠ هـ ، ١/٧٨٤ ب) : « فالفعل مهنا بمنزلة الفعل في كان اذا قلت : كان يقول ، الا انك لا تستعمل الاسم فأخلصوا هذه الحروف للافعال كما خلصت حروف الاستفهام للافعال نحو حلا والآء .

ويبدو للباحث ان اخلاص هذه الحروف للافعال هو الذي اخرجها عن اسناد الفعل المظهر الذي يعمل في الاسماء ، قال سيبويه (المصدر نفسه : ٣/١٦١ هـ ، ١/٧٩٤ ب) : « وهذه الحروف التي هي لتقريب الامور شبيهة ببعضها ببعض ، ولها نحو ليس لغيرها من الافعال » .

(٣٤) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ٢٨/١ ب .

(٣٥) المصدر نفسه ١/٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

(٣٦) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٤٤١ .

الاجابة عن ضمّ (ليس) الى (كان واخواتها) وان لم تجر مجراها في التصرف ، يتضح لنا أن سيويه أنّما كان ينظر الى المشابهة في العمل^(٣٧) أي أنه ينظر الى (الناحية الوظيفية)^(٣٨) فصنف (كان واخواتها) ومنها (ليس) وما أجرى مجراها اي (ما) و (لات) ، وما يشبهها اي (أفعل التعجب) ضمن وجوه اسناد الفعل المظهر التي تنظمها صورة التركيب اللغوي لهذا الاسناد وهي :

الفعل او ما يعمل عمله + المرفوع (الفاعل) + المنصوب (المفعول)^(٣٩)

وقد قال (الصفار) في كان واخواتها :

« للقاتل أن يقول : كيف جعل سيويه مبتدأ فاعلا والخبر مفعولا ، وليس الامر كذلك لأن هذا ليس بفاعل ولا الاخر مفعول .

قلت : عن هذا جوابان :

احدهما ، ان هذا المنصوب قد قام لهذه الافعال مقام الحدث على ما بين ، والحدث لو كان ثم فقلت : كان زيد كونا ، لكان مفعولا وزيد فاعلا فذلك جعلها سيويه فاعلا ومفعولا .

والجواب الآخر : ان هذه الافعال داخلة على الجمل فكان ينبغي للاقوى فيها^(٤٠) فأنما رفعت احدهما ونصبت الآخر بالتشبيه بنحو : ضرب زيد عمراً .. فلما كان المرفوع يشبه الفاعل ، والمنصوب يشبه المفعول جعل الاول فاعلا ، والمفعول الثاني^(٤١) .

(٣٧) سيويه امام النحاة ، ١٧٥ .

(٣٨) قال الدكتور محمود شرف الدين (كان بين ايدي النحويين ، ١١٣) : واقصد بالشكلية : ذلك الاتجاه في التفكير

اللغوي الذي ينظر الى العلامات الشكلية .. واقصد بالوظيفية : ذلك الاتجاه الذي يقيم حكمه على الكلمات بالنظر الى الوظيفة النحوية التي يقوم بها في التركيب اللغوية تلك الوظيفة المرتبطة بالموقع الكلامي المعين وما يكون هناك من علاقات بين عناصر التركيب .

وكان الدكتور يرى (سيادة النظر الشكلية في تصنيف سيويه) حيث يقول (المصدر السابق : ١١٩) :

« مع تنبيه - يقصد سيويه - الى ان الكلمتين كان وان تدخلان على الجملة المكونة من مبتدأ خبر ، لم يساو بينهما فاحداهما فعمل متصرف ، والاخرى حرف جامد ، ولا يخفى ما في هذه الفارقة من تقدير للامام الشكلية للكلمة .

ويجب أن سيويه قد ضم ما ، ولات وهي حروف الى ابواب الفعل وأنما يستقيم هذا مع الاتجاه الوظيفي لا الشكلي .

(٣٩) كان واخواتها + مرفوع + منصوب / ما المجازية + مرفوع + منصوب / لات + مرفوع محذوف + منصوب / ما افعل + مرفوع محذوف + منصوب .

(٤٠) شرح كتاب سيويه (الصفار) ٩٠ ، ٩١ .

(٤١) كذا وردت وتبدو ناقصة .

وهكذا يبلغ البحث في تصنيف ابواب الوجه الاول الباب الذي يقول فيه سيويه :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكنه وذلك قولك ما أحسنَ عبد الله^(١) » ويفترض أن يتابع الباحث ابواب الكتاب ويجري على ترتيبها ولكن ثمة مجموعة من الابواب تعترض ترتيب الابواب التي اشتملت عليها فقرات الباب الاول من الكتاب وسيؤخر البحث عنها لانها من اعراض التركيب على الابواب السابقة^(٢)، وههنا سأنصف الباحث الكلام على الابواب التي تشملها الفقرات الباقية من الباب الاول المذكور توأصلا مع الفقرات السابقة ، وأول هذه الابواب قول سيويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى . . . وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدا غداً^(٣) » وآخرها الباب الذي يقول فيه سيويه : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيها عملت فيه^(٤) » وهي ابواب اسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفة المشبهة التي عملت عمل الفعل والتي تنظمها صورة التركيب اللغوي للوجه الاول من اسناد الفعل وهي : الفعل أو ما يعمل عمله + الفاعل (المرفوع) + المفعول (المنصوب) ، ولكن ثمة بعض التغيرات في مكثرات هذه الصورة وعلى الوجه الاتي :

١ - قد يقع الفاعل أو المفعول مجرورا في امثلة هذه الابواب وذلك قولك : عجبت

من ضربه زيدا ، وهذا ضاربٌ زيدٌ .

٢ - الصفة المشبهة صورة من التركيب اللغوي حيث يكون معمولها نكرة والحكم فيها النصب ، قال سيويه : « أما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً^(٥) » .

وفي لحاظ هذه الصورة ألحق بباب الصفة المشبهة ما يجري مجراها :

أ - افعال التفضيل :

قال سيويه : « وتقول فيما لا يقع الآنونا عاملا في نكرة . . . وذلك قولك : هو

- (٤١) الكتاب ٧٢/١ هـ ، ٣٧/١ ب .
- (٤٢) منج كتاب سيويه ، ٤٧ .
- (٤٣) الكتاب ١٦٤/١ هـ ، ٨٢/١ ب .
- (٤٤) المصدر نفسه ١٩٤/١ هـ ، ٩٩/١ ب .
- (٤٥) المصدر نفسه ٢٠٠/١ هـ ، ١٠٣/١ ب .

خيرُ منك أبا . . . وان شئت قلت : هو خيرُ عملاً وانت تنزي (منك) . . . ولا يقوى قوّة الصفة المشبهة فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهها واحدا «^(١٧)» .

ب - الفعل اللازم الذي انقذ الى مفعول نكرة :

وهو ما يعرف عند النحويين بـ (تمييز النسبة) قال سيبويه :

« وقد جاء من الفعل ما قد انقذ الى مفعول ، ولم يقو قوّة غيره مما قد تعدّى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفتّأت شحماً ، ولا تقول : امتلأته ولا تفتّأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماءً امتلأت ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفات المشبهة^(١٨) »

وفي تحديده قال :

« وانما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدّى الى مفعول^(١٩) ، وانما اصله امتلأت من الماء وتفتّأت من الشحم فحذف هذا استخفافاً^(٢٠) .

وفي امكان عمله وان انقذ الى مفعول ولكنه لا يتعدى اليه قال :

« وكان الفعل أجدر ان يتعدى ، اذ كان عشرون ونحوه وهو - في أنهم قد ضعّفوه -

مثله^(٢١) »

(٤٦) المصدر نفسه ٢٠٢/١-٢٠٣ هـ ، ١٠٤/١ ب

(٤٧) المصدر نفسه ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ هـ ، ١٠٥/١ ب .

(٤٨) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١١٥/٢) :

«وقد يكون من الامثلة ما يكون مجراه مجرى الانفعال في حال ، ويجزى غيره في أخرى ، وذلك نحو : تفعل وافعلن تقول : كسرتك فتكسر . . . وقد يجيء على غير ذلك تقول : تجبر الرجل وتكبر على غير معنى الانفعال .

(٤٩) الكتاب ٢٠٥/١ هـ ، ١٠٥/١ ب .

وفي نسخة هارون وردت عبارة الكتاب على وجه آخر فيه مزيد من البيان : «وانما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى الى مفعول نحو كسرتك فانكسر ودفعته فاندفع ، فهذا النحو انما يكون في نفسه ولا يقع على شيء فصار امتلأت من هذا الضرب . . .

(٥٠) الكتاب ٢٠٥/١ هـ ، ١٠٥/١ ب .

عبارة الكتاب فيها : «وكان الفعل أجدر ان يتعدى (ان) كان هذا ينفذ ، وهو - في أنهم قد ضعّفوه - مثله - في ب

(اذ) - وما ائتيته هو عبارة الكتاب في شرح السيرافي ١١٦/٢ .

وقال السيرافي في شرحه :

« يعني أن امتلات وتفقت وبابه أولى بالعمل في المنكور الذي بعده ، اذ كانوا قد عدّوه للعلّة التي ذكرناها من شبهه باسم الفاعل ، كان ما هو فعل على الحقيقة أولى بالتعدي وأحق بالعمل والنفوذ غير أنهم قد ضعفوا هذا الفعل للمحلل التي ذكرناها آنفاً حتى منعه التعدي الى غير المنكور فلما حلّ هذا المحل صار بمنزلة العشرين^(٥١) أي انه ينصب ما بعده من النكرة .

جـ - ما كان مثل (هو أشجعُ الناس رجلاً) :

قال سيويه : « وتقول : هو أشجعُ الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجروح هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً^(٥٢) .

ويبدو للباحث أن هذا المثال ليس من (أفعل التفضيل) لانه لم يعالج معه ، وإنما أوردّه بعد (ما كان من الأفعال بمنزلة الانفعال أي ما يعرف بتمييز النسبة) ، قال سيويه : « والرجل هو الاسم المبتدأ ، والاثنان كذلك ، انما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وان شئت لم تجعله الاول فتقول : هو أكثر الناس مالا^(٥٣) .

إذا فتمّة فارق بينه وبين (أفعل التفضيل) في المعنى ، قال القرطبي وهو يشرح قول

سيويه موضحاً هذا الفرق :

« قوله فيه : هو أشجعُ الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجروح هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً .. الخ .

يعني بقوله : وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً ، انهما اتفاقاً في الانتصاب لا في المعنى ، وذلك أن المنصوب هنا هو المبتدأ وليس

(٥١) شرح كتاب سيويه (السيرافي) ١١٦/٢ .

(٥٢) الكتاب ٢٠٥/١ هـ ، ١٠٥/١ ب .

(٥٣) الكتاب ٢٠٥/١ هـ ، ٢٠٦ هـ ، ١٠٥/١ ب .

الصواب في العاشر (٦) من الكتاب (هـ) : « ... وكلمة (اثنين) هي بعينها كلمة (هما) الواقعة مبتدأ كذلك » .

(مواضعه) ^(٥٤)، والوجه في قولك : زيدُ احسنُ منك وجهاً ليس من اسم المبتدأ ولا هو هو ، والرجل في قولهم : هو اشجعُ الناس رجلاً ، واحد في اللفظ وهو جميع الرجال في المعنى ، وكذلك الاثنان في قولك : خير الناس اثنان وليس هذا من الباب الآ في الانتصاب ، لا في ما يؤول اليه من المعنى ^(٥٥) وهكذا يتضح ان امثلة هذا الضرب تتفق مع باب الصفة المشبهة عامة وافعل التفضيل خاصة من جهة الانتصاب لا من جهة المعنى .

د - اساء العدد :

قال سيبويه في باب الصفة المشبهة وما اجري مجراها مثل افعال التفضيل وما يعرف بتمييز النسبة : « وما أجرى هذا المجرى اساء العدد . . . » ^(٥٦) وقد اوضح سيبويه وجه الشبه بين ما يعرف بتمييز النسبة واساء العدد حيث يقول : « ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ وقرنابه عيناً ، وان شئت قلت : أعيناً وأنفساً ، كما قلت : ثلثائة وثلاث مئتين ومثانيث ولم يدخلوا الالف واللام ، كما لم يدخلوا في امثالت مائة ^(٥٧) » .

وزاد سيبويه بياناً في اجراء اساء العدد مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل في أن اساء العدد في بعض صورها لم تقو قوتها حيث يحول في اساء العدد من عشرين الى تسعين :

« . . . وانما فعلوا هذا بهذه الاسماء ، والزموها وجهها واحدا ، لانها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة » ^(٥٨) .

وبهذه الاضرب الاربعة التي احقت بالصفة المشبهة بلحاظ صورة تركيبها اللغوي حيث تعمل في النكرة - يتضح الاتجاه الوظيفي في تصنيف الاساليب بطريقة التركيب كالذي فعله مع ما أجرى مجرى ليس ^(٥٩) .

وعندئذ يكون البحث قد اتم دراسة جميع الابواب التي اشتملت عليها فقرات الباب

- (٥٤) كذا وردت غير واضحة .
 (٥٤) شرح عيون كتاب سيبويه (القرطبي) ١٩-٢٠ .
 (٥٥) الكتاب ١/٢٠٦ هـ ، ١٠٥/١ ب .
 (٥٦) الكتاب ١/٢١٠-٢١١ هـ ، ١٠٨/١ ب .
 (٥٧) المصدر نفسه ١/٢٠٧ هـ ، ١٠٦/١ ب .
 (٥٨) منهج كتاب سيبويه ، ٤١ .

الاول من الكتاب عدا (باب اسماء الافعال) التي جعلها الكتاب في آخر ابواب هذا الوجه ، وقد تابع الباحث الكتاب في هذا الصنيع للاعتبارات المنهجية التي ستذكر في موضع بحثها .

* * *

وحيث أتمّ البحث الكلام على الابواب التي اشتملت عليها فقرات الباب الاول وما استثني منها ، يستأنف الباحث الكلام على دراسة تصنيف الابواب التي اشار الى أنها تقتض صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر في بعض ابوابه^(٥٩) . أما هذه الابواب التي تعدّ من اعراض الكلام التي ذكرها سيبويه في مقدمة الكتاب فأنها تختلف عن صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر ، ولكنها تستند اليها وتفسر في هديها وهي تشمل الموضوعات النحوية الآتية مرتبة على ما جاءت في أبواب الكتاب :

اولا : التنازع ::

قال سيبويه : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك »^(٦٠) .

وقد اورد مثالين يمثلان نوعي العمل فيه :

١ - اعمال الآخر حيث يقول : « وهو قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيدا ، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه »^(٦١) .

وههنا جملتان :

أ - ضربت .

ب - ضربني زيدٌ .

٢ - اعمال الاول حيث يقول : « ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربْتُ -

(٥٩) منهج كتاب سيبويه ، ٤٣ .

(٦٠ / ٦١) الكتاب ١ / ٧٣ هـ ، ٣٧ / ب .

(٦٢) الكتاب ١ / ٧٦ هـ ، ٣٨ / ب .

وَصَرُّوْنِي - قَوْمَكَ ، وانما كلامهم : صَرَّبْتُ وَصَرَّبَنِي قَوْمَكَ^(١١٧)

وههنا يتضح ايضا أنَّ الاصل في : صَرَّبْتُ - وَصَرُّوْنِي - قَوْمَكَ جملتان هما :

أ - صَرَّبْتُ قَوْمَكَ (صَرَّبْتُ قَوْمَكَ)

ب - وَصَرَّبَنِي قَوْمَكَ (صَرَّبُوْنِي)

وهما جملتان من اسناد الفعل المظهر مما تنتظمه صورة التركيب العامة ايضا . ولما كانت الجملتان في حالتي اعمال الآخر او الاول هما من اسناد الفعل المظهر اي مما تنتظمه صورة التركيب العامة يتضح أنَّ التنازع انما هو :

(تشريك جملتين مما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر بالواو بطريقة التقديم والتأخير والحذف والاضمار) .

وبهذا يُفسر اختلاف صورة التركيب في التنازع عن صورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر ، وبقي أنَّ نعرف دواعي ذلك فنجد أنَّ سيبويه يجعله من موارد (الاستغناء^(١١٨)) وهو ترك الشيء استغناء بشيء آخر وقد اورد الشواهد على الاستغناء باعمال الاول عن الآخر كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ ومن شواهد على الاستغناء باعمال الآخر عن الاول قول الشاعر :^(١١٩)

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرأي مُخْتَلِفٌ

وفي هدى ما ذكره الكتاب ينبغي أنَّ نضيف قيد الاستغناء الى تحديد التنازع ليكون (هو تشريك جملتين مما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر بالواو بطريقة التقديم والتأخير والحذف والاضمار استغناء باعمال الاول عن الآخر أو بالعكس)^(١٢٠)

(١١٣) لم يذكره (عظيمه) في موارد الاستغناء في كتابه (فهارس كتاب سيبويه) : ٧٣ .

(١١٤) الكتاب ١/ ٧٥٧٤ هـ ، ١/ ٣٨٣٧ ب .

(١١٥) قال عبد القاهر الجرجاني (دلائل الاعجاز ١١٥) :

واعلم ان ههنا بابا من الاضمار والحذف يسمى على شريطة التفسير وذلك مثل قولهم : اكرمني واکرمتُ عبدَ الله ، اودت : اكرمني عبدُ الله واکرمتُ عبدَ الله ، ثم تركت ذكره استغناء بذكره في الثاني

ولكن معظم النحاة المتأخرين عرفوا (التنازع) في ضوء (مسألة العامل)^(٦٦) فأدى ذلك الى غموضه وانكار الغرض منه على الرغم من وروده في القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب^(٦٧).

ثانيا : الاشتغال^(٦٨) :

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر ، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم »^(٦٩) والآخر هو الاشتغال^(٧٠).

ثم اتسع الكتاب به في أحد عشر بابا تنتهي الى نهاية « هذا باب حروف أجريت بحرى حروف الاستفهام وحروف الامر والنهي »^(٧١).

والذي عليه البحث أنه جاء في أربعة أنواع هي :

١ - الخبر : من الباب الاول في الاشتغال الى قوله : « هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة اخرى على اسم مبني على الفعل »^(٧٢).

(٦٦) قال الصغار (شرح كتاب سيبويه ١٠٦) :

وهذا الباب هو الذي يسميه النحويون بباب الاعمال وهو أن يتقدم عاملان فصاعدا ويتأخر عنها ففصاعدا ، كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ، مثل ذلك : ضربني وضربت زيدا

(٦٧) قال الدكتور ابراهيم السامرائي (النحو العربي ، ٩٣) :

«والذي اراه ان هذا الموضوع قد احدث بسبب من تعلمهم بالعامل والعمل ... ولو لم تسيطر نظرية العامل على ادراكهم التحوي لامكنهم رؤية الموضوع على حقيقته ، ذلك أن هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به»

(٦٨) اشار ابن ولاد الى تحديد موضع الاشتغال بين ابواب الفاعل والمفعول حيث يقول (الانتصار : ٧١) : «وجمله في باب الفاعل والمفعول لان الابتداء عارض فيه» .

(٦٩) الكتاب ٨٠/١ هـ ، ٤١/١ ب .

(٧٠) قال السيرافي (شرح الكتاب ٤٦٥/١) :

«اذا قال لك : بينت الفعل على الاسم فسمناه أنك لو جعلت الفعل وما يتصل به خبرا عن الاسم ، وجعلت الاسم مبتدأ كقول : زيد ضربه ، فزيد مبني عليه ، وضربه مبني على الاسم» .

وقال الصغار (شرح الكتاب ١٥٩) :

وقوله : هذا باب ما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر ، يعني به ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، وليس هذا من الاشتغال ، ولكن ذكره لان بناء الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل يكون فيه الاشتغال» ولو قال (يكون

في احدهما الاشتغال) لكان اوضح .

(٧١) الكتاب ١٤٥/١ هـ ، ٧٢/١ ب .

(٧٢) المصدر نفسه ٩١/١ هـ ، ٤٧/١ ب .

٢ - الاستفهام : وأوله «هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو : باب الاستفهام»^(٧٣) الى قوله : «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا»^(٧٤)

٣ - الامر والنهي : وهو في باب واحد هو «باب الامر والنهي»^(٧٥)

٤ - النفي : وهو في باب واحد ايضا وهو «باب حروف اجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الامر والنهي»^(٧٦)

وسياقي تصنيف ابواب الاشتغال وامثلتها ان شاء الله^(٧٧)

وصورة تركيب امثلة هذا الموضوع النحوي هي :

اسم مرفوع / منصوب + فعل / ما يعمل عمله

واذا ما قارنا هذه الصورة بصورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر والتي هي :
فعل / ما يعمل عمله + الفاعل + المفعول

يتضح أن صورة الاشتغال انما تختلف عنها بتقدم (المفعول) على الفعل او ما يعمل عمله ، ثم الاضمار له ، وقد تقع هذه الصورة خبرا نحو قولك : عبد الله ضربته ، أو استفهاما أعبد الله ضربته ، أو أمرا او نهيا نحو عبد الله اضر به ، أو منفية نحو ما عبد الله ضربته .

ومما ينبغي ذكره أن سيبويه صنف (باب الافعال التي تستعمل وتلغى)^(٧٨) ضمن صور الاستفهام في هذا الموضوع النحوي أي الاشتغال وتساءل (الصفار) من قبل فقال :
«لم يذكر سيبويه هذه الافعال ليبين الاشتغال معها .. فاذا لم يكن هذا ، فلم فصل به بين ابواب الاشتغال .

(٧٣) المصدر نفسه ٩٨/١ هـ ، ٥٠/١ ب .

(٧٤) المصدر نفسه ١٢٧/١ هـ ، ٦٤/١ ب .

(٧٥) المصدر نفسه ١٣٧/١ هـ ، ٦٩/١ ب .

(٧٦) المصدر نفسه ١٤٥/١ هـ ، ٧٢/١ ب .

(٧٧) منهج كتاب سيبويه ، ٣٠٨ .

(٧٨) الكتاب ١١٨/١ هـ ، ٦١/١ ب .

فالعذر له والله أعلم ان الاسم الذي منع عليه الظن بمنزلة الاسم المشتغل عنه الفعل ، ألا ترى أن الاسم في زيد ضربت يجوز رفعه على الابتداء والنصب بالفعل فلما أشتبه البابان اعترض به في الاشتغال»^(٧٩).

ولكن الذي يبدو للباحث ان باب الافعال التي تستعمل وتلغى إنما صنف مع باب الاشتغال لملاحظ صورة تركيبه التي بنيت على التقديم ثم الاضمار وقد تكلم سيويه عليها اذا جاءت هذه الافعال مستعملة واستطرد في الكلام عليها في حالة الغائها ، وهي مستعملة مثل غيرها من الافعال في باب الاشتغال ، قال سيويه :

« اذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت واعطيت في الاعمال والبناء على الاول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء »

ثم اورد مثالها في (الخبر) فقال :

« تقول : زيد أظنه ذاهباً ، ومن قال : عبد الله ضربته نصبَ فقال : عبد الله أظنه

ذاهباً »^(٨٠).

أي ان قولك : زيد أظنه ذاهباً على سمت قولك عبد الله ضربته في التقديم والاضمار وما يترتب عليه من الحكم ، فهو من امثلة الاشتغال وليس عما يتكلف له السؤال على ما ذكره (الصفار) ولم يتبصر عليه النحويون فيما وقفت عليه ، يدل على ذلك أنهم لم يذكره في باب الاشتغال وتكلموا عليه مع التعليق وسيأتي أثر ذلك في التقويم النحوي^(٨١).

ويبدو للباحث أن سيويه إنما أوردته في أبواب الاستفهام من ابواب الاشتغال خاصة ، لأن الفعل (تقول) في الاستفهام شبهوه بـ (تظن) وهو احد هذه الافعال^(٨٢) وللفعل (تقول) في هذه الصورة من التقديم ونحوه ما يجعله بمنزلة امثلة الاشتغال في مورد الاستفهام ، قال سيويه :

« وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقاً ، وأقول عمراً ذاهباً ، وأكل يومٍ تقول

(٧٩) شرح كتاب سيويه (الصفار) ١٩٩ .

(٨٠) الكتاب ١١٩/١ هـ ، ٦١/١ ب .

(٨١) منهج كتاب سيويه ، ١٠٩ .

(٨٢) الكتاب ١٢٢/١ هـ ، ١٢٣/١ ب .

عمراً منطلقاً لا يُفصل بها كما لم يُفصل بها في : أكلٌ يومٍ زيداً تضربه «^(٨٣) أي ان قولك : أكلٌ يومٍ تقول عمراً منطلقاً بمنزلة قولك : أكلٌ يومٍ زيداً تضربه التي مرت في موضع سابق .
وقال :

« ان قلت : أأنت تقول زيدٌ منطلقٌ رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصله في قوله : أأنت زيدٌ مررت به . . «^(٨٤) .
ثالثاً : البدل

علاج سيبويه هذا الموضوع النحوي في باين يبدو أنهما يمثلان نوعين منه بلحاظ عمل الفعل والمعنى :

أ - اعمال الفعل في البدل عمله في المبدل منه :
قال سيبويه : « هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ، ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عمل في الاول ، وذلك قولك : رأيتُ قومَكَ اكثرَهم ، ورأيتُ بني زيدٍ ثلثيهم ، وصُرِفَتْ وجوهُها أولها . . «^(٨٥) .

وفي بيان الغرض منه قال سيبويه : « انه أراد : رأيتُ اكثرَ قومِكَ ، ورأيتُ ثلثي قومِكَ ، وصُرِفَتْ وجوهُ أولها ، ولكنه ثنى الاسم توكيداً . . ويكون على الوجه الآخر الذي اذكره لك : وهو ان يتكلم فيقول : رأيتُ قومَكَ ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلثيهم أو ناساً منهم «^(٨٦) .

وفي تحديد انواعه قال : « أما تنبيه وتؤكدته مثني بما هو منه أو هو هو «^(٨٧) ومعنى تنبيته ذكر الاسم ثانية وهو انواع : بدل البعض والاشتغال وبدل الكل وأضاف إليها بدل الغلط «^(٨٨) .

(٨٣) المصدر نفسه ١/١٢٣ هـ ، ١/٦٢ ب .

(٨٤) الكتاب ١/١٢٣ هـ ، ١/٦٣ ، ٦٣ ب .

(٨٥) المصدر نفسه ١/١٥٠-١٥١ هـ ، ١/٧٥ ب .

(٨٨) المصدر نفسه ١/١٥٢ هـ ، ١/٧٥ ب .

ب - اجراء البديل على المبدل منه أو اجراؤه كما يجري اجمعون وقد يصح نصبه على السعة في الكلام :

قال سيبويه : « هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الاول ، ويجري على الاسم كما يجري اجمعون على الاسم ، وينصب بالفعل لانه مفعول :

فالبديل ان تقول : ضَرَبَ عبدالله ظهْرَهُ وبطنَهُ .. وان شئت كان على الاسم بمنزلة اجمعين توكيدا .

وان شئت نصبت ، تقول : ضَرَبَ زيدُ الظهرَ والبطنَ .. »^(٨٩)

ويتضح أن هذين النوعين^(٩٠) من البديل أنهما لتوكيد المبدل منه ، وقد أوضح

(الصفار) الفارق الدقيق بينهما من حيث المعنى :

هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الاول ويجري على الاسم كما يجري اجمعون ، وينصب بالفعل لانه مفعول .

« هذا الباب في خلاف ما قبله في أن الاسم هنا ينتصب ، ويكون تأكيداً غير بديل ، والباب الاول كان البديل فيه مؤكداً ولم يكن تأكيداً معرّياً عن البدلية حين قلت رأيت القوم أكثرهم ، ألا ترى ان المعنى : رأيت أكثر قومك ، فجاء أكثرهم بيانا للأول^(٩١) . . ان هم الأكثر ، جاء هذا البديل على طريق التأكيد وإلا فهو بيان ، واما ضرب عبدالله ظهروه وبطنه فانما أردت به ضرب كله » .

ثم أوضح الفرق بين حمله على البديل أو التوكيد :

« المعنى في التأكيد مفارق للمعنى في البديل ، ألا ترى انك اذا قلت : ضرب عبدالله ظهروه وبطنه ، أردت البديل كان المضروب منه ، الظهر والبطن ، واذا جعلته تأكيداً كان المضروب جملة الشخص^(٩٢) » .

(٨٩) الكتاب ١/ ١٥٨ هـ ، ١/ ٧٩ ب .

(٩٠) سيأتي في القسم الثاني من الاسناد وهو اسناد الاسم واحوال اجراءه على نوع آخر يقابل هذين النوعين معاً ، وفيه يقول الرمائي (شرح كتاب سيبويه ٢/ ٥٨) : «باب البديل الذي فيه الثاني غير الاول» .

(٩١) شرح كتاب سيبويه (الصفار) ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٩٢) المحذوف غير واضح في المخطوطة .

وبقي ان نعرف علاقة البديل بصورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر ويتضح ان البديل انما هو تشبيه للفاعل او المفعول في صورة التركيب المذكور وعلى الوجه الآتي :

فعل / مايعمل عمل الفعل + الفاعل (+ البديل) او المفعول (+ البديل) .

ومثاله : ضَرَبَ عبدُالله ظهرهُ ويطنهُ ؛ ورأيتُ قومَكَ أكثرهم ، ولذلك فهو من الأعراض التي تنظرُ على صورة التركيب اللغوي العامة لاسناد الفعل المظهر كما هو الأمر في (التنازع) و (الاشتغال) ، أما الصفاً فقد قال :

« ان قلت : ولم عقب سيبويه الاشتغال بالبديل قلت : يمكن والله اعلم ان يفهمنا أن هذا مجتزأة الاشتغال في أن الاسم محمول على فعل لا يظهر ، وهكذا كان يوجهه الاستاذ وهو محكن » .

ولكنّ سيبويه ينصّ على ان العامل المذكور هو العامل في المبدل منه والبديل^(١٦) .
رابعاً : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى :

قال سيبويه : « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والابحاز والاختصار »^(١٧) .

اي ان المتكلم يعدل عن عمل الفعل بلحاظ المعنى الى اعماله بلحاظ اللفظ فالاصل في : وُلِدَ له ستونَ عاماً : وُلِدَ له في ستينَ عاماً ، فهنا اذا اسناد للفعل المظهر وعمل في الاسماء لفظاً لا معنى .

وقد عالج سيبويه هذا النوع من عمل الفعل في اربعة أبواب :
فأما (الباب الاول) وهو الباب المذكور في اعلاه فهو يعدّ تمهيداً لما سيأتي تفصيله وفيه يقول سيبويه : « ومن ذلك أن تقول : كم وُلِدَ له ؟ فيقول : ستونَ عاماً ، فالمعنى وُلِدَ

(١٦) قال الدكتور عدنان محمد سلمان (التوايح في كتاب سيبويه ، ٤٠) : « العامل في البديل عند سيبويه هو العامل في المبدل منه ، يستند ذلك من احد عناوين ابواب البديل في الكتاب ، وهو قوله : هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم الاول ثم تبديل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عمل في الاول » .

(١٧) الكتاب ٢١١/١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

له الاولاد ، وَلِدَ له الولدُ ستينَ عاماً ، ولكنه اتسع واوجز^(٩٤) . وقال الصنفار في شرحه :
 « ألا ترى أن قولك : ولد له ستونَ عاماً على معنى أن الولد وقع في الستين ، وليس اللفظ
 الأعلى ان الستين مولودة لا مولود فيها » .

اما الغرض من هذا الوجه فانه يتضح في قول الصنفار :

« اذا قلت : يومُ الجمعةِ صمته ، فانما اتسعت فيه على ان اعتمدته بالصوم ، ولم
 تصم سواه ، ولو قلت : صمت فيه ، لكنك غير متعرض لانك صمت فيه وحده ، بل
 يمكن أن تصوم فيه وفي غيره »^(٩٥) .

وامّا (الابواب الثلاثة الباقية) فهي في نوعين :

النوع الاول - عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون ظرفاً ، أو مصدراً يكون

حيناً :

وقد عاجله سيبويه في بابين (اولهما) حيث يقول : « هذا باب وقوع الاسماء ظرفاً
 وتصحيح اللفظ على المعنى »^(٩٦) ومن امثله : سبّر عليه يومُ الجمعةِ وسبّر عليه اليومُ جواباً
 لـ (كم) غير ظرف : أي أنك اذا قلت : سبّر عليه يومُ الجمعةِ أو غداً فانه جواب
 لقولك : متى يُسار عليه ؟ وان قلت : سبّر عليه يومُ الجمعةِ فانه يكون على كم غير ظرف
 وعلى متى غير ظرف كأنه قال : أي الاحيان سبّر عليه أو يُسار عليه ، والفرق بين (متى)
 و (كم) يوضحه السيرافي حيث يقول : « متى استفهام عن الزمان فقط من غير انتضاء
 مقدار أو عدد ، فاذا أجبت عن متى فحكم الجواب أن يكون واقعا على زمان بعينه غير
 متضمن لعدد ، كقول القائل : متى سير يزيد ، فيقال : يومُ الجمعةِ . . . ولا يجوز ان
 تقول يومان^(٩٧) وانما يكون (يومان) في جواب كم غير ظرف قال سيبويه : « من ذلك أن
 تقول : كم سير عليه ؟ وكم غير ظرف ، فيقول : يوم الجمعة أو يومان »^(٩٨) ، ومن امثلة

(٩٤) الكتاب ٢١١/١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

(٩٥) شرح كتاب سيبويه (الصنفار) ٣٠٦ .

(٩٦) الكتاب ٢١٦/١ هـ ، ١١٠/١ ب .

(٩٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١٥٣/٢ .

(٩٨) الكتاب ٢١١/١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

هذا الباب : سِيرَ عليه الليلُ . . . كَأَنَّهُ فِي الليلِ كلهٗ^(٩٩) ، وقوله : سِيرَ عليه ليلٌ ، وأنت تريد معنى سِيرَ عليه ليلٌ طويلٌ وكل ذلك على سعة الكلام والاختصار ، ولكنك لو قلت : سِيرَ عليه يوماً أثناء فيه فلان ، او يوماً كنت فيه عندنا ، فإنه يحسن ظرفاً جواباً لـ (متى) ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا ، لأنك قد وقته وعرفته بشيء^(١٠٠) .

واما (الباب الثاني) من هذا النوع فهو الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سِيرَ عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم . . . فأنما هو زمن مقدم الحاج وخفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار . . . وان رفعته اجمع كان عربياً كبيراً^(١٠١) » ولكن رفعه على أن تجعل (كم) غير ظرف .

النوع الثاني : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون مصدراً لبيان نوع الفعل او عدده أو توكيده :

وهو الباب الثالث الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً » أي نائباً للفاعل وفيه « وتقول : على قول السائل : كم ضربتُ ضَرْبَ به ؟ وليس في هذا اضممار شيء سوى كم والمفعول كم ، فتقول : ضَرْبَ به ضربتَانِ . . فجري على سعة الكلام والاختصار^(١٠٢) » .

خامساً : ترك اعمال الفعل (التعليق) :

قال سيبويه : « هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى الى المفعول ولا غيره^(١٠٣) » ومن امثلته : قَدْ عَلِمْتُ لَعَبْدَ اللَّهِ خَيْرَ مَنْكَ وَأَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ ، وفيه (أَرَأَيْتَكَ) بمعنى (أخبرني)^(١٠٤) .

(٩٩) المصدر نفسه ٢١٨/١ هـ ، ١١١/١ ب .

(١٠٠) المصدر نفسه ٢٢٠/١ هـ ، ١١٢/١ ب .

(١٠١) المصدر نفسه ٢٢٢/١ ، ٢٢٣ هـ ، ١١٤/١ ب .

(١٠٢) الكتاب ٢٢٩/١ هـ ، ١١٧/١ ب .

(١٠٣) المصدر نفسه ٢٣٥/١ هـ ، ١٢٠/١ ب .

(١٠٤) المصدر نفسه ٢٣٦/١ ، ٢٣٩ هـ ، ١٢٢/١ ب .

وانما التعليق عارض من اعراض صورة التركيب في اسناد الفعل المظهر عامة ، قال سيوريه : «لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله»^(١٠٦) فالاصل في قَدْ عَلِمْتُ لَعْبُدَ اللَّهِ خيرُ منك قَدْ عَلِمْتُ عَبْدَ اللَّهِ خيراً منك :

فعل + فاعل (مرفوع) + مفعول (منصوب) + مفعول (منصوب)

ثم صار بسبب (اللام) :

فعل + فاعل (مرفوع) + (مبتدأ مرفوع + خبر مرفوع)

قَدْ عَلِمْتُ لَعْبُدَ اللَّهِ خيرُ منك

وهنا تنتهي الموضوعات النحوية التي اشتملت عليها الابواب التي لم يتضمنها الباب الاول من الكتاب ، وقد جاءت لتوضح اعراض الكلام في صورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر ، ويبدو للباحث أن سيوريه قد راعى في ايرادها ملاحظة منهجية دقيقة فقد أورد الابواب التي اشتملت على (التنازع والاشتغال والبدل) بعد فراغه من الابواب التي (عمل فيها الفعل) خاصة ، أما الابواب التي اشتملت على (عمل الفعل في اللفظ ، والتعليق عن العمل) فقد اوردها بعد نهاية جميع الابواب التي وردت في اسناد الفعل المظهر عدا ابواب اسماء الافعال .

وانما عمد سيوريه الى ذلك لان الموضوعات النحوية الاولى وهي التنازع والاشتغال والبدل انما تقع في اسناد الفعل المظهر في حال عمل الفعل نفسه لا الذي يعمل عمله في الاستفهام^(١٠٧) أما موضوعا عمل الفعل في اللفظ ، والتعليق عن العمل فهما مما يجري على جميع صور اسناد الفعل وما يعمل عمله ولذلك جاءت في نهايته .

وهكذا ينتهي هذا التصنيف المنهجي الدقيق لابواب الكتاب في الوجه الاول من اسناد الفعل وهو (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر) في ضوء طريقة التركيب التي أوضحت صورة التركيب اللغوي العامة لهذا الاسناد وقد صنفت الابواب التي تضمنت الاعراض التي تظراً على صورة تركيبه ومواضعها فيما يناسبها ، وإن ثمة باباً نحويّاً آخر هو

(١٠٦) المصدر نفسه ٢٣٥/١ هـ ، ١٢٠/١ ب .

(١٠٧) الكتاب ١٠٨/١ هـ ، ٥٥/١ ب .

(اسماء الافعال) الذي جاء في خاتمة تصنيف ابواب هذا الوجه وبعد عوارض التركيب فيه ، وهو الذي اشار اليه البحث انه هو ما تغنيه آخر فقرة في (الباب الاول) من الكتاب أي الباب الذي تضمنت فقراته ابواب الوجه الاول من اسناد الفعل .

أما المسوغات المنهجية لدراسة (اسماء الافعال) في خاتمة الابواب التي تضمنتها الباب الاول في الكتاب حيث نهاية الوجه الاول من اسناد الفعل في هذا البحث فهي :

١ - شملت الابواب المتقدمة الكلام على (الفعل وما يعمل عمله) في صور متعددة في الخير والاستفهام والنفي والامر والنهي (ولكن (اسماء الافعال) التي وردت في هذا الوجه إنما جاءت في صورة (الامر والنهي) ، قال سيويه : «وموضعها من الكلام الامر والنهي»^(١٠٨) .

٢ - أن (اسماء الافعال) هي أسماء وليست افعالا^(١٠٩) ولكنها اسماء للفعل ، وهي مضمران في النية» فصورتها على الوجه الآتي :

اسم الفعل + المنصوب - في حالة التعدي -

في حين أن صورة التركيب العامة هي :

الفعل او ما يعمل عمل الفعل + المرفوع + المنصوب

٣ - ان اسماء الافعال لها صورة واحدة ولا تطرأ عليها أعراض التركيب الخاصة بالفعل وبعض ما يعمل عمله اي أعراض التنازع والاشتغال والبدل ، كما لا تطرأ عليها أعراض التركيب العامة كالعمل في اللفظ والتعليق عن العمل ، ولذلك جاءت فيما بعد أعراض التركيب كافة .

٤ - أن اسماء الافعال لموضعها من الكلام في الامر والنهي وإمكان اضمارها كما يضمن الفعل^(١١٠) إنما تحيء تمهيدا للكلام على الوجه الثاني من اسناد الفعل وهو (ما ينتصب

(١٠٨) الكتاب ٢٤١/١ هـ ، ١٢٢/١ ب .

(١٠٩) المصدر نفسه ٢٤١/١ هـ ، ١٢٣/١ ب .

(١١٠) المصدر نفسه ٢٤١/١ هـ ، ١٢٣/١ ب .

(١١١) الكتاب ٢٥٦/١ هـ ، ١٢٩/١ ب .

اما (الوجه الثاني) من اسناد الفعل وعمله في الاسماء والمصادر فهو (ما ينتصب بالفعل المضمر) ، وأول أبوابه : « هذا باب ما جرى من الامر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل ، وذلك قولك : زيداً ، وعمراً ، ورأسه .. »^(١١٣) وقد اشار البحث الى ان سيبويه قد حدد مواضع هذا الوجه حيث أوضح أنه في نوعين وأشار الى مواضعهما حيث يقول :

« وأما الموضع الذي يضم فيه واظهاره مستعمل فنحو قولك : زيداً ، لرجل في ذكر ضرب ، تريد : اضرب زيداً .

وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك اظهاره ، فمن الباب الذي ذكر فيه (آياك) الى الباب الذي آخره ذكر (مرحباً واهلاً) ، وسترى ذلك فيما يستقبل ان شاء الله^(١١٤) .

ولدى تدبر مواضعهما في الكتاب اتضح أنهما على الوجه الآتي :

النوع الاول : اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، وموضعه من الباب الاول في اضمار الفعل الى « هذا باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف »^(١١٥) .

النوع الثاني : اضمار الفعل المتروك اظهاره ، وموضعه من قوله « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره استغناء عنه .. »^(١١٦) وهو ترجمة لعدة أبواب تقع بعده أولها « هذا باب ما جرى منه على الامر والتحذير وذلك قولك اذا كنت تحذر (آياك) .. »^(١١٧) الى الباب الذي فيه ذكر (اهلاً ومرحباً) : أي « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي .. ومن ذلك قولهم ؛ مرحباً واهلاً »^(١١٨) .

(١١٣) الكتاب ٢٥٣/١ هـ ، ١٢٨/١ ب .

(١١٤) المصدر نفسه ٢٩٦/١ هـ ، ٢٩٧/١ ب .

(١١٥) المصدر نفسه ٢٥٨/١ هـ ، ١٣٠/١ ب .

(١١٦) المصدر نفسه ٢٧٣/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

(١١٧) الكتاب ٢٧٣/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

(١١٨) المصدر نفسه ٢٩٥-٢٩٠/١ هـ ، ١٤٦-١٤١/١ ب .

ضم النوع الثاني أبواباً أخرى يمد هذا التحديد وأولها (باب المفعول معه) وسيأتي ذكره ثم تستمر الابواب حتى نهاية هذا الاسلوب وأياها قصد سيبويه بقوله : « وسترى ذلك فيما يستقبل ان شاء الله » .

وقد تحدث سيبويه في كل من هذين النوعين عن (الاسماء) و (المصادر) ^(١١٩) وقد اطل الكلام على المصادر في النوع الثاني ابتداء من قوله : « هذا باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره » ^(١٢٠). واستمر بها الى قوله : « هذا باب لا يكون فيه الا الرفع » ^(١٢١) مستوفيا الكلام على المصادر وما جرى مجراها ^(١٢٢).

وفي هدى ذلك يتضح أن صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المضمر وعمله في الاسماء تختلف عن صورة التركيب العامة لاسناد الفعل المظهر وهي :

الفعل / ما يعمل عمله + الفاعل + المفعول

لانها في صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المضمر تحتفظ بـ (المفعول) من دون

مكونات التركيب الاخرى .

ثم ان العامل فيها ينتصب في هذا الوجه اما أن يكون فعلا مضمرا او اسم فعل مضمر قال سيبويه : « ومنه قول العرب : أمر مبكياتك لا أمر مضحكاتك ، والطباء على البقر . يقول (عليك) أمر مبكياتك ، و (خل) الأطباء على البقر » ^(١٢٣).

وقد اختص بما يأتي :

الاول : اختصاصه في (اضممار الفعل المستعمل اظهاره) بالاليب الكلام الآتية :

١- الاسماء في الامر والنهي :

أ- ما يستغنى عن فعله بالقرينة الحالية :

قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الامر والنهي على اضممار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت

(١١٩) منهج كتاب سيبويه ، ٣٢٨ .

(١٢٠) الكتاب ٣١١/١ هـ ، ١٥٦/١ ب .

(١٢١) المصدر نفسه ٣٦٦/١ هـ ، ١٨٤/١ ب .

(١٢٢) انضح للباحث أن (المصادر) هي من تقسيمات النوع الثاني اي الاضممار غير المستعمل اظهاره ، لان سيبويه قد ميز بين (الاسماء) و(المصادر) في النوع الاول فجرى عليه في النوع الثاني ايضا .

(١٢٣) الكتاب ٢٥٦/١ هـ ، ١٢٩/١ ب .

أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَفْنٍ عَنْ لَفْظِكَ بِالْفِعْلِ ، وذلك قولك : زيدا ، وعمراً ، ورأسه ..
الخ»^(١١٤).

ب - ما يستغني عن فعله للتحذير وما أشبهه (الاغراء) :
قال سيبويه : «وأما النهي فإنه التحذير كقولك : الأسد الاسد ... وإن شاء اظهر في
هذه الاشياء ما أضمر من الفعل فقال : اضربْ زيدا ، واشتم عمراً ، ولا توطيْ
الصبي ، واحذر الجدار ولا تقرب الاسد ... الخ»^(١١٥).

ج - ما يستغني عن فعله لكثرة استعماله في كلامهم مظهرا ومضمرا في الامر
والنهي :

قال سيبويه : «وهذه حجيح سمعت من العرب ، ونحن يوثق به ، يزعم أنه سمعها
من العرب من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : (اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذَنْبًا) إذا كان يدعو
بذلك على ختم رجل ، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللَّهُمَّ اجمعْ أو اجعلْ فيها ضَبْعًا
وَذَنْبًا ، وكلهم يفسر ما ينوي» .

وفيه يقول :

« وإنما سهل تفسيره عندهم ، لان المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم

بأظهار»^(١١٦).

٢ - الاسماء في غير الامر والنهي :

أ - ما يضمّر فعله لقربة حالية :

قال سيبويه : «هذا باب ما يضمّر فيه الفعل المستعمل اظهاره في غير الامر والنهي ،
وذلك قولك : اذا رأيت حاجاً متوجها وجهة الحج قاصدا في هيئة الحاج فقلت : مكّة وربّ
الكعبة ... الخ»^(١١٧).

ب - ما يضمّر بعد بعض الحروف :

قال سيبويه :

(١٢٤) المصدر نفسه ٢٥٣/١ هـ ، ١٢٨/١ ب .

(١٢٦) الكتاب ٢٥٥/١ هـ ، ١٢٩/١ ب .

(١٢٧) المصدر نفسه ٢٥٧/١ هـ ، ١٢٩/١ ب .

«هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف وذلك قولك : الناسُ مجزبونٌ بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ ، والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خنجرأ فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ ، وإن شئتَ اظهرتَ الفعلَ ...»^(١٢٨).

وقد اشتمل هذا الباب على (إن ، وأما ، وهلاً ، وآلاً ، ولو) .

٣ - المصادر وما اجري مجراها من المشتقات :

اختص الفعل المستعمل اظهاره ببعض المصادر وما اجري مجراها ، قال سيبويه

مستدركا :

« وما يتنصب على اضممار الفعل المستعمل اظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر

فتقول : خَيْرٌ مَقْدَمٌ ... وإن شئتَ قلت : خَيْرٌ مَقْدَمٌ »^(١٢٩).

وهنا يذكر سيبويه امثلة ، من ذلك : خيراً وما سرٌّ ، ومبروراً مأجوراً ، وقول

العرب : حدّث فلان بكذا وكذا فتقول : صادقاً والله ، وجميع هذه الامثلة مما يجوز فيه الوجهان^(١٣٠).

الثاني : اختصاصه في (اضممار الفعل المتروك اظهاره) بجوه الكلام الاتية :

١ - الاسماء في الامر والنهي وما اجري مجراها :

أ - آيَاكَ :

قال سيبويه في باب ما جرى منه على الامر والتحذير :

«وذلك قولك اذا كنت تحذر : آيَاكَ ، كأنك قلت : آيَاكَ نَحْ ، وآيَاكَ باعد ، وآيَاكَ

اتق وما أشبه ذا»^(١٣١).

ب - تنبيه الامر والنهي في التحذير بالعطف على آيَاكَ وغيرها وما اجري مجرى

ذلك :

قال سيبويه في الباب السابق :

(١٢٨) المصدر نفسه ٢٥٨/١ هـ ، ١٣٠/١ ب .

(١٢٩) الكتاب ٢٧٠/١ هـ ، ١٣٦/١ ب .

(١٣٠) المصدر نفسه ٢٧١-٢٧٣ هـ ، ١٣٧/١ ، ١٣٨/١ ب .

(١٣١) المصدر نفسه ٢٧٣/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

«ومن ذلك ايضا قولك : آيَاكَ والاسدَ ، وآيَايَ والشرُ . . . ومن ذلك رأسه

والحائط . . الخ»^(١٣٢).

ثم قال موضحاً خصائص التركيب :

«وانما حذفوا الفعل في هذه الاشياء حين ثنوا ، لكثرتها في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل ، حين صار عندهم مثل آيَاكَ»^(١٣٣). وهل تنبيه الامر السبب في اضممار الفعل ، وما علة ذلك ؟ قال سيوييه متابعا : « ولم يكن مثل (آيَاكَ) لو افردته ، لانه لم يكثر في كلامهم كثرة آيَاكَ فشبّهت بآيَاكَ حيث طال الكلام ، وكان كثيرا في الكلام .

فلو قلت : نفسكَ ، أو رأسكَ ، أو الجدار ، كان اظهار الفعل جائزا نحو قولك اتقِ رأسكَ . . فلما ثبت صار بمنزلة آيَاكَ ، وآيَاكَ بدل من اللفظ بالفعل ، كما كانت المصادر كذلك نحو : الحذر الحذر . . الخ»^(١٣٤).

ويريد سيوييه بالمصادر نحو الحذر الحذر أي المصدر المكرر فهو نوع من تنبيه الامر في الاغراء والتحذير وقد اجري مجراه ، قال سيوييه :

«وبما جعل بدلا من اللفظ بالفعل قولهم : الحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، وضرباً ضرباً ، فأنما انتصب هذا على : الزم الحذر ، وعليك النجاء ، ولكنتهم حذفوا لانه صار بمنزلة (افعل) ، ودخول (الزم) و (عليك) على افعل محال»^(١٣٥).

وقد ذكر سيوييه توسعهم في اضممار الفعل في المصادر وان لم تكرر وقد استشهد لذلك بـ (عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ) . فهو مصدر نائب عن فعله^(١٣٦).

جـ- ما كثر استعماله في كلامهم باضممار في الامر والنهي :

(١٣٢) المصدر نفسه ٢٧٤/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

(١٣٣) الكتاب ٢٧٥/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

(١٣٤) المصدر نفسه ٢٧٤/١ هـ ، ٢٧٥ ، ١٣٨/١ ب .

(١٣٥) المصدر نفسه ٢٧٥/١ هـ ، ٢٧٦ ، ١٣٩/١ ب .

(١٣٦) المصدر نفسه ٢٧٦/١ هـ ، ٢٧٧ ، ١٣٩-١٤٠ ب .

قال سيبويه : « هذا باب ما يختلف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل . . . وذلك قولك : هذا ولا زَعَمَاتِكَ : أي ولا آتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ ، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة وقد ذكر الديار والمنازل :

دِيَارَ مَيْلَةٍ إِذْ مَضَى مُسَاجِفَةً
وَلَا يَسْرَى مِثْلَهَا عَجْجَمٌ وَلَا غَرْبٌ

كانه قال : أذكر ديار مَيْلَةٍ ، ولكنه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم آيَاه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك . . ولم يذكر (ولا آتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ) لكثرة استعمالهم آيَاه ، ولا استدلاله بما يرى من حاله أنه ينهض عن زعمه « (١٣٧) .

ثم ذكر سيبويه قبل ذلك من أقوال العرب : كليهما وتمراً ، كل شيءٍ ولا شتيمةٍ خُرٌّ ، وقوله تعالى : ﴿ اِنَّهُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

٢ - الاسماء في غير الامر والنهي :

أ - اضممار الفعل في بعض اساليب الكلام المشهورة :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره في غير الامر والنهي وذلك قولك : اخذته بدرهم فصاعداً . . . كانه قال : اخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً أو فذهب صاعداً . . » (١٣٨) .

ومن امثلة هذا الباب النداء نحو : يا عبدالله ، قال سيبويه : « ومما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب : يا أيك ، انما قلت : يا أيك اعني ، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيأ وأي بدلا من اللفظ بالفعل » (١٣٩) .

ومن ذلك قول العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ، قال سيبويه : « زعم يونس أنه على قوله : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا ، ولكنه كثري كلامهم واستعمل واستغنى عن اظهاره . . » (١٤٠) .

(١٣٧) الكتاب ٢٨٠/١ هـ ، ١/١٤١-١٤٢ ب .

(١٣٨) المصدر نفسه ٢٩٠/١ هـ ، ١/١٤٦ ب .

(١٣٩) الكتاب ٢٩١/١ هـ ، ١/١٤٧ ب .

(١٤٠) المصدر نفسه ٢٩٢/١ هـ ، ١/١٤٧ ب .

ومن ذلك قولهم : إِمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقاً مِنْطَلِقْتُ مَعَكَ. ^(١٤١).

ومن ذلك قولهم : مرحباً واهلاً ^(١٤٢).

ب - ما قد يضمير فيه للمعطوف / المفعول معه :

قال سيبويه : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، ويتنصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به . . . وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك وَلَوْ تَرَكْتَ الناقَةَ وفصيلها لَرَضَعَهَا . . . » ^(١٤٣).

تكلم سيبويه ههنا على الباب النحوي المعروف بـ (المفعول معه) في ابواب اضممار الفعل المتروك اظهاره ، وهو صورة خاصة من المفعول به حيث يظهر الفعل في الكلام ولكنك لا تنصب به ، وقد شبه العامل فيه بمثل ما كان في (امرأة ونفسه) حيث قال في موضع متقدم :

« ومن ذلك : امرأةً ونَفْسَهُ ، كأنه قال : دَخَّ امرأةً مَعَ نَفْسِهِ ، فصارت الواو في معنى مع ، كما صارت في معنى مع في قولهم : ما صَنَعْتَ وأخاك ^(١٤٤) . وهذا معناه أن الاسم الأول منصوب بالفعل المظهر نفسه وأما الآخر فإنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره وهو يلابس الفعل المظهر ^(١٤٥) . قال القرطبي في تفسير هذا الباب : « هذا باب ما قد يضمير فيه للمعطوف خاصة ، ولا يجوز اظهاره » ^(١٤٦).

وانما تكلم سيبويه على هذا الوجه ليميزه من الوجه الآخر حيث قال في موضع متقدم : « وان شئت لم يكن فيه ذلك المعنى ، فهو عربي جيد كأنه قال : عليك رأسك وعليك الحائط ، وكأنه قال : دَخَّ امرأةً ودَخَّ نَفْسَهُ فليس ينقض هذا ما أردت في معنى مع من الحديث ^(١٤٧) أي أن الواو لجرد المعطف والجمع .

(١٤١) المصدر نفسه ٢٩٣/١ هـ ، ١٤٨/١ ب .

(١٤٢) المصدر نفسه ٢٩٥/١ هـ ، ١٤٨/١ ب .

(١٤٣) المصدر نفسه ٢٩٧/١ هـ ، ١٥٠/١ ب .

(١٤٤) المصدر نفسه ٢٧٤/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

(١٤٥) قال سيبويه (الكتاب ٣٠٠/١ هـ ، ١٥١/١ ب) :

« كأنك قلت في الاول : ما صنعت أخاك ، وهذا محال ولكن أردت ان امثل لك » .

(١٤٦) الكتاب ٢٧٤/١ هـ ، ١٣٨/١ ب .

(١٤٧) تفسير عيون كتاب سيبويه (القرطبي) ٢٤

وخلاصة ذلك أن ثمة وجهين في مثل قولك : دَع امرءاً ونفسه :

١ - ينتصب (امرءاً) بالفعل المظهر ، وينتصب (نَفْسُهُ) بفعل مضمر لا يجوز اظهاره وهو يلابس الفعل المظهر ، ومثله (بادِرْ اَهْلَكَ والليل) فانه معنى بادِرْ اَهْلَكَ وسابق الليل^(١٤٨) فالواو ههنا تفيد الاقتران والمصاحبة .

٢ - ينتصب (نفسه) بالفعل المظهر على نية التكرار والعطف ، كأنك تقول : دَعْ امرءاً ودَعْ نفسه ، ولكن الواو ههنا لمجرد الجمع والعطف .

وههنا يتضح أن الوجه الاول هو الذي يضم فيه الفعل المتروك اظهاره ، ولذلك أورد سيبويه هذا الباب مع ابواب اضممار الفعل المتروك اظهاره .

ج - ما يضم فيه الفعل لقبح الكلام :

قال سيبويه : « هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام اذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : مَالَكَ وزيداً ، وماشأْنُكَ وعمراً .. »^(١٤٩) .

ذكر سيبويه في هذا الباب عدة امثلة ، ومنها مَالَكَ وزيداً ، وما شَأْنُكَ وعمراً ، وفيهما لا يصح حمل النصب على الكاف فهو قبيح ، لعدم جواز عطف المظهر على المضمر المجزور^(١٥٠) ، وان حملته على اللام أو الشأن التيسر بهما ، والا صل أن اللام والشأن يلتسان بالكاف أي المخاطب المضمر ، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على فعل مضمر والتقدير : ما شَأْنُكَ وتناولك عمراً^(١٥١) .

٣ - المصادر وما أجرى مجراها :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره ، وذلك قولك : سقياً ورعياً .. »^(١٥٢) .

(١٤٨) قال ابن جني (الخصائص : ٢٦١/٣) : «ومنه قوئم : أَهْلَكَ والليل ، فاذا فسروه قالوا : الحقْ أَهْلَكَ قَبْلَ الليل وهذا - لعمري - تفسير الحق لا تقدير الاعراب ، فانه على : الحقْ أَهْلَكَ وسابق الليل . »

(١٤٩) الكتاب ٣٠٧/١ هـ ، ١٥٥/١ ب .

(١٥٠) المصدر نفسه ٢٤٨/١ هـ ، ١٢٦/١ ب

(١٥١) المصدر نفسه ٣٠٧/١ هـ ، ١٥٥/١ ب .

(١٥٢) المصدر نفسه ٣١١/١ هـ ، ١٥٦/١ ب .

ثم استمر في الكلام على المصادر وما أجرى مجراها في عشرين باباً آخرها قوله :
«هذا باب لا يكون فيه الرفع»^(١٥٣).

وهذا هو النوع الثالث وآخر ما ينصب بالفعل المضمر المتروك اظهاره وقد توسع فيه
سبويه بالكلام على انواع المصادر وما أجرى مجراها وفق الاغراض التي تراد بها ، ويبدو
للباحث أنها أربعة انواع جاءت مرتبة في ابواب الكتاب على الوجه الآتي :

أ - الابواب التي يراد بها تزجية الفعل واثباته .

ب - الابواب التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل .

ج - الابواب التي يراد بها اتصال الفعل .

د - الابواب التي يراد بها التشبيه .

وسياقي الكلام على دراستها وتوضيح خواصها التحليلية وتقويمها النحوي في الفصل
القبالي وهو (التقويم النحوي لانواع الكلم) .

وبهذا ينتهي البحث من الوجه الثاني من اسناد الفعل وهو : (ما ينصب بالفعل
المضمر) ويليهِ الوجه الثالث .

أتَمَّ سبويه دراسة (ما يرتفع وما ينصب بالفعل المظهر) ثم استفرغ الكلام على
دراسة (ما ينصب بالفعل المضمر) وكان منه (ما ينصب من المصادر) ، وههنا يتابع
الباحث معه دراسة نوع آخر من المصادر وهو (ما ينصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون
من المصادر وما أجرى مجراها بعد تمام الكلام) ، والذي يدل على أنه نوع آخر من المصادر
ما جاء في الكتاب أنه «لا يشبه بما مضى من المصادر في الامر والنهي ونحوهما ، لأنه ليس في
موضع ابتداء ، ولا موضعاً يبنى على مبتدأ فينبى معه على المبتدأ ، فمن ثم خالف باب رحمة
الله عليه ، وسقياً لك وحمداً لك»^(١٥٤) ، وأول ابواب هذا النوع من المصادر : «هذا باب ما
ينصب من المصادر ، لانه عذر لوقوع الامر ، فانتصب ، لانه موقوف له ، ولانه تفسير لما

(١٥٣) المصدر نفسه ٣٦٦/١ هـ ، ١٨٣/١ ب

(١٥٤) الكتاب ٣٧٠/١ هـ ، ١٨٦/١ ب .

يشير الى قوله في نصب المصادر باضمار الفعل (المصدر نفسه ٣١١/١ هـ ، ١٥٦/١ ب) : «هذا باب ما ينصب من
المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقياً ورحمياً» .

قبله ، لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب (درهم) في قولك : عشرون درهماً^(١٥٥) وسأيت أن النصب على طريقة عشرين درهماً قد يعبر به عن النصب بعد تمام الكلام للبيان والتفسير^(١٥٦) وأجرى الحال مجرى المفعول له ، ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ؟ كما كان الاول جوابا لقوله : لِمَ؟^(١٥٧)، وقد سبق الكلام على الحال حيث جاء في موضع متقدم : «عمل الفعل ههنا فيما يكون حالا كعمل لي مثله فيما بعد»^(١٥٨) وقد قال السيرافي في شرحه : «أنه قد استوفى الجر وليس ينجر به اثنان لانه تمييز ، كما انتصب الحال بعد استيفاء الفاعل لمفعوله لانه حال ولم يصرف فاعلا ولا مفعولا»^(١٥٩) ، أي ان الحال جاء بعد تمام الكلام وبذلك صرح الروماني في مثل (هذا ابن عمي ديناً) : « جرى على الحال لأنها منفصلة من الاسم تأتي بعد تمام الكلام ، ولا يجوز أن يوصف الشيء بالجنس الذي هو غيره ، فلما تباعد من الصفة الحقيقية بوجهين امتنع أن يجري على الصفة ، وليس كذلك الحال لأنه منفصل عن الاسم يأتي بعد تمام الكلام »^(١٦٠) ، ونصب الحال بعد تمام الكلام مذهب عيسى بن عمر الثقفي^(١٦١) . وقد استمر سيبويه في الكلام على الحال في عدة أبواب ثم تكلم على ما كان من المصادر تأكيداً وفيه يقول : «واعلم أن هذا الباب اتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله ، وانما ذكرته لتؤكد به»^(١٦٢) أي أنه مما ينتصب من المصادر بالفعل بعد تمام الكلام على طريقة عشرين

(١٥٥) المصدر السابق ٣٦٧/١ هـ ، ١٨٤/١ ب .

(١٥٦) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٨ . .

(١٥٧) الكتاب ٣٧٢/١ هـ ، ١٨٦/١ ب .

(١٥٨) الكتاب ٤٤/١ هـ ، ٢٠/١ ب .

(١٥٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣٦٤/١ .

(١٦٠) شرح كتاب سيبويه (الروماني) ١٣٣/٢ .

(١٦١) قال الدكتور صباح عباس السام (عيسى بن عمر الثقفي ، ٢٧٥ ، ٢٧٦) : «ارأوه في الحال . . . منها أن عيسى

كان يردد قول التالفة :

نُصِبْتُ كَأَنِّي سَاوَرْتُنِي ضَنْبِلَةً
مِنَ الرُّقْنِ فِي أَثْيَابِهَا السَّمُ نَاقِصُ

ويقول : (وجهه أن يكون السَّمُ ناقصاً . . .) ومعنى هذا ان عيسى كان ينصب ناقصاً على الحال ، فهو اذن يرى مجيء الحال بعد اتمام الاسناد واستيفاء المبتدأ خبره وعلية النحويون حيث يقولون : انه وصف فضلة .

(١٦٢) الكتاب ٣٨٣/١ هـ ، ١٩١/١ ب .

درهما ايضا على ما جرى عليه المفعول له والحال .

ويبدو للباحث أن ما ينتصب من المصادر على المفعول له والحال والتوكيد قد خالف المصادر المقدمة التي تنتصب جميعا بالفعل المضمر ، وذلك ان المفعول له والحال والتوكيد منها ما ينتصب بالفعل المظهر ومنها ما ينتصب بالفعل المضمر ، قال الرماني في باب الحال الذي يلي باب المفعول له : «ومعنى قوله : هذا باب آتاه النصب كما اتى الباب الاول أي ينتصب على ذلك الوجه من جهة أنه مصدر اتصل بفعل لم يشق منه وهو يقتضيه الآ أنه يقتضي في هذا الباب على جواب (كيف) ، وفي الباب الاول على جواب (لم)»^(١٦٣) وقد جعل سيبويه عمل الفعل المظهر فرقاً بين الحال والمفعول له من جهة وبين المؤكد به من جهة ثانية حيث يقول : «اعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه وما وكده بنفسه ينصب على اضممار فعل غير كلامك الاول ، لأنه ليس في معنى (كيف) ولا (لم) كأنه قال : أَحَقُّ حَقًّا ، فجعله بدلاً كظناً من أَظُنُّ ، ولا أقولُ قَوْلَكَ ، وأقولُ غيرَ ما تقول ، أَتَجِدُ جِدْكَ ، وكتبَ تبارك وتعالى كتابَهُ ، وأدعوا دعاءً حقًّا ، وصنَعَ الله صنْعَهُ ، ولكن لا يظهر الفعل ، لأنه صار بدلاً منه بمنزلة (سقياً)»^(١٦٤) . وهذا يعني ان (المؤكد به) - وان كان من وجوه هذا النوع وهو الثالث أي ما ينتصب بالفعل من المصادر بعد تمام الكلام - يجري مجرى ما ينتصب من المصادر بالفعل المضمر الذي عولجت أمثلته في النوع الثاني من اسناد الفعل وعمله في الاسم وهو (ما ينتصب بالفعل المضمر) ، يدلّ على ذلك أنك يصح أن تجريها على الرفع اجراء بعض المصادر هناك ، قال سيبويه : «وقد يجوز الرفع فيها ذكرنا

(١٦٣) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ١٧/٢ .

(١٦٤) الكتاب ٣٨٣/١ هـ ، ١٩٧/١ ب .

وزاد الرماني قائلا (شرح كتاب سيبويه ١٧/٢) :

«الذي يجوز في المصدر الواقع موقع الحال اذا كان مما يتوحد به الفعل وفيه معنى الحال ، النصب على هذا الوجه بالفعل المذكور ، ولا يجوز اذا كان مما لا يتوحد به الفعل وان وقع في معنى الحال فقد ناسب الفعل من وجهين ، وقوى اقتضاؤه له ، واذا الي يتوحد ، لانه اذا يتوحد به الفعل المذكور وهو في معنى الحال فقد ناسب الفعل من وجهين ، وقوى اقتضاؤه له ، واذا كان لا يتوحد به بعد منه فلم يصلح أن يقع موقع الحال» .

ومن امثلة ما لا يتوحد به الفعل : قتله ذهاباً أو قتله متحرّكاً ، وقلته ساكناً فهذا لا يتوحد به القتل .
ومعها تنضج علة عمل الفعل المذكور في الحال لمناسبة الفعل من وجهين .

اجمع على أن يضم شيثا هو المظهر كأنك قلت : ذاك وَغَدُ الله ، وصيغةُ الله أو هو دعوةُ الحق على هذا ونحوه رفعه»^(١٦٥) ، وقد ختم باب المؤكد به لنفسه بقوله : «وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب ، كما فعلت ذلك في باب سقياً له ، وخذاً لك»^(١٦٦) أي (ما ينتصب من المصادر بالفعل المضمي) ، ولكنَّ (المؤكِّد به) من حيث انتصابه بعد تمام الكلام وكونه ليس بصفة ولا من اسم ما قبله صنفٌ وظيفياً مع المفعول له والحال ، لأن صورة تركيبها اللغوي واحدة وهي :

تمام الكلام

ما بعد تمام الكلام من المصادر

الفعل + الفاعل + المفعول	المفعول له / الحال / التوكيد
فعلت ذاك .	حذار الشرِّ
قتلته .	صبِراً

قال تعالى ﴿ حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (هل هذا مثبت ؟) «كتاب الله»^(١٦٧).

وبعد ان اوضح سيبويه علاقة هذه المصادر التي تجيء عذراً لوقوع الامر او حالاً او توكيداً له استدرك الكلام على انواع من المصادر وما اجرى مجراها مما يقع حالاً او مفعولاً له وأولها : «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه صار فيه المذكور ، وذلك قولك : أمّا سَمِعْنَا فَسَمِينٌ ، وأمّا علماً فَعَالٌ . . .»^(١٦٨) وهو الباب الذي يقول فيه السيرافي : «هذا الباب فيه صعوبة . . . وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم يفهمه إلا الخليل وسيبويه»^(١٦٩) ، ويبدو للباحث ان ليست في هذا الباب صعوبة اذا عالجناه في ضوء الوجوه التي تنتصب بعد تمام

(١٦٥) الكتاب ٣٨٢/١ هـ ، ١٩١/١ ب .

(١٦٦) المصدر نفسه ٣٨٤/١ هـ ، ١٩٢/١ ب .

(*) الآية ٢٣ سورة النساء حُرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ، كتاب الله .

قال سيبويه ٣٨١/١ : «ولما قال : حرمت عليكم أمهاتكم ، حتى انقضى الكلام ، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم ، مثبت عليهم ، وقال : كتاب الله توكيداً .

(١٦٧) الكتاب ٣٨٤/١ هـ ، ١٩٢/١ ب .

(١٦٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣٥٦/٢ .

الكلام ؛ لأن أمثله من المصادر وفيها المصدر خال من الالف واللام وقد يقرن بها فيحتمل الاسمية ، ثم انه يحتمل الحال وغيره ولذلك عولج تحت عنوان (ما ينصب من المصادر التي تلتبس بالاسماء ، لانه حال أو مفعول له) وقد ضمّ هذا العنوان الباب الذي يليه وهو استدراك عليه ، وهذا الباب هو الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات . . . وذلك قولك : أما العبيد فذو عبيد »^(١٦٩) ثم عولجت الابواب الباقية في نوع واحد هو الخامس من انواع هذا الوجه من التأليف ، وهذه الانواع هي :

- ١ - ما ينصب من (المصادر) لانه مفعول له .
- ٢ - ما ينصب من (المصادر وما أجرى مجراها من الاسماء) ، لانها احوال وقع فيها الامر .
- ٣ - ما ينصب من (المصادر) توكيدا لما قبله أو لنفسه .
- ٤ - ما ينصب من (المصادر) التي تلتبس بالاسماء لانه حال او مفعول به .
- ٥ - ما ينصب من (الاسماء) و (الصفات) ، لانها احوال .

وسيتأتي تفصيل الابواب التي تتضمنها هذه الانواع الخمسة من هذا الوجه من التأليف في قسم التطبيق من البحث ان شاء الله^(١٧٠).

* * *

ثانيا - اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله :

هذا هو القسم الثاني من الاسناد في الكتاب^(١٧١) وذلك لان اسناد الاسم هو النوع الثاني من احوال تركيب المسند والمسند اليه ، وهو الذي ينتظم المبتدأ والمبني عليه ، وقد قال سيبويه : «واعلم ان المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا (هو هو) أو يكون في

(١٦٩) الكتاب ٣٨٧/١ ، هـ ، ١٩٤/١ ب .
 (١٧٠) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥٤ - ٣٦٢ .
 (١٧١) المصدر نفسه ، ٣٣ .

(مكان) او (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبدأ^(١٧٦) ولكن الذي نجده في الكتاب أن سيويه قد عالج المبني عليه من (مكان) او (زمان) في (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت)^(١٧٧) وهذا يعني انه أول الابواب في اسناد الاسم ، وقد جعل (باب الابتداء) مستقلا بالمبني عليه اذا كان شيئا هو هو ، فهو الآخر^(١٧٨) ، وبين هذين البابين اي (باب ما ينتصب من الاماكن والوقت) و (باب الابتداء) جاءت ابواب كثيرة اجرى فيها الاسم على ما قبله فمهما ما ينتصب ، ومنها ما يمر ومنها ما يكون تابعا لما قبله ، وربما احتل بعضها الرفع وجها اذا جعلت الآخر هو الاول حتى تبلغ (باب الابتداء) حيث يتعين الرفع لان المبني عليه هو هو ، وهكذا يكون هذا القسم من أبواب الكتاب تحت عنوان (اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله) وقد اختير فيه لفظ (الاجراء) لانه استعمل كثيرا في هذه الابواب^(١٧٩) ، وهو يشمل وجوه التأليف الآتية :

الاول - بناء الاماكن والاوقات على المبتدأ .

الثاني - جر الاسم باضافة ما قبله اليه .

الثالث - التوايع .

الرابع - ما ينتصب على الحال ، لانه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ .

الخامس - ما ينتصب على الحال وغيره ، لانه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله .

السادس - بناء ما هو هو على المبتدأ .

فأما (الوجه الاول) فهو في بابين أولهما قوله : « هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت »^(١٨٠) وفيها تجري الاماكن والاوقات على ما قبلها في نوعين :

(١٧٢) الكتاب ١٢٧/٢ ، ٢٧٨/١ ب .

(١٧٣) المصدر نفسه ٤٠٣/١ هـ ، ٢٠١/١ ب .

(١٧٤) المصدر نفسه ١٢٦/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .

(١٧٥) قال الدكتور عدنان محمد سلمان (التوايع في كتاب سيويه : ١١٢)

وكثيرا ما استعمل لفظة (اجرى) او (حمل) .

(١٧٦) الكتاب ٤٠٣/١ هـ ، ٢٠١/١ ب .

الاول : الآخر من الاماكن والاولات غير الاول :

قال سيبويه في مثل قولك : هَوَ خَلْفَكَ وَهُوَ قُدَّامَكَ : «فهذا كله انتصب على ما هو فيه ، وهو غيره»^(١٧٧).

الثاني : الآخر هو الاول ، قال سيبويه : «وقد زعم يونس أن اناسا يقولون : هو مَنِي مَرْجَرُ الْكَلْبِ . . . وانما حسن الرفع ههنا لانه جعل الآخر هو الاول»^(١٧٨) ، وقال : «ان قلت : اللبلة الهلال واليوم القتال نصبت . . وان شئت رفعت فجعلت الآخر الاول»^(١٧٩).

فتمة اذا نوعان من علاقة تركيب الآخر مع الاول وهما يكشفان عن اعراب الآخر ، ويحددان نوعه من اقسام الكلم في الاساليب ، فالنوع الاول حيث يكون الآخر غير الاول ينتصب فيه الآخر (ظرفاً) ، وفي النوع الثاني يكون (اسماً) مرفوعاً قال سيبويه : «وزعم يونس ان ناساً من العرب يقولون :

أَنْصَبُ لِلْمَنْبِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ

رجالٍ أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ

فجعلهم هُمْ الدَّرَجُ كما تقول : زَيْدٌ قَصْدُكَ ، اذا جعلت الْقَصْدَ زَيْدًا ، وكما يجوز لك ان تقول : عَبْدُ اللَّهِ خَلْفُكَ ، اذا جعلته هو الخلف ، واعلم ان هذه الحروف بعضها اشدد تمكنا في أن يكون اسماً من بعض كالقصد والنحو والقبل والناحية ، وأمّا الخلف والامام والتحت والدون فتكون اسماء . . . وكيونة تلك اسماء اكثر وأجرى في كلامهم»^(١٨٠)

والنوع الاول حيث يكون الآخر غير الاول هو الذي يقصده سيبويه في باب الابتداء وهو أن المني عليه يكون في مكان او زمان ، ولاجله عقد هذا الباب ، قال سيبويه : «هذا باب ما ينتصب من الاماكن والوقت وذلك لانها ظروف تقع فيها الاشياء وتكون فيها ، فانتصب لانه موقع فيها ومكون فيها . . . فالكان قولك : هو خَلْفَكَ وهو قُدَّامَكَ وهو

(١٧٧) المصدر نفسه ٤٠٦/١ هـ ، ٢٠٢/١ ب .

(١٧٨) المصدر نفسه ٤١٦-٤١٧ هـ ، ٢٠٧/١ ب .

(١٧٩) المصدر نفسه ٤١٨/١ هـ ، ٢٠٨/١ ب .

(١٨٠) الكتاب ٤١٦/١ هـ ، ٢٠٧/١ ب .

تَحْتَكْ وَقَاتَكَ وما اشبه ذلك^(١١١) ويستمر في ذلك طويلا وينهي الباب الاول ويبدأ الثاني ثم يقول : « وأما الوقت والساعات والايام والشهور والسنون وما اشبه ذلك من الازمنة والا-بيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة ، اذا جعلت يوم الجمعة ظرفا ، والهلل الليلة ، وأما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفا وجعلت القتال في يوم الجمعة ، والهلل في الليلة^(١١٢) .

واما (الوجه الثاني) من احوال اجراء الاسم على ما قبله فهو (الجر بالاضافة) قال سيويه : « هذا باب الجر ، والجر إنما يكون في كل اسم مضاف اليه ، واعلم أن المضاف اليه ينجر بثلاثة اشياء ، بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا^(١١٣) ، وامثلة هذا الباب : مررتُ بعبدِ الله ، وهذا خلفُ عبدِ الله ، فهنا شيان مضاف ومضاف اليه ، فاذا كان المضاف اسما أو ظرفا تمت الضافة بينهما نحو قولك : هذا أعملُ الناسَ ، وأنتَ خلفُ زيدٍ ، وقد يكون المضاف شيئا آخر ، فثمة الحروف التي يضاف بها الى الاسم المضاف اليه ما قبله أو ما بعده ، قال سيويه : « اذا قلت : يا لَبَكْرُ فأنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافا الى بكر باللام . . . واذا قلت : فيك خصلةٌ سوءٌ ، فقد أضفت اليه الرداءة بغي ، واذا قلت : ربُّ رجلٍ يَقُولُ ذاك ، فقد أضفت القول الى الرجل برَبِّ^(١١٤) .

ولدى ملاحظة تركيب المضاف والمضاف اليه تبدو الصورة الآتية :

١ - المثال : بعض الناس ، خلف عبد الله .

وفيه : المضاف (اسم / ظرف) + المضاف اليه .

٢ - المثال : يا لبكر ، فيك خصلة سوء ، رغبت في زيد .

(١٨١) الكتاب ١/٤٠٣ هـ ، ٢٠١/١ ب .

(١٨٢) المصدر نفسه (١/٤١٨ هـ ، ٢٠٨/١ ب .

(١٨٣) الكتاب ١/٤١٩ هـ ، ٢٠٩/١ ب .

(١٨٤) المصدر نفسه (١/٤٢١ هـ ، ٢٠٩/١ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيويه ٢/٤١٢) :

«معنى هذا ان حروف الجر تصرف الفعل التي هي صلته الى الاسم المجزوء بها . . . وما كان يتأويل الفعل فهو قولك :

يا لبكر بمنزلة قولك : ادعوا واريد ، ولهذا نصبت المنادي ، فاللام اوصلت هذا المعنى الى بكر واضافته اليه» .

وفيه : المضاف (معنى من المعاني) + حرف + المضاف اليه .
ويتضح أنّ (المضاف) في اللغة العربية قد يكون معنى من المعاني وعندئذ تتم
الإضافة بالحروف ، فالحروف في هذا الباب هي حروف اضافة المعاني ، وقد سميت
بحروف الجر أو الخفض .

اما (الوجه الثالث) من احوال اجراء الاسم على ما قبله فهو (التوابع) وقد بدأ
سيبويه كلامه عليها حيث يقول : « هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على
الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما اشبه ذلك »^(١٨٥) ويتضح أنّ هذا الباب قد اشتمل
على تراجم عدة ابواب تليه واولها قوله : « فاما النعت الذي جرى على المنعوت . . . » ويليهِ
« هذا باب ما اشرك بين الاسمين في الحرف الجار »^(١٨٦) ثم « هذا باب المبدل من المبدل منه
المبدل يشرك المبدل منه في الجار »^(١٨٧) وقد عالج سيبويه هذه الابواب الثلاثة (النعت
والمعطف والبدل) في (حالة الجر) ثم استدرك القول في نهاية هذه الابواب فقال : « واعلم
أنّ المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجروور »^(١٨٨) اما النعت فقد استدرك عليه القول
في موضع لاحق حيث يقول : « واعلم أنّ المنصوب والمرفوع يجري معرفتهما ونكرتهما في
جميع الاشياء كالمجروور »^(١٨٩) ، وههنا تتضح اسباب دراسة (حالة الجر) في الوجه الثاني
حيث تقع تمهيدا للدراسة هذا الوجه من التأليف أي الوجه الثالث (التوابع) .

وقد راعى سيبويه في ترتيب ابواب هذا النوع النكرة والمعرفة فصنّف النعت في
موضعين احدهما اذا كان ما قبله نكرة ، والآخر اذا كان ما قبله معرفة ، وصنّف البدل في
موضعين احدهما : اذا كان ما قبله نكرة أو معرفة ، وثانيهما : اذا كان ما قبله معرفة ، وجاء
المعطف فيما كان قبله نكرة أو معرفة ، وانما كان هذا الترتيب لاسباب تتعلق بالاحكام
النحوية الخاصة بكل صنف منها على ما سيأتي تفصيله .

(١٨٥) الكتاب ٤٢١/١ هـ ، ٢٠٩ ب .

(١٨٦) المصدر نفسه ٤٣٧/١ هـ ، ٢١٨ ب .

(١٨٧) المصدر نفسه ٤٣٩/١ هـ ، ٢١٨ ب .

(١٨٨) المصدر نفسه ٤٤١/١ هـ ، ٢١٩ ب .

(١٨٩) المصدر نفسه ١٤/٢ هـ ، ٢٢٤ ب .

ويبدو للباحث أنَّ سيوبه قد خصَّ (النعت) أولاً بما كان صفة للاول : أي التي خلصت له وليست لغيره مثل مرَّرتُ برجلٍ حَسَنِ في مقابل ما كان صفة للآخر : أي النعت السببي نحو مرَّرتُ برجلٍ حَسَنِ أبوه ، وقد استمر في دراسة النعت اذا كان صفة للاول في الابواب المقدمة حتى يبلغ قوله : «هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه . . .»^(١١٠) وعندها يستمر في معالجة ابواب النعت السببي خاصة .

ويبدو للباحث ايضاً أنَّ الابواب الاربعة الاخيرة من النعت قد عاجلت احوالاً ، خاصة منه ، فأولها قوله : «هذا باب اجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه اجراء الصفة على الاسم وتجعله خبراً فتنصبه»^(١١١) أي : (ما يجوز فيه الاتباع وتركه من الصفات) ، وثانيهما حيث يقول : «هذا باب ما ينصب فيه الاسم ، لأنَّه لا سبيل له الى أن يكون صفة»^(١١٢) أي انه يقع في مقابل الباب السابق فهو (ما يمتنع فيه الاتباع) ، أمّا الثالث والرابع فهما (باب ما ينتصب على التعظيم والملح) و(باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما اشبهه) أي (صفات المدح والذم) .

وهكذا تكون (التواضع) على ما جاءت في ابواب الكتاب في ستة وجوه هي :

- ١ - اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة (النعت والمطفف والبدل)
- ٢ - اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة (النعت ، البدل)
- ٣ - اتباع الاسم ما قبله اذا كان صفة للآخر (النعت السببي) .
- ٤ - ما يجوز فيه الاتباع وترك الاتباع من الصفات^(١١٣) .
- ٥ - ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات .

(١٩٠) الكتاب ١٨/٢ هـ ، ٢٢٦/١ ب .

(١٩١) المصدر نفسه ٤٩/٢ هـ ، ٢٤١/١ ب .

(١٩٢) المصدر نفسه ٥٧/٢ هـ ، ٢٤٦/١ ب .

(١٩٣) تسمية النوعين الثالث والرابع من وجوه التواضع مأخوذة من عناوين الرماني (شرح كتاب سيوبه ٨٦ ، ٩٢) ، وقد سمي البرد النوع الرابع (هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال - المقتضب ٢٦١/٣) .

٦ - صفات المدح والذم^(١٩٤).

ولدى دراسة صور التركيب اللغوي لأنواع الاتباع من حيث (المعنى) يتضح أن التابع والمتبوع في النعت بمنزلة الاسم الواحد ، قال سيبويه : «أما النعت الذي جرى على المنعوت ، فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبل ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنها كالأسم^(١٩٥)» وهما في العطف يشتركان في معنى من المعاني ، قال سيبويه في مثل : مررت بزَيْدٍ وعصمٍ» فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني» وفي مثل : مررت بزَيْدٍ فعصمٍ» فالفاء اشتركت بينهما في المرور» وفي قولك : مررت برجلٍ أو امرأة» أو : اشتركت بينهما في الجر ، واثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسوّت بينهما في الدعوى^(١٩٦) ، أما علاقة التابع والمتبوع في البديل فإن الذي بينهما من حيث المعنى هو التقابل ، فقولك : قد مررت برجلٍ أو امرأة ، إنما ابتداءً (بيقين) ثم جعل مكانه (شكاً) أبدله منه ، فصار الأول والآخر والأدعاء فيها سواء ، فهذا شبيه بقولك : ما مررت بزَيْدٍ ولكن عمرو ابتداً (بنفي) ثم أبدل مكانه (يقيناً)^(١٩٧) ، ويبدو للباحث أن التقابل بين البديل والمبدل منه يقع في إحدى الصور الآتية : أ - الخطأ والصواب في أمثلة الغلط والاضراب^(١٩٨).

(١٩٤) تنابت في الكتاب ابواب هذه الأنواع الستة من وجوه التواضع وقد اقسام بينها باب واحد هو (هذا باب ما يتعصب لانه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه) ، فهو من الحال الذي يلي هذا أي (الاتباع) ، وهذا هو الباب الوحيد من ابواب الكتاب النعوية الذي لم يقع بين ابواب وجهه ، وقد نبه سيبويه على ذلك حيث يقول فيه : (هذا باب ما يتعصب لانه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه وذلك قولك : ما شأنك قائماً . . . واتعصب بقولك ما شأنك كما يتعصب قائماً في قولك : هذا عبدالله قائماً بما قبله ، وسنين هذا في موضعه ان شاء الله تعالى) .
وقد ورد هذا الباب في النوع الخاص من تقسيمات التواضع وهو (ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات) وربما قصد به ذلك ، لان الحال ههنا وصف جاء بعد معرفة وامتنع فيه الاتباع ايضاً .
ينظر : الكتاب ٦٠/٢ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٢٤٧/١ ب .

(١٩٥) الكتاب ٤٢١/١ هـ ، ٢٠٩/١ ، ٢١٠ ب .

(١٩٦) الكتاب ٢٣٨/١ هـ ، ٢١٨/١ ب .

(١٩٧) المصدر نفسه ٤٤٠/١ هـ ، ٢١٩/١ ب .

وههنا يتضح أن (او) تستعمل في المطف والبديل وكذلك (لكن) و(بل) . ينظر : الكتاب ٤٣٥/١ هـ ، ٢١٩/١ ب .

(١٩٨) المصدر نفسه ٤٣٩/١ هـ ، ١٦/٢ ، ٢١٨/١ ، ٢٢٥/١ ب .

ب - الشك واليقين في نحو قولك : قد مررت برجل أو امرأة^(١٩٥) .

ج - النفي والاثبات في نحو قولك : ما مررت برجل بل امرأة^(٢٠٠) .

د - النكرة والمعرفة في نحو قولك : مررت برجل عبدالله^(٢٠١) .

وفي ضوء علاقة التابع والمتبوع في صورة التركيب اللغوي للتابع من حيث المعنى يمكن ان نفسر ترادف النعت والنعتوت وعدم الفصل بينهما لانهما بمنزلة الاسم الواحد ، وتوسط الحرف ، بين العاطف والمعطوف لاشراكهما في معنى من المعاني ، وقد يتوسط الحرف بين المبدل والمبدل منه في مثل قولك : مررت برجل أو امرأة ، وتقول : مررت برجل بل حمار أو مررت برجل حمار .

وهكذا تتضح دراسة الاتباع عامة ، ويمكن أن تفسر به النوعين الاول والثاني منه خاصة ، أما النوع الثالث وهو ما يعرف بـ (النعت السببي) اي ما كانت فيه الصفة للآخر ، وليست للاول فان في البحث حاجة الى تعرف امثله وهي :

١ - مَرَرْتُ بِرَجُلٍ (ضاربٌ ابوه رجلاً) .

قال سيويه : « هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه »^(٢٠٢)

٢ - مَرَرْتُ بِرَجُلٍ (حَسَنٍ ابوه) .

قال سيويه : « هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الاول . . »^(٢٠٣)

٣ - مَرَرْتُ بِسَرْجٍ (خَزَّ صَفَتُهُ)

قال سيويه : « هذا باب الرفع في وجه الكلام . . »^(٢٠٤)

٤ - مَرَرْتُ بِرَجُلٍ (خَيْرٌ مِنْهُ ابوه) .

قال سيويه : « هذا باب ما جرى من الاسماء التي تكون صفة مجرى الاسماء التي لا

تكون صفة . . »^(٢٠٥)

(١٩٩، ٢٠٠) المصدر نفسه ١/٤٤٠ هـ ، ١/٢١٩ هـ .

(٢٠١) المصدر نفسه ٢/١٤ هـ ، ١/٢٢٤ هـ .

(٢٠٢) الكتاب ١٨/٢ هـ ، ١/٢٢٦ هـ .

(٢٠٣) المصدر نفسه ٢/٢٧ هـ ، ١/٢٢٨ هـ .

(٢٠٤) المصدر نفسه ٢/٢٣ هـ ، ١/٢٢٨ هـ .

(٢٠٥) المصدر نفسه ٢/٢٤ هـ ، ١/٢٢٩ هـ .

هـ - مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ (ذراعٌ طولها) .
 قال سيبويه : « هذا باب ما يكون من الاسماء صفة مفردا وليس بفاعل . . . »^(٢٠٦)
 وهذه الابواب الخمسة المتتابعة في الكتاب تكون فيها الصفة للآخر وهي على التوالي : (اسم الفاعل) ، و (الصفة المشبهة) ، و (الاسماء التي تؤول بالصفة) ، و (الاسماء المركبة) ، ثم (الاسماء المفردة التي لا تؤول) .

ويبدو للباحث في دراسة التركيب اللغوي في هذا النوع بأمثله الخمسة أن (الابتداء) وجه جائز في بعض امثلة هذه الانواع الخمسة ، وهذا يكشف عن أن هذه الانواع هي في الاصل (جمل اسنادية) ، قال سيبويه : « ان قلت : مرتت بداية اسد ابوها فهو رفع ، لأنك انما تخبر أن اباهما هذا السبع »^(٢٠٧) ، والاصل في مرتت برجل ضارب ابوه رجلا هو مرتت برجل (ابوه ضارب رجلا) ومثله مرتت برجل حسن أبوه : أي مرتت برجل (ابوه حسن) وهكذا .

ومن الجدير بالذكر أن يتنبه على هذه العلاقة الاسنادية لصورة التركيب اللغوي لما يعرف بالنعت السببي المستشرق الالمانى (برجستراسر) حيث يقول : « ومن خصائص الوصف التي تستحق الاطلاع عليها وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوط به يذكر بعد الصفة نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَثِيرٍ اَعْدَاؤُهُ) فوصف الرجل بصفة شيء مربوط به وهو الاعداء الذين صفتهم الكثرة ، والاصح أن النسبة بين (كثير) و (الاعداء) ليست بوصفية بل اسنادية فصفة الرجل هي كون اعدائه كثيراً ، والعبارة المألوفة في وصف هذا الشيء بمعنيين اسند احدهما الى الآخر هي الجملة الوصفية ، وكان يمكن استعمالها في مثالنا ويكون اذا (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اَعْدَاؤُهُ كَثِيرٌ) ، فيحتمل ان يكون الخبر قد قَدَّمَ فصار (برجلٍ كثيرٍ اعداؤه) ثم ، اتبعوا كلمة (كثير) للاسم السابق لها كأنها وصفها ، فأصبحت (برجلٍ كثيرٍ اعداؤه) »^(٢٠٨) .

(٢٠٦) المصدر نفسه ٢/ ٢٨ هـ ، ١/ ٢٣١ ب .

(٢٠٧) الكتاب ٢/ ٢٩ هـ ، ١/ ٢٣١ ب .

(٢٠٨) التطور النحوي ٩٧ .

ولدى دراسة التابع والمتبوع في الاتباع من حيث (شكل التركيب) يتضح أن للتذكير والثانيث والتذكير والتعريف اهمية واضحة في تحديده فضلاً عما يوضحانه من المعاني ، يدل على ذلك أن بعض العرب تقول : هذا جِحرٌ ضُبٌّ خَرِبٌ ، يجرون فيه (خرب) على (ضب) ، واعتل سيبويه لذلك فقال : «فجروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد»^(٢٠٩) وهو تفسير الخليل ، وقد قال ايضاً : «لا يقولون إلا هذان جِحرًا ضُبٌّ خَرِبَانِ ، من قبل أن الضب واحد ، والجحر جحران ، وانما يغلطون اذا كان الآخر بعده الاول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً ، وقالوا : هذه جِحرَةٌ ضِبَابٌ خَرِيبَةٌ ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجِحرَةَ مؤنثة ، والعدة واحدة فغلطوا»^(٢١٠) وعلى هذا جرى سيبويه في الكتاب في دراسة العلاقة بين التابع والمتبوع من حيث التذكير والتعريف ، حيث يقول : «اعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مررت باخويك الطويلين ، فليس في هذا إلا الجِحرُ ، كما ليس في قولك : مررتُ برجلٍ طويلٍ إلا الجِحرُ»^(٢١١) فلو خالفت بينهما نصبت على الحال ، وذلك : مررت باخويك قائمين وتقول : مررت برجلٍ الاسدُ شدةً ، ومررتُ برجلٍ اسيدٍ شدةً وهما بمعنى واحد^(٢١٢) ، ولكنه لا يكون صفة في الاول من جهة التذكير والتعريف^(٢١٣) .

وفي ضوء علاقة التابع والمتبوع في شكل التركيب من حيث التذكير والتعريف نستطيع أن نفسر (النوع الرابع) من انواع الاتباع^(٢١٤) حيث يقول : «هذا باب اجراء

(٢٠٩) الكتاب ١/٤٣٦ هـ ، ١/٢١٧ ب .

(٢١٠) المصدر نفسه ١/٤٣٧ هـ ، ١/٢١٧ ب .

قال الدكتور محمد خير الحلواني (الفصل في تاريخ النحو ، ٢٧٦ - ٢٧٧) : «ان شكل التركيب ، وشكل اللفظة ادبا الى حركة اعرابية ، فاذا أنت غيرت في بنية اللفظة في التشبية تغيرت السمة الاعرابية ... الخ» .

(٢١١) الكتاب ٨/٢ هـ ، ٢٢١/١ ب .

(٢١٢) المصدر نفسه ٨/٢ هـ ، ٢٢١/١ ب .

(٢١٣) المصدر نفسه ١/٤٣٤ هـ ، ١٧/٢ هـ ، ٢١٦/١ ب .

(٢١٤) المصدر نفسه ١٧/٢ هـ ، ٢٢٦/١ ب .

(٢١٥) سبق تفسير الانوع الثلاثة المتقدمة في ضوء علاقة التابع والمتبوع من حيث (المعنى) ، وهما تعاليج الانواع الثلاثة الباقية في ضوء علاقة التابع والمتبوع من حيث (الشكل) .

الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوى فيه اجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فتنبه»^(٢١٦) فحيث تستوى الصفة والحال (الخبر) يكون شكل التركيب بدلالة النكرة والمعركة دليلاً على أحدهما ، نقول : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به فتجعله وصفاً ، وتقول : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً تحمله على الاسم المضمر في (معه) ، كما يتضح (النوع الخامس) من انواع الاتباع بملاحظة شكل التركيب حيث يقول : «هذا باب ما ينصب فيه الاسم ، لأنه لا سبيل له الى أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمٌ ، فهذا ينتصب لان الهاء التي في معه معرفة فأشرك بينهما ، وكأنه قال : معه امرأة قائمٌ»^(٢١٧) وفيه لا يصح اجراء الصفة اذا كانت نكرة على مختلفين في التنكير والتعريف ، كما لا يصح وصف المختلفين في الاعراب نحو : فوق الدار رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرَ عاقلينِ مُسلمينِ ، اما (النوع السادس) وهو الآخر من انواع الاتباع فإن صفات المدح والذم مما علمه الناس^(٢١٨) ، ولكنك تصير الى القطع فنخرج عن الاتباع ووحدة الشكل لزيادة التنبيه بالانجاز الصوتي المميز ، لأن القطع في النحو من مواضع (القطع الكافي) في القراءة ، قال ابو جعفر النحاس في (كتاب القطع والانتناف) : «وَالْقِيَمِينِ الصَّلَاةُ» تأم على مذهب سيوريه لأنه قال : وأما الْمُؤْتُونَ الزَّكَاةُ فمرفوع بالابتداء»^(٢١٩) وهذه الآية من أمثلة القطع على المدح^(٢٢٠) . وينتهي الكلام على الوجه الثالث أي التوابع .

وأما (الوجه الرابع) من اسناد الاسم واحوال اجرائه على ما قبله فهو (ما ينتصب

(٢١٦) الكتاب ٤٩/٢ هـ ، ٢٤١/١ ب .

(٢١٧) المصدر نفسه ٥٧/٢ هـ ، ٢٤٦/١ ب .

(٢١٨) قال سيوريه (المصدر نفسه ٦٩/٢ هـ ، ٢٥١/١ ب) :

«وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التنظيم ، فإن تذكر رجلاً ليس بنيه عند الناس ولا معروف بالتنظيم ثم تعظمه كما

تعظم النية .

(٢١٩) كتاب القطع والانتناف ، ٢٧٦ .

ونعم الآية (النساء / ١٦٢) :

«لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والقيمين الصلاة والمؤمنون

الزكاة .

على الحال لأنه وصف للمعرفة المبينة على مبتدأ (وأول ابواب هذا الوجه هو (هذا باب ما يتصب لأنه صار فيها المسؤول والمسؤول عنه) وقد اشرنا الى تقدمه في موضع سابق^(٢٢١)) وأما الثاني من هذا الوجه فهو (هذا باب ما يتصب لأنه خير للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المهمة)^(٢٢٢) وتتوالى الابواب حتى قوله : « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة »^(٢٢٣) . وصورة التركيب اللغوي لهذا الوجه يمثلها قوله (هذا عبدالله منطلقاً) وقد ظل سيوريه يشير اليه في كل باب من ابواب هذا الوجه ، وكأنه يريد أن ينبه على توحيد هذه الابواب في وجه واحد يكون فيه الحال خيراً : أي وصفا لمعرفة مبنية على مبتدأ ، وهذا المبتدأ يكون (من اسماء الاستفهام) أو (من الاسماء المهمة) أي اسماء الاشارة والضمائر أو (اسماء غير مبهمة) أو (ما كان بمنزلة الذي وصلته) ونحوه ، وبسبب ذلك تعددت الابواب ، وفيما يأتي امثلة هذه الابواب ووصفها لتتضح صورة التركيب اللغوي لهذا الوجه من التأليف :

١ - ما شأنك قائماً ؟

قال سيوريه : « هذا باب ما يتصب لأنه صار فيها المسؤول والمسؤول عنه ، وذلك قولك : ما شأنك قائماً . . . وانتصب بقولك : ما شأنك كما يتصب قائماً في قولك : هذا عبدالله قائماً »^(٢٢٤) .

٢ - هذا عبدالله منطلقاً ، هو زيدٌ معروفٌ ، اخوك عبداللهٌ معروفٌ .

قال سيوريه : « ها باب ما يتصب ، لأنه خير للمعروف المبني على ما هو قبله من الاسماء المهمة . . وما يتصب لأنه خير للمعروف المبني على الاسماء غير المبهمة .

فأما المبني على الاسماء المهمة فقولك : هذا عبدالله منطلقاً . . . وأما (هو) فعلامه

مضمرة وهو مبتدأ ، وحال ما بعده كحاله بعد (هذا) ، وذلك قولك : هو زيدٌ معروفٌ .

(٢٢٠) الكتاب ٦٣/١ هـ ، ٢٤٩/١ ب .

(٢٢١) منهج كتاب سيوريه ، ٧٨ الهامش ١٩٤ .

(٢٢٢) الكتاب ٧٧/٢ هـ ، ٢٦٥/١ ب .

(٢٢٣) المصدر نفسه ١٠٥/٢ هـ ، ٢٦٩/١ ب .

(٢٢٤) المصدر نفسه ٦١-٦٠/٢ هـ ، ٢٤٧/١ ب .

وأما ما ينتصب لأنه خير مبني على اسم غير مبهم فقولك : اخوك عبدالله

معروفاً» (٢١٥).

٣ - هذان رجلان وعبدالله منطلقان.

قال سيبويه : « هذا باب غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبدالله منطلقان ... كأنك قلت : هذا عبدالله منطلقاً » (٢١٦).

٤ - هذا الرجل منطلقاً .

قال سيبويه : « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ... وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ... فصار كقولك : هذا عبدالله منطلقاً ... وأما قوله عز وجل : ﴿ هو الحق مُصَدِّقاً ﴾ فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ صِفَةً لَهُ هُوَ ... الخ » (٢١٧).

٥ - فيها عبدالله قائماً .

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لأنه خير لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته ، وذلك قولك : فيها عبدالله قائماً » .

وفيه يقول :

« لو قلت : فيها عبدالله ، حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك : هذا عبدالله » يريد : هذا عبدالله منطلقاً .

٦ - هذا مَنْ أعرف منطلقاً

قال سيبويه : « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة (الذي) في المعرفة ... وذلك قولك : هذا مَنْ أعرف منطلقاً » (٢١٨) .

(٢٢٥) - الكتاب ٢/ ٧٧-٨١ هـ ، ١/ ٢٦٥-٢٥٨ ب .

(٢٢٦) - المصدر نفسه ٢/ ٨١ هـ ، ١/ ٢٥٨ ب .

(٢٢٧) - المصدر نفسه ٢/ ٨٦-٨٨ هـ ، ١/ ٢٦٠ ب .

(٢٢٨) - الكتاب ٢/ ٨٨ هـ ، ١/ ٢٦١ ب .

(٢٢٩) - المصدر نفسه ٢/ ١٠٥ هـ ، ١/ ٢٦٩ ب .

وفيه يقول :

«وتقول : هذا من اعرف منطلقاً تجعل (اعرف) صلة ، وقد يجوز منطلق على قولك : هذا عبدالله منطلقاً»^(٢٣٠) أي أنه على قولك : هذا عبدالله منطلقاً أو هذا عبدالله منطلقاً .

والذي يتضح للباحث من دراسة صورة التركيب اللغوي لهذه الحال الصفة التي يمثلها قوله (هذا عبدالله منطلقاً) أنها تشتمل على العناصر الآتية :

العنصر الاول : المبتدأ .

العنصر الثاني : الخبر وهو معرفة .

العنصر الثالث : الحال وشرطه أن يكون صفة لما قبله .

وفناد من قول سيبويه في موضع آخر أن ضابط معرفة صحة الوصف بالحال أن يبنى على ما قبله حيث يقول في مثل (هذا ابن عمي دنياً) : « لو قلت : ابن عمي دنياً ، وعربي جدٌ ، لم يجوز ذلك ، فاذا لم يجوز أن يبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد »^(٢٣١) ولكنك تقول : في (هذا عبدالله منطلقاً) : (عبدالله منطلق) أي ان العنصر الثاني والثالث في صورة التركيب اللغوي للحال - وهما الحال وصاحبها - بمنزلة المبتدأ والمبني عليه ، وقد اطلق على الحال تسمية الخبر ، من ذلك قوله : « هذا باب ما ينتصب ، لأنه (خبر) للمعروف المبني على ما هو قبله »^(٢٣٢) .

وأما (الوجه الخامس) من أحوال اجراء الاسم على ما هو قبله فإنه اشتمل على أبواب استدركت على الوجه السابق ، لأن ما ينتصب فيها لا يصح أن يكون وصفاً لما هو قبله لتخلفه عن الأبواب السابقة التي يمثلها (هذا عبدالله قائماً) في شرط أو أكثر ، وهذه الأبواب هي :

١ - قال سيبويه : « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة »^(٢٣٣) ومثاله : هذا

أول فارسٍ مقبلاً .

(٢٣٠) المصدر نفسه ١٠٧/٢ هـ ، ٢٧٠/١ ب .

(٢٣١) الكتاب ١٢١/٢ هـ ، ٢٧٦/١ ب .

وينظر : ١١٨/٢ هـ ، ٢٧٤/١ ب .

(٢٣٢) المصدر نفسه ٧٧/٢ هـ ، ٢٦٦/١ ب .

(٢٣٣) الكتاب ١١٠/٢ هـ ، ٢٧١/١ ب .

الوجه عند سيبويه الرفع أي (هذا أول فارسٍ مقبِلٌ) لأنَّ (أول فارس) نكرة :
 تأويل النصب فعلى تقدير (هذا أول فارسٍ منَ الفُرسِ مقبلاً) حيث يكون معرفة
 بالتأويل قال سيبويه : « أنما أرادوا (من الفرسان) فحذفوا الكلام استخفافاً ، وجعلوا
 هذا يمزوهم من ذلك » والوجه الآخر في نصبه قول عيسى : « وقد يجوز نصبه على
 نصب : هذا رجلٌ منطلقاً » أي جعل النكرة بمنزلة المعرفة قال سيبويه : « وزعم الخليل ان
 هذا جائر ونصبه كنصبه في المعرفة^(٣٣٤) » ، وقال بعضهم انه بمنزلة المعرفة لأنَّك لا تستطيع
 ان تدخل عليه الألف واللام قال سيبويه في ردِّهم : « ومن قال : هذا أول فارسٍ مقبلاً ،
 من قبل انه لا يستطيع ان يقول : هذا أولُ الفارسِ فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده
 بمنزلة المعرفة ... فليس هذا بشيء ، وأنما أرادوا من الفرسان فحذفوا الكلام
 استخفافاً^(٣٣٥) » .

٢ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف
 ولا تكون وصفا^(٣٣٦) » .

أي هذا باب ما ينتصب الحال فيه لأنه خبر لمعرفة لا توصف ولا تكون وصفاً ،
 وسماه الرماني : (باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف^(٣٣٧)) ومثاله : مررت بكلِّ
 قائماً ، ومررت ببعضٍ قائماً وفيه (كلِّ) و (بعض) معرفة بالاضافة التي دلَّ عليها التنوين
 وهي لا توصف قال سيبويه : « لا يحسن لك أن تقول : مررت بكلِّ الصالحين ولا ببعضِ
 الصالحين ، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا اليه^(٣٣٨) » . ، وكون (كلِّ)
 و (بعض) لا يوصفان يعني ان ذلك يخالف (العنصر الثاني) من صورة التركيب اللغوي
 للحال وشرطه صحة وصفه ، ولذلك يعدُّ هذا الباب استدراكاً على الأبواب السابقة
 لاسلوب الحال ، لأنه جرى في اسناد الفعل والقياس في الأبواب السابقة اجزاؤها فيما بني

(٣٣٤) المصدر نفسه ١١٢/٢ هـ ، ٢٧٢/١ ب .

(٣٣٦) الكتاب ١١٤/٢ هـ ، ٢٧٣/١ ب .

(٣٣٧) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ١٢٩/٢ .

(٣٣٨) الكتاب ١١٤/٢ هـ ، ٢٧٣/١ ب .

فيه الخبر المعرفة على مبتدأ ثم ينتصب الحال لأنه صفة للخبر المذكور .

صحيح أنك تستطيع أن تقول : (كلُّ قائمٌ) و (بعضُ قائمٌ) وهو ضابط صحة الوصف به على ما أشرنا إليه ، ولكن هذا مانصّ فيه على مخالفة الحال الوصف ، قال سيبويه : « ولا يكونان وصفا كما لم يكونا موصوفين ، وإنما يوضعان في الابتداء أو بينان على اسم أو غير اسم^(٢٣٩) » وقد صرح بشذوذهما حيث يقول : « فيح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنه مخالف لما يضاف شاذ منه ، فلم يمر في الوصف مجراه ، كما انهم حين قالوا : يا الله فخالقو ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها^(٢٤٠) » .

٣ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة^(٢٤١) » وذلك قولك : هذا راقودٌ خلاً^٤ .

وفيه يتضح أن (خلاً) - وهو المنصر الثالث في التركيب - هو اسم جواهر ويقع أن يكون صفة ، وحكمه النصب ، ويصح أن تقول فيه هذا راقودٌ خلاً^٤ ، وراقودٌ خلاً^٤ .

٤ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابنُ عمي دنيّاً ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ^(٢٤٢) ... » ثم قال : « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، وذلك قولك : هذا عربي محضاً ، وهذا عربي قلباً ، فصار بمنزلة (دنياً) وما أشبهه من المصادر وغيرها^(٢٤٣) » .

وفيه يكون المنصر الثالث أي الحال مصدراً أو ما كان بمنزلة ، وهو لا يصح أن يكون صفة لأنه ليس من اسم الأول ولا هو هو .

٥ - قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رَجُلٌ ، وفيها قائماً رَجُلٌ^(٢٤٤) » .

وفيه يتضح أن (قائماً) لا يصح أن يكون صفة للرجل لأن الصفة لا تتقدم

(٢٣٩) المصدر نفسه ١١٥/٢ ، هـ ، ٢٧٣/١ ب .

(٢٤٠) المصدر نفسه ١١٤/٢ - ١١٥ ، هـ ، ٢٧٣/١ ب .

(٢٤١) المصدر نفسه ١١٧/٢ ، هـ ، ٢٧٤/١ ب .

(٢٤٢) المصدر نفسه ١١٨/٢ ، هـ ، ٢٧٥/١ ب .

(٢٤٣) المصدر نفسه ١٢٠/٢ ، هـ ، ٢٧٥/١ ب .

(٢٤٤) المصدر نفسه ١٢٢/٢ ، هـ ، ٢٧٦/١ ب .

الموصوف . ويقبح أن تقول : فيها قائمٌ رجلٌ .

٦ - قال سيبويه : « هذا باب ما يثنى فيه المستقرّ توكيداً . . . وذلك قولك : فيها زيدٌ قائماً فيها . . . وتقول في النكرة : في دارك رجلٌ قائمٌ فيها ، فيجوز قائم على الصفة ، وإن شئت قلت : فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز ، كما يجوز فيها رجل قائماً فيها^(٢٤٥) » .

ويبدو ان موضع الشاهد في أمثلة النكرة وهو قولك : في دارك رجلٌ قائماً فيها ، حيث تكون النكرة حالاً للنكرة وهو خلاف ما عليه الحال الصفة حيث يكون حالاً للمعرفة ، ثم ان تثنية المستقرّ لا توجب نصب الصفة عند سيبويه ، فهي من مسائل الخلاف^(٢٤٦) .

وهكذا تنتهي دراسة (الوجه الخامس) وهو (ما ينتصب على الحال وغيره لأنه لا يصح أن يكون وصفاً لما هو قبله) وقد اشتمل على عدة أبواب تختلفت في شرط أو أكثر من شروط الحال الوصف الذي يمثلته قولك : هذا عبدالله منطلقاً ، وتبدو للباحث الملاحظات الآتية :

الاولى : ان ما ينتصب ههنا لا يصح اجراؤه على ما قبله ، لأنه اسم ذات نحو : هذا راقودٌ خلاً ، واما أن يرجع ذلك الى صورة التركيب اللغوي نفسه حيث يكون الثاني ليس من اسم الأول ولا هو هو نحو : هذا درهمٌ وزناً^(٢٤٧) او بسبب تقدم الثاني على الأول نحو : فيها قائماً رجلٌ وهكذا .

الثانية : ان هذه الأبواب المستدركة على الحال الوصف في الوجه الرابع تنتصب على الحال . أمّا الباب الثالث منها وهو « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون

(٢٤٥) الكتاب ١٢٦/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ، ٢٧٩ ب .

(٢٤٦) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ١٠١/٢) : « وقال الكوفيون : ما كان من الظروف يكون خبراً - ويسمونه الظرف التام - فأنك لا كثرته وجب النصب في الصفة » .

(٢٤٧) قال سيبويه (الكتاب ١٢١/٢ هـ ، ٢٧٦/٢ ب) :

«واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل ، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهباً ، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك : هذا درهمٌ وزناً ، لا يكون الانصباء .

صفة ، وذلك قولك : هذا راقودٌ خلا^(٢٤٨) » فان سيبويه لم يبين الوجه في انتصابه ، قال السيرافي : « ولم يذكر سيبويه نصبه من أي وجه^(٢٤٩) » وهو الباب الذي ضمه النحويون المتأخرون الى (التمييز) .

والآخر (الوجه السادس) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله ، وهو (ما يبنى على المبتدأ اذا كان هو هو) أي (باب الابتداء) ، وفيه يقول سيبويه :
« هذا باب الابتداء ، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لبينى عليه كلام ، والمبتدأ والمبنى عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه ، فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند اليه^(٢٥٠) » .

وههنا يتضح ان سيبويه يُتم في هذا الباب الكلام على النوع الثاني من الاسناد ، لأن المبتدأ والمبنى عليه هو مسند ومسند اليه ، والكلام على المسند والمسند اليه قد بدأ به في مقدمة الكتاب ولكنه قدم الكلام على اسناد الفعل أولاً ، ولما أتمه استأنف الكلام على المسند والمسند اليه (حين يكون المسند اسماً مبتدأ يبنى عليه ما بعده .

أما المبنى عليه فهو ثلاثة ، قال سيبويه :

« اعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً (هو هو) أو يكون في مكان) أو (زمان) ، وهذه الثلاثة بذكر كل واحد منها بعد ما يبدأ^(٢٥١) » .

(الكتاب ١١٧/٢ هـ ، ٢٧٤/١ ب .

(١٤٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٥٨٧/٢ .

(٢٥٠) الكتاب ١٢٦/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .

(٢٥١) المصدر نفسه ١٢٧/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .

قال ابن ولاد يذكّر تقدّم المبدأ ويرده (الانتصار ٧١ - ٧٢) :

« قال : وما احصياه في التاسع من ذلك قوله في باب الابتداء : واعلم ان المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو او يكون في زمان أو مكان ، وأنت تقول : زيد ضربته والفعل خبر عنه وليس به ولا هو من الزمان ولا المكان وكذلك اذا قلت : زيد عمرو وضارب أباه ، وزيد ابوه مطلق ، وانما كان يبنى أن يقول : لابد ان يكون المبنى عليه شيئاً هو هو او شيئاً فيه ذكره فيجمع ، هذا اجمع .

قال احمد : أما اعترضه بقوله : زيد ضربته ، وأنه خارج عن هذا فهو شيء قد ابتدأ به في صدر كتابه واستغنى عن اعادته هنا ، وجعله في باب الفاعل والمفعول لان الابتداء عارض فيه . . . وانما تعلق بظاهر كلامه لانه اجري الكلام في ظاهره على العموم وهو يريد التخصيص ، وذلك أنه قال : ان المبتدأ لابد أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، وانما أراد المبتدأ المحض الذي يكون الخبر عنه شيئاً واحداً لا جملة . . . » ، ينظر : المقضب ١٢٧/٣ .

وكان سيوبه قد تكلم على المبني عليه الذي يكون في (مكان) أو (زمان) في (باب ما يتصّب من الأماكن والوقت) ، وههنا يستأنف الكلام على المبني عليه اذا كان شيئاً (هو هو) قال سيوبه :

« فأما الذي يبني عليه شيء هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ الله منطلقٌ ، ارتفع عبدُ الله ، لأنه ذكر لبني عليه النطلق ، وارتفع المنطلق ، لأن المبني على المبتدأ بمنزلة »^(٢٥٢) .

ومنه يتضح للباحث من الناحية المنهجية دواعي تقديم الكلام على المبني عليه الذي يكون في (مكان) أو (زمان) في باب متقدم تليه أبواب كثيرة ، وذلك أن ما كان من الأماكن والأوقات قد يتصّب ظرفاً اذا كان غير الأول نحو قولك : عبدُ الله خَلَقَكَ ، وقد يرتفع اذا كان هو الأول نحو قولك : هُوَ خَلَقَكَ ، أي ان ثَمَّة وجهين وههنا في (باب الابتداء) حيث يكون المبني عليه شيئاً هو يتعين الرفع ، وفي ضوء ذلك أيضاً قدّمت الأبواب التي يحتمل فيها الرفع ووجه آخر : أي أن سيوبه في دراسة بناء الاسم في الاسناد بدأ بدراسة ما يحتمل الرفع وغيره حيث تختلف أحوال اجراء الاسم على ما قبله ثم انتهى الى ما يتعين فيه الرفع .

ويلي (باب الابتداء) : « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ أو يسدّ مسدّه ... ، وذلك قولك : فيها عبدُ الله ، ومثله ثم زيدٌ ، وههنا عَمَرُو ، وأين زيدٌ ، وكيف عبدُ الله ، وما أشبه ذلك »^(٢٥٣) .

فههنا ظروف هي مستقر لما بعدها وموضع ، وهي وما بعدها في تمام الكلام والاستغناء كقولك : هذا عبدُ الله .

وبعد هذا الباب قوله : « هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا »^(٢٥٤) ، وقد تحدّث عن حذف المبتدأ .

(٢٥٢) الكتاب ١٢٧/٢ ، هـ ، ٢٧٨/١ ب .

(٢٥٣) الكتاب ١٢٨/٢ ، هـ ، ٢٧٨/١ ب .

(٢٥٤) المصدر نفسه ١٢٩/٢ ، هـ ، ٢٧٩/١ ب .

وأخر أبواب الابتداء قوله : « هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله ورَبِّي ، كأنك قلت : ذاك عبدُ الله ، أو هذا عبدُ الله (٢٥٥) . . . » فهو حديثٌ عن حذف المبتدأ . وبه يتم الكلام على القسم الثاني من الاسناد وهو : (اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله) .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة : بمنزلة :

هذا هو القسم الثالث والآخر من صور تركيب الاسناد هو يضم في الكتاب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيها بعده (٢٥٦) ، و (كم (٢٥٧)) و (النداء (٢٥٨)) وما جرى مجراه ، و (النفي بلا (٢٥٩)) وآخرها (الاستثناء) بالآ وما أشبهها (٢٦٠) .

وجميع هذه الوجوه من التأليف قد اعتمد الأداة فهي في نوع واحد من الاسناد ، فقد توقف النحاة أمام (النداء) منها اذ ظهر لهم في نوع ثالث منه ، وقد أشار البحث الى آرائهم واختلاف كلمتهم فيه (٢٦١) ويضاف اليهم قول المبرد حيث يقول : « اذا قلت : يا زيد ، ويا عمرو فقد أخرجته من بابهِ لأنَّ حدَّ الأسماء الظاهرة أن يُجر به واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها ، فتقول : قال زيدٌ فزيد غيرك وغير المخاطب (٢٦٢) » ، وقال تلميذه ابن السراج : « ان قولك (يا) هو العمل بعينه ، وانه فارق سائر الكلام (٢٦٣) » .

-
- (٢٥٥) المصدر نفسه ١٣٠/٢ هـ ، ٢٧٩/١ ب .
(٢٥٦) الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ٢٧٩/١ ب .
(٢٥٧) المصدر نفسه ١٥٦/٢ هـ ، ٢٩١/١ ب .
(٢٥٨) المصدر نفسه ١٨٢/٢ هـ ، ٣٠٣/١ ب .
(٢٥٩) المصدر نفسه ٢٧٤/٢ هـ ، ٣٤٥/١ ب .
(٢٦٠) المصدر نفسه ٣١٠/٢ هـ ، ٣٦٠/١ ب .
(٢٦١) منهج كتاب سيبويه ، ٣٣ .
(٢٦٢) القنطرب ٢٠٤/٤ .
(٢٦٣) الاصول في النحو ٤٠٥/٢ ، ينظر الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه ١٩٤ .

ويبدو للباحث من الناحية التاريخية لتطور النحو العربي أن النحاة استقر عندهم تصنيف وجوه تأليف الكلام في نوعين من الاسناد هما (اسناد الفعل) و (اسناد الاسم) ، ثم توقفوا أمام (النداء) واختلفت فيه كلمتهم لأنه نوع جديد منه ، وهذا يعني أن استقرار أساليب العربية لا بد أن يقود الى الوقوف أمام نوع ثالث من أساليب الكلام ، وبعضده رأي المستشرق الألماني (برجستراسر) في كتابه (التطور النحوي) حيث يقول : « أكثر الكلام جمل ، والجمل مركبة من مسند ومسند اليه ، فان كان كلاهما اسما فالجمل اسمية وان كان المسند فعلا او بمنزلة الفعل فالجمل فعلية » ذلك تصنيف (أكثر الكلام) لديه فماذا يقول في باقيه ؟ قال : « ومن الكلام ما ليس بجمل بل هو كلمات مفردة او تركيبات وصفية او اضافية أو عطفية غير اسنادية مثال ذلك (النداء) فان (يا حسن) ليس بجمل ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج الى غيره ^(٢٦٦) » اذ ثمة نوع ثالث من الكلام مستقل بنفسه ولا يحتاج الى غيره وقد سماه (أشباه الجملة) حيث يقول : « والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة ^(٢٦٧) » ومن أمثاله التي ذكرها « لا بد وما يماثلها من نفس الجنس ^(٢٦٨) » فليس من الغريب اذ أن يقف النحاة الأوائل في استقرارهم وجوه تأليف الكلام على هذا النوع الثالث من الكلام قد استغنى بعضه ببعض فلا يحتاج الى ولا يحتاج الى غيره ، ولكون هذا النوع من الكلام قد استغنى بعضه ببعض فلا يحتاج الى غيره فهو من الاسناد قطعاً ، قال سيبويه : « هذا باب المسند والمسند اليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجيد التكلم منه بدا ^(٢٦٩) » .

ويتضح للباحث ان سيبويه قد حدد هذا النوع الثالث من الاسناد الذي اشتمل على وجوه التأليف التي تعتمد الأداة ، وقد جاءت بدلا من اللفظ بالفعل ، أو ما يعمل عمل الفعل ، أو ما كان بمنزلة ، وعلى الوجه الآتي ، مرتبة على ما جاءت في الكتاب :

١ - الحروف الخمسة :

قال سيبويه : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل

(٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦) التطور النحوي : ٨١ ، ٨٣ .

(٢٦٧) الكتاب ٢٣/١ هـ ، ٧/١ ب .

فبما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل « (٣١٨) » .

٢ - كم :

قال سيويه : « واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين ان تعمل فيه « (٣١٩) » ، وقال في موضع عمل أفعال التعجب : « انما هو بمنزلة لَدُنْ غدوةً ، وكمُ رجلاً ، فقد عمل عمل الفعل ، وليس بفعل ولا فاعل « (٣٢٠) » .

٣ - النداء :

قال سيويه : « اعلم أن النداء ، كل اسم مضاف اليه فهو نصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره ، والفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب « (٣٢١) » .

وقال السيرافي في شرحه :

« انما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل « (٣٢٢) » .

وقال سيويه في موضع متقدم : « صار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل « (٣٢٣) » .

٤ - النفي بلا :

قال سيويه : « لا : تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها « (٣٢٤) » .

٥ - الاستثناء :

قال سيويه : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه

-
- | | |
|----------------------------------|-------|
| الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ٢٧٩/١ ب . | (٢٦٨) |
| المصدر نفسه ١٥٦/٢ هـ ، ٢٩١/١ ب . | (٢٦٩) |
| المصدر نفسه ٩٦/١ هـ ، ٤٩/١ ب . | (٢٧٠) |
| المصدر نفسه ١٨٢/٢ هـ ، ٣٠٣/١ ب . | (٢٧١) |
| شرح كتاب سيويه (السيرافي) ٧٦/٢ . | (٢٧٢) |
| الكتاب ٢٩١/١ هـ ، ١٤٧/١ ب . | (٢٧٣) |
| المصدر نفسه ٢٧٤/٢ هـ ، ٣٤٥/١ ب . | (٢٧٤) |

غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل رحمه الله ^(٢٧٥) .

وعمل العشرين في الدرهم عبارة استعمالها سيبويه للتعبير عن امور عديدة منها أنها تعمل عمل اسم الفاعل فيما بعده ، قال سيبويه في عمل العشرين في الدرهم : « عملت فيه كعمل الضارب في زيد ، اذا قلت : هذا ضاربٌ زيداً ، لأنَّ زيداً ليس من صنفه الضارب ، ولا محمولا على ما حل عليه الضارب ^(٢٧٦) » ، وعما قاله السيرافي في شرحه : « اذا قال : هذه عشرون درهما ، فتقديره : هذه الدراهم تقادروا تساوي او تماثل او توازن عشرين ، وترد الى اسم الفاعل وتضاف فتصير هذه الدراهم مقدارة عشرين ^(٢٧٧) . . . » وهو وان ذهب في تقديره مذهبا بعيدا ، ولكن القدر المتيقن فيه ان نصب عشرين لما بعده على معنى الفعل أو ما يعمل عمله .

وهكذا تتأكد سلامة تصنيف هذه الوجوه الخمسة في اسناد واحد من حيث اشتراكها في صورة واحدة من التركيب اللغوي الذي يعتمد الأداة واجراؤها مجرى الفعل وما كان بمنزلة ، فضلا عن وجوه الشبه والعلاقات الثنائية التي تقع بينها فتزيد أسباب توحدها من الناحية المنهجية ، وهذه العلاقات ما يأتي :

— كم ، والفي بلا :

قال سيبويه : « (لا) : لا تعمل إلا في نكرة . . . وكما أن (كم) : لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ^(٢٧٨) » .

وفي شرح الرماني : « ونظير (لا) في أنها لا تعمل إلا في نكرة (رب ، وكم) . وان اختلفت العلل فقد استوت في الحكم بأنها لا تعمل إلا في نكرة ^(٢٧٩) » .

— النفي بلا ، والنداء :

١ - قال السيرافي : « شبه (باب النفي) بـ (باب انداء) لما يقع بينهما من التغيير

(٢٧٥) الكتاب ٢/ ٣٣٠ ، هـ ، ٣٦٩/ ١ ب .

(٢٧٦) المصدر نفسه ٢/ ١٣١ ، هـ ، ٢٧٩/ ١ ب .

(٢٧٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/ ٦ ، ٧ .

(٢٧٨) الكتاب ٢/ ٢٧٤ ، هـ ، ٣٤٥/ ١ ب .

(٢٧٩) شرح كتاب سيبويه (الرماني) ٣/ ٨ .

وحذف النون ، وما كان في تقدير الاضافة الى ما بعد اللام ^(٢٨٠) .

يريد لام الاضافة في مثل : لا أَبَا لَكَ ، ويا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ، قال سيبويه : « وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي ثني به في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل ان تحيء به ، وذلك قولك : يا تَيْمَّ تَيْمَ عِدِيَّ وبمنزلة الهاء اذا لحقت طَلْحَةَ في النداء ^(٢٨١) » .

٢ - خُولف بالفاظ النفي بلا والنداء عن أخواتهما ، قال سيبويه في (لا) : « وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما اجري مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، ولا وما وتعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر فلا : لا تعمل إلا في نكرة ^(٢٨٢) » .

أما النداء فقد قال فيه السيرافي ؛ « باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ ... لفظ النداء لا يعبر به عن شيء آخر ، وليس فيه فصل يعبر عن وقوعه فيما مضى ولا في الحال ولا في المستقبل ^(٢٨٣) » .

وتوضيح ذلك في هدى شرحه أن الألفاظ يعبر بها عن شيء آخر فأكرمت زيدا عمل عبر عنه بلفظ ، وقولك : قال زيد قولاً جميلاً ، انما هو لفظ عبر عنه بلفظ سواء ، والنداء ليس من هذا ولا ذاك .

— النفي بلا ، والاستثناء :

قال سيبويه : « اعلم أن (لا) يكون الاسم بعدها على وجهين : فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل ان تلحق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرجباً ولا سلاماً ، لم تغير الاسم عن حاله قبل ان تلحق ، فكذلك إلا ، ولكنها تحيء لمعنى كما تحيء لا لمعنى ^(٢٨٤) » .

(٢٨٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/ ٢٧٤ .

(٢٨١) الكتاب ٢/ ٢٧٧ هـ ، ١/ ٣٤٦ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/ ١٠) :

والذي يجوز في النفي بلام الاضافة اذا كانت مقحمة حذف النون والنون للاضافة ، لانها على تقدير الطرح ، ولا يجوز أن تكون اللام مقحمة الا في الموضع الذي يقوى فيه التغير كالنفي والنداء .

(٢٨٢) الكتاب ٢/ ٢٧٤ هـ ، ١/ ٣٤٥ ب .

(٢٨٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/ ٧٥ ، ٧٦ .

(٢٨٤) الكتاب ٢/ ٣١٠ هـ ، ١/ ٣٦٠ ب .

يريد بالوجه المذكور ما كان مثل ما أتاني إلّا زيد .

الاستثناء ، والدعاء :

قال سيبويه : « زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبد الله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام^(٢٨٥) » ، وقال في باب الاستثناء : « لم يحز ما أنت إلّا ذاهباً ، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك كاشياء تجوز في الكلام اذا طال وترداد حسناً^(٢٨٦) » .

وقد أكد البحث أن ثمة علاقة للمشابهة بين (أن) و (النفي بلا) أيضاً وعندئذ تكتمل هذه العلاقات الثنائية على شكل متوالٍ في حلقة واحدة من المشابهة تؤكد توحيد هذه الوجوه من التأليف في اسناد واحد ، ثم إن هذه الوجوه الخمسة قد صنف كل وجه منها في الكتاب الى أبوابه حيث تتوحد أمثلتها في صورة واحدة من التركيب اللغوي ، فالدعاء مثلاً قد اشتمل على أبواب الندبة ، والترخيم وما أشبهه ، وكذلك كانت وجوه التأليف الأخرى في هذا النوع من الاسناد بيّنة في أبوابها ، ولكنّ النحاة قد تصرفوا في وجوه تأليف الكلام التي اشتملت على هذه الأبواب ففرّقوها في مواضع متفرقة من منهجهم ، فغابت بذلك الصورة العامة لهذا النوع من الاسناد ، وسيأتي توضيح ذلك في التقويم النحوي لتصنيف الأبواب في الكتاب بإجراء الموازنة بما لدى النحاة المتأخرين .

(٢٨٥) المصدر نفسه ٢ / ١٨٢ هـ ، ٣٠٣ / ١ ب .

(٢٨٦) المصدر نفسه ٢ / ٣١٧ هـ ، ٣٦٣ / ١ ب .

المبحث الثاني

موازنة تصنيف الأنواب في الكتاب بما لدى النخلة المتأخرين

أوضح البحث أقسام الاسناد الرئيسية ، وهي :

أولاً : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر .

ثانياً : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله .

ثالثاً : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلة .

وستابع الباحث دراسة أبواب الكتاب وتقسيمها على هذه الأقسام الثلاثة من

الاسناد ، من حيث أهميتها في التقويم النحوي الوظيفي . وانما يتضح ذلك بموازنة تصنيف

هذه الأبواب في الكتاب بالأبواب النحوية لدى النحويين المتأخرين من حيث أثرها في

تحديد المعاني النحوية أي معاني الكلم الوظيفية^(٢٨٧) :

أولاً : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر :

يقع هذا القسم من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الأول : ما يرتفع وما يتنصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

الثاني : ما يتنصب بالفعل المضمَر .

الثالث : ما يتنصب بالفعل المظهر والمضمَر مما يكون من المصادر وما يجري مجراها

بعد تمام الكلام .

فأما (الوجه الأول) وهو ما يرتفع وما يتنصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله

فقد اشتمل في الكتاب على الأبواب الآتية :

١ - أبواب الفعل ومنها كان وأخواتها وما أشبهها .

٢ - أبواب ما يجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكته وهي ما ولات ولا وأفل

التعجب .

٣ - أبواب ما يعمل عمل الفعل وهي أسماء الفاعل والمفعول والمصدر والصفة

(٢٨٧) قال تمام حسان (مناهج البحث في اللغة : ١٩٢ ، ١٩٣) :

« كما ذكرنا ان النحو دراسة العلاقات بين الابواب ، لا بين الكلمات ويقول ابن مالك : وبعد فعل فاعل ... النح ، ولا يقول : وبعد ضرب محمد ، لانه يتكلم عن الابواب لا عن الامثلة ، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الاحرابي الى ابواب تنضج العلاقات التي بينها ، لان هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو » .

المشبهة باسم الفاعل وما يجري مجراها .

٤ - أبواب التنازع .

٥ - أبواب الاشتغال .

٦ - أبواب البدل .

٧ - أبواب عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى .

٨ - أبواب التعليق .

٩ - أبواب أساء الأفعال .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بمنهج التأخرين تتضح الملاحظات

الآتية :

الاولى : من أبواب الفعل في هذا الوجه (ظنّ وأخواتها) ، و (كان وأخواتها) و (كاد وأخواتها) ، وقد صنفها النحاة المتأخرون في اسناد الاسم وضمّوا اليها (أنّ وأخواتها) و (ولا التي لنفي الجنس) وجعلوها في وجه مستقل يعرف بـ (النواسخ) ، وقد لوحظت في ذلك العلاقة بين مدخوليهما وهي كون الأول والأخر بمنزلة المبتدأ والخبر ، وأنها عوامل تنسخ الابتداء ، وقد أوضح البحث أن صورة التركيب اللغوي لما يرتفع وما يتنصب بالفعل المظهر هي :

العامل + المرفوع + المنصوب

وهذه الصورة تنتظم أبواب الفعل وما يعمل عملها في هذا الاسلوب وهي ظنّ وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها وكذلك ما ولات وما أشبهها ، فكيف يصح أن يضمّ الى هذه الأبواب (أنّ وأخواتها) و (لا التي لنفي الجنس) ، وصورة تركيبها اللغوي هي :

العامل + المنصوب + المرفوع

وهذا يعني أن نواسخ الابتداء هي عوامل لا تجري على نظم واحد ، ومن المعلوم أن وجه التأليف الذي يجمع الأبواب انما ينبغي ان يجري على نوع معين من النظم وطريقة واحدة من العمل .

هذا إضافة الى أن أحوال هذه الأبواب وهي كان وما أشبهها انما تجري مجرى الأفعال فيما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر من حيث التقديم والتأخير والتأنيث والتذكير وما أشبهه ، واليك موارد اجراء كان وما أشبهها مجرى الأفعال :

١ - قال سيبويه : « ان شئت قلت : كان أخاك عبداً لله ، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ) ، لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب ، إلا ان اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد »^(٢٨٨) .

٢ - قال سيبويه : « وتقول : كُناهم كما تقول : (ضَرَبْنَاهُمْ) ، وتقول : اذا لم نَكُنْهُمْ فمن ذا يكونهم كما تقول : (اذا لم تَضْرِبْهُمْ فمن يَضْرِبُهُمْ) »^(٢٨٩) .

٣ - قال سيبويه : « واذا كانا معرفة فانت بالخيار : أيها جعلته فاعلا رفعت ، ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في (ضَرَبَ) ، وذلك قولك : كان أخوك زيداً ، وكان زيدٌ صاحبك ، وكان هذا زيداً وكان التكلمُ أخاك »^(٢٩٠) .

٥ - قال سيبويه : « وتقول : ما كان أخاك إلا زيدٌ ، كقولك : (ما ضَرَبَ أخاك إلا زيدٌ) ... وان شئت رفعت الأول كما تقول : (ما ضَرَبَ أخوك إلا زيداً) »^(٢٩١) .

٦ - قال سيبويه : « ومثل قولهم : من كان أخاك قول العرب ما جاءت حاجتك ، كأنه قال : ما صارت حاجتك ، ولكنه أدخل التأنيث على ما حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أمك حيث أوقع من على مؤنث »^(٢٩٢) .

وههنا يجري الفعل التام (جاء) على (كان) و (صار) من حيث العمل والتأنيث .

٧ - قال سيبويه : « هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة وذلك قولك : ما كان أحدٌ

(٢٨٨) الكتاب ٤٥/١ هـ ، ٢١/١ ب .

(٢٨٩) المصدر نفسه ٤٦/١ هـ ، ٢١/١ ب .

(٢٩٠) المصدر نفسه ٤٩/١ هـ ، ٥٠ هـ ، ٢٤/١ ب .

(٢٩١) المصدر نفسه ٥٠/١ هـ ، ٢٤/١ ب .

(٢٩٢) المصدر نفسه ٥٠/١ هـ ، ٥١ هـ ، ٢٤/١ ب .

مشك ، وما كان أحد خيراً منك ، ولما كان أحد مجترئاً عليك^(٢٩٤) . ثم قال : « والتقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل^(٢٩٥) » أي الفعل (ضرب) وهو يشير ههنا الى ما جاء في المورد الثالث .

وأخيراً ثمة (مسألة الاقتصار) - وهو الحذف بلا دليل - والحكم النحوي فيها واحد في كان وأخواتها وظن وأخواتها من الأفعال بلحاظ العلاقة بين الفاعل والمفعول في كان وأخواتها ، وبين المفعولين في الآخر ، قال سيبويه : في باب كان وأخواتها : « ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول ، لأن حالاً في الاحتياج الى الآخر ههنا كحالكَ في الاحتياج اليه ثمة وسنين لك ان شاء الله^(٢٩٦) » .

وفي ضوء ذلك تنضح سلامة تصنيفنا (كان وما أشبهها) في أبواب الفعل لأهميته في تفسير أحوال الاسناد والتقويم النحوي .

الثانية : من أبواب ما اجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه : ما ، ولا ، ولات اجريت مجرى ليس ، وصورة تركيبها تجري على صورة التركيب اللغوي لما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وهي :

العامل + المرفوع + المنصوب

وفي ما ولا :

ما + المرفوع + المنصوب

وفي لات :

لات + المرفوع المحذوف + المنصوب .

قال سيبويه : « تضم فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به^(٢٩٧) » ولكن

(٢٩٤) الكتاب ٥٤/١ هـ ، ٢٦/١ ب .

(٢٩٥) المصدر نفسه ٥٥/١ هـ ، ٢٧/١ ب .

(٢٩٦) المصدر نفسه ٤٥/١ هـ ، ٢١/١ ب .

ينظر : ٣٦٥/٢ ، ٣٦٦ هـ .

٣٨٥ ، ٣٨٤/١ ب .

(٢٩٧) الكتاب ٥٧/١ هـ ، ٢٨/١ ب .

التحوين المتأخرين صنفوها مع نواسخ الابتداء وهي لا تجري مجرى الحروف منها أي تجري
 أن وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس من حيث النسخ أي العمل ، ثم ان من أحوال (ما)
 أن تجري مجرى ليس ، قال سيبويه : « هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي
 قبله وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك والوجه فيه
 الجر^(٢٩٨) » ومن ذلك أيضاً قوله : « ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبداً لله ضارباً وما زيداً أنا
 قائلاً ؛ لأنه لا يستقيم كما لم يستقيم في (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الآخر^(٢٩٩) »
 وهذا يؤكد سلامة تصنيف (ما وما أشبهها) في أبواب اسناد الفعل ، ويدفع الشبهة في
 عمل (ما) نفسها الذي ذهب فيه الكوفيون مذهبا بعيدا حيث قالوا : « الأصل (ما زيد
 بقائم) فلما حذف حرف الخفض وجب ان يكون منصوباً^(٣٠٠) » ويلزمه أن يكون ذلك هو
 العامل في (ليس) أيضاً لأنك تقول : ليس زيد بجبان ، فهي بمعناها ، ولا قائل به .
 الثالثة : من أبواب ما يجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه (أفعل) التعجب الذي
 شبه به (ما) و (لات) قال سيبويه : « فشبّه هذا بما ليس من الفعل نحو لات ،
 وما^(٣٠١) » ، وهو على صورة التركيب اللغوي لما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وهي :

العامل + المرفوع + المنصوب

وفي التعجب :

ما + أفعل + ضمير رفع مستر + مفعول به منصوب

قال سيبويه : « زعم الخليل أنه بمنزلة (شيء أحسن عبدالله) ، ودخله معنى

التعجب^(٣٠٢) » ، ولكن النحاة المتأخرين عاجلوا (باب التعجب) مستقلاً على حدته في

(٢٩٨) المصدر نفسه ٦٦/١ ، ٦٧ ، ٣٣/١ ب .

(٢٩٩) المصدر نفسه ٧١/١ هـ ، ٣٦/١ ب .

(٣٠٠) الانصاف في مسائل الخلاف ١٦٥/١ .

(٣٠١) الكتاب ٧٣/١ هـ ، ٣٧/١ ب .

(٣٠٢) المصدر نفسه ٧٢/١ هـ ، ٣٧/١ ب .

وله صيغة أخرى هي (أفيل به) (المصدر نفسه ٩٧/٤ هـ ، ٢٥١/٢ ب ، قال ابن عقيل (شرح ابن عقيل :

١٤٨/٢) : « وما أفيل ففعل امر ، ومعناه التعجب ، لا الامر ، وفاعله المجرور بالباء ، والباء زائدة ، وعلى هذا

أو على الرأي المشهور عند البصريين تكون صورة تركيبة اللغوي هي :

أفعل + الفاعل وهو مرفوع ولكنه جر بياء زائدة .

وهي على سمت صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر مع جر المرفوع وحذف المنصوب .

موضع من منهجهم لا يفهم منه انه من أبواب اسناد الفعل أو أنه على صورة تركيبه ، بل هم فيه يختلفون^(٣٠٣) .

الرابعة : من أبواب ما يعمل عمل الفعل في هذا الوجه (الصفة المشبهة) فهي تعمل عمل اسم الفاعل ، وعملها فيما كان من سببها معرفاً بالآلف واللام او نكرة ، وقال سيويه : « فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهها^(٣٠٤) » ، ولذلك اجري مجراها على ما أوضحه البحث :

١ - أفعال التفضيل نحو هو خير منك أباً .

٢ - ما كان مثل هو أشجع الناس رجلاً .

٣ - الفعل اللازم الذي أنفذ الى مفعول نكرة .

٤ - أسماء العدد نحو عشرين درهما .

فأما (أفعال التفضيل) فقد عالجه النحاة في باب يستقل به على حادثه وبعد حديثهم عن شروطه والتوصل الى التفضيل عما لم يستكمل الشروط - وهي من موضوعات الصرف عند سيويه^(٣٠٥) - ، يشرع النحاة يتكلمون على :

١ - أنواع التفضيل من حيث الاقتران بالآلف واللام والاضافة .

وأفعل التفضيل من حيث الاقتران بالآلف واللام على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومقترون بآل ، ومجرد منها ، ويترتب على ذلك :

أ - اقترانه بـ (من) وتجرده منها :

والقاعدة في هذا الموضوع يُلخصها قول ابن مالك :

وأفْعُلُ التفضيلِ صِلُهُ أبداً تقديراً أو لفظاً بمنَّ إنْ جُرِّداً

ويفهم منه اقترانه بـ (مِنْ) ان كان مجرداً نحو : زيدٌ أفضلُ من عمرو ، وعدم

(٣٠٣) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢٦

معني اللبيب ١/ ٢٩٧ .

(٣٠٤) الكتاب ١/ ٢٠٠ هـ ١٠٣/ ١ ب .

(٣٠٥) الكتاب ٤/ ٩٧ هـ ، ٢٥١/ ٢ ب .

اقتترانه بها اذا كان بآل أو مضافا ، فلا تقول : زيدُ الأفضل من عمرو ، ولا زيدُ أفضلُ الناسِ من عمرو^(٣٠٦) .

ب - مطابقتها لما قبله :

قال ابن مالك :

وتلوْ (آل) طبقُ ، وما نعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه
هذا اذا نويْتُ معنى مِنْ وإن لم تنو فهو طبق ما به قُرن
ومنه يضح أن أفعل التفضيل بآل تلزم مطابقتها لما قبله في النوع والعدد نحو : هُند
الفضلى ، وما اضيف اجيز فيه الوجهان ، والذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفضل
المطابقة ، أي ان المطابقة هي الفصحى في غير المجرد^(٣٠٧) .

ويبدو للباحث أن (أفعل التفضيل) ان كان مجردا اقتترن بـ (مِنْ) ولا يطابق
ما قبله ، واذا اقترن بآل أو اضيف الى معرفة فلا تصحبه من^(٣٠٨) ، والأفصح ان يطابق

(٣٠٦) شرح ابن عقيل ١٧٦/٢ .

(٣٠٧) شرح ابن عقيل ١٧٨/٢ .

(٣٠٨) قال الصبان في الضفاف الى النكرة (حاشية الصبان : ٤٧/٣) :

«والضفاف الى النكرة بمنزلة المجرد في التكثير ، قوله : زيدُ أفضل رجل ، أصله : زيدُ أفضل من كل رجل ، فحذف
(من كل) اختصارا ، واضيف (أفعل) الى رجل .»

وقد ذكر أن سيبويه أجاز الأفراد في نحو : هذان أكرم رجلين وأعطه تمسكا بقول الشاعر :

وسبة احسن الشقلين جيدا
وسالفة وأحسنه قذالا

ولم اجد له لدى سيبويه في شواهد الكتاب ، اما اجازة سيبويه للأفراد فهي حل قبح وقد احتج بقول الاخفش

قالا (الكتاب ٨٠/١ هـ ٤١/١ ب) :

وهما جزأ وهو قبح أن تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بني وأنبله . . قال
الاخفش : فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول : أصحابك جلس ، تفسر شيئا يكون في اللفظ واحدا ،
فقولهم : هو أطرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه ، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم
وصاحبه لم تحسن .»

ومن الجدير بالملاحظة ان (الصبان) يحكي ذلك من سيبويه معتمدا نقل (شيخه) من (يس) ، فالين الكتاب منهم ١٩
(والذي في حاشية يس ١٠٤/٧ : . . وهو القياس . وأجاز سيبويه الأفراد ، وعليه قوله (الشاهد) . . . ووضح أن
ويس ، هنا لا ينسب (الشاهد) الى كتاب سيبويه بل هو يضرب مثالا .

ما قبله ، وهذا يعني أن صورة التركيب اللغوي لأفعل التفضيل التي لها تلك الأحكام الخاصة هي خصوص ما كان منها على (أفعل + مِنْ + المجرور + النكرة المنصوبة) أي ما كان مجري مجرى الصفة المشبهة ، ويخرج عن أحكامها ما كان على غير صورتها أي ان ما كان مقترنا بال أو مضافا له فأحكامه كسائر الأسماء فهي تتجرد من (مِنْ) ، وتطابق ما قبلها ، كما يخرج عن أحكامها ما كان لغير التفضيل نحو قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ، فإذا ما اقتصر البحث النحوي على هذه الصورة لأفعل التفضيل التي تجري مجرى الصفة المشبهة تجنب ما لا طائل فيه .

٢ - مسألة الكحل وعمل أفعل التفضيل في الظاهر :

قال ابن مالك :
ورفعه الظاهر نزر ، ومتى عاقب فعلاً ، فكثيراً ثبتا
كلن ترى في الناس من رفیق أولى به الفضل من الصديق
أي ان ما لا يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً وإنما يرفع مستترا نحو :
زيد أفضل من عمرو ، ويقابلها ما صلح فيه وقوع الفعل بمعناه نحو : ما رأيت رجلاً
أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد^(٣٠٨) .

ويتضح للباحث أن ما كان على صورة التركيب اللغوي لـ (أفعل التفضيل) لا يصلح فيه وقوع الفعل بمعناه ، وهو لا يرفع ظاهراً^(٣٠٩) ، أما مثال الكحل فليس من باب التفضيل ، قال سيبويه :

« وتقول : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشرُّ منه إليه ، وما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عينه ... وأنت في قولك : أحسن في عينه الكحل منه في عينه ، لا تريد أن

(٣٠٨) شرح ابن عقيل ١٨٧/٢ - ١٨٩ .

(٣٠٩) قال محمد بن علي الموسوي (أساس النحو ، ٢١٧) :

وأقول : قد استبان لك مما بيناه مراراً أن الصفات لا تطلب فاعلاً ولا ظاهراً ولا مستترا ، وإن استار الضمير إنما هو خواص الفعل ، وإن الذين توهموا أنه مرفوع بها على الفاعلية لما مبتدأ والوصف خبر عنه وإن استار الضمير إنما هو من خواص الفعل ... نعم يقل تقديم الخبر في اسم التفضيل على المخبر عنه إلا في نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

أصاب المؤلف في رأيه ووجه في جعل مسألة الكحل من التفضيل على ما يوضحه البحث .

تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن ان يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلاً مبغضاً اليه الشرُّ كما بُغضَ الى زيد^(٣١٠) .

وانما صنف سيبويه هذه المسألة في واحد من أبواب (النعت السببي) وهو (الأسماء المركبة) نحو أفعل منه^(٣١١) .

وههنا مسألة خطيرة ترددت في اثباتها احتراماً ، وهي ان (مجمع اللغة العربية) في القاهرة ، قرّر في عمل (أفعل التفضيل) ما نصه :

« يرفع الضمير البارز ، والاسم الظاهر جرياً على ما حكاه سيبويه من قولهم : مررت برجلٍ أفضلُ منه أبوه^(٣١٢) » .

ونعود الى سيبويه فنراه يقول في « هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة وذلك أفعلُ منه ، ومثلك وأخوانها ... الخ » .

ثم يقول ما نصه :

« لما جاءت مضارعة الأسماء التي لا تكون صفة (وقويت في الابتداء) كان الوجه فيها عندهم الرفع ، اذا كان النعت للآخر ، وذلك قولك : مررت برجلٍ خيرٌ منه أبوه^(٣١٣) » .

فهي اذاً مبتدأ وخبر ، وليست مما يرتفع بأفعل التفضيل .

فأين الذي حكاه سيبويه عما يرفع به الظاهر بعد أفعل التفضيل ؟!

وأما ما كان مثل (هو أشجعُ الناس رجلاً) فقد أوضح البحث أنه مما يتفق مع باب الصفة المشبهة عامة وأفعل التفضيل خاصة من جهة الانتصاب لا من جهة المعنى^(٣١٤) ، وقد

(٣١٠) الكتاب ٣١/٢ هـ ، ١/٢٣٢ ب .

(٣١١) الرسالة - قسم التطبيق - ٤١٩ .

(٣١٢) كتاب في اصول اللغة - قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٣٤ .

(٣١٣) الكتاب ٢/٢٥ هـ ، ١/٢٢٩ ، ٢٣٠ ب .

(٣١٤) منهج كتاب سيبويه ، ٤٥ .

عاجله النحاة المتأخرون في (باب التمييز) ، قال ابن مالك :
والفاعِلُ المعنى انصِبْ بأفعلا مفضلاً : كأنْتَ أعلى منزلاً

وقال ابن عقيل في شرحه : « التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل : ان كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه ، وان لم يكن كذلك وجب جره بالاضافة » ... إلا اذا اضيف (أفعِل) الى غيره فإنه ينصب حينئذ نحو : أنت أفضل الناس رجلاً^(٣١٥) ، ومثال الأول : أنت أعلى منزلاً ، والثاني زيدٌ أفضل رجلٍ .

وأما (ما كان فعلاً لازماً انقذ الى مفعول نكرة نحو : امتلأت ماءً) و (ما كان من أسماء العدد نحو عشرين درهما) فقد عاجلها النحاة المتأخرون في (باب التمييز) ايضاً ، وأطلقوا عل الأول (تمييز النسبة) أو (المين اجمال النسبة) أو (التمييز للمحوظ) وعلى الثاني (المين اجمال الذات) أو (التمييز للمفوظ) ، وأضافوا الى أسماء العدد المسحوظات نحو : له شبر أرضاً ، والمكيلات نحو : له راقودٌ خلاً ، والموزونات نحو : له منوان عسلاً وقرماً^(٣١٦) .

الخامسة : من أبواب الوجه الأول أي ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر (أبواب التنازع) و (أبواب الاشتغال) و (أبواب البدل) وقد أوضح البحث أن هذه الأبواب تمثل الأعراض التي تطرأ على صورة التركيب اللغوي للفعل واسم الفاعل والمفعول ولذلك جاءت لاحقة بها ، أما النحاة فقد عاجلوا كل باب منها مستقلاً بنفسه وفي مواضع متناثرة من منهجهم لا يتيح أن يفهم أنها أعراض للفعل واسم الفاعل والمفعول ، وثمة امور اخرى :

١ - صنف النحاة (باب الاشتغال) بلحاظ الأحكام النحوية ؛ فهو في أربعة مواضع هي المواضع التي يجب فيها نصب المشغول عنه والمواضع التي يجب فيها رفعه ، والمواضع التي يترجح فيها نصبه ، ومتى يجوز الوجهان^(٣١٧) ، وقد أدى هذا التصنيف

(٣١٥) شرح ابن عقيل ١/٦٦٦ .

(٣١٦) المصدر نفسه .

(٣١٧) شرح ابن عقيل ، ١/٥٢٨-٥١٩ .

الى ان يشتمل كل حكم نحوي منها على وجوه مختلفة من الاسناد ، فالمواضع التي يختار فيها النصب مثلاً هي :

- اذا وقع بعد الاسم فعل دالّ على طلب كالأمر والنهي والدعاء ، نحو : زيداً اضر به .

- اذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام وما النافية نحو : أزيداً اضرته ، وما زيداً اضرته .

- اذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدّمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم نحو : قام زيد وعمرأ أكرمه .

وهكذا جمع هذا الحكم النحوي أي اختيار النصب عدة صور هي : الخبر ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والدعاء ، وقد تكرر بعضها في الأحكام الأخرى للمشغول عنه ، وهو أمر يورث اللبس ، والأفضل منه ما عمد اليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب على ماتبه عليه الباحث^(٣١٨) فجاءت بينة واضحة وعلى الوجه الآتي :

النوع الأول : الخبر مثل : زيد اضرته .

قال سيويه : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قَدَم أو آخر ، وما يكون فيه الفعل مبنيًا على الاسم » ثم يقول : « فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدُ اضرته ... الخ^(٣١٩) » .

النوع الثاني : الاستفهام مثل : أزيداً اضرته^(٣٢٠) .

قال سيويه : « هذا باب ما يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب مبني على الفعل ، وهو باب الاستفهام^(٣٢١) » .

(٣١٨) منهج كتاب سيويه ، ٤٩ .

(٣١٩) الكتاب ٨١٠/١ هـ ، ٤١/١ ب .

(٣٢٠) قال شامل راضي الزبيدي (الاساليب الانشائية في كتاب سيويه ، ٨) :

والقد ميز سيويه اسلوب الخبر ... الا انه لم يجعل الاستفهام قسمًا لاسلوب الخبر . ههنا قد جعل سيويه الاستفهام قسمًا للخبر وثمة مواضع أخرى .

(٣٢١) الكتاب ٩٨/١ هـ ، ٥٠/١ ب .

النوع الثالث : الأمر والنهي والدعاء مثل : عبد الله أكرمه .

قال سيويه : « هذا باب الأمر والنهي ، والأمر والنهي يختار فيها النصب ... »

كما اختير ذلك في باب الاستفهام^(٣٢١) .

النوع الرابع : النفي مثل ما زيدا ضربته .

قال سيويه : « هذا باب حروف اجريت مجرى جروف الاستفهام وحروف الأمر

والنهي^(٣٢٢) » .

ولم يعالج النحاة المتأخرون في باب الاشتغال (الأفعال التي تستعمل وتلغى) على نحو ما فعل سيويه في الكتاب ، وإنما عالجوها في واحد من أبواب ظنٍّ وأخواتها وهو أفعال القلوب ، وقد جعلوها في باب يستقل بها تحت عنوان (التعليق والالغاء)^(٣٢٣) ، وقد أوضح البحث علاقتها المنهجية بأبواب الاشتغال وسيأتي ان التعليق لا يختص بأفعال القلوب .

٧ - وأما (البدل) فقد تكلم عليه سيويه مع أعراض الكلام التي تطرأ على صورة التركيب اللغوي لاسناد الفعل المظهر في أبواب الفعل واسم الفاعل والمفعول : أي مع (التنازع) و (الاشتغال) على ما أوضحه البحث .

أما النحاة المتأخرون فلم يفتحوا له باباً في اسناد الفعل وإنما تحدثوا عن البدل بين أبواب التوابع - وهو ههنا من أعراض اسناد الفعل المظهر لتوكيده نحو : رأيت قومك أكثرهم ، وضرب زيد ظهراً وبطناً^(٣٢٤) ، وهو في التوابع بينه وبين المبدل منه علاقة التبادل نحو : قد مررت برجلٍ أو امرأة^(٣٢٥) . وقد أكد الرمانى هذا الفارق حيث عبر عن البدل في التوابع بـ « باب البدل الذي الثاني فيه غير الأول^(٣٢٦) »

(٣٢١) المصدر نفسه ١/١٣٧ هـ ، ١/٢٩ ب .

(٣٢٢) المصدر نفسه ١/١٤٥ هـ ، ١/٧٢ ب .

(٣٢٣) شرح ابن عقيل ، ١/٤٣١ .

(٣٢٤) منهج كتاب سيويه ، ٥٢ .

(٣٢٥) المصدر نفسه ، ٧٨ - ٧٩ .

(٣٢٦) شرح كتاب سيويه (الرمانى) ٢/٥٨ .

وقال : « الذي يجوز في البدل الذي الثاني فيه غير الأول الاتباع بحرف وغير حرف ... ولا يجوز مثل ذلك في غيره من البدل^(٣٣٧) » .

السادسة : من أبواب الوجه الأول (عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى) و (التعليق) .

فأما (عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى) فقد استقل لدى بعض النحاة ببعض الأمثلة^(٣٣٨) ، ولكن أكثرهم صنفوها حيث تكون مرفوعة في (باب نائب الفاعل) ، وحيث تكون منصوبة في (المفعول فيه) ، وعندئذ يفوت على المتعلم الغرض من هذا الأسلوب وأنواعه على ما أوضحها البحث لدى سيويه ثم أن بين الرفع والنصب فرقاً دقيقاً في المعنى ، فقولك : سير عليه يوم الجمعة يختلف عن قولك : سير عليه يوم الجمعة ، ويتضح هذا الفرق لو قلت : كم سير عليه ؟ - وكم بمعنى متى - فالجواب ، سير عليه يوم الجمعة ، ويومين ، ولو قلت : كم سير عليه ؟ وكم غير ظرف للسؤال عن العدد ، قلت : سير عليه يومين ، وانهم يقولون : سير عليه ليل أي ليل طويل ، حيث تريد بيان العدد أو التكرار أو التطويل ونحوه^(٣٣٩) ومثل هذا الفرق لا يتضح إذا ما بحث الوجهان في موضعين وهما (المفعول فيه) و (نائب الفاعل) .

وأما (التعليق) فقد ضمه النحاة الى (الالغاء) الذي يجري في أفعال القلوب المنصرفه على وجه يفهم منه ان التعليق والالغاء انما يختص بهذه الأفعال ، قال ابن عقيل : « واختصت القلبية المنصرفه بالتعليق والالغاء^(٣٤٠) » وقال المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد : « هذه العبارة موهمة أن التعليق والالغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه ، وليس كذلك بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها فيما بعد^(٣٤١) » ، والحق ان الإيham وازد من جهة الجمع بين التعليق والالغاء في باب واحد ،

(٣٣٧) المصدر نفسه ٥٩/٢ .

(٣٣٨) الكتاب ٢١٦/١ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ١١٠/١ ، ١١٢ ، ب .

(٣٣٩) شرح ابن عقيل ، ٤٣٢/١ ، ينظر : شرح الكافية ، ٢٧٦/٢ .

(٣٤١) شرح ابن عقيل ، - حاشية المحقق - ٤٣٢/١ .

لأن الالغاء يختص بأفعال القلوب أما التعليق فإنه يشمل أفعال القلوب وغيرها^(٣٣١) ، وهكذا تختلط الأفعال في التعليق والالغاء لدى النحاة المتأخرين . أما سيبويه فقد صنف (الالغاء) في (أبواب الاشتغال) حيث يجري التقديم والتأخير في بناء الفعل على الاسم وقد نصّ فيه على الأفعال التي يجري فيها هذا النوع من عوارض الكلام في اسناد الفعل المظهر . وأما (التعليق) فقد عالجه في خاتمة اسناد الفعل المظهر على وجه يفهم منه انه ليس مختصاً بأفعال القلوب ، ويفهم هذا العموم من قول الصفار أيضاً : « المقصود بهذا الباب ذكر العوامل التي لا تؤثر فيما دخلت عليه لعلّة طرأت في المعلوم^(٣٣٢) » .

السابعة : آخر أبواب الوجه الأول هو (أسماء الأفعال) وموضعها من الكلام الأمر والنهي^(٣٣٣) وقد عقد لها النحاة المتأخرون باباً مستقلاً بها وأضاف إليها بعضهم (الأصوات) ، وقد توسعوا في أسماء الأفعال فجعلوها في الأمر والنهي وغيره نحو : شتان بمعنى الماضي ، واوه بمعنى المضارع ، وقد أوضح البحث نفياً ما كان في غير الأمر والنهي منها^(٣٣٤) .

أما (الوجه الثاني) من اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر فهو (ما ينتصب بالفعل المضمّر) وقد اشتمل هذا الوجه على الأبواب الآتية مرتبة على ما جاءت في الكتاب :

أولاً : أبواب الفعل المستعمل اظهاره ، وهي تشتمل على :

١ - الأسماء في الأمر والنهي .

٢ - الأسماء في غير الأمر والنهي .

٣ - المصادر وما اجري مجراها .

ثانياً : أبواب الفعل المتروك اظهاره ، وهي تشتمل على :

١ - الأسماء في الأمر والنهي .

(٣٣٢) منجّج كتاب سيبويه ، ٥٦ .

(٣٣٣) شرح كتاب سيبويه (الصغار) ٣٢٥ .

(٣٣٤) منجّج كتاب سيبويه ، ٥٨ .

(٣٣٥) المصدر نفسه ، ١٩٠ .

٢ - الأسماء في غير الأمر والنهي .

٣ - المصادر وما اجري مجراها .

والمصادر تقع في نحو عشرين باباً مصنفة على أربعة أقسام تمثل أنواع المصادر في هذا الوجه وسنأتي الى دراستها في الفصل القادم ان شاء الله .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بمنهج المتأخرين في التقويم النحوي الوظيفي تتضح الملاحظات الآتية :

الاولى : لم يعالج النحاة المتأخرون (إضمار الفعل) في باب عام على حدته يستوفي أمثله ، وإنما بحثوا بعض هذه الأمثلة في أبواب تستقل بها مثل (الاغراء والتحذير) ، وتفرقت أمثله الباقية نثارة في أبواب النحو المختلفة مما أدى الى غياب صورة تركيبها اللغوي الموحدة وخصائصها المشتركة ، وأثر تصنيفها بين الأسماء والمصادر ، واختلاف مواضعها من الكلام كالأمر والنهي وغيره .

الثانية : ميز سيبويه في هذا الوجه (الأسماء) من (المصادر) وسنأتي الى بيان ذلك وتأثيره في التقويم الوظيفي لمواقع الكلم في التركيب واعرابها ، وذلك في التقويم النحوي لأنواع الكلم (٣٣١) .

الثالثة : ميز سيبويه في الأسماء (الأمر والنهي) من (غيرهما) حيث يتعين إضمار الفعل في الأمر والنهي في مثل قوله تعالى : ﴿ اَنْتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ . فالأمر والنهي شرط في إضمار الفعل ، قال سيبويه : « وما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك اظهاره : اَنْتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ، ووراءك أَوْسَعُ لَكَ ، وحسبك خيراً لك اذا كنت تأمر (٣٣٢) » ثم قال يؤكد هذا الشرط : « ولا يجوز أن تقول : يَنْتَهُيْ خَيْراً له ، ولا اَنْتَهُيْ خيراً لي ، لأنك اذا نهيت فانت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت او استفهمت فانت لست تريد شيئاً من ذلك ، إنما تعلم خيراً أو تسترشد بخير (٣٣٣) . » وقد فسره على انك تريد ان تخرجه من أمر وتدخله في آخر ، قال سيبويه : « وإنما نصبت :

(٣٣٦) منهج كتاب سيبويه ، ١١٤ .

(٣٣٧) الكتاب ٧٨٢/١ هـ ، ١٤٣/١ ب .

(٣٣٨) المصدر نفسه ١/٣٨٩ هـ ، ١٤٦/١ ب .

خيراً لك ، وأوسع لك ، لأنك حين قلت : انتَه فانت تريد ان تخرجه من أمر وتدخله في آخر ، وقال الخليل : كأنك تحمله على المعنى كأنك قلت : انتَه وادخل فيها هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت انك اذا قلت له : انتَه ، انك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب انه محمول على أمر حين قال : انتَه فصار بدلاً من قوله : أنتَ خيراً لك ، وادخل فيها هو خيراً لك^(٣٣٩) .

ذلك من أمثلة اضممار الفعل وقد عالج الخليل وسيبويه في ضوء كونه من (الأمر والنهي) ، ولكن النحاة المتأخرين وهم لم يصنفوا اضممار الفعل في الأساء في حالتي الأمر والنهي وغيرهما اختلفوا في توجيه النصب في هذه الأمثلة ، نقل السيرافي ما ملخصه : في هذه الأمثلة ثلاثة أقاويل : قولا سيبويه والخليل ، وقال الكسائي : معناه انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، وأنكره الفراء وقال قولا قريباً منه ، فقال في قوله تعالى : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ ، أن (خيراً) متصل بالأمر ، واستدل على ذلك بأننا نقول : أتق الله هو خير لكم ، فاذا حذفنا هو وصل الفعل اليه فنصبه^(٣٤٠) وهذا يعني أن الكسائي قدر المحذوف (يكن) ، وأما الفراء فقد أخرجه عن اضممار الفعل وجعله منصوباً بالفعل المذكور .

الرابعة : من أبواب اضممار الفعل المتروك اظهاره - الأساء في الأمر والنهي وما يجري مجراها - (تنبيه الأمر والنهي في التحذير) نحو : إياك والأسد ، ورأسه والحائط ، والنجاء النجاء ، والحذر الحذر ، وقد عالج النحاة المتأخرون هذه الأمثلة في (باب الاغراء والتحذير) مع أمثلة اضممار الفعل المستعمل اظهاره ، نحو : زيداً ، والأسد الأسد . وحيث اجتمعت أمثلة هذا الباب من اضممار الفعل المستعمل اظهاره مع أمثلة اضممار الفعل المتروك اظهاره التبس لدى بعضهم نوع الحذف من

(٣٣٩) الكتاب ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ هـ ، ١٤٣/١ ب .

(٣٤٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، ٢٤٦/٢ .

ينظر : شرح الكافية ، ١٢٩/١ .

المكرر ، وقد نقل الأشموني اختلافهم في ذلك حيث يقول : « أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقبح ولا يمتنع ... الخ »^(٣٤١) . وقوله : (المكرر) مطلق أي انه لم يفرق بين المكرر من الأسماء نحو الأسد الأسد^(٣٤٢) ، والمكرر من المصادر نحو : الحذر الحذر حيث أوجبوا الحذف وان لم يكرر^(٣٤٣) .

الخاتمة : من أبواب اضممار الفعل التثريك اظهاره ، المصادر وما اجري مجراها ، وقد تحدث النحاة عنها في (باب المفعول المطلق) ، وهي ليست منه ، إلا من جهة كونه مصدرا ، لأنه ينتصب بالفعل المظهر أي انه من الوجه الأول في منهج سيبويه ، وهذه المصادر انما تنتصب بالفعل المضمر . وقد أورث ضم هذا المصدر الى المفعول المطلق اللبس في مسألة حذف العامل المؤكد حيث ورد : ان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو : أنت سيرا ، وجوبا نحو : سقيا ورعي^(٣٤٤) » وورد « ان قولك : ضربا زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا » وهو قول ابن المصنف^(٣٤٥) ، وقد تنبه ابن عقيل على ذلك فقال في رده : « ان جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل »^(٣٤٦) وهو الصواب ، لأن ما أورده في مسألة حذف عامل المؤكد هو من أمثلة : (ما ينتصب بالفعل المضمر من المصادر) ، ولكن ابن عقيل مع استشاره هذا الفرق بين الوجهين بحثهما معا في باب المفعول المطلق وهو يتابع ابن مالك حيث يقول :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

ثم يقول بعده مباشرة :

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كدلا اللذ كاندلا^(٣٤٧)

(٣٤١) شرح الأشموني ، ١٩١/٣ .

(٣٤٢) ينظر : الكتاب ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ هـ ، ١٢٨/١ ب .

(٣٤٣) ينظر : المصدر نفسه ١/٢٧٦ ، ٢٧٧ هـ ، ١٣٩/١ ب .

(٣٤٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ١١٥/٢ .

(٣٤٥) شرح ابن عقيل ، ٥٦٤/١ .

(٣٤٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ١١٦/٢ .

(٣٤٧) شرح ابن عقيل ، ٥٦٣/١ ، ٥٦٤ .

فهيها موضوعان ، لكل أحكامه فلا بد أن يكون لكل موضعه الذي يستقل به على حدته في منهج البحث كما صنع سيبويه في الكتاب .

وينبغي ان يتضح هذا الفارق النحوي بين ما ينتصب على (المفعول المطلق) وما ينتصب على (اضممار الفعل وجوبا) وضوحا كافيا لتقويم الأمثلة وبيان الأحكام ، وذلك أنك تقول مثلا : مررتُ به فإذا له صراخُ الثَّكلِ ، وفيه (صُراخُ صراخِ الثَّكلِ) مصدر تشبيهي انتصب لأنه واحد من أنواع المصادر التي تنتصب باضممار الفعل ، ولا يصح أن تطلق عليه اسم الحدثان او المفعول المطلق بلحاظ ان الفعل المقدر فيه من لفظه ، لأن ما ينتصب باضممار الفعل وجوبا انما يكون بدلا من اللفظ بفعله : أي ان ليس ثمة فعل في الأصل . أما المفعول المطلق فانه يؤخذ من لفظ فعله المذكور معه .

* * *

وأخر وجوه تأليف اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر هو (الوجه الثالث) أي (ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر عما يكون من المصادر وما اجري مجراها بعد تمام الكلام) وقد اشتمل هذا الوجه على الأبواب الآتية :

١ - باب المفعول له .

٢ - أبواب الحال من المصادر وما اجري مجراها .

٣ - أبواب المصدر المؤكد لما قبله او لنفسه .

٤ - أبواب ما ينصب من المصادر لأنه حال او مفعول له .

٥ - أبواب ما ينصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بما لدى النحاة المتأخرين تتضح

الملاحظات الآتية :

الاولى : صنف النحاة المفعول له ، والحال ، والمصدر المؤكد في مواضع متفرقة في منهجهم ولم ينتهوا على العلاقات المشتركة بينها ، وقد جعل بعضهم المفعول له ، والحال من أبواب تعدي الفعل ، وسيوضح البحث خطأ هذا التصنيف في (نظرية العوامل والتقويم النحوي)^(٣٤٨) .

الثانية : صنف سيبويه الحال في موضعين من منهجه ، أحدهما : اسناد الفعل المظهر وعمله في الأساء والمصادر ، وثانيهما : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله وهو فيه نوعان : ما ينتصب على الوصف ، وغيره على ما أوضحه البحث^(٣٤٩) والحال في اسناد الفعل مصدر أو ما اجري مجراه ينتصب بالفعل عن تمام الكلام ، وفي اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله يلاحظ في الحال كونه صفة لما قبله او لم يكن كذلك ، ولكن النحاة المتأخرين عنوا بالحال الوصف ، وجعلوه الأصل ثم قاسوا الحال المصدر عليه ، قال ابن مالك :

* الحال وُصفُ فضلةً منتصبٌ *

وأدى ذلك ال عدّ وقوع الحال مصدرا خلاف الأصل ، وقد أجروا أحكام الحال الوصف عليه ، وتكافؤوا التأويل ليجعلوا الحال المصدر على سمت الحال الوصف ، فتعددت الآراء ونشأت مسائل الخلاف ومن ذلك :

١ - الحال اذا كان مصدرا :

قال ابن عقيل : « حق الحال أن يكون وصفا وهو ما دلّ على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب ، فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل اذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى^(٣٥٠) » .

وقال الأشموني يذكر اختلافهم في مثل : طلع زيد بغتة ، وجاء ركضاً ، « ذهب الأخفش والمبرد الى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يغت بغتة ، وجاء يركض ركضاً وقتله يصبر صبراً ، فالحال عندهم الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر . . . وقيل

(٣٤٩) المصدر نفسه ، ٦٠ ، ٨٠ .

(٣٥٠) شرح ابن عقيل ، ٦٣٧/١ .

هي مصادر على حذف مضاف والتقدير : طلع ذا بفتة^(٣٥١) .
ولم يتكلف سيبويه التقدير اذا جعل الحال اذا كان مصدرا او ما جرى مجراه نوعا
مستقلا برأسه ، ومن الطريف أن النحاة يقرّون مجيئه بكثرة ولكنهم لا يجعلونه نوعا
على حدته .

قال ابن مالك :

ومصدرٍ منكّرٍ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ كِبَفْتَةٍ زِيدَ طَلَعُ
٢ - الحال اذا كان معرفة :

قال ابن مالك :

والحالُ إن عَرَفَ لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحداك اجتهد
وقال الأشموني يعتلّ لذلك :

« انما التزم تنكيره لثلا يتوهم كونه نعتا ، لأن الغالب كونه مشتقا ، وصاحبه
معرفة^(٣٥٢) » .

يعني أن كونه مشتقا هو الذي يلزم تنكيره لثلا يتوهم كونه نعتا لصاحبه وهو معرفة ،
وهذا شرط وقوعه حالا اذا جرى على ما قبله نحو هذا زيد منطلقا على ما أوضحه
البحث^(٣٥٣) ، ولكنه لا يشترط في الحال اذا كان مصدرا أو ما اجري مجراه نحو :
اجتهد وحداك ، حيث لا تلحظ الوصفية بين الحال وصاحبه التي يلزمها تنكير
الحال ، بل الزم سيبويه بعض الحال التعريف حيث يقول : « وأما فعلته طاقتي
فلا تجعل نكرة ، كما أن معاذ الله لا تجعل نكرة ، ومثل ذلك : فعله رأي عيني ،
وسمّع أذني قال ذاك ... »^(٣٥٤) ولكن النحاة أجروا أحكام الحال الوصف على الحال
اذا كان مصدرا وما اجري مجراه فذهبوا الى تأويله ، قال ابن عقيل : « مذهب جمهور
النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى
كقولهم : جاءوا الجئاء الغفير وأرسلها المراك ، واجتهد وحداك ، وكلمته فاه الى

(٣٥١) شرح الأشموني ، ١٧٣/٢ .

(٣٥٢) المصدر نفسه ١٧٢/١ .

(٣٥٣) منهج كتاب سيبويه ، ٨٥ .

(٣٥٤) الكتاب ٣٧٣/١ ، ١٨٧/١ ب .

في ، فالجَاء ، والعراك ، ووحَدَكَ ، وفَاهُ أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة ،
والْتَقْدِير جاءوا جميعا ، وأرسلها معتركة ، واجتهد مفردا ، وكلمته مشافهة^(٣٥٥) .

٣ - صاحب الحال اذا كان نكرة :

قال ابن مالك :

ولم ينكر غالباً ذوا الحال . . . البيت .

وقال الأشموني يعتل لذلك :

« لأنه كالمبتدأ في المعنى فتحقه أن يكون معرفة ^(٣٥٦) » .

وانما يكون صاحب الحال كالمبتدأ في نوع من الحال وهو ما كان وصفا لصاحبه نحو :
هذا زيد منطلقا^(٣٥٧) ولا يطرد ذلك في غيره كالحال اذ كان مصدرا أو ما اجري مجراه
حيث يصح أن يكون صاحبه معرفة نحو : طلع زيد بغتة ، ويصح ان يكون نكرة
من ذلك قول سيبويه : « مررت برجل وحده^(٣٥٨) » ، وقوله : « رجع فلان عوده على
بدئه ^(٣٥٩) » وعليه قس غيره نحو : قتلت رجلا صبوا ، وكلمت مسافرا فاه الى في ،
وبليت مشتريا يدا بيد ، وهكذا تتكاثر الأمثلة مما يجيء نكرة بلا مسوغ من
المسوغات^(٣٦٠) .

فمن الصواب اذاً ، تصنيف الحال في نوعين على ما جاء في الكتاب : احدهما ، اذا
كان مصدرا وما اجري مجراه ، ومورده اسناد الفعل حيث ينتصب عن تمام الكلام ،
وثانيهما : ما كان وصفا لمعرفة ، أو مصدرا ليس من اسم ما قبله ولا هو هو

(٣٥٥) شرح ابن عقيل ، ٦٣٠/١ ، ٦٣١ .

(٣٥٦) شرح الأشموني ، ١٧٤/١ .

(٣٥٧) منهج كتاب سيبويه ، ٨٥ .

(٣٥٨) الكتاب ٣٧٣/١ هـ ، ١٨٧/١ ب .

(٣٥٩) المصدر نفسه ٣٩١/١ ، ٣٩٢ هـ ، ١٩٦/١ ب .

(٣٦٠) شرح ابن عقيل ، ٦٤٠/١ .

قال ابن عقيل : « اخترز بقوله (ظالما) عما قلل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات ومنه قولهم : مررت بماء
قعدة رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضا ، وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما ، وفي الحديث : (صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياما) .

وما اجري مجراه ، وعندئذ لا يكون اشتراط الصفة حكماً عاماً يشمل أنواعه جميعاً
فينشأ الخلاف وتتعدد الآراء .

الثالثة : صنف النحاة المتأخرون المصدر المؤكد لما قبله نحو : هذا عبدالله حقاً ، والمؤكد
لنفسه نحو : له علي ألف درهم عرفاً مع ما ينتصب بإضمار الفعل في (باب المفعول
المطلق) ، ومن المعلوم أن بين المصدر المؤكد والمفعول المطلق فرقاً واضحاً ، فقد
صنف سيبويه المفعول المطلق في نوع (ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر) ، وقد
اطلق عليه (اسم الحدثان^(٣١١)) وصنف المصدر المؤكد لما قبله ولنفسه في نوع
(ما ينتصب بالفعل من المصادر بعد تمام الكلام) وانه يجري مجرى المصادر التي
تنصب بإضمار الفعل^(٣١٢) ولم يتنبه النحاة على هذا الفرق بين المفعول المطلق والمصدر
المؤكد لما قبله ولنفسه ليضعوا كل باب نحوي في موضعه ، وقد أدى ضمّهما في باب
واحد وهو باب المفعول المطلق الى اللبس ، لأن المصدر المنصوب في المفعول المطلق
قد يدلّ على التوكيد نحو : ذهبْتُ ذهاباً فالتبس بالمصدر المؤكد لما قبله ولنفسه وأدى
بهم ذلك الى التماس الفروق بينهما ، قال الرضي : « ان المصدر الظاهر يؤكد
نفسه ، فاعترافاً في : له علي ألف درهم اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنته
الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو : ضربْتُ ضرباً إلا ان المؤكّد ههنا
مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل يدلّ وحده على الضرب
والزمان ، وأمّا في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون
أحد جزئيهما » ، ثم قال : « واعلم أن قولك : زيد قائمٌ حقّاً مثل رجّع زيد القهقري
في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره إلا ان المحتمل في الأول جملة وفي الثاني
مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل^(٣١٣) » ومع استشعارهم الفرق بين المفعول
المطلق والمصدر المؤكد لما قبله او لنفسه صنفوها في باب واحد وهو باب المفعول
المطلق .

(٣١١) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ .

(٣١٢) المصدر نفسه ، ٦١ .

(٣١٣) شرح الكافية ، ١٢٣/١ .

الرابعة : من أبواب هذا الوجه اي (ما ينتصب بالفعل من المصادر بعد تمام الكلام) :
 (ما ينصب من المصادر التي تلبس بالأسماء ، لأنه حال أو مفعول له) حيث يقول
 سبيوه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك
 قولك : أما سمناً فسمين ، وأما علماً فعالم^(٣١٤) » وقد شكنا من صعوبته قسم من
 النحاة^(٣١٥) ، ولذلك نزم بيانه وتوضيح أحكامه في ضوء التصنيف الذي تبته عليه
 الباحث في الكتاب حيث يحتمل المصدر الملبس بالأسماء الحال او المفعول له ، وعلى
 الوجه الآتي :

المثال الأول : أما سمناً فسمين ، أما علماً فعالم .

ومنه : أما علماً فلا علم له ، أو عنده ، أو فلا علم .

وفيه (سمناً) و (علماً) مصادر انتصبت على الحال بعد تمام الكلام والتقدير : أما
 علماً فانت عالم أو أنت عالم علماً : أي أنت عالم اذكرناك في حال العلم ، وتقول :
 أما شعراً فالشبي شاعر إذا ذكرناه في حال الشعر ، فيكون (شعراً) حالاً صار فيه
 المذكور أي المتنبي^(٣١٦) . قال سبيوه : « وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك :
 أنت الرجل علماً وديناً ، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً ، أي أنت الرجلُ في هذه
 الحال^(٣١٧) » .

(٣٦٤) الكتاب ١/٣٨٤ هـ ، ١٩٢/١ ب .

(٣٦٥) قال السيرافي (شرح كتاب سبيوه ، ٧/٣٥٦) : «هذا الباب فيه صعوبة ... وكذلك قال الزجاج : هذا باب لم

ينهمه الا الخليل وسبيوه ٤٠ .

(٣٦٦) قال الرمالي (شرح الكتاب ، ٢/٢٧) : «يقدر : أما (المذكور) عليها فهو عالم ، وما جرى هذا المجرى من التقدير ،
 لان دلالة الذكر بينه من جهة انه جواب لما ذكر في الحال» .

وقال الشتمري (النكت في تفسير كتاب سبيوه ١٣٧) :

«وما قول سبيوه : فصل فيه ما قبله وما بعده بعد ذكره أما سمينا فسمين ، فمعنى ما قبله ما قد تضمنته الجملة التي
 تدل عليها اما ، كأنه قال : مهيا (بذكر) زيد سمنا فهو سمين ، لاأب هذا الكلام انما اجراء على انسان مذكور وحذف
 ذكره استغناء ، واما ما بعده فيعني به سمين انه قد عمل في سمن لنفسه» .

(٣٦٧) الكتاب ١/٣٨٤ هـ ، ١٩٢/١ ب .

وقد يصح الرفع في لغة بني تميم فنقول : أما علمُ فعالمٌ .

المثال الثاني : أ - أما العلمُ فعالمٌ بالعلم .

ب - أما العلمُ فعالمٌ بالعلم .

في (أ) (العلمُ) مصدر معرف بالالف واللام ، ومعناه انك لم تجعل العلم الثاني هو العلم الأول الذي لفظت به قبله .

وفي (ب) (العلمُ) اسم ومعناه انك جعلت العلم الآخر هو العلم الأول .

قال سيويه :

« وتقول : أما العلمُ فعالمٌ بالعلم ، وأما العلمُ فعالمٌ بالعلم ، فالنصب على انك لم تجعل العلم الثاني العلم الأول . . . وأما الرفع فعلى انه جعل الآخر هو العلم الاول فصار كقولك : أما العلمُ فأنا عالمٌ به . . . » (٣١٨) .

وهذا يعني ان العلم في قولك : أما العلمُ فعالمٌ بالعلم هو نصب على الحال كالمثال الأول ، وأهل الحجاز ينصبونه على انه مفعول له ، أي انت عالم بالعلم لأجل العلم (٣١٩) والرفع قول بني تميم (٣٢٠) .

المثال الثالث : أما عالماً فعالمٌ .

وفيه (عالماً) صفة ويصح انتصابه على الحال ايضاً ، قال سيويه :

« ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ، ولا يكون إلا حالاً . . . » (٣٢١) .

والذي نخلص اليه أن أمثلة هذا الباب تكون مصادر خالية من الألف واللام فتنتصب حالاً ، فإذا اقترنت بالألف واللام احتمل المصدر ان يكون اسماً ، والمصدر ههنا ينتصب حالاً او مفعولاً له ، ومن أمثلة هذا الباب ما كان وصفا فينتصب حالاً ايضاً .

وجدير بالذكر ان سيويه قد عقب على هذا الباب بباب آخر يليه حيث يقول : « هذا باب يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات (٣٢٢) » ، وفي هذا الباب

مثالان :

المثال الأول : أما العبيدُ فذو عبيدٍ .

(٣٦٨) ، ٣٦٩ المصدر نفسه ٣٨٥/١ هـ ، ١٩٢/١ ب .

(٣٧٠) المصدر نفسه ٣٨٦/١ هـ ، ١٩٣/١ ب .

(٣٧١) الكتاب ٣٨٧/١ هـ ، ١٩٣/١ ب ، ١٩٤ ب .

المثال الثاني : أما البصرة فلا بصرة لك .

وفيها يتضح ان الاسم ههنا يقترن بالألف واللام نحو (العلم) في أمثلة الباب السابق ، ولكن لا يصح فيه احتمال المصدر إلّا على نحو من التأويل لا يرتضيه سيبويه فاختار الرفع على نصبه حالا ، وأما (البصرة) فلا تحتل المصدر مطلقاً لأنه اسم معروف فلا يكون فيها أبداً إلّا الرفع .

ثانياً : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله :

يقع هذا القسم من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الأول : بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ .

الثاني : جرّ الأسماء باضافة ما قبلها اليها .

الثالث : الاتباع .

الرابع : ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبينة على المبتدأ .

الخامس : ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح ان يكون وصفاً لما قبله .

السادس : بناء ما هو هو على المبتدأ .

فأما (الوجه الأول) وهو (بناء الأماكن والأوقات) على المبتدأ فقد اشتمل على بابين

فقط :

١ - باب تضمن الأماكن غير المختصة .

٢ - باب تضمن الأماكن المختصة ثم الأوقات .

وقد أوضح البحث ان (الأماكن والأوقات) قد درست في (اسناد الفعل - ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر ^(٣٧٣)) وهذا يعني انه قد عالجها في موضعين ، وكذلك فعل النحاة حيث عالجوها في (باب الابتداء) ^(٣٧٤) وفي (باب المفعول فيه) ^(٣٧٥) وستوضح في الفصل القابل مواقع احتمال الاسم الظرفية من الأماكن والأوقات حيث يكون الاسم ظرفاً وغير

(٣٧٣) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ .

(٣٧٤) شرح ابن عقيل ، ٢٠٩/١ - ٢١٥ .

(٣٧٥) المصدر نفسه ، ٥٧٩/١ .

ظرف في حين اطلاق النحاة عليها تسمية الظروف مطلقاً^(٣٧٦) .

* * *

وأما (الوجه الثاني) وهو (جرّ الأسماء باضافة ما قبلها إليها) فقد جاء في باب واحد ، أما النحاة فقد درسوه في (حروف الجر)^(٣٧٧) و (الاضافة)^(٣٧٨) ، وعندئذ يغيب عن ذهن المتعلم ان حروف الجر انما تضيف معنى من المعاني الى المجرور بها على ما أوضحه البحث .

* * *

أما (الوجه الثالث) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله فهو (التتابع) وقد اشتمل على الأنواع مرتبة على ما جاءت عليه أبواب الكتاب :

- ١ - اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة (النعت والعطف والبدل) .
- ٢ - اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة (النعت والبدل) .
- ٣ - اتباع الوصف ما قبله اذا كان صفة للآخر (النعت السببي) .
- ٤ - ما يجوز فيه الاتباع من الصفات .
- ٥ - ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات .
- ٦ - صفات المدح والذم .

ولدى موازنة هذه الأبواب بما لدى المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية على أغلب أبوابه :

الاولى : يوضح تصنيف النعت والعطف والبدل بلحاظ النكرة والمعرفة ما يأتي :
١ - عالج سبويه النعت في موضعين هما اذا كان ما قبله نكرة ، واذا كان ما قبله معرفة ، وانما عالجه في الموضع الآخر بعد ان قدّم بين يديه الكلام على أنواع المعرفة وكيفية نعتها ، ثم وجد ان ما كان صفة للنكرة فهو خير للمعرفة أي ان نعت المعرفة بالنكرة يوجب النصب على الخبر أي الحال فدرس الحال اذا كان صفة . وتلك اعتبارات

(٣٧٦) منهج كتاب سبويه ، ١٩٢ .

(٣٧٧) شرح ابن عقيل ، ٣/٢ .

(٣٧٨) المصدر نفسه ، ٤٦/٢ .

منهجية دقيقة تتضح بها العلاقات بين الأبواب النحوية على ما تجده بين النعت والحال فضلاً عن وضوح الأحكام النحوية ، فها أيسر الأمر على المتعلم ان يعرف نعت المعرفة ثم ينه على ان ما كان نعنا للنكرة فهو حال للمعرفة .

٢ - علاج البدل في موضعين حيث اعتمد في الموضع الأول الأداة أو ما كان على تقديرها وهذه الأدوات هي : بلى ، ولكن ، وأو نحو : مررت برجل حمار أو بلى حمار . والنكرة والمعرفة في هذا الموضع سواء ولذلك قرنه بـ (باب الشريك) اي العطف الذي يجري مجراه في اعتماد الأداة والتنكير والتعريف ، قال سيبويه : « واعلم ان المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء^(٣٧٩) » أما البدل في الموضع الآخر فهو في المعرفة خاصة ، ولذلك قرنه سيبويه بنعت المعرفة وقد قدم قبلها بيان أنواع المعرفة على ما أشار اليه البحث ، والبدل في هذا الموضع لا يعتمد الأداة وان له أحكاماً خاصة به ، قال سيبويه : « هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظنّ انه يقال له ذاك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . . وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة فهو كقولك : مررت بعبد الله زيد ، أما غلطت فتدركت وأما بدا لك ان تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر^(٣٨٠) » ولكن البدل في هذين الموضعين على معنى التقابل ولذلك فهما يفرقان معاً عن البدل في اسناد الفعل نحو : ضُربَ عبدُ الله ظهراً وبطناً^(٣٨١) . أما البدل لدى النحاة المتأخرين فلم يصنّف هذا التصنيف الدقيق وانما تكلموا عليه في موضع واحد بين التوابع ، وليس ثمة لديهم نوع من البدل يعتمد الأداة ، ولكنهم يقولون في (بلى) - وهم يدرسونها في باب العطف - أنه تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو : ما قام زيدٌ بل عمرُي أن بينهما نوعاً من التقابل الذي يفيد البدل ،

(٣٧٩) الكتاب ٤٤١/١ هـ ، ٢١٩/١ ب .

(٣٨٠) الكتاب ١٤/٢ هـ ، ١٦٠-٢٢٥/١ ب .

(٣٨١) منهج كتاب سيبويه ، ٥٣ .

وقالوا : انها تفيد الاضراب عن الأول نحو : قام زيدٌ بل عمرو ، ومثلها (لكن)
نحو : ما ضربتُ زيداً لكنَّ عمر^(٣٨٢) والاضراب من أنواع البدل ، أمّا (أو) فقالوا
انها تفيد العطف ومن معانيها الشك نحو : جاء زيدٌ أو عمرو ، قال ابن عقيل :
« اذا كنت شاكاً في الجائي منها^(٣٨٣) » والمتكلم ههنا انما ابتداءً بيقين ثم جعل مكانه
شكاً أبده منه وهو من موارد التقابل في البدل^(٣٨٤) ، وقالوا : انها تفيد الاضراب ،
كقول الشاعر :

كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لولا رجاءُكَ قد قُتِلْتُ أولادي^(٣٨٥)
الثانية : صنف سيبويه النعت اذا كان صفة للآخر أي (النعت السببي) في خمسة

أبواب متوالية توضح الأنواع الآتية للنعت المذكور :

١ - اسم الفاعل واسم المفعول : مثل مررت برجلٍ (ضاربٌ أبوه رجلاً) .

٢ - الصفة المشبهة : مثل مررت برجلٍ (حَسَنٌ أبوه) .

٣ - الأسماء التي تتوَل بالصفة : مثل مررت بسرٍجٍ (خَرَصَقَتُهُ) .

٤ - الأسماء المركبة : مثل مررت برجلٍ (خَيْرٌ منه أبوه) ، أو (حَسْبُكَ من

رجلٍ) ، أو (أَيْمًا رجلٍ) ، أو (سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ) وما أشبهه .

٥ - الأسماء المفردة التي لا تتوَل بالصفة : مثل مررت بحيةٍ (ذراعٌ طولُها) ، أو
مررت برجلٍ (مائةٌ أبُلُه) وما أشبهه مما يكون من الأعداد والمقادير^(٣٨٦) .

ومثل هذا التصنيف لم يجده الباحث فيها وقف عليه لدى النحاة المتأخرين ، وثمرته
تميز ما يصح ان يكون وصفا عما لا يكون ، لتحديد حكمه النحوي ، قال سيبويه : « هذا
باب الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامة ، وذلك قولك : مررت بسرٍجٍ خَرَصَقَتُهُ ...
وانما كان الرفع في هذا أحسن من قبل انه ليس بصفة » وانما تجريه على التأويل ، قال

(٣٨٢) شرح ابن عقيل ، ٢٤٩/١ .

(٣٨٣) المصدر نفسه ، ٢٣٢/٢ .

(٣٨٤) منهج كتاب سيبويه ، ٧٨ - ٧٩ .

(٣٨٥) شرح ابن عقيل ، ٢٣٢/٢ ، ٢٣٣ .

معني اللبيب ، ٦٤/١ .

(٣٨٦) الكتاب ١٨/٢ - ٣٥ - ١ ، ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ ب .

سيويه : « ومن العرب من يقول : مررت بقاعٍ عرْفِجٍ كله يجعلونه كأنه وصفٌ » (٣٨٧) أما النوعان الرابع والخامس فالوجه فيها الرفع (٣٨٨) ، وقد نص النحاة على بعض أمثلة هذه الأنواع في النعت السبي (٣٨٩) في حين تكلم عليه الآخرون في مواضع متفرقة على وجه لا يتيح ادراك الفروق الدقيقة بينها وبين أحكامها (٣٩٠) .

الثالثة : لم يتكلم سيويه في موضوع التوابع على بابين مهمين هما (التوكيد) و (عطف البيان) فهو وإن صرح بتسميتهما (٣٩١) ولكن أمثلتهما جاءت نثارا في مواضع متعددة .

وهنا يتضح ان النحاة المتأخرين قد أصابوا في فتح هذين البابين وتحديد خواصهما الوظيفية ، ولولا ذلك لكان اعراب بعض الأمثلة مشكلا ، قال سيويه : « وقال المَرَّ الأسدي :

أنا ابن التارك البكري بشرٍ
عليه الطير ترقبه وقسوعا
سمعناه نحن يرويه من العرب ، وأجرى (بشرا) عل مجرى المجرور ، لأنه جملة مجزلة ما يكف منه التنوين » ، ولم يبين سيويه موقعه الوظيفي .



وأما (الوجه الرابع) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله فهو (ما ينتصب
(٣٨٧) المصدر نفسه ٢٤/٢ هـ ، ٢٢٩/١ ب .

(٣٨٨) الكتاب ٢/٢٧ ، ٢٨ هـ ، ٢٣٠/١ ب .

قال الدكتور عدنان محمد سلمان (التوابع في كتاب سيويه ، ٢٨ - ٣١) :

ويأتي النعت السبي عند سيويه على وجهين من حيث الأعراب :

١ - الاجراء على الاسم الاول وذلك اذا كان النعت السبي صفة دالة على عمل ... النح .

٢ - الوجه الثاني في النعت السبي أن يأتي مرفوعا ... النح .

وقد جعل أنواع الاول : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة وأما أنواع الوجه الثاني فقد سماها : الاسم الجامد ، واسم التفضيل ، والمعد والاسماء الدالة على القياس نحو : مررت بحية فزاع طولها ، والمصدر نحو : مررت برجل سواء أبوه وأمه .

(٣٨٩) الاصول في النحو ، ٢١/٢ .

(٣٩٠) المقضب ٣/٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ١٥٥/٤ .

(٣٩١) الكتاب ١١/٢ ، ١٨٦ هـ ، ٢٢٣/١ ، ٣٠٥ ب .

على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبينة على المبتدأ (وقد أوضح البحث ان هذا نوع من الحال يستقل برأسه وعلى حدته ، وهو الذي تجري العلاقة فيه مع صاحبه مجرى المبتدأ والمبني عليه^(٣٩١)) وقد وقع في أبواب متعددة ومثلها الذي تجري عليه : هذا عبدالله منطلقاً ، وقد جعله سبويه دالة على هذا النوع من الحال ، ولكنّ النحاة صاغوا أحكام الحال العامة في ضوء أحكام هذا النوع الخاصة فتصردت على أحكامهم أمثلة الحال اذا كان مصدراً ونحوه على ما أوضحه البحث ، وليس فينا حاجة الى اعادة-، وقد صنف سبويه هذا الوجه في عدة أبواب هي :

١ - المبتدأ من أسماء الاستفهام :

« هذا باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه ، وذلك قولك :

ما شأنك قائماً ... الخ^(٣٩٢) » .

٢ - المبتدأ من الأسماء البهمة او غير البهمة والمبني عليه معروف كالعلم ونحوه : « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء البهمة ، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير البهمة فأما المبني على الأسماء البهمة فقولك : هذا عبدالله منطلقاً ... الخ^(٣٩٣) » .

٣ - المبتدأ اذا كان نكرة عطفت عليه معرفة :

« هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبدالله

منطلقين ... الخ^(٣٩٤) » .

٤ - المبتدأ اسم مبهم والمبني عليه يصح أن يكون صفة :

« هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ او ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ ، فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلقاً ... الخ^(٣٩٥) » .

٥ - المبتدأ اسم مبهم او غير مبهم والمبني عليه ظرف :

(٣٩٢) متبع كتاب سبويه ، ٨٥ .

(٣٩٣) الكتاب ٦٠/٢ هـ ، ٢٤٧/١ ب .

(٣٩٤) الكتاب ٧٧/٢ هـ ، ٢٥٦/١ ب .

(٣٩٥) المصدر نفسه ٨١/٢ هـ ، ٢٥٨/١ ب :

(٣٩٦) الكتاب ٨٦/٢ هـ ، ٢٦٠/١ ب .

« هذا باب ما يتصّب فيه الخبر ، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو آخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ... الخ (٣١٧) » .

٦ - الخبر بمنزلة الذي في المعرفة :

« هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة ... وذلك قولك : هذا من أعرف منطلقاً ... الخ (٣١٨) » .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه الستة بما لدى النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات

الآتية :

الاولى : لم يجر النحاة على هذا التصنيف فيما وقف الباحث عليه بل طعن عليه المحدثون كثرة الأبواب (٣١٩) وهي التي كان يراعى فيها الفروق الدقيقة في خواص التركيب اللغوي لكل منها حيث تختلف باختلافها الأحكام النحوية على ما أوضحه البحث .

الثانية : تحدّث النحاة عن نوع من الحال يدعى بالحال المؤكدة لمضمون الخبر ، قال ابن يعيش : « قال صاحب الكتاب - يقصد الزنجشري - : والحال المؤكدة هي التي تجيء على اثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها ، وتقدير مؤداه ، ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفاً ، وهو زيدٌ معروفٌ ، وهو الحق بيناً (٣٢٠) » . وقد نبّه سيبويه على معنى التوكيد في هذه الأمثلة من قبل وقد صنفها وأوضحها في الباب الثاني من أبواب (ما يتصّب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المتبادر (٣٢١)) ولكن النحاة لم يكتفوا بذلك بل زادوا القيود حتى

(٣٩٧) المصدر نفسه ٨٨/٢ هـ ، ١/٢٦١ ب .

(٣٩٨) المصدر نفسه ١٠٥/٢ هـ ، ١/٢٦٩ ب .

(٣٩٩) قال المحقق صيد السلام هارون (مقنية تحقيق الكتاب ١/٥٩) :

« فالعروف أن سيبويه كان يعالج الباب الواحد في عدة مواضع ومن فلك باب الحال الذي عاجله في نحو مشرة

أبواب

(٤٠٠) شرح الفصل ، مجلد ١ / جزء ٢٤ / ٦٤ .

(٤٠١) الكتاب ٧٨/٢ - ٨١ هـ ، ١/٢٥٧ ب .

أخرجوا ما كان مثل : زيد أبوك عطوفا ، وهو الحق بئنا ، وجعلوها في صنف آخر من التوكيد هو المؤكد للعامل لا للجمله .

قال الأشموني : « يشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين » ، وزاد في تنبيه لاحق : « لأنه اذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجمله » وأوضح الصبان ما كان في حكم المشتق قائلا : « قوله : جامدين أي جمودا محضيا ليخرج الجامد الذي في حكم المشتق كما في : أنا الأسد مقداماً ، وزيد أبوك عطوفاً^(٤٠٢) » . وهذا يعني ان (زيدا أبوك عطوفا) و (هو الحق بئنا) لا يعدّان من الحال المؤكدة لمضمون الجملة أو الخبر عند الأشموني والصبان خلافا للنخشري وابن يعيش ، وهكذا ينشأ الخلاف بينهم وتضطرب الأحكام .

* * *

وأما (الوجه الخامس) من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله فهو (ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله) وقد اشتمل هذا الوجه على الأبواب الستة الآتية :

١ - باب الاسم النكرة :

« هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلّا نكرة ، وذلك قولك : هذا أولُ فارسٍ

مقبلٌ^(٤٠٣) » .

٢ - باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف :

« هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة + وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا - وذلك قولك : مررت بكلِّ قائماً .. الخ^(٤٠٤) » .

٣ - باب الاسم الجوهر (التمييز) :

(٤٠٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

(٤٠٣) الكتاب ١١٠/٢ هـ ، ٢٧١/١ ب .

(٤٠٤) المصدر نفسه ١١٤/٢ هـ ، ٢٧٣/١ ب .

هذا باب ما يتعصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقودٌ خلا ..

الخ (١٠٠) .

٤ - باب المصدر وما كان بمنزلة :

هذا باب ما يتعصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابنٌ

عمي دنيًا ... الخ (١٠١) .

٥ - باب الصفة المتقدمة على الموصوف :

هذا باب ما يتعصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك

قولك : هذا قائماً رجلٌ (١٠٢)

٦ - باب تشية الظرف المستقر توكيداً :

هذا باب ما يبنى فيه المستقر توكيداً ... وذلك قولك : فيها زيد قائماً فيها ..

الخ (١٠٣) .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه بما لدى النحاة المتأخرين تنضح اللاحظات الآتية :

الاولى : صنف النحاة هذه الأبواب في مواضع متفرقة من منهجهم النحوي ومنها (باب الاسم الجوهر نحو : هذا راقودٌ خلا) الذي صنفوا أمثله في (باب التمييز) وضفوه الى ما كان مثل : امتلات ماء ، ومنها (باب الصفة المتقدمة على الموصوف وذلك قولك : هذا قائماً رجل) فقد صنفوه في (تقديم الحال على صاحبها) وهكذا .

الثانية : ان تفرق أبواب هذا الوجه في منهج النحاة لا يتيح تكوين الصورة عن تركيبها واشترائها في حكم نحوي واحد هو أنها تتعصب لأنها لا تكون وصفاً لما قبلها .

* * *

وأخر وجوه اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله هو (بناء ما هو هو على المبتدأ)

(٤٠٥) للمصدر قه ١١٧/٢ ، ٣٧٤/١ ب .

(٤٠٦) للمصدر قه ١١٨/٢ ، ٣٧٥/١ ب .

(٤٠٧) للمصدر قه ١٢٦/٢ ، ٣٧٦/١ ب .

(٤٠٨) للكتاب ١٢٥/٢ ، ٣٧٧/١ ب .

وقد اشتمل على الأبواب الآتية :

١ - باب الابتداء :

« هذا باب الابتداء ، فليبدأ كل اسم ابتداءً ليعنى عليه كلام ... الخ (١٠٠) » .

٢ - باب المبدأ الذي خبره ظرف وما أشبهه :

« هذا باب ما يقع موقع الاسم المبدأ ، ويسمى مسدّ ... وذلك قولك : فيها

عبدُ الله ... الخ (١٠٠) » .

٣ - باب إضمار الخبر :

« هذا باب من الابتداء يضم فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدُ الله

لكانَ كذا وكذا (١٠١) » .

٤ - باب إضمار المبدأ :

« هذا باب ما يكون المبدأ فيه مضمرًا ، ويكون المبني عليه مظهرًا ، وذلك أنك

رأيت صورة شخص فصلت آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وري ...

الخ (١٠٢) » .

ولدى موازنة أبواب هذا الوجه من التأليف بمنهج النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات

الآتية :

الاولى : أوضح البحث ان المبني عليه في باب الابتداء يكون في (زمان) أو (مكان) أو

(هو هو) ، وقد عالج سيبويه المبني عليه من (زمان او مكان) في الوجه الأول

من اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله ، وههنا يستأنف الكتاب الكلام على

دراسة المبني عليه اذا كان (هو هو) نحو : عبد الله منطلق ، وهكذا يصنف

سبويه الكلام على (الابتداء) في نوعين بلحاظ المبني عليه في حين اشتمل منهج

التأخرين عليها معاً . ولم يتحدّث سيبويه عن المبني عليه اذا كان جملة إلا في

(٤٠٩) الكتاب ٢/١٢٦ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٤١٠) المصدر نفسه ٢/١٢٨ هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(٤١١) المصدر نفسه ٢/١٢٩ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

(٤١٢) المصدر نفسه ٢/١٣٠ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

مواضع الاشتغال حيث يكون الابتداء عارضا في الاسم الذي بني عليه الفعل «١٣» .

الثانية : يخلص الباحث الى قاعدة مهمة في تقويم المبني على المبتدأ : هي ان المبني عليه اذا كان هو هو فهو مرفوع نحو : عبدالله منطلق ، وزيدٌ خَلَقَكَ وإلّا فهو منصوب نحو : زيدٌ خَلَفَكَ ، وفيه (خَلَفَكَ) عبر زيد ، ولذلك كان بناء الأماكن والأوقات في وجه اخر متقدم ، لأنها تحتمل النصب ، والرفع ، وقد جرت بعدها الأبواب التي تجري مجراها في احتمال الوجوه حتى نبلغ ما هو هو في (باب الابتداء) حيث يتعين الرفع ، وهكذا ندرك علاقة تصنيف الأبواب في الكتاب بالتقويم النحوي .

ثالثا : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل وما كان بمنزلة :

هذا هو القسم الثالث والآخر من أقسام الاسناد في الكتاب وقد اشتمل على وجوه التأليف الآتية :

الأول : الحروف الخمسة .

الثاني : كم وما اجري مجراها .

الثالث : النداء .

الرابع : النفي بلا .

الخامس : الاستثناء بالآ وما أشبهها .

ولكل وجه أبوابه المعروفة على ما جرى عليه النحاة في تصنيفها إلا بعض الأبواب ، وليس في البحث حاجة الى عدّها جميعا ولها موضع آخر في البحث ، ولكن ثمة بعض الملاحظات التي تتصل بالتقويم النحوي وهي :

الاولى : ان تصنيف هذه الوجوه من التأليف في نوع خاص من الاسناد أي الاسناد الذي

(٤١٣) منهج كتاب سيبويه ، ٨٩ هامش ٢٥١ .

يعتمد الأداة اقتضى جمعها وتتابعها في الكتاب في حين تفرقت في مواضع متعددة من مناهج النحاة ، وقد أشار البحث الى المخالفة في تصنيف قسم منها مثل (ان وأخواتها) و (النفي بلا) حيث أوردهما النحاة في (النواسخ) ، ولكن النسخ فيها تختلف عن النواسخ الأخرى .

الثانية : ان تصنيف بعض الأبواب في الوجوه المذكورة له أهمية واضحة في التقويم النحوي على وجه لا نجده عند النحاة الآخرين ، فقد صنف سيوريه في (كم) ما كان من القادير حيث يقول : « هذا باب ما ينصب نصب كم اذا كانت متونة في الخبر والاستفهام وذلك قولك : ما في السماء موضع كفف سحابا ، ولي مثله عبد^(١١٠) . . . » وصنف ايضا : « هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد القادير ، وذلك قوله : ويحه رجلاً ، ولله دره رجلاً ، وحسبك به رجلاً وما أشبه ذلك^(١١٠) » ، وكذلك : « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا . . . »

وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد^(١١١) الله^(١١١) «
وانما صنف ما كان من القادير مع (كم) لأن كم يسأل بها عنه ، أما ما كان مثل : ويحه رجلاً فمن جهتين احدهما : « ان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله دره من رجل فتدخل (مِنْ) ههنا كدخولها في كم تركيدا » ، والثانية : « انك اذا قلت : ويحه فقد تعجبت وأبهمت من أي امور الرجل تعجبت وأي الأنواع تعجبت منه ، فاذا قلت : فارساً وحافظاً ، فقد اختصصت ولم تبهم ، وبيئت في أي نوع هو^(١١٢) » أي انه ينتصب انتصاب الاسم بعد القادير ، ومثله الباب الذي فيه ذكر : نعم رجلاً عبد^(١١٣) الله : « كأنك قلت : حسبك به رجلاً عبد^(١١٤) الله ، لأن المعنى واحد^(١١٥) » وهكذا تتوحد الأمثلة في صورة تركيبها اللغوي ومعناها وحكمها في الاعراب ، وهذا ما لانجده عند غيره حيث تفرق بها الأبواب في مواضع متناثرة .

(١١٤) الكتاب ١٧٢/٢ ، ٢٩٨/١ ب .

(١١٥) ، ٤١٦ ، ٤١٧ المصدر نفسه ١٧٤/٢ ، ٢٩٩/١ ب .

(١١٨) المصدر نفسه ١٧٥/٢ ، ٣٠٠/١ ب .

الثالثة : أجريت وجوه هذا النوع من الاسناد مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة ، وبه تتضح بعض المسائل في التقويم النحوي ، من ذلك عمل (إن) النصب والرفع عمل الفعل ، قال سيبويه : « وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيداً » ، وقال السيرافي في شرحه : « شبه سيبويه هذه الحروف في نصب ما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها » .



وهكذا ينتهي (الفصل الأول) من البحث وهو : (التقويم النحوي لوجوه التأليف) وفيه يتضح ان سيبويه قد سلك في الكتاب منهجا واضحا في أقسام ثلاثين الاسناد ، ووجوه متنوعة اشتمل كل وجه منها على أبواب بني بعضها على بعض وجعل ثانيها بسبب من أولها ، وقد نظر في ذلك الى (آثار الموامل في التركيب اللغوي للاستناد^(١١١)) أي أثر العامل في عناصر التركيب اللغوي لوجه

(٤١٩) الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ٧٨٠/١ ب .

(٤٢٠) شرح كتب سيبويه (السيراني) ٩/٣ .

(٤٢١) نقل الاستاذ علي الفنجدي نصف (سيبويه امام النحاة ، ١٧٩) :

هذا تأويل لفكرة التي كان سيبويه يرعاها ويصدر عنها في تنوع مباحث النحو وترتيب أبوابه كما فلتت لي بالنظر وللرخصة في الكتاب مدارعا (المعامل) أولا وآخرها فحكم من (الفعل المذكور وما حل عليه في العمل) ... ثم تكلم من (الفعل المعلوم والفعل المذكور وأنواع ما يعصبان من القولين) (ومن استعمالات المصدر وما حل عليه) فعلمنا على علمته من التسع والاضتراء ... الخ ،

أي ان الاستاذ الفنجدي نبه على (الموامل نفسها) ولكن سيبويه كان ينظر الى آثار الموامل في عناصر التركيب اللغوي لاساليب الاستناد .

وقال المذكور حسن عون (تطور الدرس النحوي ، ٤٣) :

هذان التطبيق الخاص للمباحث الداخلية لا يزال مضطربا في فمنا وخمرا بالشيء لنا رغم محاولاتنا المتكررة لملا في الوصول الى الفكرة التي كانت عند سيبويه حين صنف جزئيات كل باب ، وابواب كل مبحث من علمه المباحث الثلاثة يقصد : مبحث القسم الكلمة ، ومبحث الجملة ، ومبحث الفرد من حيث البنية والصيغة - افترضنا مرة ان (فكرة المعامل او الممول) هي التي كانت اساس تصنيفه فاعلم ، غير ان هذا الافتراض لم يكتب له التوفيق بسبب ما اصلبه من خلل افتاه السير ، واخترضا مرة اخرى ان فكرة (الشكل الاحراقي) هي التي كانت الاساس في التصنيف للداخل ، ولكن لم يكتب له التوفيق كذلك ... ومع ذلك فلم نخلص من المصولة ، سترابع ابواب الكتاب ونملود قرايعها والتفكير فيها لعلنا ننتهي - يوما ما - الى وجه الحقيقة انجاسا كان لم سلباه .

التأليف من حيث عمله من رفع ونصب ونحوه ، ولذلك جعل وجوه الاسناد في ثلاثة أنواع هي : اسناد الفعل وما يعمل عمله ، واسناد الاسم ، والاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان يمتزله ، ثم اشتمل كل وجه منها على الأبواب التي يضمنها ، من ذلك مثلا الوجه الأول من اسناد الفعل وما يعمل عمله وهو (ما يرتفع وما ينصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله) فقد اشتمل هذا الوجه بلحاظ أثر العامل في عناصر التركيب اللغوي على : الأفعال التامة ، وكان وأخواتها ، وأسماء الفاعلين والمفعولين وما أشبهها ، كما اشتمل على ما ، ولات ، وأفعال التعجب وإن لم تكن أفعالا ، فاتسع بلحاظ نوع العمل ليشمل الأفعال والأسماء والحروف : أي الفعل وما يعمل عمله حيث تكون صورة التركيب (العامل الذي يرفع وينصب + المرفوع + المنصوب) ، ولذلك لا نجد في هذا الوجه لدى سيبويه خلافا للنحاة (ان وأخواتها) و(النفي بلا) ، لأن العامل فيهما ينصب ويرفع أي ان صورة تركيبها هي (العامل الذي ينصب ويرفع + المنصوب + المرفوع) وقد أوضحه البحث .

أما النحاة فقد أقاموا منهجهم وترتيب أبوابهم على (آثار العوامل في أواخر أنواع الكلم^(١٧٧)) أي أثر العامل في أنواع الكلم واحدة واحدة ، فصفوها الى المرفوعات ، والمنصوبات وهكذا ، ولكن مرفوعات الأسماء مثلا منها ما يقع في اسناد الفعل وما يعمل عمله كالفاعل ونائب الفاعل ، ومنها ما يقع في اسناد الاسم مثل المبتدأ والخبر ، وهذا يعني اجتماعها في قسم واحد وهي في صورة مختلفة من التركيب ، وهذا ما لا يقع في الكتاب .

وانما استقر منهج النحاة على ما هو عليه بعد ان ألف ابن السراج المتوفى ٣١٦ هـ كتابه (الاصول في النحو) - ان لم يسبقه أحد - أما (المقتضب) - وهو

(٤٢٢) قال الاستاذ علي التجدي ناصف (سيويه امام النحاة ، ١٧٩) :

«هم في جملة الامر ينظرون الى احوال الاحراب أي أثر العوامل لا العوامل نفسها ويقسمون الاسماء تبعا لذلك الى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات» .

أول ما وصل الينا من كتب النحو بعد الكتاب^(٢٣) - الذي ألفه أبو العباس المبرد التوفي ٢٨٥ هـ فلم يمر على منهج معين بل اختلط النحو بالصرف من أبوابه الأولى « والطريقة الاستطراذية هي الغالبة في تأليف المقتضب »^(٢٤) ، ولكن (الاصول في النحو) على ما ذكره المحقق الدكتور عبدالحسين الفتلي : « رتب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر ، فبدأ بمرفوعات الأساء ، ثم المنصوبات ، والمجرورات ، وانتقل بعد ذلك الى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان ... وانتهى الى مسائل الصرف^(٢٥) » .

وينتهي بنا القول الى أن صنع النحاة في منهج سيبويه قد أدى الى ما وقف عليه البحث من الملاحظات من حيث أثر تصنيفهم الأبواب في التقويم النحوي إلا أنهم أحسنوا في فتح قسم من الأبواب مجّداً مثل (التوكيد) و (عطف البيان) اللذين اتضحت بهما الأحكام النحوية حيث تفرقت في ثنايا الكتاب ، وأصابوا في جعل (التمييز) مثلاً مصطلحاً لما صحّ فيه التفسير والبيان ، وقد اختلفت العبارة عنه في أحكام سيبويه^(٢٦) ، وكذلك كان صنيعهم في تحديد مصطلحات النحو ، وجدير بالذكر ان يسجل لهم في منهجهم جهدهم العظيم واجتهادهم في حصر مسائل النحو التي أغفلها الكتاب^(٢٧) .

(٤٢٣) قال المحقق محمد عبدالحال عضية (المقتضب : صلة المقتضب بكتاب سيبويه ١/٨٧) : « من اقدم ما وصل الينا في الصرف بعد سيبويه نصريف المازني ... ثم ألف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف ، فكان تأثره بكتاب

سيبويه كبيراً .

(٤٢٤) المصدر نفسه ، ١/١٠٤ .

(٢٤٥) الاصول في النحو ، ٢٢/١ .

(٤٢٦) قالت الدكتورة خديجة الحديثي : (كتاب سيبويه وشروحه ، ٩٥ - ٩٦) :

«ويدلنا الكتاب على أن كثيراً من أبواب النحو لم تتميز عند سيبويه ، من ذلك (باب التمييز) فقد عقد له عدة ابواب ، ولكنه لم يوضح مقصوده منها ، ولم يتكلم عليه بصورة واضحة جلية ... »

(٤٢٧) التواضع في كتاب سيبويه ، ٢٨٤ - ٢٨٦ .

التوابع في كتاب سيبويه ، ٢٥١ - ٢٦٢ .

الفصل الثاني

التقييم النحوي لأنواع الكلام

المبحث الأول : أنواع الكلام .

المبحث الثاني : موازنة أنواع الكلام في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين .

المبحث الأول

أنواع العلم

أوضح البحث أن سيبويه سلك طريقة التحليل في أول باب من أبواب الكتاب حيث يقول : « هذا باب علم ما الكلم من العربية فالكلم اسم وفعل وحرف »^(١) وقد جرى على ذلك في تحليل وجوه الاسناد لتحديد أنواع الكلم الوظيفية : أي وظيفة الكلمة في التركيب اللغوي ، والذي عليه البحث أن قسمة الكلم الى الاسم والفعل والحرف انما هي قسمة منطقية لتحديد أنواع الكلم باعتبار ذاته ، وهي الأنواع الرئيسة في الكلام ، وتقابلها أقسام الكلم الوظيفية باعتبار ما يعرض على الكلم من التغير الوظيفي في مواقع التركيب اللغوي^(٢) ، فالاسم مثلا يكون (ظرفا) اذا كان من الأماكن والأوقات وقد بني على المبدأ نحو القتال اليوم ، ولكن (اليوم) يعود الى أصله اسما في مثل : الدهر يومان : يوم لنا ويوم علينا ، ولذلك لم يجعل النحاة الظرف أو الوصف أو الضمير أقساما تقابل الاسم ، لأن قسم الشيء لا يكون قسما له^(٣) . وينتهي الكتاب على ان النحاة جعلوا لبعض أنواع الكلم أسماء فكان لديهم اسم الفعل ، واسم المصدر ، واسم الحين وهي أسماء ، وسيأتي بيانه^(٤) . ولم يختلط الأمر على جمهور النحاة^(٥) فلا يصح طعن بعض

(١) الكتاب ١٢/١ هـ ، ٢/١ ب .

(٢) أي ان ثمة معيارين لتقسيم الكلم هما (حقيقة الكلام) و(وظيفة الكلمة) وثمة معيار منطقي يقع ثالثا لها هو (خواص الكلمة من تكبير وتأنيث وتكبر وتعريف ونحوه) ، والمعايير في المنطق : الجنس ، والمواضع العامة ، والمواضع الشخصية . ينظر : المنطق ، ١٢٩ - ١٣٠ .

وقال الدكتور نايف خرما (اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ٢٨١ ، ٢٨٢) : «لقد استعمل علماء اللغة القدامى والمحدثون من العرب والغربيين ثلاثة أنواع من المعايير اساسا لتقسيم الكلام الى اجزائه وهذه الانواع : الميار الاول : وهو المعنى أي علاقة الكلمة بالعالم الخارجي ... الخ

الميار الثاني : هو الشكل أو المبنى من حيث قبوله لحركات أو زوائد تدل على حالات اعرابية أو معان صرفية أو نحوية مختلفة ... الخ .

الميار الثالث : فهو موضع الكلمة بالنسبة للكلمات الاخرى في التركيب اللغوي أو الجملة التامة» .
وهما يتضح أن (وظيفة الكلمة) هي الميار الثالث .

(٣) ينظر : المنطق ، ١٢٦ .

(٤) منهج كتاب سيبويه ، ١٦٠ .

(٥) قال الاسموني في قسمة الكلم الى الاسم والفعل والحرف (شرح الصبان ، ٢٣/١) : «النحويون مجمعون على هذا الا من لا يمتد بخلافه» .

الباحثين المحدثين عليهم بالتقليد والاضطراب فيها سلكوا فيه طرق المنطق والصواب^(٦) .
ويبدو لنا بحث ان الذي دعا بعض النحويين القدامى^(٧) والمحدثين^(٨) الى اعادة النظر

في اقسام الكلام العربي هو اعتمادهم (الوظيفة) و (الشكل) أساسا ومعايير للقسمه ،
فبطلنا بقسمه الكلام باعتبار (ذاته) : أي انهم ينظرون الى أكثر من معيار أو جهة في
أن واحد لتقسيم الكلام ، وهذا باطل^(٩) . ثم انه لا يصح اعتماد العلامات أو ما يدعى
بالشكليات^(١٠) ، لأن النحاة انما نصبوا هذه العلامات لتمييز الأقسام ، قال ابن مالك في
علامات الأسم مثلا :

سُطُورٌ ، وَالتَّشْوِينُ ، وَالنَّادَا ، وَالْ^٤مُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ

(٦) ينظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ٢٨٣ .

(٧) زاد (أبو جعفر بن صابر) اسم الفعل ، وسماه : الخالفة .

(شرح الصبان ، ٢٣/٣) .

(٨) اول الباحثين المحدثين - فيها وقف عليه الباحث - هو (الدكتور مصطفى جواد) الذي دعا الى اعادة النظر في اقسام
الكلام العربي منذ عام ١٩٣٢ حيث يقول (مجلة المرفقة - القاهرة - السنة الثانية ، ١٧٦/٢) .

«نوع الكلم هي الاسم ، والوصف ، والظرف ، والمصدر ، واسم المصدر ، والفعل ، والحرف .

فالاسم مثل القلب ، والوصف مثل الكاتب والكتب والشريف والعلامة والعلم ، والمصدر كالنزوح ، واسمه

كالزواج ، فبذلك يزول الاختلاط الحاصل في العربية ، وعلى هذا التوزيع يجب أن تبنى الكتب المدرسية الحديثة ،

ولا نجاة لها من الاشتباك العظيم بدونه» .

ثم كانت محاولات الباحثين الآخرين بينهم الدكتور ابراهيم انيس (من اسرار اللغة ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، والدكتور

مهدي المخزومي (النحو العربي - قواعد وتطبيق ، ٤٥ ، ٤٦) ، والدكتور تمام حسان (مناهج البحث في اللغة ،

١٩٦) و(اللغة العربية معناها ومبناها ، ٨٧) : وقد خلص الى ان اقسام الكلام سبعة : الاسم او الصفة ، والفعل ،

والضمير ، والخالفة ، والظرف ، والأداة . وعلى هذا الدكتور فاضل الساقى (اقسام الكلام العربي ، ٤٠٠)

والدكتور نايف خرما (أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ٢٨٣) .

(٩) قال الشيخ محمد رضا المظفر (المنطق - القسمة - ١٢٩) .

«يجب أن تؤسس القسمة على اساس واحد ، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة ، وباعتبارها يكون التقسيم ،

فاذا قسمنا كتب المكتبة فلا بد ان تؤسس تقسيمها اما على اساس العلوم والفنون ، أو على اسماء المؤلفين أو على اسماء

الكتب ، اما اذا خلطنا بينها فالاقسام تتداخل ويختل نظام الكتب ...» .

(١٠) قال الدكتور فاضل الساقى (اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ١٨٠) : «المقصود بالشكل هو

الصورة اللفظية المنطوية او المكتوبة على مستوى كل جزء من الاجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ، او على مستوى

التركيب الكلامي ككل» .

فلا يصح إذاً اعتماد هذه العلامات جهة للقسمه او معيارا لها ، لأن جهة القسمه تتمم الأقسام فهي ذات دلالة عامة^(١١) ، أما دلالة العلامة فهي دلالة خاصة^(١٢) .

ويخلص الباحث الى ان قسمه الكلم الى اسم وفعل وحرف هي قسمه باعتبار ذاته وحقيقته فهو جنس وهذه الأنواع أقسامه ، أما أقسام الكلام الاخرى نحو الضمير والظرف فهي قسمه باعتبار الوظيفة أي وظيفة الكلمة في التأليف ، ويبدو ان سيوريه قد أتمم دراسة وجوه الاسناد مع (الاسم المظهر) اذا كان (تاما) أي غير محتاج الى حشو او صلة ، وكان (متمكنا أمكن) أي يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين ، أو (غير متمكن) وهو المبني من الأسماء ، وحين ينتهي من دراسة مجاري الاسم في أقسامه السابقة ، يستأنف الكلام على الأقسام التي تقابلها ، فيشرح في (مجرى علامات المضممرين وما يجوز فيهن كلهن^(١٣)) ، ثم يعقد الكلام على ما كان (بمعنى الذي) وهو الأسماء الناقصة التي تتم بحشوا صلة^(١٤) ، ثم يتكلم على (الممنوع من الصرف) وهو أحد أقسام الاسم من حيث التمكن ، وبعدها ينتهي الى دراسة الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام وهو (باب الحكاية^(١٥)) وعندها تنتهي أبواب النحو في الكتاب .

أما أقسام الأفعال والحرروف فقد وردت في ثنايا أبواب الكتاب ، وماله علاقة بالتقويم الوظيفي ليس بكثير ، وسنبه الباحث عليها في نهاية أقسام الأسماء .

وعلى هذا سيتابع البحث أنواع الاسم الوظيفية أولا مستوفيا بيان خواصها التحليلية

(١١) قال الشيخ محمد رضا المظفر (المنطق - ، ١٢٩) :
ولا بد في القسمه المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في القسم تشترك فيها الاقسام .

(١٢) قال ابن عييش (شرح المفصل ، ١/٢٤) :

وان دلالة العلامة دلالة خاصة ... وذلك أنك اذا قلت الرجل : دلت الالف واللام على خصوص كون هذه الكلمة

اسماء .

(١٣) الكتاب ٢/٣٥٠ هـ ، ١/٣٧٧ ب .

(١٤) قال الرماني (الحدود في النحو ، ٤٩) :

والاسم التام : هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو : رجل وفرس وزيد وعمر و .
الاسم الناقص : هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو : الذي ومن وما .

(١٥) الكتاب ٣/٣٢٦ هـ ، ٢/٦٤ ب .

مما له علاقة بالأحكام النحوية التي تقع في دائرة التقويم النحوي ثم أنواع الفعل والحروف .

أولا - أنواع الاسم :

الأول - الاسم المظهر^(١٦) :

استوفى الكتاب دراسة الأسماء المظهرة ومجاريها في وجوه الاسناد المتنوعة ، وقد اشتمل على عدة أنواع منها ، يمكن تصنيفها على الوجه الآتي :

١ - المصادر

٢ - اسم الفاعل وصيغ المبالغة

٣ - اسم المفعول

٤ - الصفة المشبهة

٥ - أفعال التفضيل

٦ - أسماء العدد

٧ - اسم الفعل

٨ - الظروف

٩ - الأسماء الأخرى

(١٦) يراد بالاسم المظهر ههنا ما كان تاما متمكنا أمكن أو غير متمكن فيقابل : الاسم المضممر ، وما كان ناقصا بمعنى الذي ، والمنوع من الصرف ، ثم الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام (الحكاية) ، وستابع الباحث الكلام عليها

نوعا نوعا مرتبة على ما جاءت في أبواب الكتاب .

ينظر : فهرس الجزء الثاني من الكتاب ، صفحة ٣٥٢ - ٤١٩ هـ .

وفهرس الجزء الثالث من الكتاب ، صفحة ٣٢٦ - ٥ هـ .

وفهرس الجزء الاول من الكتاب ، صفحة ٣٨٠ - ٤٩١ ب .

وفهرس الجزء الثاني من الكتاب ، صفحة ٦٤ - ٢ ب .

١ - المصادر :

عاج الكتاب المصادر في أصناف متعددة من حيث الوظيفة أي من حيث مواقعها ومجاريها في وجوه الكلام ، وهي على الوجه الآتي ، وحسب ظهورها في وجوه الكتاب :

أ - ما ينتصب بالفعل المظهر (اسم الحدثان) .

ب - ما يرتفع وما ينتصب بالفعل الذي يعمل في اللفظ لا في المعنى .

ج - ما يعمل عمل الفعل .

د - ما ينتصب باضمار الفعل .

هـ - ما ينتصب بالفعل بعد تمام الكلام .

و - ما ينتصب في اسناد الاسم على الحال .

أ - ما ينتصب بالفعل المظهر :

أطلق سيبويه على هذا النوع من المصادر (اسم الحدثان) أي (المفعول المطلق) في اصطلاح النحاة نحو : ذهب ذهباً^(١٧) وشرطه ان يؤخذ من لفظ فعله ويذكر معه ليبدل على الحدث ، والذي يدل على ذكر فعله نصاً أن سيبويه أوردته في ابواب ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر حيث يقول : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذي اخذ منه .. وذلك قولك : ذهب عبدالله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة السوء^(١٨) ... الخ » .

(١٧) شرح الفصل ، ١١٠/١ .

وقال الزخشي في نفس الموضع : « وربما ساء الفعل . »

وقال عوض حمد القوزي ، وهو يتحدث عن المصطلح النحوي في كتاب سيبويه (المصطلح النحوي ، ١٣٩) : « والقول المطلق ويسميه الحدث والحدثان ، كما يسميه أيضا الفعل ... » ، وأشار الى مواضع هذه التسمية أي (الفعل) في الكتاب ولم اجدها .

ينظر الكتاب ١/٢٣٠ ، ٢٣١ هـ ، ١١٨/١ ، ١٦١ ب .

(١٨) الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥ هـ ، ١٥١ ب .

ب - ما يرتفع وما ينتصب بالفعل الذي يعمل في اللفظ لا في المعنى :

من المصادر ما يعمل فيه الفعل في اللفظ لا في المعنى ، وهو نوعان :

١ - المصدر الذي يكون حيناً :

قال سيويه : « هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول : مقدّم الحاج^(١) ... » .

٢ - المصدر الذي يكون مفعولاً (نائب الفاعل) :

قال سيويه : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً ... فمن ذلك قولك على قول السائل : أيُّ سيرٍ سير عليه ؟ فتقول : سير عليه سير شديد ، وضرب به ضرب ضعيف ، فأجريته مفعولاً ، والفعل له ... وتقول على قول السائل : كم ضربة ضرب به ؟ وليس في هذا اضممار شيء سوى كم والمفعول كم ، فتقول : ضرب به ضربتان ، وسير عليه سيران ، لأنه أراد أن يبين العدة ، فجرى على سعة الكلام والاختصار ، وإن كانت الضربتان لا تضربان ، وإنما المعنى : كم ضرب الذي وقع به الضرب من ضربة ، فأجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتسع واختصر^(٢) » .

ج - ما يعمل عمل الفعل :

وهو المصدر الذي جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيداً أي أنه يضرب زيداً ، وقد عالج سيويه هذا النوع حيث يقول : « هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه وذلك قولك : عجبت من ضرب زيداً^(٣) » .

د - ما ينتصب باضممار الفعل :

(١٩) الكتاب ٢٢٢/١ هـ ، ١١٤/١ ب .

(٢٠) المصدر نفسه ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ هـ ، ١١٧/١ ب .

(٢١) الكتاب ١٨٩/١ هـ ، ٩٧/١ ب .

وهي مصادر متنوعة تستحسن متابعتها في أبواب الكتاب التي بلغت أكثر من عشرين باباً وهي في قسمين :

- ١ - ما يتنصب باضمار الفعل جوازا .
 - ٢ - ما يتنصب باضمار الفعل وجوبا .
- فإنَّما ما يتنصب باضمار الفعل جوازا فقد تحدث عنه الكتاب في أبواب ما يتنصب باضمار الفعل المستعمل اظهاره من الأسماء والمصادر حيث يقول : « وما يتنصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خير اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول : خير مقدم^(٢٣) . . . » .

وأما ما يتنصب باضمار الفعل وجوبا فقد أورده الكتاب في أبواب متابعة ابتداء من قوله : « هذا باب ما ينصب من المصادر على اضمار الفعل غير المستعمل اظهاره ، وذلك قولك : سقياً ورعياً^(٢٤) ، وقد صنفها البحث على الوجه الآتي :

أ - المصادر التي يراد بها ترجية الفعل وثباته :

عقد سيويه على هذا النوع الأبواب التي يتحقق بها الدعاء ونحوه . جاء في الباب الأول منها : « وانما يتنصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على اضمار فعل ، كأنك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً^(٢٥) . . . » وانما كانت مصادر الدعاء من هذا النوع لأنك في الدعاء تعمل في اثبات ما تدعو به وترجيته^(٢٦) ، وهكذا تستمر الأبواب في الدعاء حت تبلغ الرابع منها ، وفيه قوله : « هذا باب ما يتنصب على اضمار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمداً وشكراً لا أكثرًا وعجياً^(٢٧) » ، ولكن ما الذي دعاه الى اجزائه مجرى الأبواب المتقدمة عليه ، وكان

(٢٢) المصدر نفسه ٢٧٠/١ هـ ، ١٥٦/١ ب .

(٢٣) تقدم في باب سابق : ما يتنصب باضمار الفعل المتروك اظهاره وهو ما كان مثل : الحذر والحذر والنجاء والنجاء ، وقد حذفوا الفعل حين ثبوتها في الأغراء والتجدير .

ينظر : المصدر نفسه ٢٧٥/١ هـ ، ١٣٩/١ ب .

(٢٤) الكتاب ٣١٢/١ هـ ، ١٥٧/١ ب .

(٢٥) المصدر نفسه ٣٣٠/١ هـ ، ١٦٦/١ ب .

(٢٦) المصدر نفسه ٣١٨/١ هـ ، ١٦٠/١ ب .

السيرافي يجب عن هذا السؤال فيقول : « قد ضارع الدعاء ، لأن المضمّر فعل مستقبل فأشبه الدعاء في استقباله^(٣٦) » ، أي أنه في حال ترجية وأثبت أيضا . ثم تنتهي أبواب هذا الغرض بما جاء من المصادر غير متصرف تصرف المصادر السابقة وهو « هذا باب أيضا من المصادر يتصّب باضمّار الفعل المتروك اظهاره . . . وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله ، وريحانه ، وعمرك الله إلّا فعلت^(٣٧) » .

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر التي جاءت لترجية الفعل وأثبتته فهي مصادر نكرة غير مضافة نحو : سقيا ورعيا ، واجريت مجراها بعض الأسماء نحو : تريا ، وبعض الصفات نحو : هنيئا مريئا ، وبعض المصادر المضافة ، قال سيويه : « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها . . . وذلك : وملك ، وويحك^(٣٨) »

والمصادر غير المتصرفة نحو سبحان الله ، قال سيويه : « كأنه حيث قال : سبحان الله قال : نسيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : استرزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على اسبح الله نسيحا^(٣٩) » أي أنها اجريت مجرى المصادر المفردة غير المضافة في الدعاء ونحوه .

ب - المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل :

أول الأبواب التي عاجلت هذا النوع قوله : « هذا باب يختار فيه ان تكون المصادر مبتدأة مبنيّا عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك : الحمد لله ، والمعجب لك . . . »^(٤٠) ، ويليّه باب مجري مجراه ، يقول فيه : « هذا باب من النكرة مجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك : سلامٌ عليك ، وليك^(٤١) » ثم يقول : « فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن

(٣٦) شرح كتاب سيويه (السيرافي) ٢/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٣٧) الكتاب ١/ ٣٢٢ هـ ، ١٦٢ ب .

(٣٨) المصدر نفسه ١/ ٣١٨ هـ ، ١٦٠/ ١ ب .

(٣٩) الكتاب ١/ ٣٢٢ هـ ، ١٦٢/ ١ ب .

(٤٠) المصدر نفسه ١/ ٣٢٨ هـ ، ١٦٥/ ١ ب .

أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك » ، ويزيد القول مبينا الفرق بينها وبين الأبواب السابقة فيقول : « فهذا المعنى فيها ، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي اذا ذكرتها كنت في حال ذكرك اياها تعمل في اثباتها وترجيحها ، كما انهم لم يجعلوا سقيا ورعيا بمنزلة هذه الحروف^(٣٦) » .

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر فهي أنها معرفة بالألف واللام نحو : الحمد لله ، واجريت مجراها بعض الأسماء نحو : التراب لك ، وبعض المصادر النكرة نحو سلام عليك وليك ، ووجع لك ، وههنا يختلف مع النحويين الذين وضعوا الكلام على غير ما وضعت العرب فيعتقد لذلك بابا يقول فيه : « هذا باب منه استكرمه النحويون وهو قبيح ووضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : وجع له وتب ، وتباً لك ووجعاً^(٣٧) » . قال السيرافي : « لأن العرب لا تقول : وجع ولا ويل إلا مع خبرهما^(٣٨) » .

ج- المصادر التي يراد بها اتصال الفعل :

أول الأبواب التي عاجلت هذا النوع قوله : « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان أول ألف واللام أو لم يكن فيه ... وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإلا سيرا سيرا ... وتقول : زيد سيرا سيرا ... » وفي معناه يقول : « واعلم ان السير اذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فانما تخبر بسير متصل ببعضه ببعض في أي الأحوال كان^(٣٩) » ويليهِ الباب الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي اخذت من الأفعال انتصاب الفعل ... وذلك قولك : أقاتها وقد قعد الناس ...^(٤٠) » . وقد أكد السيرافي كون هذا الباب مجرى الباب الذي قبله غير أن ذاك بمصدر وهذا باسم فاعل^(٤١) ثم ان سيبويه نصّ فيه على قوله : « واذ ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك

(٣٦) المصدر نفسه ٣٣٠/١ هـ ، ١٦٦/١ ب .

(٣٧) الكتاب ٣٣٤/١ هـ ، ١٦٧/١ ب .

(٣٨) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣٠٢/٢ .

(٣٩) الكتاب ٣٣٥/١ هـ ، ٣٣٦ هـ ١٦٨/١ ب .

(٤٠) المصدر نفسه ٣٤٠/١ هـ ، ١٧١/١ ب .

(٤١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣٠٧/٢ .

وأنت تعمل في تشييته لك ، او لغيرك في حال ذكرك اياه^(٣٨) ، ويليهِ الباب الذي يقول فيه : « وهذا باب ما جرى من الأساء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأساء التي أخذت من الفعل وذلك قولك : أقيميا مرة وقيسيا اخرى » وفيهِ يقول : « فانت في هذه الحال تعمل في تشييت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل^(٣٩) ، وقال السيرافي : « هذا الباب مثل الذي قبله ، إلا أن الاسم الذي نصبه ليس بأخوذ من الفعل فأحوج الى تعليل فعل ليس من لفظه مما شاهده من حاله^(٤٠) » . ثم يأتي الباب الذي يقول فيه : « هذا بابك ما يجيء من المصادر متنى منتصبا على اضممار الفعل التروك اظهاره وذلك قولك : حنانيك ، كأنه قال : تحننا بعد تحنن » وفيهِ : « زعم الخليل رحمه الله أن معنى التشية أنه اراد تحننا بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطع ، وليكن موصولا بأخر من رحمتك^(٤١) » .

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر وما يجري مجراها من الأساء فانها مما تستوي فيه النكرة والمعروفة نحو : ما أنت إلا سير ونحو : وما أنت إلا السير^(٤٢) ، وانها تجري في الاستفهام والاخبار نحو : أقيميا مرة وقيسيا اخرى^(٤٣) ، ونحو : تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى^(٤٤) .

د - المصادر التي يراد بها التشبيه :

قال سيويه : « هذا باب ما يتنصب فيه المصدر المشبه به على اضممار الفعل التروك اظهاره ، وذلك قولك : مررت به فاذا له صوتٌ صوتٌ حمار^(٤٥) » ، ويبدو ان أبواب التشبيه على الأصناف الآتية :

أ - ما فيه علاج والآخر غير الأول :

- (٣٨) الكتاب ١/٣٤١ هـ ، ١٧١/١ ب .
- (٣٩) المصدر نفسه ١/٣٤٣ هـ ، ١٧٢/١ ب .
- (٤٠) شرح كتاب سيويه (السيرافي) ٢/٣٠٩ .
- (٤١) الكتاب ١/٣٤٨ هـ ، ١٧٤/١ ، ١٧٥ ب .
- (٤٢) المصدر نفسه ١/٣٣٥ هـ ، ١٦٨/١ ب .
- (٤٣) المصدر نفسه ١/٣٤٣ هـ ، ١٧٢/١ ب .
- (٤٤) المصدر نفسه ١/٣٤٥ هـ ، ١٧٣/١ ب .

وهو الباب المذكور ، وأمثله : مررت به فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخٌ الشكلى^(٤٧) .

بُ - ما كان ملازماً بجزئة اليد والرجل :

قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع وذلك قولك : له علمٌ علمٌ الفقهاء » وفيه يقول : « وانما فرق بين هذا وبين الصوت ، لأن الصوت علاج ، وإن العلم صار بجزئة

اليد والرجل^(٤٨) .

ج - ما كان علاجاً والآخر هو الأول :

قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً ...
(وهذه الأبواب الثلاثة يذكر فيها الفعل والفاعل أو ما كان بمعنىهما) .
ذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسنٌ^(٤٩) .

د - ما لا يذكر فيه الفعل والفاعل :

قال سيبويه : « هذا باب ما الرفع فيه الوجه ، وذلك قولك : هذا صوتٌ صوتٌ حمارٍ ، لأنك لم تذكر فاعلاً ، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت : (هذا) ، فالصوت هو هذا^(٥٠) .

وقد استطرّد سيبويه في أبواب المصدر التشبيهي بقوله : « هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع ، وذلك قولك : له يدٌ يدٌ الثور ، وله رأسٌ رأسٌ الحمار ، لأن هذا اسم ، ولا يتوهم على الرجل أنه يصنع يداً ، ولا رجلاً ، وليس بفعل^(٥١) ، وكذلك الباب الذي يليه : « هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع ، وذلك قولك : صوته صوتٌ حمارٍ ... لأن هذا ابتداء فالذي يبقى على الابتداء بجزئة الابتداء^(٥٢) .

(٤٦،٤٥) الكتاب ٣٥٥/١ ، ١٧/١ ب .

(٤٧) المصدر نفسه ٣٦٢/١ ، ١٨١/١ ، ١٨٢ ب .

(٤٨) المصدر نفسه ٣٦٣/١ ، ١٨٢/١ ب .

(٤٩) الكتاب ٣٦٥/١ ، ١٨٣/١ ب .

(٥٠،٥١) المصدر نفسه ٣٦٦/١ ، ١٨٣/١ ، ١٨٤ ب .

أما الخواص التحليلية لهذه المصادر فهي ان تعتقد المشبه على مشبه به من لفظه خاليا من أداة التشبيه .

وهكذا تنتهي أنواع المصادر التي تنتصب باضمار الفعل التي استغرقت أكثر من عشرين بابا ، ويليها ما ينتصب بالفعل بعد تمام الكلام .

هـ - ما ينتصب بالفعل بعد تمام الكلام^(٥١) :

وهو ثلاثة أنواع :

١ - المصدر الحال :

وهو المصدر الذي يكون بمعنى فاعل او مفعول نحو : أتيت مشيا ، وقتلته صبرا^(٥٢) ، ولا يقتصرن بالألف واللام ، قال سيوريه في المفعول له : « وحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال^(٥٣) » .

وقد أجرى مجراه ما جاء منه في الألف واللام من المصادر نحو : أرسلها العراك^(٥٤) وما جاء منه مضافا الى معرفة وذلك قولك : طلبته جهدا^(٥٥) ، وما جعل من الأسماء كالمصادر نحو : مررت به وحده^(٥٦) ، ومررت بهم الجئاء الغفير^(٥٧) ، ومررت بهم جميعا^(٥٨) .

(٥٢) علاج سيوريه هذه الأنواع من المصادر ابتداء من الباب الذي يقول فيه :

وهذا باب ما ينتصب من المصادر ، لانه عذر لوقوع الامر وذلك قولك : فملت ذاك حذار الشر . . . الى نهاية الباب الذي يقول فيه : « هذا باب ما ينتصب من الاسماء والصفات لانها احوال تقع فيها الامور وذلك قولك : هذا ببرا أطيپ منه رطبا . . . » .

(٥٣) قال السيرافي (شرح كتاب سيوريه ٣/٣٩٩) :

ومذهب سيوريه في أتيت زيدا مشيا وركضا وعدوا ، وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيت ماشيا وراكضا وعاديا وكذلك صبرا : أي قتله مصورا .

(٥٤) الكتاب ١/٣٧٠ هـ ، ١/١٨٦ ب .

(٥٥) المصدر نفسه ١/٣٧٢ هـ ، ١/١٨٧ ب .

(٥٦) المصدر نفسه ١/٣٧٣ هـ ، ١/١٨٧ ب .

(٥٧) الكتاب ١/٣٧٣ هـ ، ١/١٨٧ ب .

(٥٨) المصدر نفسه ١/٣٧٥ هـ ، ١/١٨٨ ب .

(٥٩) المصدر نفسه ١/٣٧٦ هـ ، ١/١٨٩ ب .

٢ - المصدر المفعول له :

وهو المصدر الذي يحیی تفسيراً وعذراً لما قبله ولا يكون بمعنى فاعل ولذلك تحسن قیة الألف واللام نحو قولك : فعلته حذار الشر^(١) .

٣ - المصدر المؤكد لما قبله أو لنفسه :

وهما نوع من المصدر الذي يكون بديلاً من فعله ، فأما المصدر المؤكد لما قبله فنحو : هذا عبدالله حقاً ، وهذا زيد الحق لا الباطل ، وأما المصدر المؤكد لنفسه فنحو : له عليّ ألف درهم عرفاً ، وفيه (عرفاً) تأكيد لنفسه ، لأنه حين قال : له عليّ فقد أقرّ واعترف^(٢) . وتدخل على المؤكد الألف واللام ، ويكون مضافاً نحو : (صنع الله^(٣)) .

وهو - ما ينتصب في اسناد الاسم على الحال :

وهو المصدر الذي ينتصب في اسناد الاسم حيث لم يكن من اسم الأول ولا هو هو (نحو) : هو ابن عمي دنياً ، وقد اجري مجرى هذه المصادر ببعض الأسماء : هذا عربي نجحاً ، وهو عربي قلباً ، وقد عاجلها سيوبه في الباب الذي يقول فيه : « هذا باب ينتصب ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جاري بيت بيت ... » وقوله : « هذا شيء ينتصب على انه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، وذلك قولك : هذا عربي محضاً^(٤) » .

وفي ختام دراسة أنواع المصادر بلحاظ الوظيفة في التأليف لا بد من التنبيه على الدقة في ترتيب دراسة المصادر في أبواب الكتاب ، فقد بدأ بذكرها مع الأسماء في النوع الأول من اسناد الفعل حيث يتكلم على تعدي الفعل ، ثم أصبح الكلام عليها جزءاً مستقل به البحث في مقابل الأسماء في (ما ينتصب بالفعل المضمَر) حيث تفرد بها في خاتمة هذا الوجه بنحو عشرين باباً تقع في أربعة أصناف مرتبة ترتيباً دقيقاً ، وأخيراً صار الكلام عليها دون

(٦٠) المصدر نفسه ٣٦٧/١ هـ ، ١٨٤/١ ب .

(٦١) المصدر نفسه ٣٨٠/١ هـ ، ١٩٠/١ ب .

(٦٢) المصدر نفسه ٣٨١/١ هـ ، ١٩٠/١ ب .

(٦٣) الكتاب ١١٨/٢ - ١٢١ هـ ، ٢٧٥/١ ب .

غيرها في نوع يستقل بها ، وهو (ما ينتصب من المصادر بالفعل بعد تمام الكلام) .
ولما فرغ من الكلام عليها في اسناد الفعل في وجوهه الثلاثة تكلم عليها في وجه واحد هو
(ما ينتصب على الحال وغيره لأنه لم يكن وصفا لما قبله) ، وهو من وجوه اسناد الاسم ولم
تذكر المصادر في غيره ، ومثل هذا الترتيب الدقيق لا نجده في أي منهج نحوي آخر ، وهو
المخروج واضح لاعتماد سيبويه طريقة التركيب والتحليل معا ، فهو يستقري المباني التحليلية
وأأنواع الكلام حيث يتابع صور التركيب اللغوي لوجوه التأليف من الكلام .

٢ ، ٣ - اسم الفاعل واسم المفعول ، وصيغ المبالغة^(٦٤) :

عالج سيبويه (اسم الفاعل) و (اسم المفعول) كسائر الأسماء المظهرة لأنه واحد
منها ، وقد صرح باسميتهما في موارد غير قليلة من ذلك قوله : « لو قال : الدار أنت نازك
فيها ، فجعل نازلا اسما رفع ، كأنه قال : الدار أنت رجلٌ فيها ، ولو قال : أزيد أنت
ضاربه ، فجعله بمنزلة قولك : أزيد أنت أخوه جاز » ثم تكلم على اسم المفعول : « ومثل
ذلك في النصب : أزيدا أنت محبوسٌ عليه ، وأزيدا أنت مكابرٌ عليه ، وإن لم يرد به الفعل
وأراد به وجه الاسم رفع^(٦٥) » ، ومن ذلك قوله أيضا في باب النعت النسبي : « فإذا جعله
اسما لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال ، تقول : مررت برجل ملازمه رجلٌ أي مررت
برجل صاحب ملازمته رجلٌ ، فصار هذا كقولك : مررت برجل أخوه رجلٌ ، وتقول على
هذا الحد : مررت برجل ملازمه بنو فلان ، فقولك : ملازمه بذلك على انه اسم ، ولو
كان عملا لقلت : مررت برجل ملازمه قومه^(٦٦) » .

(٦٤) كرس سيبويه الكلام على هذه الأنواع في ثلاثة أبواب أولها قوله : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى المفعول
المضارع في المفعول في المعنى ... وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غدا ... » .

الكتاب ١/١٦٤-١٨٨ هـ ، ١/٦٨٣-٩٦ هـ .

(٦٥) الكتاب ١/١٠٩ هـ ، ١/٥٥٥ هـ .

(٦٦) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ هـ .

وتلك موارد تحمل فيها اسمية (اسم الفاعل) وكذلك (اسم المفعول) وجها من الوجوه ، ولكن سيبويه نصّ على اسميته اذا دل على المضى وهو في نوعين :

أولها : اذا لم يقترن بـ (أل) ، قال سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (فَعَلَّ) كان نكرة منونا » ثم قال بعد كلام طويل مستدركا : « فاذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه انما اجري مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الاعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأساء التي من غير ذلك الفعل ... وذلك قولك : هذا ضاربُ عبد الله وأخيه ، وجه الكلام وحده الجر ، لأنه ليس موضعنا للتنوين^(٦٧) » وهذا تصريح واضح باسمية اسم الفاعل اذ دل سياق الكلام على المضى ، وأوضح منه قوله وهو يعقب على اسم الفاعل بهذا المعنى : « ولو قلت : هذا ضاربُ عبد الله وزيدا ، جاز على اضممار (فَعَلَّ) أي وضربَ زيدا ... والجر في هذا أقوى ، يعني هذا ضاربُ زيد وعميرو وعمرا بالنصب^(٦٨) » ، وقد فعل لأنه اسم وان كان قد جرى مجرى الفعل بعينه^(٦٩) .

ويؤكد للباحث اسمية (اسم الفاعل غير المترن بال اذا دل سياق الكلام على المضى) أن الاضافة فيه محضة تفيد الاسم تخصيصا وتعريفا^(٧٠) .

وثانيهما : اذا اقترن بال ، قال سيبويه : « اذا قلت : هذا الضاربُ ، فانما تعرفه على معنى (الذي ضرب) ، فلا يكون إلا رفعا ، كما انك لو قلت : أزيد أنت ضاربهُ اذا

(٦٧) الكتاب ١/١٧١ هـ ، ١٧/١ ب .

(٦٨) المصدر نفسه ١/١٧١-١٧٤ هـ ، ١/٨٧-٨٩ ب .

وقع في هذا النص اسطراد في (الحمل على شيء) لم يتطرق للمعنى وقد حذف لعدم الحاجة اليه .

(٦٩) شرح ابن حنبل ، ٤٥/٢ .

ينظر : النحو الوافي ، ٣/٧ وما بعدها ، ٤٣٠ .

(٧٠) ورد في طيبة بولاق وتحقيق هارون (جاز على اضممار فَعَلَّ) ويبدو للباحث أنه (فَعَلَّ) لينين في المضى ، قال بعله :

(أي وضرب زيدا) ، ولو اراد اضممار فَعَلَّ او ناصب مطلقا لكان احاد عارته حيث قال في موضع متقدم : «وان شئت

نعتبت على المعنى وتضمير له ناصبا لفعل : هذا ضارب زيدا وصرما كأنه قال : ويضربُ صمرا أو ضاربُ صمرا .

(٧١) (وصرما بالنصب) زيادة في تحقيق هارون ، وبها يتضح المعنى وتستقيم الموازنة والفاضل بين الجر والنصب .

لم ترد بضاربه الفعل ، وصار معرفة رفعت^(٣٠) أي ان (الضارب) اسم ، وكذلك (ضاربه) اذا لم ترد به الفعل في المثال المذكور ، وقال سيبويه في موضع اضافة ضمير المكلم المجرور او المنصوب (ني) : « وسألته رحمه الله عن (الضاربي) فقال : هذا اسم ويدخله الجر ، وانما قالوا في الفعل : ضربي ويضربني^(٣١) » ، « وقال قوم ترضى عربيتهم : هذا الضارب الرجل ، شبهوه بالحسن الوجه ، وان كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا انه اسم^(٣٢) » أي ان (الضارب الرجل) اسم ، وقد جاء هذا الوجه في : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة (الذي فعل) في المعنى وما يعمل فيه وذلك قولك : هذا الضارب زيد^(٣٣) ... » أي أن (الضارب الرجل) من أمثلة المضي في هذا الباب ، ويبدو للباحث أن (الضارب زيداً) الذي انعقد عليه الباب المذكور انما هو اسم أيضاً إلا انه اسم ناقص لا يتم إلا بعموله ، وهذا معنى قوله بمنزلة (الذي فعل) من حيث المعنى ، وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح للدلالة على الأسماء الناقصة وسيأتي الكلام عليها . ويؤيد للباحث أن (الضارب زيداً) الذي ذكره في الباب اسم ناقص بمعنى (الذي فعل) قول سيبويه في (الحافظو عورة العشيرة) : « لم يحذف النون للاضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين واللذين حيث طال الكلام وكان الاسم الأول متناه الاسم الآخر ... لأن معناه معنى اللذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء كما ان (اللذين فعلوا) مع صلته بمنزلة اسم^(٣٤) » .

وثمة شيء آخر يبدو للباحث ان اسم الفاعل المقترن بالألف واللام انما يكون بمعنى

(٣٠) الكتاب ١/١٣٠ ، ١٣١ هـ ، ١/٦٦ ب .

(٣١) المصدر نفسه ١/٣٦٩ هـ ، ١/٣٨٦ ب .

(٣٢) المصدر نفسه ١/١٨٢ هـ ، ١/٩٣ ب .

(٣٣) المصدر نفسه ١/١٨١ هـ ، ١/٩٣ ب .

(٣٤) الكتاب ١/١٨٦ هـ ، ١/٩٥ ب .

قال سيبويه (الكتاب ٢/١٠٥ هـ ، ١/٢٧٠ ب) : والذي لا يتم الا يحشوه اي انه اسم ناقص .

وقال الرماني (كتاب الحدود في النحو ، ٤٩) :

والاسم الناقص : هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي ومن وماء .

(الذي فعل) دائماً أي لا يأتي للحال او الاستقبال ، وهذا يفهم من وصف الباب المذكور وأمثالته ، وإذا تم ذلك ، يتعين القول : ان اسم الفاعل يكون اسماً اذا اقترن بالألف واللام مطلقاً .

وخلاصة القول في اسمية اسم الفاعل : أنه اسم في الأصل وتعين اسميته اذا تجرد من الألف واللام ودل على المضي ، أو اذا اقترن بهما .

وأما يصنف اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول مع (ما يعمل عمل الفعل) اذا تجرد من الألف واللام وعلى الوجه الذي يقول فيه سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان نكرة منوناً^(٧٥) » .

وأمثلة هذا الباب على الوجه الآتي :

- هذا ضاربٌ زيداً غداً معناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً غداً .
- هذا ضاربٌ عبدالله الساعة معناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً الساعة .
- كان زيدٌ ضارباً أباك معناه وعمله مثل : كان زيدٌ يضربُ أباك .
- وفيها يتضح ان اسم الفاعل مجرد من (آل) ولا يدل على المضي المنقطع ، فهو في

هذه الأمثلة الثلاثة يجري مجرى الفعل .

ويتضح في المثال الثاني والثالث انه على معنى (الفعل الدائم) أي السواقع غير

المنقطع ، قال سيبويه :

« اذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك وتقول : هذا ضارب

عبدالله الساعة ، فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً الساعة ، وكان زيد ضارباً أباك ، فانما تحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه^(٧٦) . » وسأتي تفصيل ذلك^(٧٧) .

ويقع اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول (وصفاً) حيث يكون (نعتاً) و (خبراً)

(٧٥) الكتاب ١/ ١٦٤ هـ ، ٨٢/ ١ ب .

(٧٦) الكتاب ١/ ١٦٤ هـ ، ٨٢/ ١ ب .

(٧٧) منهج كتاب سيبويه ، ١٧١ .

أي حالا ، ومن موارد الأول قول سيبويه : « وما يكون مضافا الى المعرفة ويكون نعتا للكرة الأسماء التي اخذت من الفعل فاريد بها معنى التنوين ، من ذلك مررت برجل ضاربك فهو نعت على انه سيبويه^(٧٨) » ، وانما يصح أن يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول نعتا لأنه يكون هو لما قبله على حد قول سيبويه^(٧٩) ، وقال السيرافي : « وأما هو فها صيغ لذاته من أسماء الفاعلين^(٨٠) . . . » أما الموارد التي يكون فيها اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول حالا فمنها قول سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبنية . . . وما أشبه هذه الأسماء ، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة^(٨١) » وأمثلتها : هذا عبد الله منطلقا ، وهو زيد معروف ، وأخوك عبد الله معروف وما جرى مجراها .

وينتهي البحث الى ان اسم الفاعل وكذلك اسم المفعول أسماء مظهرة ، ولكنها قد تكون (عاملة عمل الفعل) في شروط وموارد معينة ، وقد تكون (نعتا) أو (حالا) في موارد اخرى ، فلا يصح أن نصف اسم الفاعل واسم المفعول في نوع معين من الأصناف مطلقا ، قال ابو العباس ثعلب في كلامه على اسم الفاعل : « الجهة التي هو فيها اسم ، ليس هو فيها فعلا والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما^(٨٢) » .

أما الصيغ فعول ، وفَعَّالٌ ، وفَعَّلَ ، وفَعَّلُ فانها في الأصل أسماء مظهرة أيضا على ما يقول سيبويه : « وليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل ، بذلك على

(٧٨) الكتاب ١/٤٢٥ هـ ، ٢١١/١ ب .

وينظر : المصدر نفسه ٨/٢ هـ ، ٢٢١/١ ب .

(٧٩) الكتاب ٢/١٢١ هـ ، ٢٧٦/١ ب .

(٨٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٥٩٢ .

(٨١) الكتاب ٢/٧٧ هـ ، ٧٨/١ ب .

(٨٢) مجالس العلماء ، ٣٤٩ .

ذلك أنها قليلة ، فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فانما هي بمنزلة غلام وعبد^(٨٦) ، ومن أمثلة اجراء هذه الأبنية أسماء مظهرة : « وتقول : أعبدالله أنت رسول له ورسوله ، لأنك لا تريد بـفَعول ههنا ما تريد به في ضُرُوب - يقصد : ضرُوبٌ ينصل السيف سوقَ سمانها - ، لأنك لا تريد ان توقع منه فعلا عليه ، فانما هو بمنزلة قولك : أعبدالله أنت عجزُ له^(٨٧) » ، « وتقول : أعبدالله أنت له عديلٌ وأعبدالله أنت له جليسٌ لأنك لا تريد به مبالغة في فَعْل ، ولم تقل : مجالسٌ فيكون كفاعِل ، فانما هذا اسم بمنزلة قولك : أزيدُ أنت وصيفٌ له أو غلامٌ له ، وكذلك : آلبصرةُ أنت عليها أميرٌ^(٨٨) » .

وحيث تدل هذه الأبنية على المبالغة فانها تصنف مع (ما يعمل عمل الفعل) قال سيبويه : « وأجروا اسم الفاعل اذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه اذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل ، إلا انه يريد أن يحدث عن المبالغة فيما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فَعول ، وفَعَال ، ومفعال ، وفعل^(٨٩) » ، ومن أمثلة اعمالها عمل الفعل قول العرب : أما العسل فأنّا شراب ، وقول أبي طالب بن عبدالمطلب :

ضرُوبٌ ينصل السيف سَوقَ سمانها

اذا عَدمُوا زاداً فانأك عاقِرُ^(٩٠)

٤ - الصفة المشبهة باسم الفاعل :

تجري الصفة المشبهة باسم الفاعل مجرى الأسماء لتمكنها في الاسمية ، وعلامتها استحسان جرّ فاعلها بها ، قال سيبويه : « والاضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد مه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوّته من الأشياء^(٩١) » ، وقال السيرافي في شرحه : « كان الأحسن

(٨٥-٨٣) الكتاب ١١٧ هـ ، ٦٠/١ ب .

(٨٦) المصدر نفسه ١١٠/١ هـ ، ٥٦/١ ب .

(٨٧) المصدر نفسه ١١١/١ هـ ، ٥٧/١ ب .

(٨٨) الكتاب ١٩٤/١ هـ ، ٩٩/١ ب .

عندهم في (حَسَنٍ) الاضافة ، لبعد الاضافة من الفعل في اللفظ^(٨٩) » وعلق الاستاذ المحقق عبدالسلام هارون على تأكيدهم الاضافة في الصفة المشبهة فيقول : « والكلام كله تعليل لكثرة الاضافة في الصفة المشبهة لمناسبتها للأسماء ، وعدم مناسبتها للأفعال^(٩٠) » . ولكن الصفة المشبهة تصنف مع (ما يعمل عمل الفعل) ، والأدق انها (تعمل عمل الفاعل) ، قال سيبويه : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه . . فانما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه^(٩١) » ، ومن أمثلة عملها : هذا الحسن وجهها^(٩٢) . ثم ان الصفة المشبهة تصنف مع (الصفات) حيث يقول سيبويه : « هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان لشيء من سببه ، وذلك قولك : مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ، ومررت برجلٍ كريمٍ أخوه ، وما أشبه هذا نحو : السلم والصالح والشيخ والشاب^(٩٣) » .

٥ - أفعال التفضيل :

يجري (أفعل) الذي يراد به التفضيل مجرى الأسماء ، قال سيبويه : « وأما الأسماء فنحو : مثل ، وغير ، وكل ، وعرض ، ومثل ذلك أيضا الأسماء المختصة نحو حمار وجدار ومال ، و (أفعل) نحو قولك : هذا أعمل الناس^(٩٤) » . وانما يصنف مع (ما يعمل عمل الفعل) - والأدق مع ما يعمل عمل الصفة المشبهة - حيث يقول سيبويه : « ونقول فيما لا يقع إلّا منونًا عاملاً في نكرة . . . وذلك قولك : هو خير منك أبا ، وهو أحسن منك وجهها^(٩٥) » ثم قال : « ويعمل في الجمع كقولهم : هو خير منك أعمالا^(٩٦) » .

- (٨٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٧٨/٢ .
- (٩٠) الكتاب ، هاشم ٤ من ١٩٤/١ هـ .
- (٩١) المصدر نفسه ١٩٤/١ هـ ، ٩٩/١ ب .
- (٩٢) المصدر نفسه ٢٠٠/١ هـ ، ١٠٣/١ ب .
- (٩٣) الكتاب ٢٢/٢ هـ ، ٢٢٨/١ ب .
- (٩٤) الكتاب ٤٢٠/١ هـ ، ٢٠٩/١ ب .
- (٩٥) المصدر نفسه ٢٠٢/١ هـ ، ١٠٤/١ ب .
- (٩٦) الكتاب ٢٠٣/١ هـ ، ١٠٤/١ ب .

ويُصنّف « أفعل التفضيل » مع (الصفات) في أمثلة النعت السببي^(٩٨) ، قال سيبويه : « وتقول : مررت بعبدا لله خيرٌ منه أبوه ، فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي أن ينصبه في المعرفة فيقول : مررت بعبدا لله خيراً منه أبوه^(٩٩) » .

٦ - أسماء العدد :

تجرى أسماء العدد مجرى سائر الأسماء ، وقد تحيء (صفة) و (عاملة) فتجرى مجرى الصفة المشبهة في عملها وإن لم تقوّتها^(١٠٠) ، قال سيبويه عن أعمالها وعمل أفعل التفضيل : « ولم تقوّ هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة - ألا ترى أنك تؤنّتها وتذكّرُها وتجمعها كالفاعل - تقول : مررت برجل حسن الوجه أبوه . . . فإن جئت بخير منك ، أو عشرين رفعت ، لأنها ملحقة بالأسماء^(١٠١) » .

٧ - اسم الفعل :

سمّي في الكتاب بعض أقسام الكلمة بكلمة (اسم) من ذلك (اسم المصدر) نحو : فجّارٌ ويسارٌ فهو اسم للمصادر فجّرةٌ وميسرةٌ^(١٠٢) ، و (اسم الحين) نحو : غدوة وبكرة اطلق على الحين^(١٠٣) ، و (اسم الوصف) نحو : يا خبّابٌ ويا لكّاعٍ فهو اسم للخيئة وللكاء ، ونحو خلاقٍ اسم للمنية لأنها تخلق^(١٠٤) ، وفي هدى ذلك نستطيع أن

(٩٨) المصدر نفسه ٢/٢٤ هـ ، ١/٢٢٩ ب .

(٩٩) المصدر نفسه ٢/٣٤ هـ ، ١/٢٣٣ ب .

قال الرماني (كتاب الحدود في النحو ، ٤٩) :

«الصفة التي تجرى على الأول وهي اللتان في المعنى هي الصفة القوية في العمل نحو : مررت برجل حسن أبوه ، فاما الصفة الضعيفة فلا يجوز فيها ذلك نحو : مررت برجل خيرٌ منه أبوه^(١٠٠)» .

(٩٩) وردت في التحقيق (خيرٌ منه أبوه) وهو وهم ولائها لا تجرى على الأول وهو سبب ضعفها .

(١٠٠) قال سيبويه (الكتاب ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ هـ ، ١/١٠٦ ب) : «وما أجرى هذا المجرى - يقصد : ما جرى مجرى

الصفة المشبهة - أسماء العدد» .

(١٠١) الكتاب ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(١٠٢) الكتاب ٣/٢٧٤ ، ٢٧٥ هـ ، ٣/٣٦ ب .

(١٠٣) المصدر نفسه ٣/٢٩٣ هـ ، ١/٤٨ ب .

(١٠٤) المصدر نفسه ٣/٢٧٠ ، ٢٧٢-٣٧٣ هـ ، ٢/٣٦ ب ، ٣٨

تفسر (اسم الفعل) فهو اسم يدلّ على لفظ الفعل ، قال سيبويه : « قولك : رويدَ زيداً ، فانما هو اسم : أروذُ زيداً ، ومنها : هلمّ زيداً ، انما تريد : هاتِ زيداً . ومنها قول العرب : حيَّهَلِ الثريدُ ، وزعم ابو الخطاب أن بعض العرب يقول : حيَّهَلِ الصلاةُ ، فهو اسم اتب الصلاةُ ، أي اثبتوا الثريد ، واثبتوا الصلاة ، ومنه قوله :

تراكبها من ابلٍ تراكبها

فهذا اسم لقوله : اتركها^(١٠٥) .

وهذه التسميات أو أسامي أنواع الكلم أسماء جميعها فاسم المصدر واسم الحيز واسم الوصف أسماء لا ريب فيها ، وقال سيبويه في أسماء الأفعال : « واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمرة وذلك أنها أسماء^(١٠٦) . »

٨ - الظرف :

تكلم سيبويه على الظروف في الأسماء من الأماكن والأوقات وما أشبهها ، وقد أوضح البحث أن عدّ الاسم ظرفاً انما يكون في تعدي الفعل نحو ذهبت أمس ، وذهبت المذهب البعيد^(١٠٧) ، كما يكون في اسناد الاسم حيث يكون المبتدأ في مكان أو زمان ، وههنا يكون الاسم من الأماكن والأوقات غير الأول نحو : زيد خلفك وهو ناحية الدار ، فاذا كان الآخر هو الأول كان اسماً كقولك : هو خلفك اذا جعلته هو الخلف^(١٠٨) ، وقولك : هو ناحية الدار اذا أردت الناحية بعينها^(١٠٩) ، فالظرف اذا موقع وظيفي تختص به الأماكن

(١٠٥) المصدر نفسه ٢٤١-٢٤٢ هـ ، ١٢٢/١ ، ١٢٣ ب .

وينظر : ٣٧٠/٣ ، ٣٧١ هـ ٣٦/٢ ، ٣٧ ب .

(١٠٦) المصدر نفسه ٢٤٢/١ هـ ، ١٢٣/١ ب .

(١٠٧) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ .

(١٠٨) الكتاب ٤١٦/١ هـ ، ٢٠٧/١ ب .

(١٠٩) المصدر نفسه ٤١١/١ هـ ، ٢٠٤/١ ب .

والأوقات وما أشبهها في بعض وجوه الاسناد وليس نوعا على حدته مستقلا بنفسه يقابل الاسم وانما هو الاسم في أحد مواضعه فهو قسم من الاسم لا قسما له على ما تصوره بعضهم^(١١٠) ، قال سيويه : « وسألت الخليل عن مَعَكُمْ وَمَعَ لَآي شَيْءٍ نصبتها ؟ فقال : لأنه استعملت غير مضافة (اسما) كجميع وقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معا وذها معا . وقد ذهب معه ، ومن معه صارت (ظرفا) ، فجعلوها بمنزلة أمام ، وقْدَامُ^(١١١) » وقال : « وسألت عن قوله : زيد أسفل منك ؟ فقال : هذا (ظرف) كقوله عز وجل : ﴿ الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ ، كأنه قال : زيد في مكان أسفل من مكانك^(١١٢) » ثم قال : « وسألت عن قوله : جاء من أسفل يا فتى ؟ فقال : هذا (أَفْعُلُ مِنْ كَذَا وكذا) ، كما قال عز وجل : ﴿ إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾^(١١٣) . »

أما ما يدعى بالظروف غير المتمكنة أي ما لا يستعمل إلا ظرفا فهي أسماء أيضا وضعت هذا الموضع ، قال سيويه : « وما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا . . . إلا أن تجعله نكرة فتقول : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ مِنَ الْأَسْحَارِ ، لأنه يتمكن في الموضع^(١١٤) » : أي انه اسم متمكن في الموضع الذي لا تريد به سحر يوم بعينه ، وقال أيضا : « ان السحر بالألف واللام متصرف في المواضع التي ذكرت ، وبغير الألف واللام غير متمكن فيها^(١١٥) » .

أما الظروف المهمة غير المتمكنة مثل أين ومتى وكيف وحيث وما أشبه فهي عنده مما شبهه بالأصوات ونحوها مما ليس باسم ولا ظرف حيث يقول ما نصّه : « فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وما ليس باسم ولا ظرف^(١١٦) »

- (١١٠) منج كتاب سيويه ، ١٤٠ .
 (١١١) الكتاب ٢٨٧-٢٨٦/٣ هـ ، ٤٥/٢ .
 (١١٢) المصدر نفسه ٢٨٩/١ هـ ، ٤٦/٢ .
 (١١٣) الكتاب ٢٩١/٣ هـ ، ٤٧/٣ .
 (١١٤) المصدر نفسه ٢٢٥/١ هـ ، ١١٥/١ .
 (١١٥) المصدر نفسه ٢٢٦/١ هـ ، ١١٥/١ .
 (١١٦) المصدر نفسه ٢٨٥/٣ هـ ، ٤٤/٢ .

وأراد بما ليس باسم ولا ظرف نحو هل وبل^(١١٧) .

وهكذا ينتهي البحث من الأسماء المظهرة وما تقسم اليه بحسب موقعها الوظيفي في صورة التركيب اللغوي للاسناد ، أما ما بقي من الأسماء المظهرة فلا تكتسب في تغير مواقعها خواص وظيفية تميزها من موقع الى آخر وهي سائر الأسماء نحو : رجل و فرس وحائط .

وجميع هذه الأسماء المظهرة انما أدار عليها الكتاب دراسة وجوه الاسناد فانضحت مجاري أواخرها وأحوالها في الاسناد ، وحيث تنتهي شرع يدرس الأنواع الاخرى للأسماء (مجرى علامات المضميرين وما يجوز فيهن كهن^(١١٨)) ، فهي النوع الثاني منها وتتبعه الأنواع الاخرى .

الثاني - المضمير :

جرى في الكتاب أن يقابل المضمير المظهر ، من ذلك قوله : « واعلم ان هذا المضمير يجوز أن يكون بدلا من المظهر^(١١٩) » ، وقال في لولاك ولولاي : « اذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رُفِعَ^(١٢٠) » فالاسم في نوعين : مضمير ومظهر ، وهذا يعني أن المضمير نوع من الاسم في بعض مواضع استعماله ، فلا يصح أن يكون قسيما له على ما تصوره قسم من الباحثين وقد تكلم الامام الشتمري على الفرق بين الأسماء الظاهرة والمضمائر فقال :

« ان الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والالتباس ، وليس لها أحوال تقترن بها تدلّ

(١١٧) المصدر نفسه ٢٨٦/٣ هـ ، ٤٤/٢ ب .

(١١٨) الكتاب ٣٥٠/٢ هـ ، ٣٧٧/١ ب .

قال الاستاذ علي النجدي ناصف وقد بلغ باب الاستثناء - الذي يسبق باب المضمائر - وهو يتابع عدّ فهارس الكتاب : « حتى اذا فرغ من ذلك لم يبق لديه من مسائل النحو الا مسائل تابعة يتم بها القول في بعض المباحث السابقة ، فأحوال المضمير ومواقعها من الاعراب تتم ما قال عنه قبلا في (المعرفة) ... » (ينظر سيبويه امام النحاة ، ١٧٨) .

والصواب أنها تتم ما قال عنه قبلا في (الاسماء المظهرة عامة) ، لان سيبويه لم يكن قد تابع ابواب المعرفة ليمت القول ههنا بالمضمائر ، ثم ان المضمائر انما تقابل الاسماء المظهرة ، وسبب بيان ذلك .

(١١٩) الكتاب ٣٨٦/٢ هـ ، ٣٩٣/١ ب .

(١٢٠) المصدر نفسه ٣٧٣/٢ هـ ، ٣٨٨/١ ب .

على المختص منها اذا التبت ، وانما تدلّ على اختصاص المختص منها في كثير من أحواله الصفات كقولنا : مررت بزيد البرّاز ، وبهذا الرجل ، ورجل ظريف . والمضمرات تستغني عن ذلك بالأحوال المقرّنة بها المغنية عن صفاتها . والأحوال المقرّنة بها حضور التكلم والمخاطب والمشاهدة لها وتقدم ذكر الغائب الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم .^(١٢١) .

وقد جرى سبويه في دراسة الضمائر مجرى الأسماء المظهرة في وجوه الاسناد ، فقد تكلم على (علامات المضميرين المرفوعين)^(١٢٢) و (علامات المضميرين المنصوين)^(١٢٣) و (علامات اضممار المجرور)^(١٢٤) كما تكلم على مواضع الاضممار في الوجوه من ذلك : انه إِيَّاكَ رأيت^(١٢٥) ولا يجوز أن تقول : ضَرَبْتُ^(١٢٦) ، وتقول : قد جَرَبْتُكَ فوجدتكَ أنت أنت^(١٢٧) ، وقد يقبس حكم المضمّر على المظهر من ذلك قوله : « واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، لأن أنا بمنزلة المظهر ، ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر^(١٢٨) » ، وقد اتسع في الكلام على الضمائر ليتّم به الكلام على الاسناد بعد ان فرغ من بيان وجوه وأحكامه معتدداً بالأسماء الظاهرة .

الثالث - الاسم الناقص (ما كان بمعنى الذي) :

ليس من السهل أن يكشف الباحث ان سبويه كان يتابع الاسم الناقص في نحو ستين بابا بينها أبواب عديدة استطرّد فيها الى موضوعات نحوية اقتضاها استيفاء

- (١٢١) شرح التكت في تفسير كتاب سبويه (الشتري) ، ٢٤١ .
 (١٢٢) الكتاب ٣٥٠/٢ هـ ، ٣٨٠/١ ب .
 (١٢٣) المصدر نفسه ٣٥٥/٢ هـ ، ٣٨٠/١ ب .
 (١٢٤) المصدر نفسه ٣٦٢/٢ هـ ، ٣٨٣/١ ب .
 (١٢٥) الكتاب ٣٥٧/٢ هـ ، ٣٨٠/١ ب .
 (١٢٦) المصدر نفسه ٣٦٦/٢ هـ ، ٣٨٥/١ ب .
 (١٢٧) المصدر نفسه ٣٥٩/٢ هـ ، ٣٨٢/١ ب .
 (١٢٨) المصدر نفسه ٣٨٠/٢ هـ ، ٣٩٠/١ ب .

الأحكام ، ولكنّ الذي ثبت في البحث أن سيبويه كان يعتمد في توحيد الأبواب المتعددة دالة يوضح بها ان هذه الأبواب تجري مجرى واحدا ، فقد اعتمد مثلا الجملة (هذا عبد الله مطلقا) دالة لتوحيد الأبواب التي يضمّنها (وجه ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبنية على المبتدأ)^(١٢٩) وههنا يعتمد (ما كان بمعنى الذي وصلته) وما أشبهه دالة ، وغرضه ان يتابع دراسة الأسماء الناقصة في وجوه التأليف على نحو ما جرى عليه في (الأسماء المظهرة) ثم (الضمائر) لينتقل بحثه بعدئذ الى (الممنوع من الصرف) ، و(الأسماء التي لا تغيّر عن حالها في الكلام) فيتّم بها الكلام على جميع أنواع الأسماء من حيث مجاريها وأحوالها في وجوه الاسناد المختلفة .

وفي هدى ذلك سيتابع الباحث أنواع الأسماء الناقصة على ما جاءت عليه مرتبة في أبواب الكتاب ، وهو يستلها من هذا العدد الكبير من الأبواب ودليله (ما كان بمعنى الذي وصلته) وما أشبهه :

١ - الأسماء الموصولة (أي ، مَنْ ، الذي وفروعه) :

تحدّث سيبويه عنها في أربعة أبواب أولها حيث يقول : « هذا باب أيّ : اعلم أن أيّا مضافا وغير مضاف بمنزلة مَنْ^(١٣٠) » ، وفيه قوله : « أيّا تشاء لك ، فتشاء صلة لأيّا حتى كمل (اسما) ثم بنيت لك على أيّا ، كأنك قلت : الذي تشاء لك^(١٣١) » ، وقد كرّر سيبويه مجيئها بمنزلة الذي في مواضع عديدة من أبوابها^(١٣٢) .

وقد تكلم سيبويه على (مَنْ) وهو يتحدّث عن (أي) في نقصها وتماها حيث

(١٢٩) منهج كتاب سيبويه ، ٨٣ .

(١٣٠) الكتاب ٢ / ٣٩٨ هـ ، ١ / ٣٩٧ ب .

(١٣١) الكتاب ٢ / ٣٩٨ هـ ، ١ / ٣٩٦ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٣٧) :

داي : تصلح أن تخرج الى معنى الذي ، لانها على طريقة الجنس يجوز أن يجر عنها ، ومعنى ، وان ، وحيتها ، وانذا ، وانذا ما لا يصلح أن يخرج الى معنى الذي ، لانها ظروف غير متحركة ، والظرف الذي ليس يتمكن لا يجوز الاختيار عنه .

(١٣٢) الكتاب ٢ / ٣٩٩ هـ ، ١ / ٣٩٦ ب .

يقول : « وكذلك (مَنْ) تجري مجرى (أَيْ) في الذي ذكرنا وتقع موقعه^(١٣٣) » .

٢ - (ذا) التي بمنزلة الذي :

قال سيبويه : « هذا باب اجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع من وما في الاستفهام ، . . . أما اجرائهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن^(١٣٤) » .

٣ - الحروف المصدرية والفعل المضارع :

بدأ سيبويه بالكلام على الأفعال المضارعة للأسماء حيث تكون منصوبة قائلاً : « هذا باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء : اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنبهها^(١٣٥) » وانما يدل هذا على انه ما زال يتابع البحث عما يقوم مقام الاسم الظاهر ، فهنا (الفعل المضارع للاسم) وقد جاء فيه : « أما زيداً فلن أضرب ، لأن هذا (اسم) والفعل صلة ، فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له » ، وفي الباب الذي يليه : « هذا باب الحروف التي تضممر فيها أن » قال : « اذا أضممرت (أن) حسن الكلام ، لأن (أن) وتقتل (بمنزلة اسم واحد كما أن الذي وصلته) بمنزلة اسم احد ، فاذا قلت : هو الذي فعل فكأنك قلت : هو الفاعل ، واذا قلت : أخشى أن تفعل ، فكأنك قلت : أخشى فعلك^(١٣٦) » ، ثم يستطرد الى « هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ،

(١٣٣) المصدر السابق ٣٩٨/١ هـ ، ٣٩٦/١ ب .

وقال سيبويه (المصدر نفسه ٤٠٤/٢ هـ ، ٣٩٩/١ هـ ، ٤٠٠ ب) :

ومن ذلك قولك : اضرب أي من رأيت أفضل ، ف(من) كمل اسماً برأيت ، فصار بمنزلة (القوم) : أي بمنزلة الاسم

القائم .

(١٣٤) الكتاب ٤١٦-٤١٧ هـ ، ٤٠٥/١ هـ ، ٤٠٦ ب .

(١٣٥) المصدر نفسه ٥/٣ هـ ، ٤٠٧/١ ب .

(١٣٦) المصدر نفسه ٥/٣ هـ ، ٦٠٥/١ هـ ، ٤٠٨-٤٠٧ ب .

واللام التي في الأمر^(١٣٧) وهو باب قصر يتعجل منه الى « هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء » ، ليقول : « اعلم أنها اذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ . . . فانها مرتفعة^(١٣٨) » ثم يتابع المواضع التي يصح ان يقع فيها الفعل المضارع موقع الاسم ، قال سيبويه : « ومن ذلك أيضا : اثنتي بعدما تفرغ ، ف (ما وتفرغ) بمنزلة (الفراغ) و (تفرغ) صلة وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في (الذي) اذا قلت : بعد الذي تفرغ^(١٣٩) » ويظل سيبويه يواصل مقابلة الفعل المضارع بالاسم اذا كان بعد الحروف المصدرية وبينها أدوات النصب التي يستأنف الكلام عليها أداة ابتداء من (هذا باب اذن)^(١٤٠) ويجعل عملها في (الفعل المضارع) عمل أرى في (الاسم) حيث يستهل الباب قائلا : « اعلم ان (اذن) اذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم . . . »^(١٤١) ، وهكذا يستمر الكلام على أدوات النصب حتى يبلغ (هذا باب الجزء)^(١٤٢) وفيه يوضح ان الفعل في الجزء ليس بصلة لما قبله ، قال سيبويه : « الفعل ليس في الجزء بصلة لما قبله ، كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله ، واذا قلت : حيثما تكن أكن فليس بصلة لما قبله »^(١٤٣) لأنه حين يكون صلة انما يكون بمعنى الاسم ، قال سيبويه : « وانما منع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون ، ف (تكون) وصل لها ، كأنك قلت : (المكان) الذي تكون فيه أكون »^(١٤٤) وهكذا تجده في أبواب الفعل المضارع معنيا بمقابلته بالاسم ، بل جعل تقابلها في مواضع الكلام أساسا للأحكام النحوية ، فهو لم يكن في صدد دراسة الأفعال ، فانه لم يدرس الفعل الماضي ، وقد تنبّه

- (١٣٧) المصدر نفسه ٨/٣ هـ ، ٤٠٨/١ ب .
 (١٣٨) الكتاب ٩/٣ ، ١٠ هـ ، ٣٠٩/١ ب .
 (١٣٩) المصدر نفسه ١١/٣ هـ ، ٤١٠/١ ب .
 (١٤٠، ١٤١) المصدر نفسه ١٢/٣ هـ ، ٤١٠/١ ب .
 (١٤٢) المصدر نفسه ٥٦/٣ هـ ، ٤٣١/١ ب .
 (١٤٣) المصدر نفسه ٥٩/٣ هـ ، ٤٣٣/١ ب .
 (١٤٤) المصدر نفسه ٥٨/٣ هـ ، ٤٣٢/١ ، ٤٣٣ ب .

بعض الباحثين على ان « نصيب الأمر فيها قليل لا يستحق أن يحسب له حساب في الترتيب وعقد الأبواب »^(١٤٥) .

٤ - ما يكون بمنزلة الذي عما يجازى به :

مهد سيبويه لهذا النوع من الأسماء الناقصة بالكلام في الباب السابق على (الجزء) وان الفعل في الجزاء ليس صلة لما قبله ، وههنا يقول : « هذا باب الأسماء التي يجازى بها ، وتكون بمنزلة الذي ، وتلك الأسماء : من ، وما ، وأيّم ، فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت : ما تقول أقول فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسما ، فكأنك قلت :

الذي تقول أقول »^(١٤٦) .

وقد كرر سيبويه كون هذه الأسماء بمنزلة الذي في غير موضع^(١٤٧) .

٥ - (أن) التي تكون اسما مع مدخولها :

عقد سيبويه بابا على (أن) قال فيه : « هذا باب إن وإن ، أما أن فهي اسم وما عملت فيه صلة لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسما . . . »^(١٤٨) فهو يتكلم على اسمية أن وصلتها ، أما (إن) فقد ذكرها في نهاية الباب للموازنة حيث يقول : « وأما إن فأنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أن . . . »^(١٤٩) .

وقد استغرق الكلام على (أن) اثني عشر بابا بينها بعض الأبواب على (إن) للموازنة وعلى وجه الاستطراد^(١٥٠) .

٦ - (أم) و (أو) حيث يكون الفعل في موضع الاسم او مصدرها مؤولا :

قصد سيبويه في أبواب أم وأو تنزيل الفعل منزلة الاسم حيث يقول في (أم) :

(١٤٥) سيبويه امام النحاة ، ١٧٨ .

(١٤٦) الكتاب ٦٩/٣ هـ ، ٤٣٨/١ ب .

(١٤٧) المصدر نفسه ٧١/٣ ، ٨٠ هـ ، ٤٣٩/١ ، ٤٤٣ ب .

(١٤٨) المصدر نفسه ١١٩/٣ هـ ، ٤٦١/١ ب .

(١٤٩) ١٥٠ ، منهج كتاب سيبويه ، ٤٣٩ .

« وتقول : أضربت زيدا أم قتله ... فالبدء بالفعل ههنا أحسن كما كان البدء بالاسم ثم فيما ذكرناه أحسن ، كأنك قلت : أيّ ذاك كان يزيد »^(١٥١) .

وقال في (أو) :

« وتقول : أعاقل عمرو أو عالم ؟ ، وتقول : أتضرب عمرا أو تشتمه ؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما ، بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ، لأنك قد أثبتت عمرا لأحد الفعلين ، كما أثبت الفعل هناك لأحد الاسمين وأدعيت أحدهما ، كما أدعيت ثم أحد الاسمين ... »^(١٥٢) .

وهكذا ينزل الفعل منزلة الاسم في أحكامه بل يجعله على تقدير الاسم حيث يقول : « وتقول : ما أدري أقام أم قعد ، اذا أردت : ما أدري أيهما كان ؟ وتقول : ما أدري أقام أو قعد ، اذا أردت : انه لم يكن بين (قيامه) و (قعوده) شيء ، كأنه قال : لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال (قيام) و (لا قعود) بعد قيامه : أي لم أعد قيامه قياما ، ولم يستن لي قعود بعد قيامه ... »^(١٥٣) .

وبهذا يتوضح تفسير إيراد هذه الأبواب في نهاية الأسماء الناقصة ، أي التي تكمل بحشو أو صلة ، لأن الفعل في التسوية مصدر مؤول ، قال ابن هشام الأنصاري : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتدثر لثمانية معان : أحدها ، التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها ، وليس كذلك بل كما تقع بعد (ما أبالي) و (ما أدري) و (ليت شعري) ونحوهن والضابط : أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ ﴾ ،

(١٥١) الكتاب ١٧١/٣ هـ ، ٤٨٣/١ ب .

(١٥٢) المصدر نفسه ١٨٣/٣ هـ ، ٤٨٩/١ ب .

(١٥٣) الكتاب ١٧١/٣ هـ ، ٤٨٣/١ ب .

قال ابن خروف (تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ، ٤٤) :

« وانما كان الاستصحاب في المعادلة عن المعاديين والمعادين » من حيث أثبت لاحدهما أمرا من غير تعيين ، فاستفهمت عن اللبث له ، لا عن الامر ، لانه متعين عندك ، وكذلك اذا ثبت معين عندك أحد أمرين فاستفهمت عنه جرى مجرى الاول ولذلك استوي الاسم والفعل .

ونحو : ما بالي أقمت أم قعدت ، ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه ، وما بالي بقيامك وعدمه «^(١٥٦)» .

الرابع - ما لا ينصرف :

هذا هو النوع الرابع من الأسماء ، وقد ذكره ليتيم الكلام على مجاري الاسم المتمكن الأمكن (غير المنزع من الصرف) في وجوه الاستناد^(١٥٧) ، وأول أبوابه قوله : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، هذا باب أفعل »^(١٥٨) وتستمر الأبواب في أكثر من ثلاثين بابا تحدث عن (أفعل) ثم عن (التسمية بالفعل) ، و (ما لحقته الألف في آخره) ، و (ما لحقته نون بعد ألف) و (ما ختم بهاء التأنيث) ، وما كان على بناء (فعل) و (مفاعل ومفاعيل) ، ثم استطرد في دراسة (التسمية) وكيف تكون (بلفظ الاثنين والجميع)^(١٥٩) ، واستمر على هذه الأبواب الى الباب الذي يقول فيه : « هذا باب ارادة اللفظ بالحرف الواحد »^(١٥٨) وهو من أبواب التسمية أيضا .

الخامس - الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام :

استغرق سيبويه الكلام على الأسماء المظهرة التامة ، ثم علامات المضميرين والأسماء الناقصة التي تتم بحشو أو صلة ، وما لا ينصرف وجميع هذه الأنواع التي جعلها سيبويه مدار الكلام في وجوه الاستناد تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام اذا استئينا المبني منها ، وههنا يتم الكلام على هذه الأنواع بالأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام وهو الباب الذي يقول فيه : « هذا باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك

(١٥٤) مغني اللبيب ، ١٧/١ .

(١٥٥) قال الاستاذ علي التجدي ناصف (سيبويه امام النحاة ، ١٧٨) :

«والقول في موانع الصرف يتم ما قال قبلنا عن الاسم ، وأحواله في الاعراب» .

(١٥٦) الكتاب ١٩٣/٣ هـ ، ٢/٢ ب .

(١٥٧) المصدر نفسه ٢٣٢/٣ هـ ، ٢٣٢/٢ ب .

(١٥٨) المصدر نفسه ٣٢٠/٣ هـ ، ٦١/٢ ب .

قول العرب في رجل يسمى تأبط شراً ، وقالوا : هذا بَرَقَ نحرُه ، ورأيت بَرَقَ نحره فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل ان يكون اسماً»^(١٥٩) .

وهذا النوع يتم الكلام على الأسماء التي جعلها مدار الكتاب وتابع أنواعها نوعاً نوعاً في ترتيب منقطع النظير في الدقة والتنسيق ، وسيتابع الباحث أنواع الفعل ، ثم أنواع الحرف .

ثانياً - أنواع الفعل :

تبدأ تقسيمات الفعل في الكتاب من الباب الأول في مقدمته ، وقد أورد أنواعه الأخرى من جهة عمله متفرقة في ثنايا الأبواب .

فأنواع الفعل في الكتاب على الوجه الآتي :

الأول : أنواع الفعل من جهة وقوعه وأزمته وصياغته :

قال سيبويه :

« وأما الفعل فأمثلة اخذت من لفظ أحداث الأسماء :

وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأمّا (بناء ما مضى) ، فذهبَ وسَمِعَ ومَكَثَ وحَمِدَ .

أما (بناء ما لم يقع) فانه قولك :

أمرأ : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ .

ومخبراً : يَقْتُلْ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَضْرِبُ ، وَيَقْتُلُ ، وَيَضْرِبُ .

وكذلك (بناء ما لم ينقطع وهو كائن) اذا أخبرت «^(١٦٠)» .

ويتضح للباحث من دراسة النص نفسه موازنا بما أورده سيبويه في اسم الفاعل وهو

يعمل عمل الفعل «^(١٦١)» أنّ الفعل من جهة (وقوعه) في ثلاثة أنواع :

(١٥٩) الكتاب ٣/٣٢٦ هـ ، ٢/٦٤ ب .

(١٦٠) الكتاب ١/١٢ هـ ، ٢/٢ ب .

(١٦١) المصدر نفسه ١/١٦٤ هـ ، ١/٨٢ ب .

١ - الفعل الواقع المنقطع : نحو : ذَهَبَ وَسَمِعَ .
٢ - الفعل الذي لم يقع : وأمثله من الأمر : اذهبْ ، واقتلْ . ومن المضارع :
يَذْهَبُ عن قليلٍ أو غداً .

٣ - الفعل الواقع ولم ينقطع : وأمثله من المضارع نحو : زيد يصلي ، وكان يصلي ، وما زال يصلي .

وينتج أن الفعل من جهة (أزمته) ثلاثة أنواع هي :

١ - الفعل الماضي : نحو : ذهب وسمع .

٢ - فعل المستقبل : وأمثله من الأمر : اذهب واقتل . ومن المضارع : يذهبْ

عن قليل أو غداً .

٣ - الفعل المستمر في الحال ، والفعل المستمر في الماضي ، والفعل المستمر من الماضي الى الحاضر ^(١١٣) ، نحو : زيد يصلي ، وكان يصلي ، وما زال يصلي .

كما ينتج أن الفعل من جهة (بنائه) ^(١١٣) ثلاثة أنواع هي :

١ - الفعل الماضي : نحو : ذهبَ وَسَمِعَ .

٢ - الفعل المضارع للاسم : نحو : يذهبْ عن قليل أو غدا ، ويضربُ زيداً

الساعة ، وكان يضربُ أباك .

٣ - فعل الأمر : نحو : اذهبْ واقتلْ .

(١٦٢) قال عبدالقاهر الجرجاني وهو يتحدث عن ضروب الفعل في وقت الاخبار حيث يقول (كتاب المقتصد في شرح

الايضاح ، ١/ ٥٣٤) :

«أن يكون الفعل قد وجد قبل حاله ، الا انه امتد واتصل حتى اقرن بزمانك هذا ، وهو بعد موجود ، مثاله قولك : زيد يعلم فنونا من العلم ، فعلمه ذلك قد كان من قبل ، الا انه لا ينقطع وكان موجودا في وقتك هذا كان حالاً ، ولهذا قال صاحب الكتاب : وما هو كائن لم ينقطع ، فجعل من شرط الحال كون الفعل وسلامته عن الانقطاع .»

(١٦٣) قال الدكتور احمد عبدالستار الجواري (نحو الفعل ، ٣٠) :

«وان تقسيم الفعل الى ماضٍ ومضارع وأمر انما قصد به الى تقسيم الصياغة التي تنطوي تحت قسم منها جملة معانٍ تلتقي في نطاق معنى واسع كلي» .

وهذه الأنواع موازنة على الوجه الآتي :

أنواع الفعل من جهة بانه	أنواع الفعل من جهة أزمنته	أنواع الفعل من جهة وقوعه
ذهب	الفعل الماضي	الفعل الواقع المنقطع
اذْهَبْ ، سيذهب	فعل الأمر والفعل المضارع	الفعل الذي لم يقع
يُصَلِّي الساعة	الفعل المضارع	الفعل المستمر ولم ينقطع
كان يصلي		او الفعل المستمر في الماضي
الله يعلم		او الفعل المستمر من الماضي

وههنا تتوضح الامور المهمة الآتية :

١ - ان النوع الثالث من الفعل من حيث وقوعه أي الفعل الواقع ولم ينقطع يمكن ان يعبر عنه بـ (الفعل الدائم) وهو الفعل المضارع المستمر في الحاضر او المستمر في الماضي او المستمر من الماضي الى الحاضر .

٢ - ان اسم الفاعل حيث يعمل عمل الفعل انما هو بمعنى الفعل الدائم اذا كان في معناه وعمله مثل الفعل المضارع المستمر في الحال او المستمر في الماضي ^(١٦٤) .

الثاني : أنواع الفعل من جهة عمله في الأسماء والمصادر :

١ - الفعل اللازم :

قال سيويه : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعمده فعله الى مفعول » ^(١٦٥) ، ومن أمثلته : ذهب زيد وجلس عمرو .

٢ - الفعل المتعدي :

قال سيويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعمده فعله الى مفعول وذلك قولك : ضربَ عبدالله زيداً » ^(١٦٦) .

١٦٤ (منهج كتاب سيويه ، ١٥٦ .

١٦٥ الكتاب ١/٣٣ هـ ، ١٤/١ ب .

١٦٦ الكتاب ١/٣٤ هـ ، ١٤/١ ب .

٣ - الفعل المتعدي بحرف :

قال سيبويه : « وانما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الاضافة فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجرّ عمل الفعل »^(١٦٧) .

٤ - كان وأخواتها وما أشبهها :

قال سيبويه : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد . . . وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، وما دام ، وليس ، وما كان نحوهم من الفعل لا يستغني عن الخبر »^(١٦٨) وقد جعل بمنزلتها (أفعال المقاربة) حيث يقول في (كاد) وأخواتها : « الفعل ههنا بمنزلة الفعل في (كان) اذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلة ثم ، وهو ثم خبر ، كما أنه ههنا خبر ، إلا أنك لا تستعمل الاسم ، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو : هلاً ، ولألاً »^(١٦٩) ثم قال : « وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة ببعضها ببعض ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال »^(١٧٠) .

٥ - الفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة :

قال سيبويه : « وقد جاء من الفعل ما قد انفذ الى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً وتفتّات شحماً ، ولا تقول : امتلأته ،

-
- (١٦٧) المصدر نفسه ٣٨/١ هـ ، ١٧/١ ب .
(١٦٨) المصدر نفسه ٤٥/١ هـ ، ٢١/١ ب .
(١٦٩) المصدر نفسه ١٦٠/٣ هـ ، ٤٧٨/١ ب .
(١٧٠) المصدر نفسه ١٦١/٣ هـ ، ٤٧٩/١ ب .

ولا تفتقاته ، ولا يعمل في غيره من المعارف»^(١٧١) .

ثم تكلم على تمكنه : « ولا يقدّم المفعول فيه فتفقرول : ماء امتألت ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الأساء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى الى مفعول نحو : كسرتة فانكسر ودفعته فاندفع ، فهذا النحو انما يكون في نفسه ولا يقع على شيء»^(١٧٢) .

وأوضح أصله فقال : « صار امتألت من هذا الضرب ، كأنك قلت : ملأني فامتألت ، ومثله ، دحرجته فتدحرج ، وإنما أصله ، امتألت من الماء ، وتفتقات من الشحم فحذف هذا استخفافا»^(١٧٣) .

ثم تكلم على كيفية تعديهِ فقال : « وكان الفعل أجدر أن يتعدى اذ كان عشرون ونحوه وهو - في انهم قد ضعفوه - مثله»^(١٧٤) .

قال السيرافي في شرح هذه العبارة « يعني : ان امتألت وتفتقات وبابه أولى بالعمل في المنكور الذي بعده اذ كانوا قد عدّوه للملة التي ذكرناها من شبهه باسم الفاعل . كان ما هو فعل على الحقيقة أولى بالتعدي وأحقّ بالعمل والنفوذ غير أنهم قد ضعفوا هذا الفعل للعلل التي ذكرناها حتى منعوه من التعدي الى غير المنكور ، فلما حلّ هذا المحل صار بمنزلة عشرين»^(١٧٥) .

(١٧١) الكتاب ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ هـ ، ١٠٥/١ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/١١٣ ، ١١٤) :

«ومعنى (أنفذ) أي أعمل فيه ولم يقو قوة غيره مما تعدى الى مفعول ، يعني : ولم يقو قوة ضربت زيدا الذي قد تعدى الى مفعول ، لان ضربت ونحوه يتعدى الى المعارف والنكرات ، وتقدم مفعولاتها وتأخر ، وليس ذلك في : تفتقات شحم وبابه» .

(١٧٢) و ١٧٣ (الكتابه ١/٢٠٥/١ ، ١٠٥/١ ب .

(١٧٤) الكتاب ١/٢٠٥ هـ ، ١٠٥/١ ب .

(١٧٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/١١٦ .

ثالثا - أنواع الحرف :

هذا هو القسم الثالث من أنواع الكلم في الكتاب بعد ان أتم البحث الكلام على أنواع الاسم) و (أنواع الفعل) ، والكتاب في دراسته الحروف لم يعن بتصنيفها وترتيبها ، وإنما اشتمل على دراسته أنواعها حيث تتطلب الحاجة الكلام على نوع منها فقد تحدّث عن (حروف الاستفهام) و (حروف النفي) في أبواب الاشتغال ، وتحدّث عن (حروف الجر) في اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله وهكذا .

المبحث الثاني

موازنة أنواع الكلام في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين

لدى استقرار أنواع الكلم التي حددت طريقة التحليل أقسامها الوظيفية وخواصها التحليلية يتضح للباحث ان صنع سيبويه هذا في الكتاب يوضح جانباً آخر من التقويم النحوي الذي تتضح به وظائف الكلم وأحكامها حيث تختلف بها مواقع الكلام ، وسيتابع الباحث أنواع الكلم في الكتاب موازناً بما لدى النحاة المتأخرين للوقوف على أنواع الكلم لديهم ، ومعرفتهم بخواصها ، وعندئذ تتضح خصائص منهج سيبويه في هذا الجانب من التقويم النحوي .

أولاً - أنواع الاسم والتقويم النحوي :

الأول : الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن :

أوضح البحث أنواع الأسماء المظهرة المذكورة ومجاريها وخواصها في وجوه الاسناد المختلفة وبدأها بـ (المصادر) ، وعند موازنتها بما لدى النحاة المتأخرين تتضح الملاحظات الآتية :

الأولى : أول المصادر التي تحدث عنها سيبويه هو (أسماء الحداث) أو المفعول المطلق ، وقد أوضح البحث ان اسم الحداث انما هو المصدر الذي يؤخذ من لفظ فعله ، أو يكون نوعاً منه ، وشرطه أن يذكر مع فعله ليدل على الحدث^(١٧٦) ، ولكن الذي يظهر في كتب النحاة ما يأتي :

١ - تقدير الفعل :

ذهب بعض النحاة في (ما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة) الى تقدير الفعل في بعض أنواعه ونسبوه الى سيبويه خطأ^(١٧٧) من ذلك نحو : قعدت جلوساً ، وما كان نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أُنْتِكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، وذلك مخالف

(١٧٦) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ ، ١١٤ .

(١٧٧) قال ابن عيش (شرح الفصل ، ١١٢/١) :

وهو رأي سيبويه ، لأن مذهبه انه اذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه باضمار فعل من لفظ

ذلك المصدر .

لشروط كون الفعل مظهرا ، ولا داعي لتقدير الفعل في مثل : قعدت جلوسا ، وقد قال سيبويه : قعد القرفصاء فنصبه بالفعل المظهر لأنه ضرب منه ، وذلك يجري مجراه^(١٧٨) ، ثم انهم قدروا الفعل (نبت) ، وسيبويه يرى أن (نباتا) مصدر (أنبت) أيضا^(١٧٩) ، وعندئذ لا داعي للتقدير في هذا ومثله مما يلتقي فعله في الاشتقاق وعليه أكثر النحاة^(١٨٠) .

وانما يدعوههم الى التقدير طلب موافقة المفعول المطلق للفظ فعله ، فيحققون شرطا ، ويتخلف شرط آخر وهو كون الفعل مظهرا مع المفعول المطلق ، والأصل عندهم عدم التقدير^(١٨١) .

٢ - تأويل المصدر :

ويذهب بعض النحاة لتصحيح الاعراب على المفعول المطلق الى تأويل المصدر أو الاسم ليطابق لفظ فعله المذكور ، أي انهم ههنا يسيرون في نفس المسألة السابقة باتجاه معاكس ، ولو صحّ هذا لا طرد في كل ما ينتصب بالفعل المظهر من المصادر وما يجري مجراها ، من ذلك قول بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ فَضَّلَ اللَّهُ الْمَجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ : « درجة : قيل هو مصدر في معنى تفضيلا »^(١٨٢) ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾ : « قوله تعالى : نافلة لك : فيه وجهان أحدهما هو مصدر بمعنى تهجدا »^(١٨٣) .

٣ - اللبس بين المفعول المطلق وغيره :

قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب ، لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ... »

(١٧٨) قال ابن مالك (شرح عدة الحفاظ وعدة الالفاظ ، ٦٩١) :

«يقوم مقام المصدر ما دل على معناه من مصدر نحو : قعدت جلوسا ، او غير مصدر نحو : اغتسلت غسلا ، وقعدت القرفصاء»

ينظر : الكتاب ٣٥/١ هـ ، ١٥/١ ب .

(١٧٩) الكتاب ٨١/٤ هـ ، ٢٤٤/٢ ب .

(١٨٠) قال ابن عيش (شرح المفصل ، ١١٢/١) :

«... أكثر النحويين يعمل الفعل المذكور لانفتاحها في المعنى وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي» .

(١٨١) القواعد الكلية والاصول العامة للنحو العربي ، ١٩٨ .

(١٨٢) التبيان في اعراب القرآن ، ٣٨٣/١ .

(١٨٣) المصدر نفسه ٨٣٠/٢ .

ذلك قولك : هو ابن عمي دنيا ، وهو جاري بيت بيت فهذه أحوال ... »^(١٨٤) .

ولكن المبرد يقول : « ان قلت : هذا ابن عمي دنيا ، وهذه الدراهم وزن سبعة ... نصبت ذلك كله ، وليس نصبه على الحال ... ولكنها مصادر على قولك : ضرب ضربا ، ونسج نسجا »^(١٨٥) : أي انها تنصب على المفعولية المطلقة ، ولكن المفعول المطلق انما يؤخذ من لفظ فعله الذي يذكر معه .

الثانية : من أنواع المصادر ما يعمل فيه الفعل في اللفظ لا في المعنى حيث يكون المصدر مفعولا أي نائبا للفاعل : نحو سير عليه مقدم الحاج وسير عليه سير شديد ، وحكمه النحوي على الوجه الآتي :

١ - الرفع : قال سيويه : « تقول : سير عليه سير شديد ، وضرب به ضرب ضعيف فأجرت مفعولا والفعل له »^(١٨٦) .

٢ - النصب : وانما ينصب على واحد من الوجوه الآتية :
أ - المفعولية المطلقة :

قال سيويه : ان قلت : ضرب به ضرباً ضعيفاً فقد شغلت الفعل بغيره عنه ، ومثله ، سير عليه سيراً شديداً »^(١٨٧) .

ب - ج - ج : الحال ، أو النصب باضمار فعل :
قال سيويه : « وما يجيء توكيدا وينصب قوله : سير عليه سيراً وانطلق به انطلاقاً ، وضرب به ضرباً ، فينصب على وجهين :

أحدهما ، على أنه (حال) على حد قولك : ذهب به مشياً ، وقيل به صبراً ، وان وصفته على هذا الحد كان نصبا تقول : سير به سيراً عنيفاً كما تقول : ذهب به مشياً عنيفاً .

وان شئت نصبته على (إضمار فعل آخر) ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول : سير عليه سيرا ، وضرب به ضربا ، كأنك قلت بعدما قلت : سير عليه وضرب به :

(١٨٤) الكتاب ١١٨ / ٢ هـ ٢٧٥ ب .

(١٨٥) القضب ، ٣٠٣ / ٤ ، ٣٠٤ .

(١٨٦ ، ١٨٧) الكتاب ٢٢٩ / ١ هـ ، ١١٧ ب .

يسيرون سيرا . . . ولكنه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو : يضر بون وينطلقون ،
وجرى على قوله : (انما أنت سيرا سيرا) و (الحذر الحذر) أي ما ينتصب من المصادر
باضمار الفعل المتروك اظهاره ، وعلى هذا فهو ليس مما ينتصب على المفعولية كما توهمه
بعضهم^(١٨٨) .

الثالثة : حدد النحاة بعض أنواع المصادر الوظيفية ، منها (المفعول المطلق) وهو
(اسم الحدثان) عند سيبويه ، و (المصدر المكرر) في باب الاغراء والتحذير نحو : الحذر
الحذر ، و (المصدر الذي اقيم مقام ظرف الزمان) نحو : آتيك طلوع الشمس وخفوق
النجم ، ولكن المصادر لم تصنف عند النحاة تصنيفا واضحا في باب اضممار الفعل على
ما أوضحه البحث لدى سيبويه سوى بعض الأنواع كالمصادر التي يراد بها الدعاء نحو سقيا
وحمدا والمصدر التشبيهي نحو : مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلي ، أما سيبويه فقد
تعقّب في خواصها التحليلية فوجدها في اضممار الفعل المتروك اظهاره : أربعة أنواع بيّنة
متباينة وهي (المصادر التي يراد بها ترجية الفعل واثباته) نحو سقيا ورعيا ، وحمدا وشكرا
و (المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل) نحو : الحمد لله ، و (المصادر التي يراد بها
اتصال الفعل) نحو : زيد سيرا سيرا و (المصادر التي يراد بها التشبيه) أو المصدر
التشبيهي ، وهذا النوع عند سيبويه على ما أوضحه البحث في أصناف متعددة بلحاظ
خواصها التحليلية ، وعليه بعض النحاة ، ولكنهم لم يستوفوا كل ما ذكره من
أصنافه^(١٨٩) .

الرابعة : إن تصنيف المصادر السابقة وتحديد خواصها التحليلية له علاقة بالأحكام
النحوية ، ويتضح ذلك في تصنيف المصادر في باب اضممار الفعل خاصة ، فإن ثمره هذا
التصنيف تتضح فيما يأتي :
أولا : اشتراكها جميعا في كونها بدلا من اللفظ بالفعل .

(١٨٨) الكتاب ٢٣١/١ هـ ، ١١٨/١ ب .

(١٨٩) ينظر : المصطلح النحوي ، ١٣٩ .

(١٩٠) شرح الفصل ، ١١٥/١ ، ١١٦ .

ثانيا : كونها قد تحتمل النصب والرفع ، وبذلك تتميز هذه الأنواع الأربعة من المصادر من سواها ، فالنصب على اضممار الفعل ، أما الرفع فعلى الابتداء أو كونها أخبارا تبنى على مبتدأ نحو قولك : الحمد لله ، قال سيبويه : « ومثل الرفع ﴿ فصبِرْ جميل والله المستعان ﴾ كانه يقول : الأمر صبر جميل »^(١١١) ، وقد أشار سيبويه الى أن احتمال بعض هذه الأنواع من المصادر النصب والرفع انما هو فارقي تتميز به من غيرها حيث يقول في باب المفعول له : « ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما ، لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعا يبنى على مبتدأ فبنى معه على المبتدأ ، فمن ثم خالف باب رحمة الله عليه ، وسقيا لك وحدا لك »^(١١٢) ، قال السيرافي : « يعني خالف باب رحمة الله عليه ، وسائر المصادر التي يجوز فيها الرفع والنصب مما تقدم ذكره فلم يجز في المفعول له غير النصب يعني أن المصادر التي تنصب في أول الكلام قد ترفع أيضا بالابتداء وبخبر الابتداء نحو : صبر جميل ، وطاعة وقول معروف »^(١١٣) .

ومن الواضح أن (النصب) هو الوجه على اضممار الفعل ، أما (الرفع) فهو مما يجتمل في بعض هذه المصادر ، فالباب الذي فيه ذكر سقيا ورعيا يقول فيه : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا . . . قال أبو زيد :

أَقَامَ وَأَقْوَى ذَاتَ يَوْمٍ وَخَيْبَةً
لأَوَّلِ مَنْ يَلْقَى ، وَشَرُّ مُيسِرٍ »^(١١٤)

وذلك برفع (خيبة) على الابتداء ، وفي الباب الذي فيه تربا وجندلا قال :

« وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيًا عليه ما بعده ، قال الشاعر :

فَتُرِبُ لأَفْوَاهِ الوُشَاةِ وَجَنْدَلُ »^(١١٥)

(١٩١) الكتاب ٣٢١/١ هـ ، ١٦٢/١ ب .

(١٩٢) المصدر نفسه ٣٧٠/١ هـ ، ١٨٦/١ ب .

يشير سيبويه الى المصادر التي تنصب باضممار الفعل التروك اظهاره ، واولا حيث يقول (المصدر نفسه ٣١١/١ هـ ، ١٥٦/١ ب) :

وهذا باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره ، وذلك قولك : سقيا ورعيا .

(١٩٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣٣٩/٢ .

(١٩٤) الكتاب ٣١٣/١ هـ ١٥٧/١ ب .

(١٩٥) الكتاب ٣١٥/١ هـ ، ١٥٨/١ ب .

وفي الباب الذي فيه : حمدا وشكرا قال : « وقد جاء بعض هذا رفعا مبتدأ ثم بينى عليه ، وزعم يونس أن رؤية بن العجاج كان يشد هذا البيت رفعا وهو لبعض مذحج وهو هني بن أحر الكنائي :

عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَأَقَامَتِي فَيَكُمُّ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ ^(١٩٦)
وَإِنَّمَا يَكُونُ الرِّفْعُ هُوَ الْوَجْهَ فِيهَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَعْرِفَةٌ نَحْوُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، قَالَ سَيَبَوِيه : « وَإِنَّمَا اسْتَجَبُوا الرِّفْعَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ صَارَ مَعْرِفَةً وَهُوَ خَيْرُ فَقْوَى فِي الْإِبْتِدَاءِ ، بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَالرَّجُلِ وَالَّذِي تَعْلَمُ ، لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ إِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ ، وَأَحْسَنُهُ إِذَا اجْتَمَعَ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ أَنَّ يَبْتَدِئُ بِالْأَعْرَفِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْكَلَامِ » ^(١٩٧) وهو في الرفع على معنى المنصوب ، قال سَيَبَوِيه : « وَعَلِمَ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَإِنْ ابْتَدَأَتْهُ فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْفَلْظِ يَقُولُكَ : أَحْمَدُ اللَّهِ » ^(١٩٨) .

ولكن النحاة لم يعتمدوا تصنيف سَيَبَوِيه لأنواع المصادر في باب اضممار الفعل ولم يَتَّبِعُوا بعض خواصها التحليلية فاختلَفُوا في أحكامها النحوية ، من ذلك :

١ - قال الصَّبَّانُ : « قال الدماميني : وظهر كلام سَيَبَوِيه ان الرفع غير مطرد ، لأنه قال : وقد جاء بعض هذا رفعا اهـ .

وفيه نظر ، لأن (جاء) في كلامه بمعنى (ورد) ، وسماع البعض لا ينافي قياس غيره عليه فالأوجه الاطراد كما يفيد كلام ابن عصفور » ^(١٩٩) .

وَإِنَّمَا الصَّوَابُ مَا قَالَهُ الدَّمَامِينِي فِي ضَوْءِ مَا أَوْضَحَهُ الْبَحْثُ مِنْ أَنَّ الرِّفْعَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ أَيْ أَنَّهُ غَيْرُ مَطْرُدٍ وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِسَيَبَوِيه .

٢ - قال الصَّبَّانُ : « اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سماع مضافا نحو : ويحك ، وويلك ، وبعذك وسحقك ، والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لأنه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له ، ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الجمع ، واطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيد بعدم الاضافة » .

ثم قال الصَّبَّانُ : « وهو الأقرب [يقصد : اطلاق التسهيل] ولا نسلم انه حينئذ يكون مبتدأ لا خبر له [يقصد : قول الجمع] » ^(٢٠٠) .

(١٩٦) المصدر نفسه ٣١٩/١ هـ ، ١٦١/١ ب .

(١٩٧) المصدر نفسه ٣٢٨/١ هـ ١٦٥/١ ب .

(١٩٨) المصدر نفسه ٣٢٩/١ هـ ، ١٦٦/١ ب .

(١٩٩، ٢٠٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ١١٧/٢ .

والصواب ما في الجمع وهو الموافق للكتاب ، لأن (ويح لك) هي التي يجوز فيه الرفع لا (ويحك) ، قال سيبويه : « فإذا قلت : تَبَّأْ له وويح له فالرفع ليس فيه كلام »^(٢٠١) وقال السيوري في شرحه : « إذا قلت : تَبَّأْ له وويح له فجيئت لويح بخبر وهو اللام حسن الرفع في ويح وان نصبت تَبَّأً »^(٢٠٢) ، وقد فرّق سيبويه بين (وَيَحُّكَ) و (وَيَحُّ لَكَ) فالاولى من صنف المصادر التي يراد بها ترجية الفعل وإثباته نحو : سقيا ورعيا ، والأصل فيها النصب ، أما (ويح لك) فهي من صنف المصادر التي يراد بها تقدير ثبوت الفعل نحو الحمد لله والرفع هو الوجه فيها . وعلى هذا لا يصح عدم التقيد على ما جاء في التسهيل الذي ارتضاه الصبّان .

٣ - قال الأشموني وهو يتحدث عن اضممار العامل في المصادر : « وما نسب من المصادر لتفصيل عاقبة ما قبله كـ (إِمَّا مَنَّا) من قوله تعالى : ﴿ فَشَدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ عامله يخذف حيث عتّا أي حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير : فَإِمَّا تَمْنُونَ وَإِمَّا تَفَادُونَ »^(٢٠٣) .

وههنا يتضح أن النحاة قد جعلوا ما دلّ على التفصيل من مواضع المصادر التي يضمن فيها الفعل وجوبا ، وزادوا وأطالوا في شروط هذا النوع^(٢٠٤) ، ولكن سيبويه ذكر هذه الآية الكريمة في المصادر التي يراد بها اتصال الفعل مثل زيد سيرا سيرا^(٢٠٥) ، ويؤيده ما جاء في الآية المذكورة من تمة قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ ، قال الزجاج : « أي اقتلوهم وأسروهم حتى يؤمنوا فما دام الكفر فالحرب قائمة أبدا »^(٢٠٦) ، أما التفصيل الذي أوردته النحاة فانما يفهم من (أمّا) وليس من المصدر نفسه ولا يختلف المعنى في الآية لو قيل

(٢٠١) الكتاب ١/٣٣٤ هـ ، ١٦٨/١ ب .

(٢٠٢) شرح كتاب سيبويه (السيوري) ٣٠٢/٢ .

(٢٠٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ١١٨/٢ .

(٢٠٤) الكتاب ١/٣٣٦ هـ ، ١٦٨/١ ب .

(٢٠٥) مجمع البيان في تفسير القرآن ، ٩٨/٩ .

ونظام الآية - سورة محمد / ٤ - وَقَدْ أَقْبَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَفُتِّرُوا الرِّقَابَ حَتَّى إِذَا اخْتَسَمُوهُمْ فَشَدُّوا الوَثَاقَ فَأَدْمَا مَنَّا بَعْدَ

وإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ

اللَّهِ فَلَنُجْزِيَ أَعْمَالَهُمْ .

في غير القرآن الكريم : فشدوا الوثاق مَنَّا أو فداءً ، ولم يذكر التفصيل بـ (إِثْمًا) ، لأنه ليس المقصود وإنما هو في القرآن الكريم لمزيد البيان في تقرير الأحكام حيث زاد بيانا - والله أعلم - أن الأسير يطلق في واحد من اثنين : أن يكون بغير عوض مَنَّا أو أن يفدى فداءً ، قال سيبويه في الباب الذي فيه ذكر الآية الكريمة : « ومعنى هذا الباب أنه فعل متصل في حال ذكرك إياه استفهمت أو أخبرت ، وانك في حال ذكرك شيئاً من هذا الباب تعمل في تشبيته لك أو لغيرك »^(٢٠٧) وهكذا تتضح ثمره تصنيف المصادر في بيان المعاني الدقيقة فضلاً عن أهميته في التقويم النحوي^(٢٠٨) .

الخاتمة : من أنواع المصادر ما ينتصب بعد تمام الكلام على الحال وقد جاء في بيان خواصه التحليلية أنه في موضع (فاعل) ، وهذا يعني أن المصدر الذي يصح أن يكون حالاً لا يطرد في كل المصادر قال سيبويه : « وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً »^(٢٠٩) أراد به ما كان مثل : قتلته صبراً ، وأتيته مشياً . ويدل أن المصدر ههنا من ضروب الفعل على وجه يصح وصف الفعل به فالقتل صبر وغدر ، والأتان مشي وركوب ، وفي شرح السيرافي : « مذهب سيبويه في أثبت زيداً مشياً وركضاً وعدلوا وما ذكره معه أن المصدر في موضع الحال كأنه قال : أتيته ماشياً . . . وكان أبو العباس يميز هذا في كل شيء دل عليه الفعل نحو : أتاناً سرعة ، وأتاناً رجلة ، ولا تقول : أتاناً ضرباً

(٢٠٧) الكتاب ١/٣٣٩ هـ ، ١/١٧٠ ب .

(٢٠٨) قال سيبويه (الكتاب ١/٣٣١ هـ ، ١/١٦٦ ب) :

«وما قوله تعالى جده : (وَيُنَزِّلُ يُؤْنِتُ لِلْمَكْنِينِ) فَاتَّه لا ينبغي أن نقول انه دعاء مهنا ، لان الكلام بذلك قبيح ، واللفظ به قبيح . . . لان هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : مؤلاه ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا .

أي انه ينزل منزلة المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل وليست في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته وتزجيته ، ولذلك ذكر سيبويه هذه الآيات في النوع الثاني من المصادر بلحاظ المعنى وهو (المصادر التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل) .

(٢٠٩) المصدر نفسه ١/٣٧٠ هـ ، ١/١٨٦ ب .

ولا أثنانا ضحكا ، لأن الضرب والضحك ليس من ضروب الاتيان والسرعة والرجلة من ضروب الاتيان «^(١١٠) .

وخلاصة القول ان ليس كل مصدر يصح ان يكون حالا ، ولكن بعض النحاة دأب في تأويل أي مصدر أو اسم ليصح وقوعه حالا ، من ذلك قولهم في قوله تعالى : ﴿ اَقْلَمَ يُنْظَرُوا إِلَى السَّاءِ فَوْقَهُمْ وَأَنبِئَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ بَبْصَرَةٍ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴾ : (تبصرة) : مفعول له أو حال من المفعول أي ذات تبصير . . . و (ذكرى) كذلك «^(١١١) ، وقولهم في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً ﴾ : « قوله تعالى : (بصائر) حال من الكتاب أو مفعول له ، وكذلك (هدى) و (رحمة) . «^(١١٢) .

* * *

أما (اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة) فهي الأقسام الاخرى من الأسماء المظهرة ، وهي في أحكامها النحوية لدى سيبويه تتوضح فيها الملاحظات الآتية :

الاولى : الأصل في اسم الفاعل وما أشبهه أن يجري في أساليب الكلام كسائر الأسماء المظهرة ، وتتعين اسميته اذا اقترن بالألف واللام أو دل على المضي أما عمله وهو اسم فأنما هو كالصفة المشبهة يجر كما تجر وينصب كما تنصب^(١١٣) . قال سيبويه : « وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم : هذا الضارب الرجل شبهوه بالحسن الوجه وان كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنه اسم وقد يجر كما يجر ، وينصب أيضا كما تنصب^(١١٤) »

(١١٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

ينظر : المقضب ، ٣ / ٢٣٤ .

شرح الكافية ، ٢ / ٥٩ .

(١١١) البيان في اعراب القرآن ، ٢ / ١١٧٣ .

(١١٢) المصدر نفسه ، ٢ / ١٠٢١ .

(١١٣) منهج كتاب سيبويه ، ١٥٥ .

(١١٤) الكتاب ، ١ / ١٨٢ هـ ، ١ / ٩٣ ب .

ولذلك تقول : هذا قاتل أخيه ، وهذا حسن الوجه ، وتقول : هذا الضارب الرجل ، وهذا الضارب الرجل كما تقول : هذا الحسن الوجه ، وهذا الحسن الوجه ، إلا أن الإضافة أحسن وأكثر لكونها أسماء ، قال سيبويه في باب الصفة المشبهة : « والإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء »^(٢١٥) .

ولكن النحاة المتأخرين لا يعدّونه اسماً إذا تجرد من الألف واللام وقد دلّ على المضي نحو : هذا قاتل عمرو أمس على ما نجده لدى سيبويه ، وهم يتحدثون عنه في إعمال اسم الفاعل وإن قالوا بعدم إعماله إلا الكسائي^(٢١٦) . أمّا المقترن بأن فقد تحدّثوا عن إعماله أيضاً وإن اختلفوا فيه^(٢١٧) ، وقالوا أنه يدل على المستقبل أو الحال ، والذي أوضحه البحث أن المقترن بالألف واللام بمعنى (الذي فعل) أي أنه بمعنى المضي دائماً .

وفي هدي هذا وذاك يفترض ألاّ يتحدث النحاة ههنا عن أعمال اسم الفاعل لأنه اسم على مذهب سيبويه ، والمعنى يؤيده ، والإضافة فيه أحسن وأكثر .

الثانية : أمّا يصنف اسم الفاعل مع (ما يعمل عمل الفعل) إذا تجرد من الألف واللام ودلّ على الحال والاستقبال على ما أوضحه البحث^(٢١٨) ، وأمّا يقع ذلك في الموارد الآتية التي يعتبر عنها النحاة بالشروط ، وهي على ما جاءت في الكتاب موافقة لقول ابن مالك :

وَوَلِيَّ اسْتَفْهَاماً أَوْ حَرْفَ زَيْدَا أَوْ نَفِيّاً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مَسْنِداً

وأمثله عند سيبويه كقولك : أزيداً أنت ضارب^(٢١٩) ، وبإساروق الليلة أهل

-
- (٢١٥) المصدر نفسه ١/١٩٤ هـ ، ١٠٠/١ ب .
 (٢١٦) شرح ابن عقيل ، ١٠٦/٢ .
 (٢١٧) المصدر نفسه ، ١١٠/٢ .
 (٢١٨) منهج كتاب سيبويه ، ١٥٦ .
 (٢١٩) الكتاب ١/١٠٨ هـ ، ٥٥/١ ب .

الدار (٢٢٠) ، وما زيدا أنا ضارب (٢٢١) ، ومررت برجل ضارب أبوه رجلاً (٢٢٢) ، وأزيدا أنت ضارب له (٢٢٣) .

وعلى هذا ينبغي أن يقتصر اعمال اسم الفاعل لدى النحاة ، لأنه في غير هذا لا ينعى بالفعلية .

الثالثة : اختلف النحاة في اسم الفاعل اذا جرى وصفا في باب النعت السببي ، وقد نقل سيبويه خلافهم فذكر ان ناسا من النحويين يفرقون بين (التنوين) و (غير التنوين) أي بين المضاف وغيره ويفرقون اذا لم يتونا بين (العمل الثابت) الذي ليس فيه علاج نحو اللازم والمخالط وبين ما كان (علاجاً) أي الذي تصحبه حركة نحو الضارب والكاسر (٢٢٤) . أما سيبويه فقد جعل هذا وذلك في هذا الباب سواء سواه تجريه على ما قبله وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً ومررت برجل ملازم أبوه رجلاً (٢٢٥) ، ويسلدو للباحث ان اسم الفاعل ههنا لكونه صفة لما قبله يصنف مع ما يعمل عمل فعله فأمثله في الاجراء سواء ، وقد تكفل سيبويه بردهم (٢٢٦) .

* * *

ومن الأسماء (الصفة المشبهة باسم الفاعل) وحكمها حسن اضافتها الى

-
- (٢٢٠) المصدر نفسه ١/١٧٥ هـ ، ١/٨٩ ب .
(٢٢١) المصدر نفسه ١/١٤٥ هـ ، ١/٧٢ ب .
(٢٢٢) المصدر نفسه ١/١٨ هـ ، ١/٢٢٦ ب .
(٢٢٣) المصدر نفسه ١/١٠٨ هـ ، ١/٥٥ ب .
(٢٢٤) الكتاب ٢/٢١ هـ ، ١/٢٢٨ ب .
(٢٢٥) المصدر نفسه ١/١٨ هـ ، ١/٢٢٦ ب .
(٢٢٦) المصدر نفسه ٢/١٩ هـ ، ١/٢٢٧ ب .

ما بعدها^(٢٢٧) والتونين عروئ جيد ، أي انك تنصب بها ما بعدها وهو جائز في جميع صورها ويتعين فيها كان نكرة ، قال سيبويه : « فأمّا النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً^(٢٢٨) وأما الرفع فلم يتكلم عليه سيبويه في هذا الباب إلا في الموضع الذي يذكر فيه عشرين درهما فيقول : « ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة . . . تقول : مررت برجل حسن الوجه أبوه . . . فان جئت بخير منك أو عشرين رفعت^(٢٢٩) » وهو من أمثلة النعت السببي وفي أبوبه أورد له أمثلة يتضح بها رفع ما كان من سبب الأول أي الموصوف وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه^(٢٣٠) .

فالوجه في الصفة المشبهة الإضافة الى معمولها ، وقد يجوز النصب بالتونين ويتعين في النكرة نحو الحسن وجها ، وأما الرفع فوجه جائز في أمثلة النعت السببي ، ولكن النحاة بلغوا في عدّ صورها ستاً وثلاثين .

* * *

أمّا (أفعل التفضيل) فقد تحدّث النحاة عن اعماله ، ولم يتوضح في منهجهم كونه

(٢٢٧) الكتاب ١/١٩٤ هـ ، ١٠٠/١ ب .

قال ابن عقيل (شرح ابن عقيل ، ١٤٥/٢ ، ١٤٦) :

«واشار بقوله : ولا تجر بها مع آل . . . النح الى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها - اذا كانت الصفة بال - أربع مسائل :

الاولى : جر المفعول المضاف الى ضمير موصوف نحو : الحسن وجهه .

الثانية : جر المفعول المضاف الى ما اضيف الى ضمير الموصوف نحو : الحسن وجه غلامه .

الثالثة : جر المفعول المضاف الى المجرّد من آل دون الإضافة : نحو : الحسن وجه أب .

الرابعة : جر المفعول المجرّد من آل والإضافة نحو : الحسن وجه .

وهذه المسائل الاربع انما تنفي أن الاسم لا تصح اضافته اذا كان معرفة وما يبدء معرفة نحو الحسن وجهه ، أو كان يبدء نكرة نحو : الحسن وجه ، وهذه من مسلمات النحو ، وليس من دأع الى صياغتها بلحاظ افعال الصفة المشبهة ، لانها في كل الاحوال اسم وتجري مجرى الاسماء في احكام الإضافة ونحوها ، ويفترض أن يطبقوا قاعدتهم العامة (شرح ابن عقيل ، ٤٦/٢) :

«لا يجوز دخول الالف واللام على المضاف الذي اضافته محضة فلا تقول : هذا الغلام رجل ، لان الإضافة منافية للالف واللام فلا يجمع بينهما .»

(٢٢٨) الكتاب ١/٢٠٠ هـ ، ١٠٣/١ ب .

(٢٢٩) المصدر نفسه ١/٢٠٣ ، ٢٠٤ هـ ، ١٠٤/١ ، ١٠٥ ب .

(٢٣٠) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

وصفا لغيره على ما نجده لدى سيبويه حيث اجري في أبواب النعت السببي مجرى (الأساء المركبة) وقد أوضح البحث أحكامها .

* * *

وأما (أساء العدد) فلم يتوضح لدى النحاة كونها عاملة وأنها تجري مجرى الصفة المشبهة حيث تجر كما تجر وتنصب كما تنصب ، وإنما يذكرها النحاة في (باب التمييز) وهو من منصوبات الأسماء في منهجهم .

* * *

وأما (أساء الأفعال) فهي أساء أيضا إلا أنها تعمل عمل فعلها ، وهي لدى النحاة على ثلاثة أنواع : تكون بمعنى الأمر ، وتكون بمعنى الماضي ، ومعنى المضارع نحو مه ، وهيئات ، ووي^(٣٣١) ، ولكنها عند سيبويه نوع واحد وهو ما يعمل عمل الفعل في الأمر والنهي ، حيث يقول : « هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأساء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي »^(٣٣٢) ، ونص على ذلك أيضا في الباب الثاني منه حيث يقول : « وهذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأساء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث . . . وموضعهم من الكلام الأمر والنهي اذا كانت للمخاطب الأمور والنهي »^(٣٣٣) .

وهكذا يتضح للباحث ان اسم الفعل لدى سيبويه يتعين في الأمر والنهي دون غيره ، ولكن الرأي السائد ان اساء الأفعال في الأمر والنهي ، وانما تكون بمعنى المضارع والماضي ايضا ، ولذلك أورد الاستاذ المحقق عبدالسلام هارون ما يتصور أنه من أمثلة المضارع والماضي في فهرس أساء الأفعال^(٣٣٤) ، وعلى الوجه الآتي ومعه وجه الصواب الذي اتضح للباحث :

- « أف : ٤ : ٥٨ »^(٥) .

(٣٣١) شرح ابن عقيل ، ٣٠٢/٢ ، ٣٠٣ .

(٣٣٢) الكتاب ٢٤١/١ هـ ، ١٢٢/١ ب .

(٣٣٣) المصدر نفسه ٢٤٨/١ هـ ، ١٢٦/١ ب .

ينظر : المصدر نفسه ٢٤٧/١ هـ ، ١٢٣/١ ب .

(٣٣٤) الكتاب (الفهرس) ٢٥٣/٥ ، ٢٥٤ هـ .

(٥) هكذا ورد في الفهرس والرقم ازاها يشير الى موضعها في كتاب سيبويه .

ولدى مراجعة الموضع المذكور اتضح ان سيويه لم ينص فيه على انها من أسماء

الأفعال ، وإنما عبارته :

« وقالوا : جَدَّعته ... وأَقَفْتُ به أي قلت له : افَّ » .

وهي في (باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى) .

- « أه ١ : ٢٤٢ » .

جعلها المحقق بين معكفين [أي هي مما زاده من نسخة (ط) .

تنظر (المقدمة ١ / ٥٨) ، والصواب حذفها ، لأن (أه) ، و (أوه) عندهم بمعنى

(أتوجع) اسم فعل للمضارع ، إنما ذكرت سهوا في كلام سيويه على الأمر والنهي حيث يقول :

« وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي الى مأموره ، ولا الى منهي عنه فنحو قولك :

مه مه ، وصه صه ، [وأه] ، وايه ، وما أشبه ذلك » .

- « شتآن ٣ : ٢٩٣ »

« هيهات ٣ : ٢٩١ - ٢٩٣ ، ٣٠٢ »

« وويه ، وويها ٣ : ٣٠٢ »

والصواب أن ما ذكره المحقق ليس من أسماء الفعل فقد نصَّ سيويه في هذه المواضع على أن : هيهات ، وويه ، وويها (أصوات) ، وأما شتآن فقد جعلها بمنزلة هيهات فهي من الأصوات أيضا ، وليست افَّ ، وآه بأبعد منها^(٢٣٥) .

فاذا استثنينا هذه الأصوات من أسماء الأفعال لم يبق عندئذ إلا ما كان في أمر أو نهي

(٢٣٥) قال الرضي (شرح الكافية ، ٢ / ٦٦) :

« وما اخ ، وكخ ، وآف ، وآؤه ... فالأولى أن يقال يقالها على ما كانت عليه ، وإنما لم تصر مصادر ، ولا اسماء الأفعال ، لعدم الدليل عليه » .

وصنع الأستاذ عبدالحق عضيمة (فهارس كتاب سيويه ، ٢٤٧-٢٥٠) : صنع المحقق عبد السلام محمد هارون فأورد (هيهات) و(شتان) و(ويوه) و(ويها) في (فهرس اسماء الأفعال) ، ومن الطريف انه كان ينقل نصوص سيويه ازاءها وهي تنص على ان هذه الحروف ليست من اسماء الأفعال وكان ينبغي ان يجعلها في (فهرس الاصوات) الذي يليه .

وثمة ما ينبغي التنبيه عليه أنه أورد (أرأيتك) - تحت العدد (٢٨) - ضمن اسماء الأفعال ، وأصلها (أرأيت) أي فعل وفاعل ثم لحقتها الكاف لتوكيد الخطاب ، أما الهزرة فهي للاستفهام ، فكيف يجعلها من اسماء الأفعال أيضا ؟!

ينظر : الكتاب ٢٤٥/١ هـ ، ١٢٥/١ ب .

خلافا لما يعرف لدى النحاة الذين أضافوا اليها ما كان بمعنى الماضي والمضارع من أسماء الأصوات وغيرها .

ويبدو للباحث أن كلام ابن جني في الخصائص هو أصل الفكرة السائدة في كتب النحو بعده والخاصة بأسماء الأفعال الماضية والمضارعة وإن كان قد أقرّ أن بابها الأمر والنهي فهو الذي أضاف اليها ما جاء منها في الخبر حيث يقول :

« باب في تسمية الفعل : اعلم أن العرب قد سمّت الأفعال بأسماء لا سنذكره ، وذلك على ضربين : أحدهما في الأمر والنهي ، والآخر في الخبر . . . وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر ، وانما بابها الأمر والنهي ، من قبل أنها لا يكونان إلّا بالفعل ، فلما قويت الدلالة فيهما على الفعل حسنت اقامته غيره مقامه ، وليس كذلك الخبر ، لأنه لا يختص بالفعل ، ألا ترى الى قولهم : زيد أخوك ومحمد صاحبك ، فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوّة تسميته في باب الأمر والنهي » .

ثم يستدرك فيقول :

« وعلى ذلك فقد مرّت بنا منه [يقصد الخبر] ألفاظ صالحة جمعها طول التقري لها ، وهي أف اسم الضجر . . . »^(٣٦) .

وجميع الذي استقراه يمكن أن يصنّف بين أسماء الأصوات نحو أف ، وأوه وبين المصادر نحو : سرعان وما أشبهه .

* * *

وأما (الظروف) فقد عاجلها النحاة في (اسناد الفعل - باب المفعول فيه) و (اسناد الاسم - باب الابتداء) كما فعل سيبويه ، ولكن ثمة فرق واضح يجب التنبيه عليه هو أن سيبويه قد جعل (الظرف) قسما من الاسم أي أن الاسم انما يكون ظرفا في بعض مواضعه في وجوه الاسناد في حين أطلق عامة النحاة تسمية الظروف على ما جاء في (باب المفعول فيه) و (باب الابتداء) ثم جعلوا الظروف بلحاظ التصرف في نوعين : ما يكون اسما وظرفا ، وما لا يكون إلّا ظرفا . قال أبو علي الفارسي : « ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسما وظرفا ، ومنها ما يستعمل اسما فلا يستعمل اسما وظرفا اليوم

(٣٦) الخصائص ، ١/ ٣٧-٣٨ .

والليلة ... وما استعمل ظرفا ولم يستعمل اسما فنحو ذات مرة ، وبكرا وسحرا « (٢٣٧) .
وقال في ظروف المكان : « اعلم أن ظروف المكان بمنزلة ظروف الزمان في أن فيها
ما يتصرف فيكون اسما فيجر ويرفع ويعرّى من تقدير كخلف وأمام ... ومنها ما لا يكون
إلا ظرفا كعند وسوى « (٢٣٨) .

وهذا يعني أنه قد جعل الظرف هو المقسم فهو الذي يكون اسما ويكون ظرفا ،
والصواب أن الاسم هو المقسم وانما الظرف أحد أقسامه في بعض مواقعه الوظيفية ، فهل
يصح أن نقول في : يوم الجمعة مبارك مثلا : ان يوم الجمعة (ظرف) استعمل اسما؟ ثم
ان قسمتهم الظرف الى متصرف وغير متصرف تخالف ما يظهر من كلام سيبويه الذي يرى
أن بعض الأسماء لا يكون إلا ظرفا أي لا يقع إلا في هذا الموقع الوظيفي ، والآخر منها
ما يكون ظرفا وغير ظرف ، فالتصرف عنده للاسم وليس للظرف ، فالأسماء التي لا تكون
إلا ظرفا نحو : سحر ، وصباحا ومساء ، وليللا ونهارا ، حيث يقول : « وما لا يحسن فيه
إلا النصب قوهم : سير عليه سحر ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفا « (٢٣٩) ، وقال :
« ومثل ذلك صيد عليه صباحا ومساء وعشيّة وعشاء ، اذا أردت عشاء يومك ومساء
ليلتك ، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفا « (٢٤٠) ، وقال : « وكذلك : سير عليه
ليللا ونهارا ، اذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك ... « (٢٤١) ، أما الأسماء التي تكون ظرفا وغير
ظرف فنحو (سحر من الأسحار) . قال سيبويه مستدركا على ما سبق : « إلا أن تجمع له
نكرة فتقول : سير عليه سحر من الأسحار « (٢٤٢) ، ونحو : ليل طويل ونهار طويل حيث
يقول : « إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل ، فهو على ذلك الحدّ غير
متمكن [يقصد : ليللا ونهارا] وفي هذا الحال متمكن « (٢٤٣) أي متمكن في الاسمية .

(٢٣٧) المقصد في شرح الأيضاح ، ٦٣٥-٦٣٣/١ .

(٢٣٨) المصدر نفسه ٦٥٢/١ .

(٢٣٩) الكتاب ٢٤٠/١ هـ ، ١١٥/١ ب .

(٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣) المصدر نفسه ٢٢٥/١ هـ ، ١١٥/١ ب .

قال سيبويه (المصدر نفسه ٤١١/١ هـ ، ٢٠٤/١ ب) :

«واعلم أن الظروف بعضها اشدّ تمكنا من بعض في الأسماء، وقال (المصدر نفسه ٤١٩/١ هـ ، ٢٠٨/١ ب) :

«واعلم أن ظروف الدهر اشدّ تمكنا في الأسماء ، لأنها تكون فاعلة ومفعولة ، تقول : أهلك الليل والنهار ،
واستوفيت ايامك فاجرى الدهر هذا المجرى ، فأنجز الأشياء كما اجرها » .

وفي ضوء هذا يتضح أن مصطلح (التمكن) (وغير التمكن) ادق من مصطلح (التصرف) (وغير التصرف) الذي دأب
النحاة في استعماله .

الثاني : ما يقابل الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن :

هذا هو القسم الثاني من أنواع الاسم والتقويم النحوي ، ويشمل دراسة التقويم النحوي للاسم المضمّر ، والناقص الذي بمعنى الذي وصلته ، وما لا ينصرف ، والأسماء في باب الحكاية أي الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام .

وهذه الأقسام ذات أهمية في التقويم النحوي لكونها بدائل عن الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن ، فانها تبادلهأ مواقعها الوظيفية في وجوه الاسناد ، وقد تختص ببعض المواقع ، ولها في ذلك أحكامها الخاصة بها .

(فالاسم المضمّر) يتبادل مواقع المظهر على ما أشار اليه البحث وكذلك (الناقص الذي يكون بمعنى الذي وصلته) أمّا (ما لا ينصرف) و (الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام) فانها تبادل المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن في جميع مواضعه .

ولم يجر النحاة على معالجة وجوه الاسناد من حيث بيان أحكامها النحوية على ما جرى عليه الكتاب الذي درس وجوه التأليف معتمدا الأسماء المظهرة التامة المبنية والممنوعة من الصرف ، وسائر أنواع الأسماء ، ثم ختم هذه الأنواع التي تتغير أواخرها بـ (باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام) أمّا النحاة فقد جعلوا أبوابهم النحوية تشتمل على أمثلة الأسماء المظهرة التامة غير ممنوعة من الصرف ، وقد توسعوا في دراسة المبني وعدّ أنواعه وهم يقابلون به العرب من أنواع الكلم ، وكذلك المضمير فقد استقل بأحكامه النحوية وإن لم تكن على طريقة سيبويه الذي جارى فيه الأسماء المظهرة في أحوال الرفع والنصب والجر وما يتصل بذلك بما له علاقة بأحكام الاسناد مع الضمائر وهو منهج متميز عنده مستقل على حدته ، أما الأسماء الناقصة فلم تلق عند النحاة الاهتمام الذي نجده لدى سيبويه الذي أدار على موضوعاتها النحوية نحو ستين بابا ، وربما تفرغ من قراءة أي كتاب نحوي ولم تترك أن لهم مصطلحا نحويا بهذا المعنى ، ولكنهم خصصوا ما لا ينصرف بباب مستقل ، وكذلك كان اهتمامهم واضحا بباب الأسماء التي لا تتغير عن حالها أي (باب الحكاية) على ما تجده في الكتاب .

وإذا ما أردنا المازنة بين منهج الكتاب في دراسته أنواع الأساء في وجوه الاسناد والمنهج النحوي السائد لدى النحاة تتضح الملاحظات الآتية :

الأولى : حسن النظام والترتيب في منهج الكتاب على وجه تتضح فيه أنواع الأساء التي جاءت مرتبة نوعا نوعا لولا هذا الاستطراد بين أبوابها في حين تفرقت هذه الأنواع في أبواب النحاة المتفرقة على وجه لا تتوضح فيه علاقة كل نوع بالآخر .

الثانية : كرس سيبويه دراسة وجوه الاسناد على الأساء فكانت مدار أبواب الكتاب ولم ينل الفعل من دراسته إلا ما يتعلق بالفعل المضارع الذي جعل حالة نصبه هي العمدة ليضمه الى الأساء الناقصة التي تكون بمعنى الذي وصلته وتكلم على حالة رفعه التي يكون فيها مضارعا للأساء حيث يقع في بعض مواقعها ، ولذلك لم تنل حالة الجزم إلا بابا قصيرا على سبيل الاستطراد ، وأما الفعل الماضي وفعل الأمر فلم ينالا من منهجه إلا ما اقتضاه التشثيل والاستشهاد ، ولكن النحاة خصّوا الفعل بدراسة أنواعه وأحكامه في أبواب متتابعة تتضح بها أحكامها النحوية ، ويعتذر له ان الفعل الماضي وفعل الأمر لم يتطلبا المزيد من البيان لعدم تغير مواقعهما الوظيفية في وجوه الاسناد ولذلك لم ينالا العناية الكافية في منهج النحو في الكتاب .

الثالثة : يتوضح في منهج الكتاب أن (ما لا ينصرف) هو نوع من الأساء التي لها أحكامها الخاصة في وجوه الاسناد كما هو الحال في الأساء المبنية والضمائر ، وهذا يعني أن هذا الباب لدى سيبويه من أبواب النحو لا ينصرف وان استطرد في بيان صيغه وما يتعلق بها من أحكام الصرف ، ولكن بعض الباحثين طعن على الكتاب في ايراد الممنوع من الصرف مع أبواب الجزء الثاني الذي عقد على الصرف ، وليس لصاحب الكتاب يد في ذلك وإنما هو من عمل النسخ أو القائمين على طبع الكتاب^(٢٤١) ، وعدّها الآخرون لفئة

(٢٤٤) قال الدكتور صاحب ابو جناح (من اعلام البصرة ، سيبويه ، ٩٢) :

«وبطبيعة الحال لم يكن سيبويه هو الذي قسم كتابه على نحو ما نجد في النسخة المطبوعة . . . ومن هنا يبدو أن ما يراه بعض الباحثين اختلافا في منهج سيبويه بسبب وقوع (الممنوع من الصرف) في الجزء الثاني الذي يفترض أنه مخصص للمباحث الصرفية ليس كذلك ، فسيبويه لم يقسم كتابه الى جزئين على ما نراه في المطبوعة ، وإنما هو من عمل النسخ أو القائمين على طبع الكتاب ، فيكون مبحث الممنوع من الصرف على هذا في سياق القسم الخاص بالابحاث النحوية ، لا في القسم الخاص بالصرف ، وهو الشطر الثاني من الكتاب .

واعية ذكية لم يدركها ولم ينتبه عليها أولئك الذين جاءوا بعده^(٢٥) ، وقد أوضح البحث انه من أبواب النحو التي تنتهي بباب آخر يليه هو (باب الحكاية) .

ثانيا - أنواع الفعل والتقويم النحوي :

لدى موازنة أنواع الفعل بما لدى النحاة تنضح الملاحظات الآتية :

الاولى : أنكر النحاة والباحثون على البصريين عامة وسيبويه خاصة قول سيبويه بـ (الفعل الدائم) وهو خلاف ما يظهر من كلامه ، ويبدو ان دأبهم في استعمال أنواع الفعل من حيث بناؤه أي الماضي والمضارع والأمر ، حجج عنهم (الفعل الدائم) لأنه من أنواع الفعل من حيث وقوعه^(٢٦) ، وأنكروه حتى على الكوفيين الذين أوردوه بين أنواع الفعل ، قال السيرافي في شرح الكتاب :

« وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام : ماض ، ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو : أقوم وأقوم وتقوم وتقوم ، والثالث الفعل الدائم وهو قائم وذاهب وضارب وأشباهه وهو الحال وكان عما سَمَوْه من ذلك فعلا دائما غلط من وجوه^(٢٧) » .

الثانية : ساد الرأي القائل ان الكوفيين يطلقون على (اسم الفاعل) تسمية (الفعل الدائم) في جميع أحواله ، وقد أشار البحث الى أن اسم الفاعل انما يكون بمعنى (الفعل الدائم) في واحد من أحواله لا مطلقا ، وذلك حيث يعمل عمل الفعل ويكون في زمان الحال المستمر أو الماضي المستمر نحو : هذا ضارب عبدالله الساعة ، وكان زيد ضاربا

(٢٤٥) قال الدكتور حسن عون (تطور الدرس النحوي ، ٣٥) :

« ويبدو من هذا ان الاسماء المنوطة من الصرف) همها الاكبر منصرف الى التثنية المتصل بصيغها ، وهذا يقرها جدا من العمل الصرفي او البحث الصرفي . . . ومن اجل ذلك يمكن على عكس ما ذهب اليه الباحثون عن منهج سيبويه ان نعتبر هذا الصنيع من صاحب الكتاب لفئة واعية ذكية لم يدركها ولم ينتبه لها أولئك الذين جاءوا بعده » .

(٢٤٦) منهج كتاب سيبويه ، ١٧١ .

(٢٤٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٤٩٣/١ .

نقلا عن : الايضاح في علل النحو ، ٨٦ حاشية الرقم (١) ولم اتين النص المذكور في المخطوطة التي رجعت اليها بعد فحص طويل بسبب اختلاف نسختي المخطوطة .

أياك ، فيوافق الفعل المضارع في معناه وعمله فيما هو كائن لم ينقطع (أي فعل دائم) نحو :
هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان يضرب أباك^(٢٤٨) .

وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنه لم تقع له نسبة كون اسم الفاعل فعلا الى
القرأء في كتب النحو التي وقف عليها ، ولكنه وجدها في موضعين : أحدهما (مجالس
اللغويين والنحاة) لابي القاسم الزجاجي ، والثاني ، كتاب (معاني القرآن) للقرءاء ، وقد
نقل النصين الآتين :

١ - « قال ثعلب : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري ، فقال : كان القرءاء
يناقض ، يقول : قائم : فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فان كان فعلا لم يكن
اسما ، وان كان اسما ، فلا ينبغي أن تسميه فعلا ، فقلت : القرءاء يقول : قائم فعل
دائم ، لفظه لفظ الأسماء ، لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ، لأنه
ينصب ، فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا ، فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها
فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما »^(٢٤٩) .

٢ - قال الكسائي في ادخالهم (أن) في (مالك) هو بمنزلة قوله : مالكم ألا
تقاتلوا ، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول : مالك أن قمت ، وما لك أنك
قائم ، وذلك غير جائز ، لأن المنع يأتي انما يأتي بالاستقبال تقول : منعت أن تقوم :
ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في (ما لك) في المستقبل ولم يأت في دائم
ولا ماض «^(٢٥٠)» .

وثمة ملاحظتان :

١ - في النص الأول قال ثعلب وهو يتحدث عن اسم الفاعل :

(٢٤٨) منج كتاب سيبويه ، ١٧٣ .

(٢٤٩) مجالس العلماء ، - نسخه المخطوطة بعنوان (مجالس اللغويين والنحاة) ٣٤٩ .

(٢٥٠) معاني القرآن ، ١/ ١٥٦ ، ينظر : مدرسة الكوفة ، ٢٣٩ .

في النص المذكور زيادات لم يذكرها الدكتور المخزومي ، ويبدو ان عدم ذكرها هو الصواب ،
والزيادات هي (في) بعد قوله (مالك) ، و (أنك تقول : في قيامك ، ماضيا ومستقبلا) بعد
قوله : (ومالك أنك قائم) .

« الجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها

اسما » .

و (الجهة) لغة تعني الناحية وهو الموضع ومنه الجهات الست وفي تعبير النحاة تعني (موقع الكلام) أو (الموضع)^(٢٥١) وهذا يوضح ان اسم الفاعل يكون (اسما) في موضع ، وفي آخر يكون (فعلا) ، فليس اسم الفاعل فعلا في جميع مواقع الكلام . ويؤيد ذلك قوله ايضا : (ومعناه معنى الضمحل ، لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا) أي انه فعل حيث ينصب^(٢٥٢) .

٢ - في النص الثاني ذكر الكسائي مثاله : ﴿ مَا لَكُمْ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ وهو في المستقبل ، وأورد الفراء مثاليه : (ما لك أن قمت) و (ما لك أنك قائم) ، وأولها في الماضي ، فيتعين أن يكون الثاني الذي فيه اسم الفاعل (قائم) في الحال ، ليستقيم رده على الكسائي قائلا : « فلذلك جاءت في (ما لك) في المستقبل ، ولم يأت في دائم ، ولا ماض » فزمن الدائم ههنا الحال ، وعندئذ يتضح أن الفراء انما سمي اسم الفاعل (قائم) (فعلا دائما) في زمن الحال .

والذي يبدو للباحث من قراءة نصوص سيبويه والفراء وأبي العباس ثعلب : أن اسم الفاعل انما يكون فعلا في جهة من جهات استعماله ، وأنه حيث يكون فعلا قد يكون

(٢٥١) قال ابن جني (الخصائص) ، ١ / ٧٦ :

« سألت يوما أبا عبد الله محمد بن المساف العقيلي الجوهري التميمي - تميم جوتة - فقلت له : كيف

تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك ، فادرت على الرفع ، فأبى ، وقال : لا

أقول : أخوك أبدا ، قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ، فرفع ، فقلت : أأستزعمت أنك

لا تقول : أخوك أبدا ؟ فقال : أيش هذا ! اختلفت (جهتا الكلام) . فهل هذا إلا أدل شيء على

تأملهم (مواقع الكلام) واعطائهم إياه في (كل موضع) حقه وحصة من الأعراب . »

(٢٥٢) قال الدكتور ابراهيم السامرائي (الفعل زمانه وابتنيه ، ٢٠) :

« ويبدو لي أن الفراء يسلم من مسألة العمل في الفعل واشباهه ... وذلك انه فرق بين اسم

الفاعل العامل واسم الفاعل غير العامل ، فقد سمي الاول منهما (فعلا دائما) في حين عد اسم

الفاعل غير العامل من الاسماء واطلق عليه (الاسم) »

(فعلا دائما) : أي دالاً على فعل لم ينقطع وهو كائن ، نحو : هذا ضارب زيدا الساعة ، وكان زيد ضارباً أبك ، فهو (فعل دائم) في واحد من أحواله ولا تصحّ تسميته (فعلا دائما) مطلقاً .

الثالثة : ينعت بعض النحويين الفعل المضارع بـ (فعل الحال)^(٢٥٤) ، وتحقيق اللفظ (الفعل المستمر في الحال)^(٢٥٥) على ما أوضحه البحث لدى سيبويه^(٢٥٥) . وقد أحسن عبد القاهر الجرجاني في كلامه على الفعل المضارع واستمرار الفعل في الحال حيث يقول : « والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال ، أجزاء من الفعل متصلة ، بيان ذلك أنا إذا قلنا : زيد يصلي ، فالمراد أنه قد حصل منه جزء ، وهو أخذ في جزء آخر متصل به ، وتترقب جزءاً تالياً يليه »^(٢٥٦) وذلك هو معنى استمرار الفعل في الحال .

ثم إن بعضهم يغفل كونه يعبر عن (الفعل المستمر في الماضي) أيضاً نحو : كان يصلي . وإنما فقههم هذه الدلالات الزمنية من قرائن الاستعمال ، أما الفعل المضارع وقد أوضح البحث أن الفعل المضارع لدى سيبويه يستعمل للتعبير عن زمن المستقبل ، والفعل المستمر في الحال ، والفعل المستمر في الماضي أو من الماضي^(٢٥٧) .

(٢٥٣) قال الزجاجي (الايضاح في علل النحو ، ٨٦ ، ٨٧) :

«باب عن (فعل الحال) وحقيقته» وفيه يقول : «جاء (فعل الحال) بلفظ المستقبل نحو قولك : زيد يقوم الآن ، ويقوم غدا ... فإذا اردت أن تخلصه للاستقبال ادخلت عليه السين أو سوف ، فقلت : سيقوم زيد ، وسوف يركب عبدالله ، فيصير مستقبلاً لا غيره» .

(٢٥٤) إن نعت الفعل المضارع بـ (الفعل المستمر في الحال وغيره) يجنب البحث النحوي اختلافهم في التحقيق في زمن الحال للحدث .

ينظر : الزجاجي : الايضاح في علل النحو ٨٦-٨٨ .

ابن يعيش : شرح الفصل ٤/٧ .

(٢٥٥) منيع كتاب سيبويه ، ١٩٧ .

(٢٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ٨٣/١ .

(٢٥٧) قال الدكتور احمد عبدالستار الجواري (نحو الفعل ، ٣٣) :

«ولعل اوسع الافعال في الدلالة على معنى الزمن الفعل المضارع ، فانه صالح للتعبير عن معنى الأزمنة الثلاثة : قريبها ، وبعيدها ، واوسطها ، ولذلك لم يسموه حالا ، ولا استقبالا .»

الرابعة : من أنواع الفعل (الفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة) نحو امتلأت ماء . وقد خصَّ سيبويه (امتلأت ماء وبابه) بكلام يستقل به نوعا معينا من أنواع الفعل ، ولكنَّ النحاة تحدَّثوا عنه في (أبواب التمييز) فيما يسمى بـ (المبتدأ اجمال النسبة) ولم يتوضح عندهم أنه نوع من الفعل مستقل بنفسه . وقد ضمُّوا اليه ما كان نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئاً ﴾^(٢٥٨) وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾^(٢٥٩) وثمة فرق بين (امتلأت وبابه) وهذه الأفعال فأصل امتلأت ماء : امتلأت من الماء ، وانما حذف حرف الجر استخفافا على ما أوضحه البحث . أما هذه الأمثلة فقد قالوا فيها : الأصل : اشتعل شيب الرأس ، وفجَّرنا عيون الأرض أي انه منقول من الفاعل أو المفعول .

ثالثا - أنواع الحروف والتقويم النحوي :

أشار البحث الى ان سيبويه لم يعن بتصنيف الحروف أو ترتيبها وانما تكلم عليها حيث استدعت الحاجة اليها ، ولدى موازنة صنيعة بما لدى النحاة نجده قد سلك في قسم منها مسلكا يخالف به عامتهم وهو انه صنف (ما ، ولات) في وجوه اسناد الفعل لأنها اجريت مجرى ليس من الأفعال ، وصنف (ان وأخواتها) في نوع لم يتحدث عنه النحاة وسمَّاه الباحث (وجوه التأليف التي تعتمد الأداة وتجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة) .

(٢٥٨) سورة مريم ، آية ٣ .
(٢٥٩) سورة القمر آية ١٢ .

الفصل الثالث

التقييم النوعي لمستويات التأليف

المبحث الأول : مستويات التأليف في الكتاب .
المبحث الثاني : موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لدى النحاة المتأخرين
وعلماء المعاني .

المبحث الأول

مستويات التأليف في الكتاب

أولاً - تحديد مستويات التأليف :

قال سيويه : « هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب »^(١) .

أوضح سيويه في هذا الباب أن الكلام في نظمه يقع في مستويات متفاوتة فمنه المستقيم ومنه المحال ، ومن المستقيم الحسن والقبيح ، قال السيرافي : « عنى بالمستقيم اللفظ والاعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب »^(٢) ، وقال : « والمستقيم من طريق النحو هو ما كان على القصد سالماً من اللحن »^(٣) ، وقال الصفار في شرح المستقيم الحسن : « هو ما لا تدافع في أجزائه ، ولفظه على الترتيب العربي . »^(٤) وهكذا شرع سيويه يدرس صحة الكلام في نظمه وتفاوت أساليبه فاشتمل الكتاب على وجوه التأليف المتنوعة موضحاً أحكامها النحوية التي تعتبر عن أسس الصواب النحوي أي تمييز الصواب من الخطأ واللحن ، وقد اتسع لدراسة صور التأليف التي استقامت صحيحة من حيث تفاوتها في الصحة والاستقامة فثمة الجيد والضعيف والردىء والكثير والقليل والنادر وما أشبه ذلك ، وهو اتجاه في التقويم النحوي يمكن أن يدعى بـ (التقويم النوعي - الكمي) في مقابل (التقويم الوظيفي) الذي يعنى بالمعاني النحوية الوظيفية وأحكامها لتقويم صحة وجوه التأليف ، وقد تحدث عنه الباحث في الفصل الأول والفصل الثاني من البحث . أما التقويم النوعي - الكمي فإنه يعنى بمستويات التأليف من حيث الجودة وكثرة الاستعمال حرصاً على الالتزام باللغة الفصحى^(٥) وهي أعلى مستويات اللغة من حيث الصواب في

- (١) الكتاب ٢٥/١ هـ ، ٨/١ ب .
- (٢) شرح كتاب سيويه (السيرافي) ٢٢٨/١ .
- (٣) المصدر نفسه ٢٣٠/١ .
- (٤) شرح كتاب سيويه (الصفار) ، ٣١ .

عربية الألفاظ وصحة التراكيب^(١) ، وقد عني سيبويه بهذا الاتجاه من التقويم النحوي فشاعت في الكتاب مصطلحات التقويم النحوي نحو قوله : (جيد)^(٢) و (جيد عربي)^(٣) و (قبيح ضيف)^(٤) و (رديء)^(٥) و (خييث)^(٦) ومن مصطلحات التقويم الكمي نحو قوله (كثير)^(٧) أو (أكثر العرب يقولون)^(٨) وقوله (وهو قليل في كلام العرب)^(٩) ونحو

(٥) قال أبو محمد الحفاجي (سر الفصاحة ، ٨٥) :

«الفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار»

وقال الدكتور عبدالقادر حسين (أثر النحاة في البحث البلاغي ، ٨٠) :

«سبويه لم ينظر الى الصحة والفساد فحسب ، ولكنه وضع نصب عينيه الحسن والقبح ، لان احساسه يتعلق بهما ، وهذا ادخل شيء في اهتمامه بالفصاحة وسلوك طريق البلاغة ، ومن مراعاة تأليف الكلام وحسن النظم القائم على توخي معاني النحو .»

وقال الدكتور عفيف دمشقية (المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ، ١٢-١١) :

«لمل مبحث (الفصاحة) أن يكون أكثر لصوقاً بالبحث المجمي أو الفقهي منه بالدرس النحوي لكننا حين نذكر أن الدرس النحوي لم يتم يوماً بمجزل عن سائر الابحاث اللغوية العربية ، فأننا نرى أنه لا محيد للتعرض اليه على اساس أنه احد المنطلقات التي انطلق منها النحاة . . . ان الفصاحة تعني جودة اللغة .»

(٦) عالج بعض اللغويين القدامى والمحدثين موضوع تفاوت اللغة في مستوياتها منهم (ابن فارس) في

كتابه (الصاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) ، ويبدو انه يصنفها على الوجه الآتي :

أ - أفصح اللغات (المصدر نفسه ، ٥٢) .

ب - اللغات الفصيحة (المصدر نفسه ٨٥-٨٧) .

ج - اللغات الممنومة (المصدر نفسه ٥٢)

وقال محمد فرج (مستوى الصواب والخطأ ، ٤٠٧) :

«ان استعمال اللغة كما يقرر ذلك المحدثون والاقدمون ايضا يتدرج في المستويات الآتية :

أ - اللغة المفهمة . ب - اللغة الصحيحة . ج - اللغة البليغة .»

(٧) الكتاب ١٥/٢ هـ ، ٢٢٥/١ ب .

(٨) المصدر نفسه ١٥٢/١ هـ ، ٧٥/١ ب .

(٩) الكتاب ١٢٤/٢ هـ ، ٢٧٧/١ ب .

(١٠) المصدر نفسه ٣٧٦/٢ هـ ، ٣٨٩/١ ب .

(١١) المصدر نفسه ١١٤/٢ هـ ، ٢٧٣/١ ب .

(١٢) المصدر نفسه ٣٤/١ هـ ، ١٥/١ ب .

(١٣) المصدر نفسه ٢٣٣/٣ هـ ، ١٨/٢ ب .

(١٤) المصدر نفسه ٣٠٣/١ هـ ، ١٥٣/١ ب .

قوله (بعض العرب)^(١٥) أو (لغة أهل الحجاز) أو غيرهم^(١٦) وما أشبهه من العبارات التي تشير الى الفصاحة والاستعمال^(١٧) ، وعلى هذا تجد كلامه على تحديد مستوى التأليف من جودة أو قبح أو كثرة أو قلة يساوق كلامه على تحديد المعاني الوظيفية مثل الفاعلية والفعلية وبيان أحكامها النحوية التي يراد بها تقويم صحة التأليف ، وإنما يبنى التقويم النوعي والكمي على التقويم النحوي الوظيفي ، لأن صحة التأليف أساس جودة الكلام^(١٨) ، وهذا يعني أن ثمة مستويين متداخلين لدراسة وجوه التأليف في الكتاب :

الأول - مستوى الصواب (خطأ أو صواب) : وهو المستوى الذي يعبر عن صحة التأليف واستقامته حيث ينأى عن الخطأ في الاستعمال اللغوي .

الثاني - مستوى الجودة (حسن أو قبيح) : وهو المستوى الذي يعبر عن تفاضل

(١٥) المصدر نفسه ٥١/١ هـ ، ٢٤/١ ب .

(١٦) المصدر نفسه ٥٧/١ هـ ، ٢٨/١ ب .

(١٧) قالت الدكتورة خديجة الحديثي (سيبويه حياته وكتابه ، ٢٠٩-٢١٢) :

«... أننا نستطيع أن نقسم اللغة التي استشهد بها الى مراتب متعددة من حيث القوة معتمدين على ما صححها من عبارات مختلفة يبين بها فصاحة اللغة واطرادها وضمفها او قلناها أو راداءتها .

واعلى هذا فيما يتبين للقارئ والباحث ما وصفه بالاطراد ، أو بأنه لغة تكلم بها عامة العرب ، ويعبر عن هذا بمثل قوله : (واعلم أن لغة للعرب مطردة) أو قوله : (وعلى هذا تكلم عامة

العرب) أو (وهي عربية جيدة) ... الخ»

ثم قالت بعد ترتيب الكلام من حيث القوة بالفصاحة في قائمة طويلة : «آخر ما يمكن أن نضعه في هذه القائمة ما وصفه بأنه قبيح أو رديء وقد اشار اليه بمثل قوله : (قبيح لا تكلم به العرب ، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم بالابعد قبل الاقرب) ... الخ» .

(١٨) ينظر : النقد الادبي الحديث ، ١١٨-١١٩ .

وجوه التأليف التي استقامت صحيحة متوخيا بها جودة التعبير^(١٩) ، وهذا الاتجاه في دراسة التفاوت النوعي لوجوه التأليف مقترنا بدراساتها من حيث الصحة والفساد يمثل منهج النحاة الأوائل ، وقد عاود الكلام عليه عبدالقاهر الجرجاني من النحاة المتأخرين^(٢٠) وأفادت منه الدراسات البلاغية^(٢١) .

الأول - مستوى الصواب :

حدّد سيويه مستوى الصواب لصور تأليف الكلام في هدي استخدام اللغة

(١٩) قال مصطفى ناصف (نظرية المعنى في النقد الأدبي ، ١٣) :

«إن النحوي يهتم بالخطأ والصواب ... ولكنه لا يفاضل بين عدة احتمالات مختلفة ، فالجيد والريء مسألان لا تمنيان النحوي ، وإنما تمنيان الناقد أو الشاعر» .

وإنما نظر المؤلف الى النحو لدى قسم من المتأخرين !!
وقال تمام حسان (اللغة بين المعيارية والوصفية ، ٥٧) :

«حاصل جمع الحاجتين اللغوية والاجتماعية - يقصد الحاجة الى الوضوح والمطابقة - هو مراعاة المستوى الصوابي الذي نتكلم عنه ، فإذا أريد بالنص اللغوي أن يكون نصا ادبيا وجب اذن أن يراعي فيه الى جانب العنصرين السابقين عنصر ثالث هو عنصر الجمال ، وبه يعد النص الحاجة الجمالية الفنية» .

(٢٠) قال الدكتور احمد مطلوب (عبدالقاهر الجرجاني ، ٥٧) :

«مر النحو قبل عبدالقاهر الجرجاني بتطور كبير بعد أن وضع سيويه كتابه الشهير وصنف المبرد كتابه (المقتضب) وألف النحاة موسوعاتهم ، وكان النحو في عهد ازدهاره يُعنى بالاساليب الرفيعة والمبارات البليغة الى جانب عنايته بالاعراب ، ونظرة عابرة في كتاب سيويه أو المقتضب تظهر هذه النزعة وتبين الحياة الخصبة التي عاشتها الدراسات النحوية في تلك الفترة» .

(٢١) ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي ، ١٧٠-٥٤ .

الفصحى لدى العرب الموثوق بعربيتهم^(٢٢) ويبدو للباحث أن ثمة نماذج من استخدام اللغة استقرت لدى سيبويه فجعلها مقاييس لمستوى الصواب لوجوه التأليف ، من ذلك قوله : « وأما يونس فقله : هذا أخي كما ترى ، وهو القياس والصواب »^(٢٣) وقوله : « والوجه : كل شاة وسخنها بدرهم ، وهذه ناقة وفصيلها راتعين ، لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس ، والوجه الآخر قد قالته بعض العرب »^(٢٤) وقد يجتهد في القياس فيقول : « وقد يجوز في القياس : خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بحدّ كلام العرب »^(٢٥).

والقياس على هذا المعنى هو : معيار التقويم النحوي ، أو القواعد التي تحدّد مستوى الصواب النحوي^(٢٦) ولكنّ مخالفة القياس لا توجب تحطّطه ، وأما يوصف ما جاء خلافاً

(٢٢) عن بعض الباحثين المحدثين بمسألة تحديد مستوى الصواب للغة ، فقال محمد فرج (مستوى

الصواب والخطأ ، ٤٠٦) :
« المستوى الصوابي بالنسبة لتكلم اللغة لا ينطبق تماماً على ما يسميه اللغويون المحدثون : الصوغ القياسي Analogic Creation لأن الصوغ القياسي يراعى فيه العرف اللغوي الخاص ... ولكن المستوى الصوابي يشترط مع ذلك العرف الاجتماعي العام وما يستتبع ذلك من شروط البيئة والمصر والتطور » .

وقال الدكتور عبدالصبور شاهين (في علم اللغة العام ، ٢٤٠) : «إن مسألة الصواب والخطأ في اللغة تخضع للنسبية فالصواب صواب بالنسبة الى ظروف معينة تمر بها اللغة اجتماعياً وتاريخياً ، وبالنسبة الى النموذج الذي يقاس عليه ... الخ » .

(٢٣) الكتاب ٤٧٢/٣ هـ ، ١٣٢/٢ ب .

(٢٤) المصدر نفسه ٨٢/٢ هـ ، ٢٥٨/١ ب .

(٢٥) المصدر نفسه ٥٦٤/٣ هـ ، ١٧٤/٢ ب .

(٢٦) قال الدكتور علي ابو المكارم (اصول التفكير النحوي ، ١٣) :

«برز النتائج المهمة التي ينتهي اليها التحليل العلمي لاصطلاح القياس واستخدامه في البحث النحوي أن من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف .

اما اولهما : فيرتكز على مدى اطراء الظاهرة في النصوص اللغوية مروية او مسموعة واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها ... اما

المدلول الثاني : فهو انه عملية شكلية يتم فيها الخلق أمر بآخر ... الخ » .

وقال الدكتور عبدالصبور شاهين (في علم اللغة العام ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) :

«الاساس الذي يمكن أن نبنى عليه فكرتنا عن مقاييس الصواب والخطأ ذو مستويين : المستوى الاول : وهو المستوى الذي تفرّضه القواعد النحوية الصارمة وهو (مستوى الصواب النحوي) ، والمستوى الثاني : وهو المستوى التوصل باللغة ... هذا المستوى هو (مستوى الصواب اللغوي) » .

بالشدوذ على ان يكون جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها وان لم تطرد به الأمثلة ، قال سيبويه : « الشاذ اذا كان له وجه جيد »^(٢٧) ، ويوصف ما جاء مخالفا للقياس في الشعر خاصة بالضرورة الشعرية وشرط صحتها كذلك^(٢٨) ، وعلى هذا فالمستوى الصوابي للكلام : (هو ما كان موافقا للقياس على الكثير أو جاريا على وجه من سنن العرب في كلامها) .

وتحدث الباحثون عن القياس والقراءات لدى سيبويه ، ويبدو للباحث أن سيبويه لم

(٢٧) الكتاب ١٦٤/٢ هـ ، ٢٩٤/١ ب .

قال سيبويه في قولهم : مررت بكل قائم ، ومررت ببعض قائم (المصدر نفسه ١١٤/٢ ، ١١٥ هـ

١ ، ٢٧٣ ب) :

«... كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِكُلِّهِمْ وَبِمَعْضِهِمْ ، وَلَكِنَّكَ حَذَفْتَ ذَلِكَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ ، فَجَارَ ذَلِكَ كَمَا جَارَ : لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، تَرِيدُ اللَّهُ أَبُوكَ ، حَذَفُوا الْآلِفَ وَالْأَمِينَ وَلَيْسَ هَذَا طَرِيقَةَ الْكَلَامِ وَلَا سَبِيلَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَضْمُرُوا الْجَارَ ، وَمِثْلُهُ فِي الْحَذَفِ : لَا عَلَيْكَ... وَالشَّوَادِ فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرَةٌ» .

فالشاذ عند سيبويه ما خرج عن القياس أو طريقة كلامهم المطرد ، وكان له وجه مقبول ، فقد حذفوا المضاف اليه واضمروا الجار وهم يحملون ذلك على الحذف طلبا للخفة ، ينظر : المصدر نفسه ١٦٤/٢ هـ ، ٢٩٤/١ ب .

قال محمد الخضر حسين (دراسات في العربية ، ٣٣) : «ان النحاة لما استقرءوا كلام العرب وجدوه قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجمعوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشدوذ وأوقفوه على السماع ، لا لانه غير فصيح ، بل لانهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .»

ولكن الدكتور فتحي الدجني توسع في الشاذ فضم اليه ما لا يجوز وهو سهو منه (ظاهرة الشدوذ ، ١٧١ ، ١٧٠ .

(٢٨) يبدو للباحث أن (الضرورة الشعرية) أو (الشدوذ) مخالفة للقياس النحوي المطرد ، وانما الضرورة في الشعر ، والشدوذ في الكلام ، وقد تقع المخالفة في الشعر والكلام فتكون الضرورة من الشدوذ ، لان القياس يجري في الكثير من الكلام والشعر بقباله الشاذ فهو اعم من الضرورة ، قال سيبويه (الكتاب ٤٠٥/٤ هـ ، ٣٩٢/٢ ب) : «... وهذا من الشواذ ، وليس مما يقاس عليه ويطرد» .

ينظر : ظاهرة الشدوذ في النحو العربي ، ٤٣ ، الضرورة الشعرية ، ٣٧١ ، ٢٠٠ .

يحكم بالخطئة أو الشذوذ على ما جاء مخالفا للقياس في ثلاثة أنواع من وجوه التأليف ، وقد وقف منها موقفا واحدا ، وهي :

١ - القراءات .

٢ - الأمثال .

٣ - الأساليب والتعابير اللغوية المأثورة .

وانما يدل على موقفه من هذه الأساليب موقفا واحدا قوله - مثلا - في (ما جاءت حاجتك) التي انزلت بمنزلة المثل في الموضع نفسه : « ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك اذ صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَسُبُّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ، و ﴿ تَلَقَّيْطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ، وربما قالوا في بعض الكلام : ذهبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ . »^(٢٩) وهنا بعض المثل بقراءة بعضهم وبما ورد في بعض أساليب العرب ، فهي على مستوى واحد ، وجميعها يخالف للوجه المطرد الذي يوجب ترك التاء^(٣٠) ، ولكن قراءة (القرآن الكريم) سنة متبعة ، قال سيويه : « وقد قرأ بعضهم ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة^(٣١) » ، وهو موقف من القرآن الكريم جرى عليه العرب جميعا . فقد أورد سيويه في قراءه قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ موقف بني تميم حيث يقول : « وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف »^(٣٢) أي ان بني تميم يقولون : (ما هذا بشر) إلا من عرف منهم أنها في المصحف ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ . فلا يخالفونها ، وذكر سيويه أن قسما من العرب يقول : (ولم يكن كفواً له أحد) فأخروا (له) حيث كانت ملغاة^(٣٣) . وعقب السيرافي قائلا : « يعني الأعراب الذين لا يدرون كيف هي في المصحف لقوة التأخير من أنفسهم اذ لم يكن حفظ »^(٣٤) .

(٢٩) الكتاب ١/ ٥١ هـ ، ٢٥١ ب .

(٣٠) المصدر نفسه ١/ ٥٣ هـ ، ٢٦١ ب .

(٣١) المصدر نفسه ١/ ١٤٨ هـ ، ٧٤١ ب .

(٣٢) الكتاب ١/ ٥٩ هـ ، ٢٨١ ب .

(٣٣) المصدر نفسه ١/ ٥٦ هـ ، ٢٧١ ب .

(٣٤) شرح كتاب سيويه (السيرافي) ١/ ٤٠١ .

وأما (الأمثال) فهي عبارات موجزة مأثورة ، يصنفها البلاغيون في باب الاستعارة التخييلية^(٣٥) ووصفوها بأنها تضرب دون تغيير في ألفاظها^(٣٦) .

وقد عرفها النحاة من قبل وحملوا ما خالف القياس منها على ضرورات الشعر^(٣٧) ، ولكن سيبويه لم يعتل لاستجازتها ، وإنما جرى على وصفها بـ (المثل) على وجه يعبر عن كونه اسلوبا مستقلا بنفسه جاريا على ما أجرته العرب من دون تغيير في ألفاظه ، لأن المخاطب يعلم ما يعنيه ، حيث يقول : « وأما أضمرنا ما كان يقع مظهرا استخفافا ، ولأن المخاطب يعلم ما يعني فجري بمنزلة المثل »^(٣٨) ، ومن شواهد الأمثال أنهم يبتدئون بالمصادر وفيها معنى المنصوب ، فقولك : الحمد لله على معنى المنصوب وهو بدل من اللفظ : أحمد الله ، وقد يبدأ بالاسم وإن لم يكن على فعل مضمّر نحو : شيء ما جاء بك ، لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء ، وتنبه سيبويه على أن بعض الكلام على غير هذا أو ذاك وقد ابتدئ فيه ، لأنه (مثل) حيث يقول : « وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى ، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل ، قالوا في المثل : ألفت في الحجر

(٣٥) قال عبد القاهر الجرجاني (أسرار البلاغة ، ٢٣٩) :

«إذا لم تكن نسبة الشيء الى الشيء على الانفراد وكان مركبا من حاله مع غيره فليس الاسم بمستعار ، ولكن مجموع الكلام (مثل)» .

(٣٦) قال السكاكي (مفتاح العلوم ، ١٧٧-١٧٨) .

«ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف الأخرى . وهذا نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة ، ولكون الأمثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة . . .

لا يجد التغير إليها سبيلا فاعلم» .

وقال الدكتور غريب عبد المجيد نافع (القواعد الكلية والاصول العامة للنحو العربي ، ٧٨ ،

٧٩) :

«الامثال لا تغير ، ويستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها ، وإنما كان الامر كذلك لكثرة الاستعمال ، ومن ثم ابتدأوا بالنكرة في قولهم : شر أمر ذا ناب ، وشيء ما جاء بك ، واعدوا الضمير على المرفوع المتأخر في قولهم : في اكفانه لف الميت . . . الخ» .

(٣٧) قال المبرد (المقتضب ، ٢٦١/٤) :

«الامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة استعمالها» .

(٣٨) الكتاب ٢٢٤/١ هـ ، ١١٤/١ ب .

لا فيك»^(٣٩) ، وعما جاء على غير حاله في سائر الكلام (عسى الغوير أبؤسا) حيث اجريت (عسى) مجرى كان^(٤٠) .

أما (بعض الأساليب والتعابير اللغوية المأثورة) التي خرجت عن القياس المطرد فقد انزلت منزلة الأمثال ، قال سيبويه في بعض أمثلة البدل نحو : ضُربَ زيدَ الظهورَ والبطنَ ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ حيث اجتزى النصب على نزح حروف الجرّ : « ولم يميزوه في غير السهل والجبل ، والظهور والبطن ، كما لم يميز دخلتُ عبدَ اللَّهِ ، فجاز هذا في ذا وحده ، كما لم يميز حذف حروف الجرّ إلا في الأماكن في مثل : دخلتُ البيتَ ، واختصت بهذا ، كما ان (لَدُنْ) مع (غُدوةً) لها حال ليست في غيرها من الأسماء وكما ان (عسى) لها في قولهم : عسى الغوير أبؤسا حال لا تكون في سائر الأشياء»^(٤١) ، ومن ذلك قول سيبويه : « ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب : ما جاءت حاجتكُ كأنه قال : ما صارت حاجتكُ ، ولكنه أدخل التانيث على (ما) حيث كانت الحاجة ، كما قال بعض العرب : من كانت أمك حيث أوقع من على مؤنث وإنما صيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده ، لأنه بمنزلة المثل ، كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم : عسى الغوير أبؤسا ولا يقال : عسيت أخانا ، وكما جعلوا (لَدُنْ) مع (غُدوةً) منوثة في قولهم : لَدُنْ غُدوةً ، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام ، وسترى مثل ذلك ان شاء الله»^(٤٢) ، ومن أساليبهم التي خالفوا بها ما جاء في سائر الكلام وانزل منزلة المثل قول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا . . . وبعضهم يرفع ، وذلك قليل ، كأنه قال : من أنت كلامك أو ذكرك زيد ، وإنما قلّ الرفع ، لأنه اعلمهم الفعل أحسن من أن يكون خبرا لمصدر ليس له ، ولكنه يجوز على سعة الكلام ، وصار كالمثل الجاري»^(٤٣) .

(٣٩) المصدر نفسه ٣٢٩/١ هـ ، ١٦٦/١ ب .

(٤٠) المصدر نفسه ١٥٨/٣ هـ ، ٤٧٨/١ ب .

(٤١) المصدر نفسه ١٥٩/١ هـ ، ٤٩/١ ب .

(٤٢) الكتاب ٥٠/١ هـ ، ٢٥/١ ب .

(٤٣) المصدر نفسه ٢٩٢/١ هـ ، ١٤٧/١ ب .

وهكذا يتضح أن بعض القراءات والأمثال والتعابير المأثورة - وإن خرجت على القياس - تظل في دائرة الصواب النحوي ولا يحكم بتخطئها أو شذوذها^(٤٤).

الثاني - مستوى الجودة :

قال سيبويه بعد مزيد البيان الذي يذكره لشيخه في إحدى المسائل : « وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن ، فإن النحويين بما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الأعراب »^(٤٥)، وعلى هذا جرى سيبويه في الحرص على معرفة الحسن والقبح وتفاضل الأساليب ، من ذلك قوله في إحدى مسائل الكتاب : « ان قال : أقول مررت بقائما رجلا ، فهذا أخبت من قبل انه لا يفصل بين الجار والمجرور ، ومن ثم أسقط : رب قائما رجلا فهذا كلام قبيح ضعيف فاعرف قبحه ، فإن اعرابه يسير ، ولو استحسناه لقننا هو

(٤٤) قال الدكتور شوقي ضيف (المدارس النحوية ، ١٥٧) :

«وليس في كتاب سيبويه تخطيط واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها ، وقد صرح بقولها جميعا مهما كانت شاذة على مقاييسه ، اذ قال : ان القراءة لا تحالف ، لانها سنة ».

وقالت الدكتورة خديجة الحديثي (الشاهد واصول النحو ، ٥٠) :

«وسيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يخضمون القراءات لاقيستهم واجمعهم واصولهم المعتمدة وان كانت عن القراء الذين اعتمدت قراءاتهم نقلًا متواترًا عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وصحابه (رض) لم يعيب قارئًا ولم يخطيء قراءة بل كان يذكرها لبيّن وجهها من العربية وليقوي ما ورد عن العرب ».

اما الدكتور احمد مكّي الانصاري فقد ذهب الى التخطيط قائلا (سيبويه والقراءات ، ٣٦) :

«وبعد فلعلني اوفيت هذا البحث حقه ، حينما عرضت النماذج المتعددة الدالة على موقف سيبويه من بعض القراءات التي عارضها معارضة صريحة في الكتاب .. الخ»

ويبدو للباحث أن سيبويه لم يعارض الايات التي استشهد بها نفسها وانما قوم اساليب الكلام التي اجريت مجراها ، ينظر : الكتاب ٣٣-٣٤ ، ١٠٨-١٠٧/٢ ، ٢٣٣/١ ، ٢٧٠ ب ، وينظر : الشاهد واصول النحو ، ٥٢ .

(٤٥) الكتاب ٨٠/٢ ، ٢٥٧/١ ب .

بمجزلة : فيها قاتئارجل ، ولكن معرفة قبحة أمثل من اعرابه «^(١٦)» ، ومن ذلك أيضا قوله : « اعلم أن (آيا) مضافا وغير مضاف بمجزلة (من) ، ألا ترى أنك تقول : أي أفضل ، وأي القوم أفضل ... فحال المضاف في الاعراب والحسن والقيح كحال المفرد ، قال الله عز وجل : ﴿ آيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْأَاءُ الْحُسْنَى ﴾ . فحسن كحسنه مضافا . «^(١٧)» .

وقد اعتمد سيبويه في تحديد المستوى البلاغي على القرآن الكريم والمأثور من كلام العرب وأمثالهم وشعرهم ، فقد جعلها نماذج يحتج بها على بلاغة الأساليب ، من ذلك قوله في اضممار الفعل المستعمل اظهاره : « وهذه حجج سمعت من العرب وعمن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب ، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : اللهم ضبعا وذئبا ، اذا كان يدعو بذلك على غنم رجل ... »^(١٨)» ، ومثل ذلك قوله في بعض الوجوه حيث يترك اعمال أحد الفعلين : « ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ فلم يعمل الآخر فيها عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك : « ونخلع ونترك من يفجرك » ، وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ ، والرأي مختلف^(١٩)

وقد سلك الى تحديد المستوى البلاغي تدبر الوجوه والفروق والتفاضل بينها ، من ذلك قوله في باب البدل : « تقول : رأيت متاعك بعضه فوق بعض ... وان جعلته حالا بمجزلة قولك : مررت بمتاعك بعضه مطروحا وبعضه مرفوعا نصبت » ثم يفاضل بين الوجهين ويختار الرفع محتجا بالقرآن الكريم : « والرفع في هذا أعرف ... ومما جاء في الرفع قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ ، ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ... الخ «^(٢٠)» ، وقد يحكم ببلادة الاسلوب في هدي القاعدة النحوية التي

(٤٦) المصدر نفسه ٢/ ١٢٤ هـ ، ١/ ٢٧٧ ب .

(٤٧) المصدر نفسه ٢/ ٣٩٨ هـ ، ١/ ٣٩٦ ب .

(٤٨) الكتاب ١/ ٢٥٥ هـ ، ١/ ١٢٩ ب .

(٤٩) المصدر نفسه ١/ ٧٤ هـ ، ١/ ٣٧ ب .

(٥٠) المصدر نفسه ١/ ١٥٥ هـ ، ١/ ٧٧ ب .

يتساور ازاءها الشعر وغيره ، من ذلك : « فان قلت : زيداً يوم الجمعة أضرب لم يكن فيه إلا النصب ، لأنه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلا على قوله :

كله لم أصنع »^(٥١) .

وقال السيرافي في شرحه : « يعني أن (يوم الجمعة) لغو ، كأنك قلت : زيداً أضرب ، إلا أن تحذف الهاء على الوجه القبيح الذي ذكرناه في : زيدٌ ضربتُ ، وكله لم أصنع »^(٥٢) يريد قول الشاعر أبي نجم العجلي :

عليّ ذنباً كله لم أصنع
قد أضبحتُ أم الخير تدعي

وقد حكم سيويه بضعفه ؛ لأنه لم يذكر علامة اضممار الأول والقياس : كله لم أصنعه^(٥٣) ، وسيتأتي تفصيل هذه الوجوه والفروق في البحث الثاني .

ثانياً - مستوى الكلام ومستوى الشعر :

قال سيويه : « هذا باب ما يحتمل الشعر : اعلم انه يجوز في (الشعر) ما لا يجوز في (الكلام) من صرف ما لا ينصرف ... الخ »^(٥٤) ، ويأتي هذا الباب بعد (باب الاستقامة من الكلام والاحالة) لينبهنا على اختلاف مستوى الشعر عن مستوى الكلام^(٥٥)

(٥١) المصدر نفسه ١٣٧/١ هـ ، ٦٩/١ ب .

(٥٢) شرح كتاب سيويه (السيرافي) ٦٢٥/١ .

(٥٣) الكتاب ٨٥/١ هـ ، ٤٤/١ ب .

(٥٤) الكتاب ٢٦/١ هـ ، ٨/١ ب .

(٥٥) تحدث سيويه عن الفرق بين الكلام والشعر في أربعة ابواب غير ما يجيء تناثراً في ابواب الكتاب ، وهذه الابواب هي (هذا باب ما يحتمل الشعر) و(هذا باب الترخيم) و(هذا باب ما رخت الشعراء ... الخ) و(وجوه القوافي والانشاد) (المصدر نفسه ١/٢٦ ، ٢/٢٣٩ ، ٢٦٩ ، ٢٠٤/٤ هـ ، ٨/١ ، ٣٢٩ ، ٢/٢٩٨ ب) .

ويبدو انه قد تحدث عن الشعر في موضوعين :

أولها : لغة الشعر او اسلوبه في هدى التقويم النحوي .

وثانيها : الاداء الصوتي للشعر .

والاول هو موضوع البحث .

فئة إذا مستويان في تقويم صحة الأساليب : المستوى الصوابي للشعر والمستوى الصوابي للكلام - أمّا المستوى البلاغي فهنا فيه على سمت واحد - قال السيرافي : « اعلم ان سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليرى بها الفرق بين (الشعر) و (الكلام) ولم يتقصّه ، لأنه لم يكن يكرهه في ذكر ضرورة الشعر قصد اليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدّمت فيها يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمثور »^(٥٦) ، وهما وان كانا نوعين متميزين غير ان المستوى الصوابي للكلام ينظر الانموذج اللفوي الذي يسعى اليه الشاعر في صحة الألفاظ وسلامة التراكيب وان تجاوز الكلام الى خصوصيات الشعر الفنية ، ولكنهم احتملوا في الشعر ما لا يجري في الكلام عند الاضطراب ، وعندئذ تتسع دائرة الصواب الشعري ، ولكنها لا تخرج على اطار اللفظة : أي ان الشاعر قد يتجاوز قاعدة القياس النحوي في الكلام على ان يحاول في ذلك وجهها من وجهه العربية وان لم تطرد به القاعدة النحوية ؛ لأن العرب قد يتصرفون في سعة الكلام ، ولكنّ النحاة يتشدّدون في اطراد القواعد والأحكام ، من ذلك رواية سيبويه : « وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتمعت أهل اليمامة ؛ لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة فأثّ الفعل في اللفظ اذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام »^(٥٧) ولكن سيبويه الذي يروي هذا التصرف في سعة الكلام لا يخالف القياس النحوي الذي يطرد في الكثير فيقرر الوجه المقبول حيث يقول : « وترك التاء في جميع هذا الحذّ والوجه »^(٥٨) .

وهذا يعني ان اثبات (التاء) من سنن العرب في كلامها وان لم يكن حدّ النحاة في قياسهم المطرد ، فمن الصواب اذا قول الشاعر الأعشى :

وتشرق بالقبول الذي قد أذعته
كما شرفت صدر القناة من الدم^(٥٩)

وان تجاوز القياس النحوي المطرد الذي يوجب في الكلام ان يقال : شرق صدر القناة .

(٥٦) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢٣٢/١ .

(٥٧) الكتاب ٥٣/١ هـ ، ٢٦/١ ب .

(٥٩) المصدر نفسه ٥٢/١ هـ ، ٢٥/١ ب .

ومن سنن العرب أن يشبهوا الشيء بالشيء في الكلام فيجري مجراه ، من ذلك ما جاء في تسمية الذكر بلفظ الاثنين والجميع ، روى سيبويه : « قال الخليل : من قال هذا قال : مسلمين كما ترى جعله بمنزلة قولهم : سنين كما ترى » أي ان له وجهها في صرفه كما تصرف سنينا ، ولكن أقيسه واجوده « ... كما » أن تقول : هذان رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين هذا مسلمون ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين «^(٦٠)» ، وهذا يعني أن المتكلم في قوله : هذا مسلمين مصيب أيضا اذا كان كلامه جاريا على وجه من وجوه الكلام عن العرب وان خرج به عن القياس النحوي المطرد ، ولكن الفرق بين (الكلام) و (الشعر) هو ان خروج المتكلم عن القياس النحوي يجعل الكلام أقل جودة في حين يرخص الشاعر عند الاضطرار في تجاوز القاعدة النحوية المطردة بشرط ان يلتزم المتكلم أو الشاعر وجهها من سنن العرب في كلامها، وهذا الشرط هو الذي يوضح كلام سيبويه في باب ما يحتمل الشعر حيث يقول : « وليس شيء يضطرون اليه ، إلا وهم يحاولون به وجهها »^(٦١) ، وهو معيار الصواب والخطأ في الشعر أو معيار

(٦٠) الكتاب ٣/٢٢٢ هـ ، ١٧/٢ ، ١٨ ب .

(٦١) المصدر نفسه ١/٣٢ هـ ، ١٣/١ ب .

تابعت (الدكتورة خديجة الحديثي) المبارات التي وصف بها سيبويه المسائل النحوية الواردة في الشعر فكانت سبعا ، وقد استوفت جميع صور التقويم النحوي للشعر في الكتاب ، وبينها ما جاز في الشعر وهو ما لا يستعمل في الكلام أو خطأ فيه وما اشبهه ، وقد اتضح للباحث ان سيبويه في كل ذلك كان يحاول به وجهها من الوجوه لتصحيح جوازه في الشعر ، من ذلك مثلا ما أوردته من الكتاب حيث يقول فيها لا يستعمل في الكلام : « واما (ثلاثاء) الى (تسمعاة) فكان ينبغي أن تكون في القياس (مئين) او (مئات) ، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين به المدد واحدا وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام ... الخ » فقد جاز في الشعر الوجه المذكور ، وأوردت قوله في استعمالهم اذا شرطية جازمة وهي في الكلام خطأ : « وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ (ان) حيث رأوها لا يستقبل وأنه لا بد لها من جواب ... » فالوجه في استعمال اذا شرطية جازمة في الشعر وهي في الكلام خطأ هو تشبيهها بـ (ان) وهكذا .

ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ - ١٤٩ .

والكتاب ١/٢٠٩ ، ٣/٦١ هـ ، ١٠٧/١ ، ١٤٤ ب .

« اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما انها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال المجاج :

قَوَّاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

يريد الحمام . . . الخ^(٦٢) وفيه ان احتمال صرف ما ينصرف في الشعر يشبهونه بما ينصرف من الأسماء في الكلام وقد مر قول الخليل فيه ، وانهم يحتملون الحذف في الشعر لأنه مما يقع في الكلام حيث يقول : « هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض : اعلم انهم مما يحذفون الكلم وان كان أصله في الكلام غير ذلك . . . الخ^(٦٣) ، وقال السيرافي في شرحه : « يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه^(٦٤) .

وهكذا يعالج سيبويه أسلوب الشعر في هدى التقويم النحوي بأن يلتزم له وجهها من وجوه كلام العرب وان لم يجر على القياس المطرد ، ويبدو للباحث ان للشعر (قياسا) يتسع لاحتمال ما لا يجوز في الكلام ، فهو أوسع دائرة من القياس النحوي ، قال سيبويه : « الشعراء اذا اضطروا أضربوا في الكاف فيجرونها على (القياس) ، قال

العجاج :

وَأَمْ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وقال العجاج :

فَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا خَالِلا
شَبَّهَ بِقَوْلِهِ : تَهْ ، وَلَهْنٌ^(٦٥) .

-
- (٦٢) الكتاب ٢٦/١ ، ٢٧ ، ٨/١ هـ .
 - (٦٣) المصدر نفسه ٢٤/١ ، ٢٥ هـ ، ٨/١ هـ .
 - (٦٤) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٢٢٠ .
 - (٦٥) الكتاب ٢/٣٨٤ هـ ، ١/٣٩٢ هـ .

وهنا يتضح وصف هذه الضرورة بالقياس ، فكيف يجري هذا (القياس الشعري) ؟ يبدو للباحث من استقراء شواهد الشعر في الكتاب أن القياس الشعري عند الاختيار يوافق القياس النحوي الذي يجري في الكثير^(٢٦) ويجري عند الاضطرار على سنن العرب في كلامها وتصرفهم في أساليب العربية وإن لم تطرد به الأمثلة ، فشرط صحتها أن يكون ثمة وجه مقبول في العربية يلحق به أمر آخر يحمل عليه ، فإن لم تجده فهو خطأ مرفوض ، قال سيبويه : « لو اضطر شاعر ، فأضاف الكاف الى نفسه قال : ما أنت كي ، وكى خطأ ، من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الاضافة »^(٢٧) ، فليس احتمال الشعر للضرائر خارجا عن سنن العرب في كلامها ، فلا يصح الطعن على سيبويه في أنه كان يلتمس الأعذار لأخطاء الشعراء^(٢٨) ، ثم انه على ما يبدو من نص كلامه كان

(٢٦) قال سيبويه (المصدر نفسه ٨٥/١ هـ ، ٤٤/١ ب) :

قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي :

عليّ ذنباً كله لم أصنع

قد أصبحت ام الخيار تدعي
فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ، ولا يخل به ترك اظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير مصنوع . وهذا يعني انه أجرى القياس النحوي على الكلام والشعر - في حال الاختيار - معاً فقرر ان هذا البيت ضعيف وهو بمنزلة في الكلام لأنه خرج عن القياس المطرد الذي يوجب ذكر علامة اضمار الاسم المتقدم ، فالقياس في الشعر والكلام ان يقال : كله لم أصنعه .

(٢٧) الكتاب ٣/٣٨٥ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

قال ابراهيم محمد في فلسفة الضرورة الشعرية عند سيبويه (الضرورية الشعرية ، ١٣) :
« الشاعر عنده لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة ، فهذا من قبيل الخطأ الذي لا يجوز في الشعر أو في الكلام » .

(٢٨) قال ابن فارس (ذم الخطأ في الشعر ، ٢٩)

« جعل ناس من أهل العربية يوجهون خطأ الشعراء وجوها ، ويتحملون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيها ذكراً ، أبوايا ، وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً ، فقال من الملءاء بالمربية في باب ترجمه بما يتحمل الشعر : اعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام

هذا كله قول سيبويه . »

بيروي صنع الشعراء في شعرهم أي انه لم يتدع معايير لتقويم الشعر وما يحتمله وإنما يستقري فيستنبط ، فقد وجدهم على حال كما يقول : « ليس شيء يضطرون اليه إلا وهم يحاولون به وجهها »^(٦٩) وهذه السعة في تصرف الشاعر قد عرفها الشعر في غير العربية منذ زمن طويل ، فلم تتحكم فيه قواعد اللغة على سمت ما يجري في الكلام^(٧٠) .

أما النحاة الآخرون فقد ذهب بعضهم في تقويم الشعر الى (فكرة الاصول) ، قال المبرد :

« واعلم ان الشاعر اذا اضطّر صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه انما يردّ الأساء الى اصولها ، وان اضطّر الى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوز للحن ، وإنما يجوز فيها ان ترد الشيء الى ما كان له قبل دخول العلة نحو قولك في (راد) اذا اضطرت اليه : هذا راد ، لأنه فاعل في وزن ضارب ، فلحقه الادغام الخ »^(٧١) .

وعلى هذا جرت أقوال بعض النحاة الآخرين^(٧٢) ، ولكن الاصول لدى سيبويه انما

(٦٩) الكتاب ٣٢/١ هـ ، ١٣/١ ب .

(٧٠) قال ارسطو (كتاب ارسطوطاليس في الشعر - ترجمة الدكتور شكري محمد عياد - ١٩٤٠) :

« ليس بصواب اذا ما عاب النقاد على الشعراء هذه الاساليب واستهزؤوا بهم ، كما كان اقليدس الكبير يزعم أن نظم الشعر يهون امره اذا اجيز للشاعر أن يمد المقاطع كلما اراد ... ولكن الاعتدال امر واجب في جميع الاجزاء » .

وقال (المصدر نفسه ، ١٢٨) :

« كان أريفراديس يهزأ بالشعراء التراجيدين ، لانهم يستعملون عبارات لا ترد في الحديث قط ... على ان يجيء هذه الاساليب على خلاف العادة في الاستعمال هو الذي جعلها تنأى بالمبارة عن الابتدال ، ولكن اريفراديس ما كان يشعر بذلك . »

وينظر : المصدر نفسه ١٠٨ .

(*) الصواب : أبدا .

(٧١) المقتضب ، ٣٥٤/٣ .

(٧٢) قال ابن عصفور (المقرب ، ٢٠٢/٢) :

« اعلم انه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من رد فرع الى اصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطّر الى ذلك او لم يضطر اليه ، لانه موضع قد الفت فيه الضرائر . »

ينظر : الضرورة الشعرية ، ٢٢٣-٢٢٤ .

هي بعض ما يقول عليه من وجوه العربية التي يلتمسها فيها يضطر اليه الشعراء ، من قبل أن هذه الاصول التي استند اليها انما اجريت في هدي سنن العرب في كلامها ، قال سيبويه في ردّ المعتل الى الأصل : « وتقول في مثل جلعلم : ردّد ، ولم تدغم في الآخرة كما لم تفعل ذلك في ردّد ، فتركوا الحرف على أصله لأنهم يرجعون الى مثل ما يفرون منه فيدعون الحرف على الأصل »^(٧٣) ثم ان الرد الى الأصل لا يصح الاستناد اليه في جميع الضرورات الشعرية ، فالحذف من أكثر الضرورات التي يرتكبها الشاعر وهي خلاف الأصل لأن الحذف تغيير والتغيير خلاف الأصل^(٧٤) ، وعلى هذا فان التماس الوجه من سنن العرب في كلامها التي استند اليها سيبويه في آخر (باب ما يجتمل الشعر) هو أعمّ من الرد الى الاصول .

وختاماً لكل ما تقدم من دراسة مستوى الكلام ومستوى الشعر يخلص الباحث الى تحديد (مستوى الصواب في الشعر) فأعلاه ما وافق القياس النحوي وأقله ألاّ يخرج عن سنن العرب في كلامها وان لم تطرد به الأمثلة ، أمّا (مستوى الصواب في الكلام) فانه يضيق بدائرة القياس النحوي التي يؤدي تجاوزه الى جعله أقل جودة أو يصير به الى الخطأ واللحن ، واذا ما احرز الشعر والكلام المستوى الصوابي فانها يلتقيان في مستوى الجودة ، فهما فيه على سمت واحد .

ثالثاً - جهات التقويم النحوي لمستويات الاسلوب

أوضح البحث ان النحاة الأوائل أدركوا تفاضل الاساليب وتفاوتها على وجه لا يتساوى كلامان متغايران في الشكل او المضمون ، وصدر عن ذلك البلاغيون يفيدون منه في بحث وجوه البلاغة ودلائل الاعجاز وعقد الموازنات^(٧٥) .

(٧٣) الكتاب ٤/ ٢٨٨ هـ ، ٢/ ٤٠٣ ب .

(٧٤) القواعد الكلية والاصول العامة ، ١٩٩ .

(٧٥) ينظر : أسرار البلاغة ، ١٤ .

من بلاغة القرآن ، ٣٨٨-٤٠٠ .

ويبدو للباحث ان سيبويه كان يتابع في تفويكه النحوي لمستويات التأليف ،
والنفاصل بينها جهتين ^(٧٦) :

الاولى - وجوه الاعراب .

الثانية - أحوال الكلام .

الاولى - وجوه الاعراب :

قال سيبويه : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية
مجار : على النصب ، والجزم ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ،
والوقف ... الخ » ^(٧٧) .

(٧٦) قال كمال الدين الزمكاني (البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن ، ٣٠٠) :

«يعتبر النفاصل بين المبارتين في النظم من وجوه ثلاثة :

الاول : المعاني الانفرادية : بأن يكون بعضها أقوى دلالة او افخم مسمى او اسلس لفظا او نحو
ذلك .

الثاني : المعاني الاعرابية : وذلك بان يكون مساهماً ابلغ معنى كالتمييز مع البدل نحو : واشتعل
الرأس شيئا مع اشتعل الرأس شبيه ، وهذا ابلغ من اشتعل شيب الرأس .

الثالث : مواقع التركيب : كقوله تعالى : (وقَالَ اللَّهُ لَا تُتَخَذُوا الْهَيْنَ اثْنَيْنِ) فان الاولى ان تجعل
(اثنتين) مفعول (تتخذوا) و(الهيْن) صفة له تقدمت فانصبت على الحال ، والتقدير : لا تتخذوا
اثنتين هَيْن ، لان (الهيْن) اخص من (اثنتين)

وقال (المصدر نفسه ، ٩٦) :

«فعليك أيها الناظر الى دقائق الكتاب العزيز وحقايقه بـ(مراعاة الوضع الحقيقي والمجازي)
(ومراعاة الاعراب) و(مراعاة التأليف) كما سلف» .

وقال علي بن محمد الموسوي (اساس النحو ، ٥) :

«يبحث فيه عن (قواعد الاعراب) مثل الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمضاف اليه مجرور
فكذلك يبحث فيه عن (قواعد التركيب) مثل ان المضاف مقدم على المضاف اليه ... الخ» .

(٧٧) عني النحاة بالوجوه والاحتمالات المتعددة ، ولعل ابا جعفر النحاس المتوفى عام ٣٣٨ هـ
اكثرهم نشاطا في بسط القول فيها ، فقد بلغ في اعراب قوله تعالى : (مالك يوم الدين) - مثلاً -
خمسة وعشرين وجهاً .

ينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ، ٤٨٤ .

(٧٨) الكتاب ١٣/١ هـ ، ١/٢ ، ٣ ب .

هذا أول أبواب الكتاب وفيه بيان مجاري أواخر الكلام من العربية ، وانما جعلت هذه العلامات لتنبئ عن المعاني التي تعتمدها في أساليب الكلام ، وهذه الأساليب منها ما كان على وجه واحد من وجوه الاعراب نحو عبدُالله منطلقٌ . قال سيبويه : « ارتفع عبدُالله لأنه ذكر لبينى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلة »^(٧٩) ومنها ما احتمل أكثر من وجه نحو قولك : زيد ضربته ، قال سيبويه : « فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدُ ضربتهُ ، فلزمته الهاء ، وانما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق ، اذا قلت : عبدُالله منطلقٌ . . . وان شئت قلت : زيداُ ضربتهُ ، وانما نصبه على اضرار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربتُ زيداُ ضربتهُ »^(٨٠) .

وههنا يظهر التفاضل في تقويم هذه الوجوه المحتملة من الاعراب التي تمثل صورا متفاوتة من مستويات الصواب ، قال سيبويه : « النصب عربي كثير والرفع أجود ، لأنه اذا أراد الاعمال فاقرب الى ذلك أن يقول : ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمرة ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، وكل هذا من كلامهم »^(٨١) ، وعلى هذا يجري الكتاب في تقويم وجوه الاعراب المحتملة .

ويبدو للباحث ان تعدد وجوه الاعراب المحتملة يرتد الى أسباب متعددة يكشف عنها استقراء وجوه الاعراب في الكتاب ، ويمكن تصنيفها وبيان تقويمها على الوجه الآتي :

١ - الاعراب والمعنى :

الاعراب فرع المعنى المعجمي والدلالي ، وفي هدى ذلك كان سيبويه يعالج وجوه

(٧٩) المصدر نفسه ١٣٧/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .

(٨٠) المصدر نفسه ٨١/١ هـ ، ٤١/١ ، ٤٢ ب .

قال الدكتور فاضل صالح السامرائي (الجملة العربية ، ٢٥٠) :

والمدقق في الجملة العربية وطبيعة دلالتها على المعنى يرى انها على ضربين :

١ - تعبير قطعي اي يدل على معنى واحد .

٢ - تعبير احتمالي اي يحتمل أكثر من معنى . . . الفخ .

(٨١) الكتاب ٨٢/١ ، ٨٣ هـ ، ٤٢/١ ب .

الاعراب المحتملة ، ومما يدل على عنايته بتفسير الصيغ والفردات قوله : « وإن كان (المفعل) مصدرا اجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا . . . فإذا قلت : ضرب به ضربا ، قلت : ضرب به مضربا ، وإن رفعت رفعت » ، ثم قال مراعيًا اختلاف المعنى : « فإن قلت : ذهب به مذهب ، أو سلك به مسلك رفعت ، لأن (المفعل) ههنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك ، وإنما هو الوجه الذي يسلك فيه ، والمكان الذي يذهب اليه وإنما هو بمنزلة قولك : ذهب به السوق وسلك به الطريق ، وكذلك (المفعل) إذا كان حيننا . . . تقول : سير عليه مبعث الجيوش ، ومضرب الشول »^(٨٦) ، ومن ذلك أيضا أنه عقد بابا على تفسير بعض المصادر حيث يقول : « هذا باب ذكر معنى ليك وسعديك وإنما ذكر ليين لك وجه نصبه ، كما ذكر معنى سبحان الله »^(٨٧) ، ومثله قوله : « وهذه حروف تجري مجرى خلفك وأمامك ، ولكننا عزلناها لنفسر معانيها ، لأنها غرائب »^(٨٨) ، قال الروماني : « إنما ادخل هذا الباب لتفسير الغريب للحاجة اليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الاعراب ، فجرى على طريق التبع للغرض ، فهكذا يصلح أن يدخل في الصناعة ما كان من صناعة غيرها ، كمثل هذه العلة على هذا الوجه »^(٨٩) .

أما عناية سيبويه بالمعنى الدلالي للأسلوب فقد شاعت في الكتاب كثيرا . وفي هدي المعاني المتعددة يحتمل الأسلوب أكثر من وجه من وجوه الاعراب المحتملة ، من ذلك قوله : « لو قال رجل لرجل : مَعْدِرَةٌ ألى الله وإيَّكَ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، يريد اعتذارا لنصب ، ومثل ذلك قول الشاعر :

يشكو إلى جَمَلٍ طولُ السُرَى صَبْرُ جَمِيلٍ فِكْلاَنَا مُبْتَلًى
والنصب أكثر وأجود ، لأنه يأمره ، ومثل الرفع : ﴿ فَصَبْرُ جَمِيلٍ وَاللَّهُ الْمُتَعَانُ ﴾
كأنه يقول : الأمرُ صَبْرُ جَمِيلٍ »^(٩٠) ، ومن ذلك أيضا الوجه المحتملة في اعراب : ادخلوا

(٨٦) المصدر نفسه ١/٢٣٣ ، ٢٣٤ هـ ، ١٩/١ ، ١٢٠ ب .

(٨٧) الكتاب ١/٣٥٢ هـ ، ١٧٦ ب .

(٨٨) المصدر نفسه ١/٤١١ هـ ، ١/٢٠٤ ب .

(٨٩) شرح كتاب سيبويه (الرواني) ٢/٤٠ .

(٩٠) الكتاب ١/٣٢٠ ، ٣٢١ هـ ، ١/١٦١ ب .

الأول فالأول ، قال سيبويه : « فإن قلت : ادخلوا ، فأمرت فالنصب الوجه ... وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول الأول ، لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى ، وليس بأبعد من :

لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعُ لِحُصُونِهِ

فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير والكبير ، فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم ، كأنه قال : ليدخلوا كلهم ^(٨٧) ، وقد تقتضي القاعدة أحد الوجوه ، ولكن المعنى يتطلب الوجه الآخر فيجري بموجبه ، من ذلك أن العامل في باب التنازع هو الذي يلي المعمول لقرب جواره ، ولكن سيبويه يقول في قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال
« انما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وانما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى ^(٨٨) وعندئذ يتضح ان احتمال المعاني يقتضي تعدد وجوه الاعراب وانما يقع التفاضل بين الوجوه المحتملة بلحاظ المعنى المطلوب ^(٨٩) .

٢ - الاعراب وكلام العرب :

اشتمل الكتاب على ذكر وجوه الاعراب التي احتملها بعض العرب ولم تجر على قواعد النحو المطردة ، ولذلك تجد الجملة في أكثر من اعراب واحد وان لم يختلف بها المعنى ، ومن ذلك ما يعرف في كتب النحو في اعراب (ما) على لغة أهل الحجاز وبني تميم ، قال سيبويه : « هذا باب اجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير الى أصله وذلك الحرف (ما) ، تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقاً ^(٩٠) وليس اعرابها على لغة أهل الحجاز هو القياس في الكتاب وان شاعت في الاستعمال اللغوي وانزل بها القرآن الكريم ، قال سيبويه : « وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل

(٨٧) الكتاب ١/٣٩٨ هـ ، ٣٩٩ هـ ، ١٩٨/١ ب .

(٨٨) المصدر نفسه ١/٧٩ هـ ، ٤١/١ ب .

(٨٩) ينظر : قضايا اللغة العربية والنحو ، ٢٧-٥ .

(٩٠) الكتاب ١/٥٧ هـ ، ٢٨/١ ب .

أي لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنه ليس يفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها اضممار^(٩١) ، وعندئذ يحتمل قولك : ما زيد كريم وجهين من الاعراب ، ومنه « وتقول : اذا كان غداً فأتني ، واذا كان يوم الجمعة فأتني ، فالفعل لغد واليوم ، كقولك : اذا جاء غداً فأتني ، وان شئت قلت : اذا كان غداً فأتني ، وهي لغة بني تميم^(٩٢) » فهنا احتمالان من الاعراب وهما معا جائزان على سمت واحد . ومن القياس أن تقول : كيف أنت وزيد ، وما أنت وزيد فالفرفع حسن^(٩٣) ، وثمة وجه آخر ، قال سيبويه : « وزعموا أن ناساً من العرب يقولون : كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب^(٩٤) » ، والقياس أن تقول : كلمته فاه الى في ، وقال سيبويه : « وبعض العرب يقول : كلمته فوه الى في^(٩٥) » ، وهكذا تجد الوجود المحتملة في الاعراب قد تحيى بسبب اختلاف اللغات واختلاف العرب في كلامهم ، فمنها ما تتفاضل فيه اللسان في هدي القياس ، ومنه ما يكون مكافئاً له ؛ أو أقل منه .

٣ - الاعراب والتوجيه النحوي :

قد يحتمل الكلام غير وجه اعرابي وان كان نصاً في معناه صريحاً في دلالاته وانما يتسع النحوي فيه فيقبله على وجوه محتملة ما وسعته الحجة واستقام له الدليل ، من ذلك : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع عما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبدالله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبدالله أضمرت (هذا) أو (هو) ، كأنك قلت : هذا منطلق أو هو منطلق ، والوجه الآخر : أن تجعلها جميعاً خيراً لهذا ، كقولك : هذا حلوا حامض ، لا تريد ان تنقض الحلاوة ، ولكنك تزعم انه جمع الطعنين ، وقال الله عز وجل : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْظِلْ نَزْاعَةً لِّلشَّوْثِ ﴾ .^(٩٦) » فهذا وجهان

(٩١) الكتاب ٥٧/١ هـ ، ٢٨/١ ب .

(٩٢) المصدر نفسه ٢٢٤/١ هـ ، ١١٤/١ ب .

(٩٣) المصدر نفسه ٣٠٢/١ هـ ، ٣٠٣ هـ ، ١٥٢/١ ب .

(٩٤) المصدر نفسه ٣٩١/١ هـ ، ١٩٥/١ ب .

(٩٦) الكتاب ٨٣/٢ هـ ، ٢٥٨/١ ب .

للرفع ذكرهما الخليل ، وزاد سيبويه وجهين آخرين حيث يقول : « وقد يكون رفعه على ان تجعل عبدالله (معطوفا) عل هذا الوصف ، كأنه قال : عبدالله منطلق ، وتقول : هذا زيد منطلق على (البذل) كما قال تعالى جدّه : ﴿ بِالْأَنْصَابِ نَاصِبٍ كَادِبٍ ﴾ ، فهذه أربعة أوجه في الرفع «^(٩٧)» ، ومن ذلك : « قولك : ان زيدا ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف ، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى أن زيدا منطلق ، : زيد منطلق . . . وأما الوجه الآخر الضعيف فان يكون محمولا على الاسم المضمّر في المنطلق والظريف ، فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو «^(٩٨)» .

ذلك ما كان فيه الاعراب واحدا ويظهر الخلاف في توجيهه ، وقد يجتمل غير اعراب واحد ، وذلك مثل قولك : فيها عبدالله قائماً ، وان شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبدالله قائم^(٩٩) ، وقال سيبويه : « ومثل قولك فيها عبدالله قائماً : هو لك خالصاً ، وهو لك خالص^(١٠٠) والوجه ان تقول : إِيَّاكَ نَفْسَكَ ، « وقال الخليل : لو ان رجلا قال : إِيَّاكَ نَفْسِكَ لم اعنّفه ، لأن هذه الكاف مجرورة «^(١٠١)» ، ومن ذلك أيضا « هذا باب الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة ، وذلك قولك : مررت بسرج^{سرج} خنز^{خنز} صفته^{صفته} ، ومررت بصحيفة طين خائنها ، ومررت برجل فضة حلية سيفه ، وانما كان الرفع في هذا أحسن من قبل انه ليس بصفة . . ومن العرب من يقول : مررت بقاع^{بقياع} عرفج^{عرفج} كله ، يجعلونه كأنه وصف «^(١٠٢)» .

ومن المعلوم أن التوجيه الاعرابي ميدان يتبارى فيه النحاة وقد اختلفوا لأجله ، من

(٩٧) المصدر نفسه ٨٦/٢ هـ ، ٢٦٠/١ ب .

(٩٨) المصدر نفسه ١٤٤/٢ هـ ، ٢٨٥/١ ب .

(٩٩) المصدر نفسه ٨٨/٢ هـ ، ٨٩ هـ ، ٢٦١/١ ب .

(١٠٠) الكتاب ٩١/٢ هـ ، ٢٦٢/١ ب .

(١٠١) المصدر نفسه ٢٧٩/١ هـ ، ١٤١/١ ب .

(١٠٢) المصدر نفسه ٢٣/٢ هـ ، ٢٤ هـ ، ٢٢٨/١ هـ ، ٢٢٩ ب .

ذلك اختلاف الخليل وسيبويه فيما جرى نعتنا على غير وجه الكلام ، نحو : هذا جحرٌ ضُبٌّ خربٌ ، فقد فرق الخليل بينه وبين : هذانِ جحرا ضُبٌّ خربانِ ، وقال سيبويه : « وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والأول إلا سواء »^(١٠٣) يريد أنه لا فرق بين قولك : هذا جحرٌ ضُبٌّ خربٌ ، وهذانِ جحرا ضُبٌّ خربانِ فخالف شيخه فيما ذهب إليه ، ومن ذلك اختلاف سيبويه مع النحويين في غير موضع من مسائل الكتاب مثل قوله : « هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويحٌ له وتبٌ ، وتباً لك وويحاً »^(١٠٤) ، ومثل ذلك قوله : « قال النحويون : أما العلم والمعبد فذو علم وذو عبيد ، وهذا قبيح ، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ، فخبث إذا جري غير المصدر كالصدر ، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويلٌ له وتبٌ »^(١٠٥) يريد قولهم في المثال السابق . ولعل اختلاف سيبويه والكسائي في (المسألة الزنبورية) أشهر مسائل الخلاف عند النحويين وإن لم تكن من أمثلة الكتاب .

وهكذا نجد الكتاب حافلاً بالمسائل التي احتملت غير وجه واحد من وجوه الاعراب المحتملة وكان لسيبويه رأيه الواضح في تقويمها ، ومن المناسب أن يذكر ههنا أن ما ورد في الكتاب من تعابير نحو قوله : (ان العرب يغلطون) وما أشبهه ، انما يريد به التوهم^(١٠٦) على معنى انهم يذهبون في توجيه المسألة وجهها آخر ، من ذلك قول الخليل في المثال المتقدم (جحرٌ ضُبٌّ خربٌ) : « وانما يغلطون اذا كان الآخر بعدة الأول ، وكان مذكرا مثله أو مؤنثا ، وقالوا : هذه جحرة ضبابٌ خربية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحرة مؤنثة ،

(١٠٣) المصدر نفسه ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ هـ ، ٢١٧/١ ، ٢١٨ ب .

(١٠٤) المصدر نفسه ٣٣٤/١ هـ ، ١٦٧/١ ، ١٦٨ ب .

(١٠٥) الكتاب ٣٨٩/١ هـ ، ١٩٤/١ ، ١٩٥ ب .

قال البغدادي (الخرائفة ، ٣٢٥/٤) :

«وَزعم سيبويه أن قوما من العرب يغلطون فيقولون : انهم اجمعون ذاهيون ، وانك وزيد ذاهبان ، ومراد سيبويه بالغلط توهم عدم ذكر (ان) لا حقيقة الغلط ، كيف ؟ وهو القائل : ان العرب لا تطاوعهم الستهم في اللحن والخطأ .»

(١٠٦) الكتاب ٤٣٧/١ ، ٢١٧/١ ب .

والمدة واحدة فغلطوا ، ومن ذلك أيضا قوله : « واعلم أن ناسا من العرب يغفلون فيقولون : انهم أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، وذلك ان معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

على ما ذكرت لك «^(١٠٧)» وإنما التوهم نوع من التوجيه النحوي ، ولكن العرب تجريه على ألسنتها من غير أن يتأولوا فيه تعليلا على ما رأيت لدى النحويين^(١٠٨) .

الثانية - أحوال الكلام :

هذه هي الجهة الثانية التي تناولها التقويم النحوي لمستويات الصواب حيث تتفاضل الأساليب في أحوال تأليف الكلام من تقديم وتأخير وحذف وإضمار ونحوه ، ويبدو للباحث أن أحوال تأليف الكلام في العربية كثيرة اتسع بها الكتاب ، وقد استأثر بعضها باهتمام النحويين فقلما يخلو باب نحوي منها ، وهذه الأحوال التي اهتموا بها هي : التقديم والتأخير ، والحذف ، والفصل وما أشبهه مما له علاقة بنظرية العوامل ، وسيستأنف الباحث الكلام على هذه الأنواع في نظرية العوامل والتقويم النحوي^(١٠٩) .

(١٠٧) الكتاب ١٥٥/٢ هـ ، ٢٩٠/١ ب .

(١٠٨) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ، ٣/٣٤) :

«قد ذكر بعض النحويين أن الغلط انما وقع في أنهم اجمعون ، لان لفظ هم يكون للرفع في قولك : هم قاتمون وأشبه ذلك فتوهموا(أنهم) في تقدير : هم أجمعون ، وجعل : انك وزيد في معنى : أنت وزيد ذاهبان ، والغلط فيه ان (ذاهبان) خبر الكاف في (أنك) وهو منصوب بـ(ان) و(زيد) و(هو) مرفوع بالابتداء وخبر (ان) يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء ، ولو قال : انك ذاهب وزيد كان من اجود الكلام على ما بيناه ، وفي مذهب الكوفيين أنك وزيد ذاهبان جائز لا غلط فيه» .

(١٠٩) منهج كتاب سيبويه ، ٢٦٥ .

وههنا يقتصر البحث على تقويم قسم منها مع أحوال الكلام الأخرى :

١ - التقديم والتأخير :

قال سيبويه : « إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً مهمّانهم ويعنيانهم »^(١١٠) ، وفي هدي هذا التقويم عالج سيبويه أمثلة التقديم والتأخير ، من ذلك قوله في باب الفاعل : « ان قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك : ضرب زيداً عبداً لله . . . فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربي جيد كثير »^(١١١) .

وقد اشتمل الكتاب على أمثلة معروفة منه ، قال الدكتور عبدالقادر حسين : « وسبويه في صدر كتابه يحدثنا عن التقديم والتأخير بكلام يعتبر هو العمدة ، وصاحب الريادة فيه ، وربما كان أول من طرق سر هذا اللون البلاغي من العلماء ، فنحن نلاحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ، ولكنهم لم يهتموا على أسواره البلاغية »^(١١٢) .

٢ - الحذف :

قال سيبويه : « اعلم انهم مما يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا وسرى ذلك ان شاء الله »^(١١٣) ، وأمثلة الحذف في الكتاب كثيرة جدا ، وقد اطلق عليه تعابير منها (الاضمار) من ذلك : « هذا باب الاضمار في (ليس ؛ وكان) كالاضمار في (ان) اذا قلت : إنه من يأتينا نأتيه ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول العرب : ليس خلق الله مثله . . . »^(١١٤) ، وعبر عنه بـ (الاختزال) قال في باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك سقيا ورعيا : « وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلا من

(١١٠) الكتاب ١/٣٤ هـ ، ١/١٥ ب .

(١١٢) اثر النحاة في البحث البلاغي ، ٨٠ .

(١١٣) الكتاب ١/٢٤ ، ٢٥ هـ ، ١/٨ ب .

(١١٤) المصدر نفسه ١/٦٩ ، ٧٠ هـ ، ١/٣٥ ب .

احذر ، وكذلك هذا كأنه بدل من سقائك الله ورعاك الله . . . الخ «^(١١٥)» ، ومن الحذف نوعان اتسع بهما الكلام وعقدت عليهما الأبواب وهما (الاتساع) و (الاستغناء عن المحذوف) وسيأتي بيان أمثلتهما :

أ - الاتساع :

قال سيبويه : « هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والاليجاز ، والاختصار »^(١١٦) وهو باب واسع ذكرت فيه أمثلة كثيرة ، وقد عقد سيبويه عليه باباً آخر في موضع متقدم هو : « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك قولك : يا سارق اللبّة أهل الدار ، وتقول على هذا الحد : سرقْتُ اللبّة أهل الدار ، فتجري اللبّة على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : صيدٌ عليه يومان ، وولّد له ستونُ عاماً ، فاللفظ يجري على قوله : هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً ، والمعنى : انما هو (في اللبّة) ، وصيد عليه (في اليومين) ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام »^(١١٧) ، وقد ذكر سيبويه هذا النوع من التصرف في تأليف الكلام في غير موضع من الكتاب^(١١٨) .

والذي عليه البحث أن الاتساع نوع من التصرف في تأليف الكلام بالحذف والاختصار ، وللمزيد من البيان أن مثاله المتقدم : صيد عليه يومان وكذلك : ولد له ستون عاماً ، الأصل فيه أن يكون على تقدير : صيدٌ عليه الوحش في يومين ، وولّد له الأولادُ ستينَ عاماً ثم اتسع فحذف واختصر^(١١٩) ، ولهذا النوع من التصرف في تأليف

(١١٥) المصدر نفسه ٣١٢/١ هـ ، ١٥٧/١ ب .

(١١٦) الكتاب ٢١١/١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

قال ابن السراج (الاصول في النحو ، ٢/٢٦٥) :

«الاتساع : اعلم أن الاتساع نوع من الحذف الا ان الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله - يقصد باب الحذف - ان هذا تقيمه مقام المحذوف وتمر به باعرابه .»

(١١٧) الكتاب ١/١٧٥ ، ١٧٦ هـ ، ٨٩/١ ب .

(١١٨) ينظر : المصدر نفسه ١/١٦٠ هـ ، ٨٠/١ ب .

(١١٩) المصدر نفسه ٢١١/١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

الكلام أمثلة كثيرة وردت في القرآن الكريم وفي كلام العرب ، من ذلك قول سيويه :
« وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جدّه ﴿ واسأل القرية التي كُنّا فيها ،
والعير التي أقبَلنا فيها ﴾ انما يريد : أهل القرية فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان
عاملا في الأهل لو كان هاهنا .

ومثله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، وانما المعنى : بل مكرّم في الليل والنهار ،
وقال عز وجل : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّٰهِ ﴾ وانما هو : ولكنّ البرّ من آمن بالله واليوم
الآخر ^(١٢٠) ، ومثل ذلك في كلامهم : صدنا قنوين ، وانما يريد : صدنا بقنوين أو صدنا
وحش قنوين ، وانما قنوان اسم أرض ، ومثله في السعة هذه الظهر أو العصر أو المغرب ،
انما يريد صلاة هذا الوقت ^(١٢١) .

وقد تناول سيويه هذا النوع من التصرف في تأليف الكلام بالتقويم فأوضح
ما يحسن فيه وما يقيح ، من ذلك أنهم يقولون اذا كان غدٌ فأتني : « والمعنى أنه لقي رجلا
فقال له : اذا كان ما نحن عليه من السلام أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ،
ولكنهم أضمر وا استخفا «^(١٢٢) ثم قال سيويه : « فان قلت : اذا كان الليل فأتني ، لأن
الليل لا يكون ظرفا إلا أن تعني الليل كله . . . وكذلك أخوات الليل «^(١٢٣) يريد ان الليل
والنهار والدمر ونحوه من الظروف لا يكون العمل فيها إلا متصلا في الظرف كله أي انه
لا يكون العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات فلا يصح أن تقول : لقيته
الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة معينة منه ^(١٢٤) ، وما تناوله سيويه بالتقويم في باب الاتساع
(صفة الأحيان) حيث يقول : « وما يختار فيه ان يكون ظرفا ، ويقيح أن يكون غير ظرف
صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا . . . وانما نصب صفة

(١٢٠) الكتاب ٢١٢/١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

(١٢١) المصدر نفسه ٢١٣/١ هـ ، ٢١٥/١ ب .

(١٢٢) المصدر نفسه ٢٢٤/١ هـ ، ١١٤/١ ب .

(١٢٣) المصدر نفسه ٢٢٤/١ هـ ، ٢٢٥/١ ب .

(١٢٤) قال السرياني (شرح كتاب سيويه ، ١٥٢/٢) :

واعلم ان الظروف تنقسم قسمين احدهما : يتضمن اجزائه كلها الفعل ، والآخر : يتضمن

جزءا منه الفعل واللفظ يجري على كل .

الاحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم «^(١٢٥)» ، وعما يحسن في هذا الباب سير عليه قريب ، قال سيبويه : « وقد يحسن ان تقول : سير عليه قريب ، لأنك تقول : لقيته مُدَّ قريب . والنصب عربي جيد »^(١٢٦)» ، وعلى هذا يجري سيبويه في تقويم الاتساع وقد أفاد منه البلاغيون في باب (الایجاز) في علم المعاني و (المجاز) في علم البيان ومن أمثله عندهم ما أورده سيبويه في الاتساع مثل : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاماً ، وضرب به ضرب كثير ، وقوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ وهي من أمثلة المجاز العقلي ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ ، وأكلت أرض كذا وكذا أي أصاب من خيرها وهما من أمثلة المجاز اللغوي^(١٢٧)» ، وهو وان لم يصرح بهذه المصطلحات ، ولكنه نبه على أن هذه الأمثلة تجري على غير الحقيقة ، قال سيبويه في قولهم : ضرب به ضربتان وما أشبهه : « جرى على سعة الكلام والاختصار ، وان كانت الضربتان لا تضربان ، وانما المعنى كم ضرب الذي وقع به الضرب من ضربة ، فاجابه على هذا المعنى ، ولكنه اتسع واختصر »^(١٢٨)» فتلقى البلاغيون هذا المعنى وقالوا في تعريف المجاز : « هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع . »^(١٢٩) .

ب - الاستغناء عن المحذوف :

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ فقال : ان العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام »^(١٣٠)» ، ومثل ذلك وردت في الكتاب أمثلة كثيرة صرح في غير موضع منها بأنها عما يترك للاستغناء ، من ذلك : « وعما يقوي ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ

(١٢٥) الكتاب ٢٢٧/١ هـ ، ١١٦/١ ب .

(١٢٦) المصدر نفسه ٢٢٨/١ هـ ، ١١٦/١ ب .

(١٢٧) المصدر نفسه ٢١١/١-٢١٤ هـ ، ١٠٨-١٠٩ ب .

(١٢٨) المصدر نفسه ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ هـ ، ١١٧/١ ب .

(١٢٩) مفتاح العلوم ، ١٧٠ .

(١٣٠) الكتاب ١٠٣/٣ هـ ، ٤٥٣/١ ب .

والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴿ فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ، ومثل ذلك : (ونَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَقْجُرُّكَ) ، وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ ، والرأي مُخْتَلِفٌ^(١٣١)

ويمكن عدّ جميع أمثلة (باب التنازع) من هذا النوع فالأصل في ضربت وضربني زيد جهلتان هما : ضربت زيدا ، وضربني زيد ثم استغني عن زيد فلم يعمل الأول فيها عمل فيه الآخر ، ومن الاستغناء ما يتصّب في (باب الاشتغال) قال سيبويه : « وان شئت قلت : زيدا ضربته ، وانما نصبه على اضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، ألا أنهم لا يظهر من هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ههنا مبني على هذا المضمّر »^(١٣٢) . وللإستغناء عن أمثلة كثيرة في الكتاب ، ولم يعن أصحاب فهرس الكتاب إلا بموارد الاستغناء عن المفرد ففاتتهم أغلب مواضعه في الأساليب^(١٣٣) .

ويبدو للباحث أن الاستغناء ظاهرة عامة تقع في الحذف وغيره^(١٣٤) ، ولكنها في الحذف يقول فيها على علم المخاطب بمضمون الخبر ، ولعله هو الحذف الذي يجيء

(١٣١) المصدر نفسه ٧٤/١ ، ٧٥ هـ ، ٣٧/١ ب .

(١٣٢) المصدر نفسه ٨١/١ هـ ، ٤٢/١ ب .

(١٣٣) الفهارس التحليلية للكتاب (عبد السلام هارون) ٢٤٩/٥ .

فهارس كتاب سيبويه (محمد عبد الخالق عضيمة) ٧١-٨٠ .

(١٣٤) قال سيبويه (الكتاب ١٩٧/٢ هـ ، ٣١٠/١ ب) .

«وزعم الخليل رحمه الله أن الالف واللام انما متعهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك انه اذا قال : يا رجل ، ويا فاسق ، فمعناه كمعنى يا ايها الفاسق ، ويا ايها الرجل . . . وصار هذا بدلا في النداء من الالف واللام واستغنى به عنها كما استغنت بقولك : اضرب عن لتضرب .»

لـ (مجرد الاختصار) فيما يذكره البلاغيون من فوائد الحذف^(١٣٥) وقد تنبه المحدثون على أهميته اللغوية للتعبير عن طاقة اللغة التعبيرية ، لأن المقول من الخطاب كالمنطوق به^(١٣٦) .

٣ - الذكر والزيادة :

قال سيويه : « إن معنى ما أتاني أحد ، وما أتاني من أحد واحد ، ولكن (مِنْ) دنا هنا تأكيداً ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام وفي : ما أنت ، ولست بفاعل^(١٣٧) ومن أمثلة الزيادة أيضاً قوله في : (أَرَأَيْكَ فَلَانًا مَا حَالُهُ) : ما جاءت الكاف في (أَرَأَيْتَ) ... في هذا الموضع تأكيداً^(١٣٨) وقد وضح معنى الزيادة وحددها حيث يقول : « وما يجيء في الكلام تأكيداً لو طرح كان مستغنى عنه كثير^(١٣٩) وهو إذ يقرر فائدة الزيادة المعنوية ينبّه على فائدتها اللفظية حيث يقول : « ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو سَبَّابًا وَكَلَّكَلًا ...^(١٤٠) ، وقد أفاد علماء

(١٣٥) قال الخطيب القزويني في باب الحذف (الابيض ١٤١/٢ - ١٤٢) :

«وَمَا لِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ : أَصْبَيْتَ إِلَيْهِ أَيْ أَذْنِي ، وَأَغْضَبْتَ عَلَيْهِ أَيْ بَصْرِي ... وَمَا عَدَ السَّكَاكِي الْخَلْفَ فِيهِ لِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ، وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرَاتَيْنِ تَذْوَدَانِ ، قَالَ : مَا خَطْبُكُمْ ... الْآيَةُ) .»

وقال التفتازاني (شرح السمد على تلخيص الفتاح ١٤١/٢) :

«قوله : وَا مَا لِمَجْرَدِ الْإِخْتِصَارِ أَيْ لِلْإِخْتِصَارِ الْمَجْرَدِ عَنْ مَصَاحِبَةِ نِكْتَةِ أُخْرَى مِنْ عَمُومٍ فِي الْقُمُولِ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ ... الْخ» .

(١٣٦) قال الدكتور عبدالسلام المسدي (التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ٣٣٢) : «لا يمكن للباحث

أن يغفل عن نباهة شيخ النحو العربي في هذا المقام ، فقد حاول صاحب الكتاب تفسير الظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة ... والذي يعنيها من كل استقرارات سيويه في هذا المضمار ، ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة هو استنباطه لقانون التناسب المكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية ، وبوجهه تكون الطاقة الاغترالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستظلاً على مضمونها الخيري» .

(١٣٧) الكتاب ٣١٦/٢ هـ ، ٣٦٢ ب .

(١٣٨ ، ١٣٩) المصدر نفسه ٢٤٥/١ هـ ، ١٢٥/١ ب .

(١٤٠) المصدر نفسه ٢٩/١ هـ ، ١١/١ ب .

المعاني وغيرهم من الذكر والزيادة في الكتاب ، وقد سبقهم الى تقرير فوائدها المعنوية واللفظية معا ، فلم تكن افادتهم منه في معرفة فائدتها المعنوية وحدها^(١٤١) .

٤ - أحوال التأليف الاخرى :

عرض الكتاب في التقويم النحوي لمستويات الصواب أمثلة قليلة لبعض أحوال تأليف الكلام تكشف عن مبادئ مهمة في تصرف العرب بلغتهم ، من ذلك أمثلة (الفصل) قال سيبويه في الفصل بالصفة : « وان وصفته فقلت : مررت برجلٍ حسنٍ ظريفٍ أبوه ، فالرفع فيه الوجه والحد ، والجرف فيه قبيح ، لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل »^(١٤٢) .

ومن أحوال التأليف (التنكير والتعريف) قال سيبويه : « ومن الصفة : أنت الرجلُ كل الرجل ، ومررت بالرجل كل الرجل فان قلت : هذا عبدالله كل الرجل أو هذا أخوك كل الرجل فليس في الحسن كالألف واللام ، لأنك انما أردت بهذا الكلام هذا الرجل البالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئا تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب ... الخ »^(١٤٣) ، ومن أحكام النكرة أنه لا يبدأ بها ، قال سيبويه : « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت كان رجل منطلقا ، أو كان انسان حليما ، كنت تلبس ... وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب وأنه قد يعلم اذا ذكرت زيدا ، وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خدائش بن زهير :

فإنَّكَ لا تُبالي بعمدٍ خَوَّلَ أظبي كان أمك أم حمار^(١٤٤)

(١٤١) قال عبدالقادر حسين (أثر النحاة في البحث البلاغي ، ٧٨) :

« من هذا يتضح أن فائدة حروف الزيادة المنوية عند المتأخرين لا تخرج عما قاله سيبويه رحمه الله

منذ خمسة قرون من الزمان » .

(١٤٢) الكتاب ٢ / ٢٩ هـ ، ١ / ٢٢٢ ب .

(١٤٣) المصدر نفسه ٢ / ١٢ هـ ، ١ / ٢٢٣ ب .

(١٤٤) المصدر نفسه ١ / ٤٨ هـ ، ١ / ٢٢ ، ٢٣ ب .

ومن أحوال التأليف الأخرى (التذكير والتأنيث) قال سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحوقولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة نحو قولك : زنادقة وزناديق . . . وإنما حذفوا التاء ، لأنهم صار عندهم اظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهرهم عن الواو والألف »^(١٤٥) ، وقال : « وأما قولهم : هذه الدار نعمت البلد فانه لا كان البلد الدار أقحموا التاء ، فصار كقولك : مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ ، وما جاءت حاجتك »^(١٤٦) « ومثل ذلك قول الشاعر وهو لبعض السعديين :

هل تعرف الدارَ يُعَيِّها المُرُ والدَّجْنُ يوماً والمعجُ المهورُ
لكل ربحٍ فيه ذيلُ مسفور

فقال : فيه ، لأن الدار مكان ، فحمله على ذلك »^(١٤٧) ، والقياس ان يجري الفعل على فاعله ، والضمير على ما يعود عليه في التذكير والتأنيث ، ولكن للعرب سننا في كلامها يدرك بها الصواب وقد يحسن .

ومن ذلك (اقامة الواحد مقام الجمع) قال سيبويه : « وما جاء في الشعر على لفظ

الواحد يراد به الجميع :

كَلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَيْصُ

ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ وقرئنا به عيناً ، وإن شئت قلت : أُعِيناً ، وأنفساً كما قلت : ثلاثمائة وثلاث مئةٍ ومئات^(١٤٨) ، وقد يوضع الاثنان موضع الجميع قال سيبويه : « وسألت الخليل رحمه الله

(١٤٥) الكتاب ٣٨/٢ هـ ، ٢٣٥/١ ب .

(١٤٦) المصدر نفسه ١٧٩/٢ هـ ، ٣٠٢/١ ب .

(١٤٧) المصدر نفسه ١٧٩/٢ ، ١٨٠ هـ ، ٣٠٢/١ ب .

(١٤٨) المصدر نفسه ٢١٠/١ ، ٢١١ هـ ، ١٠٨/١ ب .

عن : ما أحسن وجوهها ، فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك ... قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخُسْفِ إِذْ تُسَوِّرُوا الصَّخْرَآءَ ، إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا : لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾ ^(١٤٩) .

(١٤٩) المصدر نفسه ٤٨/٢ ، ٤٩ هـ ، ٢٤١/١ ب .

المبحث الثاني

موازنة مستويات التأليف في الكتاب بما لدى النخبة المتأخرين والبالغين

تمَّ البحث في دراسة جهات التقويم النحوي لمستويات وجوه الكلام حيث اتضح تفاوتها في (وجوه الاعراب) و (أحوال الكلام) ، وقد أشار الباحث الى افادة البلاغيين منها ، وقال الاستاذ علي النجدي ناصف : « يبدو أن النسق الذي أخذ به سيويه هو الذي ألهم علماء المعاني فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية ، وليس يسمع المرء وهو يقرأ كلامهم في ذلك إلا أن يتبين اقتباسهم منه واقتداءهم بهده »^(١٥٠) ، وهذه الأحوال الثمانية هي : أحوال الاسناد الخبري ، والسند اليه ، والسند ، ومتعلقات الفعل ، والقصر ، والانشاء والفصل والوصل ، والايجاز والاطناب والمساواة . وقال الدكتور عبدالقادر حسين : « ولم يقتصر حديث سيويه في الكتاب على ألوان المعاني ، بل تناول أيضا بعض مباحث علم البيان كالتشبيه والاستعارة ، والمجاز ، والكناية ، والتوزيع وغير ذلك »^(١٥١) ، وقد سعى الدكتور عبدالقادر حسين في كتابه (أثر النحاة في البحث البلاغي) الى استيفاء مباحث الكتاب البلاغية فتكلم على البلاغة عند الخليل التي وردت فيه^(١٥٢) ، ثم قال : « ويجدر بنا ان تنتقل الى مباحث سيويه البلاغية التي تضمنها هذا الكتاب ، ولم يمسسها أحد من السابقين أو لم يأتوا عليها بأسرها وهو ما نحاوله ونرجو ان نوفق اليه في هذا البحث »^(١٥٣) ، وقد استوفى مباحث علم المعاني كالخذف والزيادة ، والاضمار ، والتقديم والتأخير^(١٥٤) ، ثم تحدث عن مباحث علم البيان كالتشبيه والاستعارة والمجاز والكنائية^(١٥٥) ، ثم عرض بعض انواع البديع^(١٥٦) ، ثم انتهى الى القول : « . . . هذا التفصيل الذي ذكرناه عن الأبواب البلاغية التي طرقها سيويه وكانت مطمورة في كتابه ،

- (١٥٠) سيويه امام النحاة ، ١٨٠ .
 (١٥١) أثر النحاة في البحث البلاغي ، ١١٤ .
 (١٥٢) المصدر نفسه ، ٦٥-٥٤ .
 (١٥٣) المصدر نفسه ، ٦٩ .
 (١٥٤) المصدر نفسه ٦٩-١١٤ .
 (١٥٥) المصدر نفسه ١١٤ .
 (١٥٦) المصدر نفسه ، ١٢٤-١٢٧ .

ولم يحاول الباحثون المحدثون في جذية نفض التراب عنها وتصنيفها^(١٥) . وقد كان الدكتور عبدالقادر حسين موفقاً في استيفاء مباحث الكتاب البلاغية وهو يستلها من أبوابه النحوية فكشف لنا عن أهمية التقويم النحوي لمستويات الصواب لأحوال الكلام في الدراسات البلاغية موضحاً أثرها فيمن جاء بعده ، ولكن الذي ينبغي التنبيه عليه ان الاتجاه السائد في البحث البلاغي لا يعنى بالتقويم النحوي لمستويات الصواب من حيث الاعراب ، فقد أوضح البحث ان جهات التقويم النحوي لمستويات الصواب هي : (وجوه الاعراب) و (أحوال الكلام) ، ومن أمثلة وجوه الاعراب التي ذكرها الكتاب مثلاً قولهم : له علم علم الفقهاء ، وله علم علم الفقهاء وهما من اسلوب التشبيه حيث يكون المشبه من لفظ المشبه به نحو : مررت به فإذا له صوت صوت الاسد وقد عقد عليه الكتاب أبواباً معدودة أولها حيث يقول : « هذا باب ما يتصب فيه المصدر المشبه به على اضممار الفعل التروك اظهاره وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوت حمار ، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثعلب »^(١٥) ، وقد استشهد له بالماثور من الشعر كقول النابغة الذبياني :

مقدوفية بدخيس النخض بازلهما له صريف صريف القصبو بالمسد
ومنه قول الشاعر : دأب بكار شايحت بكارها
إذا راتني سقطت أبصارها دأب بكار شايحت بكارها
وهو على معنى تدأب دأب بكار^(١٥) وجميع هذه الأمثلة من (التشبيه البليغ) وهو ما تحذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه وهو أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة لأن حذف أداة

- (١٥٧) المصدر نفسه ١٢٧ .
(١٥٨) الكتاب ٣٥٥/١ هـ ، ١٧٧/١ ب .
(١٥٩) المصدر نفسه ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ ، ١٧٨/١ هـ ، ١٨٤ ب .

التشبيه ووجه الشبه يوهم اتحادهما وعدم تفاضلها^(١٦١) ، ولكن سيبويه ينبه على أن ثمة فرقا بين وجه النصب والرفع في أمثلة هذا النوع من صور التشبيه فتقولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ليس بمعنى له علمٌ علمُ الفقهاء ، قال سيبويه : « وإن شئت نصبت فقلت : له علمٌ علمُ الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفقّه ، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم » ، ثم قال : « وإذا قال : له علمٌ علمُ الفقهاء فهو يخبر عَمَّا قد استقر قبل رؤيته وقبل سماعه منه . . . وإنما الشاء في هذا الموضع أن يخبر بما استقرّ فيه ، ولا يخبر أن أمثل شيء أتعلم في حال لقائه »^(١٦٢) فههنا حالتان النصب ولا يمتدح به ، والرفع إنما هو موضع الشاء والملح أي أنك يصح أن تتألف في تشبيه علمه بعلم الفقهاء في حالة الرفع ، فالرفع والنصب ليسا سواء ، بيد أنهما لدى البلاغيين من أمثلة التشبيه البليغ حيث أصمرت الأداة ولم يصرّح بوجه الشبه ، وهكذا يكون لوجوه الأعراب أثر مهم في تحديد نوع التشبيه والتفاضل بين أمثله ، ومن ذلك أيضا ما ورد في الكتاب من وجوه الأعراب المحتملة التي تتفاضل بلحاظ المعنى ، قال سيبويه : « وهذا باب ما ينتصب فيه المصدر . . . وذلك قولك : ما أنت إلّا سيرا ، وإلّا سيرا سيرا . . . فكأنه قال في هذا كله : ما أنت إلّا تفعل فعلا ، وما أنت إلّا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك . . . وأما قولك : إنما أنت سيرٌ فإنما جعلته خبرا لأنك ولم تضمّر فعلا ، وسنين لك وجهه أن شاء الله »^(١٦٣) ، ولكن البلاغيين

(١٦٠) أوضح العلوي صور التشبيه المضمّر الأداة وهي ملخصة (الطراز ١/٣١١-٣١٥) :

أ- ما يقع موقع المبتدأ والخبر المرفدين نحو : زيد الأسد .

ب- ما يقع موقع المبتدأ والخبر مضاف ومضاف إليه : نحو : الكساء جدري الأرض .

ج- ما يقع موقع المبتدأ والخبر من جهة تركيبها جميعا نحو : حصد النجل جرة .

د- ما يربط على جهة الفعل والفاعل نحو قوله تعالى «والذين تبوءوا الدار والأيمان»

ه- ما يقع موقع المثل المضروب نحو قول الشاعر :

قوارص تأنسني فبيحتقر ونها

وقد يملأ القطر الاناء فيفهم

وههنا ملاحظة وهي :

أنه لم يورد ما كان فيه التشبيه من لفظ التشبيه به ، ولم اجدّه عند غيره فيها وقتت عليه ، وهي صورة معروفة ولها احكامها في الكتاب وقد عقد عليها الابواب التي تحفل بالأمثلة المختلفة .

(١٦١) الكتاب ١/٣٦١ ، ٣٦٢ هـ ، ١٨١/١ ب .

(١٦٢) المصدر نفسه ١/٣٣٥ ، ٣٣٦ هـ ، ١٦٨/١ ب .

يعنون من هذا بوجه الرفع لأنه من أمثلة (المجاز الحكمي)^(١٦٣) أما وجه النصب فانه لا يقع ضمن أمثلتهم بالرغم من أن الرفع والنصب يدلان على (الاتصال) ، قال سيبويه : « واعلم ان السير اذا كنت تحبب عنه في هذا الباب فانما تحبب بسير متصل ببعضه ببعض في أي الأحوال كان »^(١٦٤) فاذا قيل : ان هذا من مباحث (علم المعاني) الذي تعرف به أحوال اللفظ العربي ، يقال ايضا : ان الذي عليه هذا العلم عندهم انه يعني بأحوال اللفظ في تأليفه من تقديم وتأخير وحذف ونحوه ولا يعني بالاعراب ، فهم لا يفرقون بين وجوه الاعراب التي تختلف بلحاظ المعنى ، قال الشاعر :

مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ

وقال سيبويه : « وانما حسن الرفع ههنا ، لأنه جعل الآخر هو الأول . . . ولو جعل الآخر ظرفا جاز ، ولكن الشاعر أراد ان يشبه مكانه بذلك المكان »^(١٦٥) وهذا يعني ان معنى التشبيه انما يتعقد على وجه الرفع لا النصب ، ومن ذلك أيضا قول سيبويه : « وتقول : ما زيد كعمرو ولا شبيهها به ، فانما أردت ولا كشيء به »^(١٦٦) أي ان اجراءه على الموضع يلغي التشبيه وكأنك تقول : ما زيد شبيهها بعمرو ، وما عمرو مفلحا ، ومثل هذا وغيره مما اشتمل عليه الكتاب لا يعني به البلاغيون ، ويكتفي النحويون فيه بمراقبة أواخر الكلم إلى عبدالقاهر الجرجاني الذي تنبه على أهمية (الاعراب) في دراسة البلاغة اضافة الى عنايته بـ (أحوال تأليف الكلام) في هدى نظرية النظم التي أقامها على معاني النحو^(١٦٧) ، وسرعان ما انحسر تأثيره فيمن جاء بعده^(١٦٨) .

- (١٦٣) دلائل الاعجاز ، ١٩٤ ، ١٩٨ .
 (١٦٤) الكتاب ٣٣٦/١ هـ ، ١٦٨/١ ب .
 (١٦٥) المصدر نفسه ٤١٧/١ هـ ، ٢٠٨/١ ب .
 (١٦٦) المصدر نفسه ٦٩/١ هـ ، ٣٥/١ ب .
 (١٦٧) قال عبدالقاهر الجرجاني وهو يفسر الاستعارة في قول المتنبي :

فإنها في وجنة الدهر خالا (دلائل الاعجاز ، ٨٠) :

«ان موضع الاعجوبة في أن أخرج الكلام مخرجه الذي ترى ، وان اتى بالخال منصوبا على الحال من قوله (فإنها) ، أفلا ترى انك لو قلت : (وهي خال في وجنة الدهر) لوجدت الصورة غير ما ترى ؟»

ينظر : ١٩٥-١٨٤ ، ٨١-٧٩ .

(١٦٨) منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، ٤٧٦-٤٧١ .

الفصل الرابع

نظرية العوامل في الكتاب والتقييم النحوي

المبحث الأول : نظرية العوامل في الكتاب .

المبحث الثاني : نظرية العوامل والتقييم النحوي .

المبحث الأول

نظرية الصوامل والتقويم النحوي

أولاً : فكرة العمل النحوي في الكتاب :

قال سيبويه : « وانما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل »^(١) .

وهنا يتضح ان لبعض الألفاظ أثراً في مجازي أواخر الكلم ، وهذه الألفاظ هي (العوامل) ، والذي يحدث فيه الأثر هو (الممول) أما الأثر فهو (الاعراب وغيره) ، قال سيبويه : « لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الاعراب ، فالرفع والجر والنصب والجرم لحروف الاعراب ... الخ »^(٢) ، وقد تحدث الاستاذ (M. G. CARTER) عن (العمل النحوي) في كتاب سيبويه ، وأحسن في التعبير عنه بـ (القوة) حيث يقول :

(Words have the power (Qawwa) to affect other words. This is a fundamental premise of all Sibawaihi's grammar much of which is concerned with analysing the 'effect' (amal) of one word (the 'operator', amil) upon another (al-ma'mul fihi) (3) .

وترجمته :

« ان للكلمات (قوة) للتأثير في كلمات اخر ، وهذه هي المقدمة المنطقية لقواعد سيبويه جميعها ، وكثير منها يتعلق بتحليل (التأثير) اي (العمل) لكلمة (العامل) في كلمة اخرى هي (الممول فيه) . » .

وما مبلغ قوة العامل في الممول ؟ يشير الكتاب الى ان الخليل قد تحدث عن العامل القوي والعامل الضعيف حيث يقول في عمل الحروف الخمسة : « وزعم الخليل انها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك ان تقول : كأن أخوك عبدالله ، تريد : كأن عبدالله أخوك ، لأنها

(١) الكتاب ١٣/١ هـ ، ٢/١ ، ب .

(٢) المصدر نفسه ١٣/١ هـ ، ٣/١ ، ب .

(٣) Twenty Dirhams in the kitab of Sibawaihi, 487.

لا تصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمم فيها المرفوع كما يضمم في كان ، فمن ثمّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال^(٤) ، فثمة إذاً مراتب لقوة العوامل : فالعوامل من الأفعال أولها (الفعل) ثمّ (ما يعمل عمل الفعل من اسماء الفاعلين والمفعولين ، والمصادر والصفة المشبهة) و (ما اجري مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه نحو : ما ، ولات ، ولا ، وأفعل التعجب) و (أسماء الأفعال)^(٥) ، وقد اجريت بعض أنواع الكلم مجرى الصفة المشبهة في عملها وهي : التفضيل نحو هو خير عملاً ، والفعل اللازم الذي انفذ الى نكرة نحو امتلأت ماء ، وأساء العدد نحو عشرين درهماً^(٦) ، قال سيبويه : « ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة »^(٧) ، وقد جعل سيبويه (إن وأخواتها) بمنزلة العشرين درهماً قائلاً : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأساء التي بمنزلة الفعل لا تصرف تصرف الأفعال ، كما ان عشرين لا تصرف تصرف الأساء التي اخذت من الفعل ، وكانت بمنزلته »^(٨) يريد بالأساء أسماء الفاعلين والصفات المشبهة باسم الفاعل .

ثانياً - هل العمل النحوي نظرية ؟

يتضح للباحث ان العمل النحوي نظرية في هدي الخصائص العامة التي تتميز بها

- (٤) الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ١/٢٨٠ ب .
- ينظر : الخلاف النحوي ، ٢٦٦ .
- (٥) منهج كتاب سيبويه ، ٣٥ - ٣٨ .
- (٦) المصدر نفسه .
- (٧) الكتاب ٢٠٣/١ هـ ، ١/١٠٤ ب .
- (٨) الكتاب ١٣١/٢ هـ ، ١/٢٧٩ ب .

النظريات العلمية^(٩) وهي :

الاولى - انها عامة :

ويراد بذلك انها تتناول موضوع علم او عدة علوم ، وكذلك كانت فكرة العمل النحوي عند النحاة ، فقد سيطرت على منهجهم في دراسة النحو بل صنفوا مفردات هذا المنهج في ضوئها فقد صنف سيبويه الأبواب النحوية التي تضمنها أنواع الاسناد بلحاظ أثر العامل في صورة التركيب اللغوي لوجوه التأليف من رفع ونصب ونحوه .

الثانية - وانها ذات مبدأ :

ويراد بذلك انها ذات قوانين تنظم العلاقات وتفسر الظواهر ، وهذه هي اهم خصائص النظريات العلمية . قال احد الباحثين : « ويسمى التنظيم الذي يشمل عدة قوانين في علاقات بعضها مع بعض بالنظرية العلمية »^(١٠) وذلك ما يجده الباحث في الكتاب الذي نظم العلاقات بين عناصر التركيب اللغوي لوجوه التأليف في هدى العلاقات بين العامل والمعمول ، ويستطيع الباحث ان يجدد هذه العلاقات من خلال أبواب الكتاب التي تصدّت لمسألة العمل النحوي ، ويمكن احصاء هذه العلاقات وتصنيفها على الوجه الآتي :

١ - علاقة التفرغ او الاشغال :

قال سيبويه في أول أبواب النحو في الكتاب : « يرتفع المفعول ، كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره) ، و (فرغته له) ، كما فعلت ذلك بالفاعل »^(١١) ، وقال في

(٩) المنطق وفلسفة العلوم - ترجمة الدكتور فؤاد زكريا - ٢٩٤

وينظر : المعجم الفلسفي ، ٢٣٩ .

(١٠) المنهج العلمي وتفسير السلوك ، ٨٢ .

(١١) الكتاب ٣٣/١ هـ ، ١٤/١ ب .

وقال سيبويه في باب كان واخوانها (المصدر نفسه ٤٧/١ هـ ، ٢٢/١ ب) :

«واعلم أنه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة (فالذي تشغل به كان) المعرفة لانه حد الكلام» يريد

به الفاعل .

وقال (المصدر نفسه ٢٣٠/١ هـ ، ١١/١ ب) :

«ومثل ذلك : انتظر به نحر جزورين ، انما جمعله على الساعات ، كما قال : مقدم الحاج ،

وخفوق النجم ، فكذلك جمعله ظرفا ، وقد يجوز فيه الرفع (اذا شغلت به الفعل)» .

موضع آخر : « وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم ، لأنك لا تلفظ بالفعل (فارغا) فمن ثم لم يكن فيه الرفع في كلامهم ... الخ »^(١٢) يريد انه لم يكن فارغا من الفاعل أي ان الفعل المقدّر كأنه ملفوظ مع فاعله ولذلك لا نجد الرفع فيما يأتي بعده ، وانما يكون منصوبا ، وهكذا يكون ترفع الفعل انما هو للفاعل أو نائب الفاعل (المفعول) فالعلاقة اذاً هي (التفرغ) ويراد بها اشغال الفعل به ، قال سيبويه : « هذا باب ما يكون من المصادر مفعولا فيرتفع كما ينتصب اذا شغلت الفعل به ، وينتصب اذا شغلت الفعل بغيره ... فمن ذلك قولك على قول السائل : أيُّ سير سير عليه ؟ فتقول : سير عليه سيرٌ شديدٌ ، وضربٌ به ضربٌ ضعيفٌ ، فأجريته مفعولا والفعل له »^(١٣) ، ويبدو للباحث ان النحاة لم يتنبهوا على هذه العلاقة بين الفعل وبين ما يرتفع به ، قال المبرد : « وجائز ان تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل ، فتقول : سير يزيد فرسخاً ، فلا يمينه حرف الجر من أن يكون فاعلا ... فان جعلتها مفعولات على السعة [يقصد : نائباً عن الفاعل] فالوجه فيه الرفع ، لشغلك الأسماء بحروف الجر »^(١٤) ، وصوابه على ما ينتظم في مذهب سيبويه أن يقول : (لشغلك الفعل بالمصدر أو الظرف) ، لأن اشغال الأسماء بحروف الجر - على ما يذكره المبرد - انما هو جار وواقع فعلا في الحالين .

٢ - علاقة التعدي :

قال سيبويه : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبد الله زيدا .. انتصب زيد لأنه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل »^(١٥) .
وقال : « واعلم ان الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى الى اسم الحدثان الذي اخذ منه ... ويتعدى الى الزمان .. ويتعدى الى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان والى

- (١٢) المصدر نفسه ٢٣٢/١ هـ ، ١١٨/١ ب .
(١٣) الكتاب ٢٢٨/١-٢٢٩ هـ ، ١١٧/١ ب .
(١٤) المقضب ، ٥٢/٤ .
(١٥) الكتاب ٣٤/١ هـ ، ١٤/١ ب .

الكان . . . ويتعدى الى ما كان وقتا في الأمكنة كما يتعدى الى ما كان وقتا في الأزمنة»^(١٦) .
 وبه يتضح ان من الفعل ما يتعدى الفاعل الى المفعول ، ومنه ما لا يتعدى اليه ولكنه
 يتعدى الى (اسم الحدثان) ، و (الزمان) ، و (المكان) ، وهذا يعني ان تعدي الفعل
 عند سيبويه على خلاف ما تجده عند النحويين . قال السيرافي : « أما الأشياء التي تشترك
 في تعدي الأفعال اليها وعملها فيها فهي : المصادر ، وظروف الزمان ، والمكان ،
 والحال ، والمفعول معه ، والمفعول له »^(١٧) ، ثم قال : « والنحويون يذكرون تعدي
 الأفعال الى أربعة من الستة واشترакها فيها وهي : المصادر ، وظروف الزمان ، وظروف
 المكان ، والحال ، ولم يذكروا : المفعول معه ، والمفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك ان كل
 فعل لا بد له من مصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، وحال ، وقد يخلو من المفعول له
 والمفعول معه . . . فذكر النحويون الأربعة التي يحتاج الفعل اليها ، ولا يستغني عن واحد
 منها مذكورا أو محذوفا »^(١٨) .

ويخلص الباحث الى ان سيبويه قد نص على أربعة أنواع من التعدي هي : المفعول
 به ، والمصدر ، والزمان ، والمكان ، وزاد النحويون : المفعول معه ، والمفعول له ،
 والحال ، وقد تقدم كون المفعول معه هو مفعولا به^(١٩) ، وأما المفعول له ، والحال ،
 وما كان من المصادر توكيدا ويتصّب باضمار الفعل فهي مصادر لم تؤخذ من الفعل
 المذكور ، وشرط التعدي الى المصادر على ما نصّ عليه كونه مأخوذا من لفظ الفعل ، ودالّا
 على الحدث ، ولذلك سمّاه (اسم الحدثان) حيث يقول : « يتعدى الى اسم الحدثان
 الذي اخذ منه ، لأنه انما يذكر ليدلّ على الحدث ، ألا ترى ان قولك قد ذهب بمنزلة قولك
 قد كان منه ذهاب . . . وذلك قولك : ذهب عبدالله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء ،
 وقعد قعدتين لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمريتين وما يكون ضربا منه فمن ذلك :

(١٦) الكتاب ١/٣٤-٣٦ هـ ، ١/١٥ ب .

(١٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ١/٣٢٠ .

(١٨) المصدر نفسه ١/٣٢١ ، ٣٢٢ .

(١٩) منهج كتاب سيبويه ، ٦٦ .

قعد القرفضاء ، واشتمل الصماء ، ورجع الفقهري لأنه ضرب من فعله الذي اخذ منه^(٢٠) ، ثم ان هذه الثلاثة المفعول له ، والحال ، وما كان من المصادر توكيدا منصوبا باضمار الفعل انما تنتصب بالفعل بعد تمام الكلام على طريقة عشرين درهما وان العلاقة بين العامل والمفعول فيها هي (علاقة الخلاف) على ما سيأتي بيانه^(٢١) .

ويبدو ان حقيقة التعدي عند سيبويه تنحصر فيما كانت فيه دلالة على تعدي فعل الفاعل اليه ، او على الحدث ، او الزمان ، أو المكان ، ويفاد ذلك من عباراته « تعدي اليه فعل الفاعل »^(٢٢) ، واسم الحدثان : « انما يذكر ليبدل على الحدث »^(٢٣) ، والزمان « فيه بيان ما مضى وما لم يمض منه »^(٢٤) ، والمكان : « لأنه اذا قال : ذهب^(٢٥) وقع فقد علم ان للحدث مكانا وان لم يذكره »^(٢٦) بل كان يفاضل في قوة التعدي باختلاف هذه الدلالات حيث يقول : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بني لما مضى منه ، وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما ان فيه بيان انه قد وقع المصدر وهو الحدث ، والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة ... »^(٢٧) .

وبادراك حقيقة التعدي بلحاظ دلالة الفعل الى ما يتعدى اليه يتضح قول سيبويه الذي اختلفت فيه كلمة النحويين حيث يقول : « وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا ، فان شئت لم تجعلها ظرفا ، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان ، كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث »^(٢٨) ، يريد ان (أسماء الزمان) وكذلك (أسماء الحدث) أي

- (٢٠) الكتاب ١/٣٥-٣٤ هـ ، ١٥/١ ب .
 (٢١) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٦ .
 (٢٢) الكتاب ١/٣٤ هـ ، ١٤/١ ب .
 (٢٣) المصدر نفسه ١/٣٥ هـ ١٥/١ ب .
 (٢٤) الكتاب ١/٣٦ هـ ، ١٦/١ ب .
 (٢٥) المصدر نفسه ١/٣٥ هـ ، ١٥/١ ب .
 (٢٦) المصدر نفسه ١/٣٥ هـ ، ١٥/١ ب .

قال السيرافي يشرح عبارة سيبويه التي هي : فهو يجوز في كل شيء من اسماء الزمان (شرح كتاب سيبويه ١/٣٢٨) :

« هو على ما عرفتك من ارادة الاكثر باللفظ العام ، ويجوز ان يكون قوله : فهو يجوز في كل شيء من اسماء الزمان ، يعني : تعدى الفعل اليه على سبيل الظرف لا على سبيل المفعول » .

وعقب الصفار على قول السيرافي : (اراد الاكثر باللفظ العام) حيث يشرح عبارة سيبويه =

المصادر قد قويت فيها دلالة الفعل أي أن الفعل يتعدى اليها بنفسه وعندئذ يجوز ألا تكون (أسس) و (غدا) مما ينتصب على الظرفية ، وانما هما وسائر أسماء الزمان بمنزلة المصادر في دلالة الفعل عليها : أي أنها يصح ان تنتصب بالفعل انتصاب المصادر لا الظروف التي تتضمن معنى (في) .

ومما يضاف الى الكلام على علاقة التعدي بين الفعل وما ينتصب به على التعدي ان ثمة أفعالا تتعدى بحروف الاضافة فاذا حذف هذه الحروف عمل الفعل كقولك : أستنفر الله ذنبا ، وأصله : من ذنب^(١٨) .

وثمة نوع آخر من التعدي وهو ان يعمل الفعل وما يعمل عمله في اللفظ لا في المعنى ، قال سيبويه : « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك قولك : يا سارق اللبلة أهل الدار^(١٩) وقال السيرافي في شرحه :

= المذكورة ، قائلا (شرح كتاب سيبويه ، ٦٢) :

«اما ابو سعيد السيرافي فزعم ان هذا خرج مخرج العموم ، ولا يراد به ذلك وهو بمنزلة قوله تعالى : (تدمر كل شيء) وهي لا تدمر السماء ولا الارض ، وهذا الذي ذهب اليه بعيد ، لان الموضوع موضع تعليم وتبصير فكيف يعنى على المتعلم^(٢٠) .»

ما تحته خط غير واضح في المخطوطة واطن انه كذلك بالاطلاع على فهرس القرآن الكريم ، وعلى هذا فان (الصفار) يذهب الى ان (كل) في عبارة سيبويه لا يراد بها التعميم ، ولا يخلو من نظر ، لان معناها في القرآن الكريم يتضح من القرائن وتام الاية - ٢٥ الاحقاف - (تدمر كل شيء بأمر ربها فاصبحوا لا يروى الا مساكنهم ...) والمساكن في الارض فهي مما لم تدمر

(٢٨) الكتاب ٣٨/١ هـ ، ١٧/١ ب .

قال القرطبي (تفسير عيون كتاب سيبويه ، ٩) :

«مذهب سيبويه رحمه الله في هذا ان أصل الفعل فيه أن يتعدى بحرف الجر ، ثم يخذف حرف الجر ، فيتعدى الفعل الى المفعول المحذوف منه حرف الجر فينصب ، وقال الجرمي : غلط في هذا سيبويه ، وحيثه ان من الافعال ما يتعدى بحرف الجر (...)»^(٢١) ، والدليل على فساد ما ذهب اليه الجرمي أن الفعل اذا وصل الى المفعول بلا واسطة فلا معنى لادخاله عليه ما يوصله اليه ، واذا كان اصله الا يصل اليه الا بحرف الاضافة حسن لك ان تستخف وتدخله فيها هو امكن»

(*) غير واضحة .

(٢٩) الكتاب ١٧٥/١ هـ ، ٨٩ ب .

« يعني أنك اذا قلت : يا سارق الليلة أهل الدار ، فهو بمنزلة قولك : ما معطي زيد الدراهم ، أضفته الى أحد المفعولين ونصبت الآخر ، فكذلك أضفت (سارق) وهو اسم فاعل الى (الليلة) كما تضيف اسم الفاعل الى أحد المفعولين ، فتنصب الآخر ، فهذا تشبيه به في اللفظ ، وأما خلافه في المعنى فان الليلة كانت ظرفاً في الأصل وكان الأصل : سرقت في الليلة من أهل الدار «^(٣٠) ، يريد ان اضافة (السارق) الى (الليلة) من من باب اضافة اسم الفاعل في اللفظ الى اسم المفعول ، وقد نصبت (أهل الدار) على انه مفعول ثان .

٣ - علاقة التطابق (علاقة ما هو هو) :

تقع هذه العلاقة بين العامل والمعمول أو بين المفعولين لعامل واحد ، وهي في صور متعددة ، من ذلك العلاقة بين المبتدأ والمبني عليه في احدى حالاته الثلاث وهي الاولى حيث يقول سيبويه : « واعلم ان المبتدأ لا بد له من ان يكون المبني عليه شيئاً (هو هو) وذلك قولك : عبدالله منطلق «^(٣١) وقال في موضع آخر : « ان شئت قلت : هو دونك ، اذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً «^(٣٢) ، وقال : « وقد زعم يونس ان ناسا يقولون : هو مني مزجرُ الكلب يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع ، وكذلك مقعد ومناط ، يجعلونه هو الأول فيجري كقول الشاعر :

وَأَنْتَ مَكَائُنُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ
وَأَنَا حَسَنُ الرَّفْعِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ ، كَقَوْلِكَ : لَهُ رَأْسُ رَأْسِ الْحِمَارِ .
وَلَوْ جَعَلَ الْآخِرَ ظَرْفًا جَارَ ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ أَرَادَ أَنْ يَشْبِهَ مَكَانَهُ بِذَلِكَ الْمَكَانِ «^(٣٣) .
ومن ذلك علاقة التطابق بين الصفة والموصوف ، قال سيبويه : « واعلم أن الشيء

(٣٠) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/ ٥٦ .

(٣١) الكتاب ١٢٧/٢ هـ ، ١/ ٢٧٨ ب .

(٣٢) المصدر نفسه ١/ ٤١٠ هـ ، ١/ ٢٠٤ ب .

(٣٣) المصدر نفسه ١/ ٤١٦ هـ ، ١/ ٤١٧ ب .

يوصف بالشيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل «^(٣٥)» قال السيرافي في شرحه : « وأما (ما) هو هو فـما صيغ لذاته من أسماء الفاعلين نحو زيد الطويل وزيد ذاهب «^(٣٥)» .

ومثل ذلك علاقة التطابق بين البدل والمبدل منه حيث يعمل فيها الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾^(٣٦) ، تكلم سيبويه على « هذا باب من الفعل يستعمل فيه الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول » قائلا فيه : « إنما تشبه وتؤكده مثني بما هو منه أو هو هو «^(٣٧)» .

٤ - علاقة الخلاف (عشرون درهما) :

وتقع هذه العلاقة في مقابل العلاقة السابقة ، ومن صورها العلاقة بين المبتدأ والمبني عليه في حالتيه الثانية والثالثة حيث يقول : « واعلم ان المبتدأ لا بد له من ان يكون المبني عليه شيئا هو هو ، أو يكون في (مكان) أو (زمان) . «^(٣٨)» وقد تكلم سيبويه على هذه العلاقة بين المبتدأ والمبني عليه في مستهل النوع الثاني من الاسناد وهو (اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله)^(٣٩) وأول أبوابه : « هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ... فهذا كله انتصب على ما هو فيه (وهو غيره) . «^(٤٠)» وتتضح هذه العلاقة

(٣٤) المصدر نفسه ١٢١/٢ هـ ، ٢٧٦ ب .

(٣٥) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٥٩٢/٢ .

(٣٦) سورة الحجر ، الآية ٣٠ ؛ سورة ص ، الآية ٧٣ .

(٣٧) الكتاب ١/١٥٠-١٥١ هـ ، ٧٥ ب .

(٣٨) المصدر نفسه ١٢٧/٢ هـ ، ٢٧٨ ب .

(٣٩) منهج كتاب سيبويه ، ٧٣ .

(٤٠) الكتاب ١/٤٠٣-٤٠٦ هـ ، ٢٠٢-٢٠١ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٣٩٠) :

«وأما قول سيبويه بعد أن ذكر المبتدأ الذي بعده الظرف خيرا له : فهذا كله ينتصب على ما هو

فيه وفي غيره^(٣٩)، فإن بعض هذه العبارة إيهام للمذهب الكوفيين»

ثم قال :

«فاما إيهام مذهب الكوفيين أننا ننصب الظرف بـ(الخلاف للأول) . « وليس ذلك إيهاما إنما هو

صريح عبارة سيبويه (وهو غيره) ولكن السيرافي لا يريد ان يخرج على ما هو معروف عند :

بمقابلة العلاقة السابقة (أي التطابق) حيث يقول سيبويه : « ان قلت : الليلة الهلال ، واليوم القتال ، نصبت ، التقديم والتأخير في ذلك سواء ، وان شئت رفعت فجعلت الآخر هو الأول »^(٤١) ، وقوله : « وتقول : عهدي به قريباً وحديثاً اذا لم تجعل الآخر هو الأول ، فان جعلت الآخر هو الأول رفعت ، واذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر »^(٤٢) .

ومن أظهر موارد هذه العلاقة ما يقع بين الأسماء التي اخذت من الأفعال ، وما ينتصب بها وهي أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وما اجري مجراها ، قال سيبويه وهو يتكلم على العقود نحو عشرين درهما التي تجري مجرى أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها أو انها بمنزلتها : « يقال : بمنزلة الأسماء التي اخذت من الأفعال ، وشبهت بها في هذا الموضع ، فنصبت درهما ، لأنه ليس من نعتها ، ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد ان تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ، ولكنه واحد بين به العند ، فعملت فيه ، كعمل الضارب في زيد ، اذا قلت : هذا ضارب زيدا ، لأن زيدا ليس من صفة الضارب ، ولا محمولاً على ما حمل عليه الضارب »^(٤٣) ، وانما قوله : (ليس من نعتها ، ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد ان تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه) يوضح علاقة الخلاف بين عشرين درهما ، كما هي بين أسماء الفاعلين وما أشبهها وما ينصب بها .

قال السيرافي في شرح هذه العبارة : « اذا قلت : هذه عشرون درهما ، فليس درهما بنعت للعشرين فيتعها في اعرابها ، ولا العشرون مضافة اليه فيكون خفضاً بالاضافة ، ولا هو معطوف على العشرين محوّل عليها فيعمل فيها عامل العشرين ، ولكن درهما يبين به

= البصريين ولا شك ان سيبويه رأس المدرسة البصرية .

(*) صوابها (وهو غيره) فقد نص عليها في موضع شرح هذه الالفاظ :

« ما : للظرف ، وهو : مبتدأ ، والهاء المتصلة بفي : عائدة الى ما وهي للظرف وهو للثاني : عبارة عن الظرف ، والهاء في غيره : عبارة عن المبتدأ » .

(٤١) الكتاب ٤١٨/١ هـ ، ٢٠٨/١ ب .

(٤٢) المصدر نفسه ٤١٩/١ هـ ، ٢٠٨/١ ب .

(٤٣) المصدر نفسه ١٣١/٢ هـ ، ٢٧٩/١ ب .

العشرون»^(٤٤) ، وههنا يتضح كيف أصبحت (عشرون درهما) مما يعبر به عن هذه العلاقة أي (علاقة الخلاف) ، من ذلك قول سيبويه : « هذا باب يختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمرا ، جاءوا به على معنى ولكن حمرا ... وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم »^(٤٥) ، وهكذا تكون العبارة (عشرون درهما) تليخصا وافيا للعلاقة بين الآخر الذي حمل على الأول وهو غيره وليس به ولا يقع صفة أو معطوفا أو مضافا ، وقد شاعت هذه العبارة في ثنايا أبواب الكتاب شيوعا ظاهرا يالفة من تدبر الكتاب ، ولعل ذلك هو الذي دعا الاستاذ (Carter) الى الكتابة عن هذه الظاهرة تحت عنوان *Twenty Dirhams in the kitab* (of Sibawaihi) .

ويبدو للباحث ان (علاقة الخلاف) قد تقع بين (الكلام التام) وما جاء بعده تفسيرا لوقوع الفعل ، أو بيانا لهيأته ، أو توكيدا لنفسه أو لما قبله وهي أبواب المفعول له ، والحال ، والمصدر المؤكد لنفسه أو لما قبله . تلك الأبواب التي يجمعها (ما ينتصب من المصادر بالفعل بعد تمام الكلام) ، قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب درهم في قولك : عشرون درهما ، وذلك قولك : فعلت ذاك حذار الشر »^(٤٦) ، وقال في الحال : « واعلم ان هذا الباب أتاه النصب ، كما أتى الباب الأول ، ولكن هذا جواب لقوله : كيف لقيته ، كما كان الأول جوابا لقوله : له ؟ »^(٤٧) ، وقال في المصدر المؤكد به العام منه وما وكّد به نفسه : « واعلم ان هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر ، في أنه ليس بصفة ، ولا من اسم قبله ، وانما ذكرته لتؤكد به »^(٤٨) .

كما ان (علاقة الخلاف) تقع بين (الكلام التام) وما جاء بعده ، لرفع الابهام

(٤٤) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٦/٣ .

(٤٥) الكتاب ٣١٩/٢ هـ ، ٣٦٣/١ ب .

(٤٦) الكتاب ٣٦٧/١ هـ ، ١٨٤/١ ب .

(٤٧) المصدر نفسه ٣٧٢/١ هـ ، ١٨٦/١ ب .

(٤٨) المصدر نفسه ٣٨٣/١ هـ ، ١٩١/١ ب .

منه ، او لخراج الاسم مما دخل فيه ما قبله ، والاول : أمثلة الغايات ، قال سيبويه : « واما قولهم : داري خلف دارك فرسخا ، فانتصب لأن خلف خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى ، فلما قال : داري خلف دارك أمهم ، فلم يدر : ما قدر ذاك ؟ فقال : فرسخا وذراعا ، وميلا ، أراد ان يبين . فيعمل (هذا الكلام) في هذه (الغايات) بالنصب كما عمل : له عشرون درهما في الدرهم ، كأن هذا الكلام شيء ممنون يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو كما كان : أفضلهم رجلا بتلك المنزلة «^(٥١)» ، والثاني : أمثلة المستثنى بالأنحو : أثنائي القوم إلا أباك ، وهو الوجه الآخر من الاستثناء بالآ وفيه يقول سيبويه : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ، عاملا فيه (ما قبله من الكلام) كما تعمل عشرون فيما بعدها اذا قلت : عشرون درهما «^(٥٢)» .

ويتضح للباحث ان النحاة قد اكتشفوا علاقة الخلاف مذ كان أولهم وشاع لديهم التعبير عنها بـ (عشرين درهما) ، فقد ذكر الزبيدي ان عيسى بن عمر النقفي « كان يقرأ ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهر لكم ﴾ ... وأنكرها أبو عمرو بن العلاء عليه ، فقال : كيف تقول : هؤلاء بنيتي ، هم ماذا ، فقال عشرين رجلا «^(٥٣)» ، يريد النصب على الحال بعلاقة الخلاف بين تمام الكلام وما بعده ، ونصب الحال عن تمام الكلام هو مذهب عيسى بن عمر النقفي فهو يرى أن (هن) ضمير فصل بين الحال وصاحبه ، وعلى هذا يكون (هؤلاء بناتي) كلام تام ، و (أطهر) جاء بعده تمام الكلام «^(٥٤)» . ولذلك عبر عنه بقولهم (عشرين رجلا) فأنكرها أبو عمرو بن العلاء ، لأنه يرى ان (أطهر) مبني على (هن) أي ان بينهما علاقة التطابق التي تكون بين المبدأ والمبني عليه اذا كان هو هو «^(٥٥)» وهكذا تكون هذه العبارة - أي عشرين درهما التي تعبر عن علاقة الخلاف - من مقولات المتقدمين ، وقد تلقّاها

(٤٩) المصدر نفسه ٤١٧/١ هـ ، ٢٠٧/١ ب .

(٥٠) المصدر نفسه ٣١٠/٢ هـ ، ٣٦٠/١ ب .

(٥١) طبقات النحويين ، ٤١ .

(٥٢) عيسى بن عمر النقفي ، ٢٤٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٥٣) ينظر : الكتاب ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ هـ ، ٣٩٧/١ ب .

الخليل وتلميذه سيبويه الذي يقول : « هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج عما ادخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل رحمه الله وذلك قولك : أثنائي القوم إلا أباك .. وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيها دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيها ما قبله من الكلام ، كما ان الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها «^(٥٤)» ، وبه يتضح ان سيبويه قد أفاد من علاقة الخلاف لدى الخليل التي ورثها من المتقدمين ، ولا ينكر عليه انه كان يبحث عن العوامل اللفظية ، لأن العلاقة غير العامل على ما سيأتي بيانه .

٥ - علاقة الاضافة :

قال سيبويه : « اذا قلت : يا لبيكر ، فانما أردت ان تجعل ما يعمل في النادي من الفعل المضمر مضافا الى بكر باللام ، واذا قلت : مررت بزبد ، فانما أضفت المرور الى زيد بالباء ، وكذلك : هذا لعبدالله «^(٥٥)» فالأضافة اذا هي اضافة معنى من المعاني الى شيء يختص به ، وقد يضاف اسم الى آخر ليكون جزءا منه نحو : كتابك ، وعبدالله ، وهكذا يتضح ان الاضافة نوعان : اضافة معنى الى شيء ، او اضافة اسم الى آخر ، ولكل نوع عامل في الاضافة ، فالعامل في الأول حروف الاضافة أي حروف الجر أو ما ليس باسم ولا ظرف ، أما العامل في النوع الثاني فهو الاسم المضاف ، قال سيبويه « واعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا «^(٥٦)» . أي انه ينجر باضافة ثلاثة أشياء اليه .

(٥٤) المصدر نفسه ٢/٣٣٠ ، ٣٣١ هـ ، ١/٣٦٩ ب .

(٥٥) الكتاب ١/٤٢١ هـ ، ١/٢٠٩ ب .

(٥٦) المصدر نفسه ١/٤١٩ هـ ، ١/٢٠٩ ب .

قال الدكتور مهدي المخزومي (في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، ١٧٧) :

«الاضافة : نسبة وارتباط بين شيئين ، على نحو لا تميز معه عن فكرة تامة وانما يضاف شيء الى شيء ليرتبطا ، ويكونا بمنزلة شيء واحد وتتخذ العربية في الاضافة سبيلين : الاولى : سبيل الاضافة المباشرة ، الثانية : سبيل الاضافة بالواسطة » اي بحروف الاضافة (حروف الجر او الخفض) .

٦ - العلاقة الصوتية :

تسود في الكتاب عدة ظواهر صوتية بين العامل والمعمول ومن أظهرها (التنوين) و (اطالة الكلام) و (العمل على الجوار) ، فمن أمثلة التنوين ما يعرف لدى النحاة بـ (تمام الاسم بالتنوين) وهو واحد من العوامل اللفظية القياسية ، وعنه يتصبب الاسم نحو : هذا راقود خلا^(٥٧) ، وقد تحدّث الاستاذ (Carter) عن ظاهرة التنوين في كتاب سيبويه ، حيث يقول :

(The tanwin interrupts grammatical affect this principle, Which is invoked many times in the kitab, is easily discernible in items (2) and (7) in the above table compared with items (3), (6), and (8)... It follows that words which end is permanently in tanwin, such as (ishruna), can never be annexed to an adjacent word in the oblique (jarr, khatf) form).^(٥٨).

وترجمته :

« التنوين يعوق التأثير النحوي ، وهذا المبدأ الذي استشهد به عدة مرات في الكتاب ، يميّز بسهولة في العبارتين الـ (٢) والـ (٧) في الجدول في اعلاه [يقصد ضاربُ زيدا والضاربون الرجل] مقارنة بالعبارات الـ (٢) والـ (٦) والـ (٨) [يقصد : ضاربُ زيد ، والضارب الرجل ، والضاربون زيد وذلك يقتضي ان الكلمات التي تنتهي دائما بالتنوين مثل عشرين لا يمكن ان تلحق بكلمة مجاورة في صورة (جر او خفض) . « ، وهذه العبارات أو الأمثلة استلها الاستاذ (Carter) من مواضع معينة من الكتاب واتضح بها ان النون بمنزلة التنوين ، كما ينبغي التنبيه على ان (الألف واللام) بمنزلة التنوين أيضا ، قال سيبويه : « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا يكون الألف واللام بمنزلة التنوين »^(٥٩) .

(٥٧) العوامل المائلة ، ١٣٦ .

(٥٨) Twenty Dirhams in the kitab of sibawaihi, 487.

(٥٩) الكتاب ١٩٢/١ هـ ، ٩٩/١ ب .

أما (اطالة الكلام) فقد فسروا به بعض الظواهر النحوية ، من ذلك نصب المضاف والنكرة في النداء ، قال سيبويه : « زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبدالله ، ويا أختانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك ، وهو بعدك »^(٦٠) ، « وقال الخليل رحمه الله : إذا أردت النكرة فوصفت أولم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل ... »^(٦١) كما فسروا به بعض موارد الاستثناء بيلاً ، قال سيبويه : « ولم يجز : ما أنت إلا ذاهباً ، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسناً »^(٦٢) ، وقد روعيت اطالة الكلام في العامل النحوي ، قال سيبويه : « وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك : زيداً أخاك أظن ، فهذا ضعيف ، كما يضعف زيداً قائماً ضربت »^(٦٣) .

أما (العمل على الجوار) فقد فسروا به علاقة العامل بالـمفعول في بعض الموارد ، من ذلك قول سيبويه : « هذا باب ما يجري على الموضع ، لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك » ، ثم قال : « واللوجه فيه الجر ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض اجراؤه عليك المعنى ، وإن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه ، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا : هذا جحر ضب خرب ونحوه ، فكيف ما يصح معناه ؟ »^(٦٤) .

تلك أهم الظواهر الصوتية التي تسود في الكتاب وهي على ما رأينا لها أثر واضح في تفسير أحكام الاعراب ، ولذلك بالغ بعض الباحثين في أهميتها فعده الظاهرة الصوتية من جملة العوامل اللفظية ، ولكن العامل هو الذي يحدد المواقع الوظيفية لأنواع الكلم في

(٦٠) المصدر نفسه ١٨٢/٧ ، ١٨٣ ، ٣٠٣/١ ب .

(٦١) المصدر نفسه ١٩٩/٢ هـ ، ٣١١/١ ب .

(٦٢) المصدر نفسه ٣١٧/٢ هـ ، ٣٦٣/١ ب .

(٦٣) المصدر نفسه ١٢٠/١ هـ ، ٦١/١ ب .

(٦٤) الكتاب ٦٦/١ ، ٦٧ ، ٣٤/١ ب .

التركيب اللغوي ، وهذه الظواهر الصوتية لا تكشف عنها فقولك : الضاربو زيد يظهر أثر الجر في كف التنوين ، ولكنه لا يدل على ان (الضاربو) هو العامل في الجر ، وإطالة الكلام تفسر نصب المضاف في النداء نحو : يا عبدالله ، ولكن العامل هو الفعل المضمر ، ومن ذلك ما نقله ابن قتيبة في اعراب قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ ﴾^(١٠) قال : « قال ابو عبيدة : هو نصب على (تطاول الكلام بالنسق) ، وأشد للخزقة بنت هِفان :

لَا يَبْعُدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ ، وَأَفَةُ الْجَزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَرْرِ
وعما يشبه هذه الحروف ولم يذكره قوله تعالى في البقرة : ﴿ وَالْمُؤْمِنِينَ بَعْدِيهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ ﴾^(١١) . . . ﴿^(١٢) وفيه ان إطالة الكلام تفسر النصب ولكن هذا المنصوب جاء معمولا في سياق النسق فموقعه الوظيفي أنه معطوف بالواو ، وإنما النصب على تطاول الكلام .

الثالثة : انها ذات منهج للتفسير والبحث :

وهذه هي الخاصية الثالثة التي ينبغي ان تختص بها النظرية العلمية . ويراد بالمنهج : الطريقة التي تستخدم بها النظرية في تفسير ظواهر العلم الذي تناوله في موضوعها ، وعلى هذا عقد المبحث الثاني تحت عنوان (نظرية العوامل والتقويم النحوي) أي منهج نظرية العوامل في دراسة الأحكام النحوية لأنواع الاسناد .

-
- (٦٥) سورة النساء ، الآية ١٦٢ .
 - (٦٦) سورة البقرة الآية ١٧٧ .
 - (٦٧) تأويل مشكل القرآن ، ٣٨ .

المبحث الثاني

نظرية العوامل والقياس النحوي

شغل النحاة بدراسة الأحكام النحوية لوجوه التأليف في هدي نظرية العوامل في

موضوعين هما :

أولاً : أنواع العوامل .

ثانياً : أثر العوامل .

أولاً - أنواع العوامل :

يمثل الكتاب تقسيمات العوامل النحوية المتعددة التي صنفها النحاة المتأخرون ،
وان لم يصرح بتسميتها ، فقد ضمّ العوامل المعنوية كما ضم أنواع العوامل اللفظية ، ولكن
ثمة ما ينبغي الوقوف عليه من الملاحظات :

الأولى : قال سيبويه : « واعلم ان الاسم أول أحواله الابتداء ، وانما يدخل
النائب والترافع سوى الابتداء والجار ، على المبتدأ ، ألا ترى ان ما كان مبتدأ قد تدخل
عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا
ان تدعه ... الخ »^(٢٨) .

وهذا يوضح ان (العامل) هو الذي يحدد مواضع الكلم الوظيفية على وجه يميزه
عما يليبس به ، فاذا ادخلت (رأيت) على المبتدأ في (عبدالله منطلق) قلت : رأيت عبدالله
منطلقاً ، وفي هدي ذلك يمكن تمييز العامل من غيره فالعلاقة الصوتية - مثلاً - لا يمكن ان
تعدّ من العوامل لأنها لا تكشف عن الموقع الوظيفي للكلمة في التركيب اللغوي وانما تقع
نتيجة لأثر العامل نفسه فيها يعمل فيه .

الثانية : أطال النحاة الكلام على أنواع العوامل ولكنهم لم يتحدثوا عن العلاقات
بين العامل والمعمول على ما نجده في الكتاب ، ثم انهم لم يشيروا الى بعضها ، من ذلك
(علاقة التفرغ أو الاشغال) التي تقع بين الفعل وما يرتفع به ، وانما تحدّثوا عن العامل في
رفع الفاعل ، وثمة فرق بين العلاقة والعامل على ما سيأتي بيانه .

وعندما يتحدثون عن (الجر) لا تتوضح عندهم (علاقة الاضافة) على ما أوضحه
الكتاب .

(٢٨) الكتاب ١/٢٣-٢٤ هـ ، ١/٧ ب .

الثالثة : اتضح ان فكرة العمل النحوي تقوم على العلاقة بين العامل والمعمول ،
 فثمة إذاً (عامل) و (معمول) و (علاقة) ، فليست العلاقة هي العامل النحوي ، فثمة
 (علاقة تطابق) بين المبتدأ والمبني عليه نحو : زيد منطلق ، والعامل في المبتدأ هو
 الابتداء ، وأما العامل في الخبر فهو المبتدأ نفسه ، كما ان هذه العلاقة في نحو قولك : كان
 زيد منطلقا ، وفيه زيد ومنطلق شيء واحد ، ولكن العامل ههنا هو الفعل كان .

وثمة (علاقة الاضافة) بين المرور وزيد في قولك : مررت بزيد ، ولكن العامل هو
 الباء ، وبملاحظة ذلك تكون (علاقة الخلاف) غير العامل اللفظي^(١١) ، فلا يطعن على
 سبويه او البصريين كافة كانوا يبحثون عن العوامل اللفظية في علاقة الخلاف وغيرها
 ليكون الخلاف من مقولات الكوفيين وحدهم ، ومع وجود العامل اللفظي لا يصح أن
 يكون الخلاف عاملا معنويا ، قال عبد القاهر الجرجاني : « العامل اذا كان معنويا لم يكن
 معه لفظ » ، وقال ينقد البغداديين في استعمالهم (الصرف) عاملا في نحو قولك :
 لا تأكل السمك وتشرب اللبن : « وأما قول البغداديين انه منصوب على (الصرف) ،
 فالذي يصح منه أن يراد صرف الثاني عن اعراب الأول . . . فأنما ان يراد ان النصب
 بـ (نفس مخالفته للأول) حتى كان عامله (ذلك المعنى) فلا ، ولو جاز ذلك جاز أن
 نقول : ان زيدا في قولك : ضربت زيدا ، لم يتنصب بالفعل ، وانما عمل النصب فيه كونه

(٦٩) قال د . عبدالرحمن السيد ، وهو يتحدث عن العامل في الاستثناء بالآ : (مدرسة البصرة ،
 ٣٠٧ ، ٣٠٣) :

«المخالفة او الخروج اذا ليس عاملا في الكلمة ، ولكن العامل فيها هو الفعل ، وانما الخروج او
 المخالفة وظيفة للكلمة في الجملة ، شأنه شأن غيره من مكملات الجملة ، فالقنولية ليست عاملة
 في القنول به ، والاصطحاب كذلك ليس عاملا في القنول معه ، وبيان الحياة ليس عاملا في
 الحال . . . الخ ، وانما كل ذلك بيان لوظائف هذه الكلمات في جملها ، والعامل في كل اولئك هو
 الفعل» .

على ان د . عبدالرحمن السيد أدرك الفرق بين المخالفة وما اشبهها وبين العامل ، ولكنه اذ يجعل
 الخروج والمخالفة ونحوها وظائف الكلمات بالتبس ذلك بالمعنى الوظيفي الذي يعبر عنه بالظرفية
 او القنولية ونحوها فتلك هي المعاني الوظيفية ، اما الخلاف ونحوه فهو من العلاقات ، وهي
 محدودة على ما اوضحه البحث .

مفعولا وذلك غير سديد ؛ لأن كونه مفعولا أوجب أن يكون ضربت عاملا فيه النصب «^(٧٠)»
يريد أن علاقة التمدي التي يكون بها (زيدا) مفعولا هي غير العامل اللفظي (ضرب) .
وثمره هذا التمييز بين علاقات العوامل بما تعمل فيه وبين العوامل أنففسها مفيدة في تحديد
هذا التزيد من العوامل النحوية الذي ذهب اليه بعض النحاة فقد اضاف الأخفش (عامل
الصفة) الى العوامل المعنوية^(٧١) وجعلها الكسائي خمسة هي (الدخول في أوسع الأبواب)
ومن أمثلته النصب على القطع ، و (الخروج من الوصف) و (الدخول في الوصف)
و (النصب بالخلاف) و (التجرد من العوامل اللفظية)^(٧٢) .

الرابعة : قال الأنباري في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا :

« ذهب الكوفيون الى ان الظرف ينتصب على الخلاف اذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو :
زيد أمامك ، وعمرو وراك ، وما أشبه ذلك . . . وذهب البصريون الى أنه ينتصب بفعل
مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك ، وذهب بعضهم الى أنه
ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك »^(٧٣) .
ويتضح للباحث ان سيبويه وهو رأس المدرسة البصرية يذهب الى نصب الظرف

الواقع خبرا بالمبتدأ نفسه ، وعنده تتوضح مسألتان :

١ - ان العلاقة بين المبتدأ (العامل) والظرف الواقع خبرا (المعمول) انما هي الخلاف ،
قال سيبويه في الظرف الواقع خبرا نحو : زيد خلفك وما أشبهه : « فهذا كله
انتصب على ما هو فيه وهو غيره ، وصار بمنزلة المثنون الذي يعمل فيما بعده نحو
العشرين ، ونحو قوله : هو خير منك عملا ، فصار : هو خلفك ، وزيد خلفك
بمنزلة ذلك »^(٧٤) .

(٧٠) القصد في شرح الايضاح ، ١٠٧٤/٢ ، ١٠٧٥ .

(٧١) المصدر نفسه ١/٢١٦ ، ٢١٧ .

(٧٢) الكسائي ، ٢١٩ - ٢٢٤ .

قال الدكتور مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ، ٢٩٢) :

« اما النحو الكوفي فهو غني بهذه العوامل . »

(٧٣) الانصاف ، ١/٢٤٥ .

(٧٤) الكتاب ١/٤٠٦ هـ ، ٢٠٢ ب .

وهو نص صريح في ان الخبر هو غير المبتدأ ، من قبل أن قوله : (انتصب على ما هو فيه) يقصد المبتدأ ، لأن (زيد) هو الذي يقع في الظرف ثم قال : (وهو غيره) يقصد ان الخبر الظرف هو غير المبتدأ ، وتلك علاقة الخلاف ، وانما قوله : (وصار بمنزلة المثنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين . . . الخ) هو تعبير عن هذه العلاقة ، وقد أوضح البحث انهم استخدموا عبارة (عشرين درهما) للتعبير عنها^(٧٥) .

٢ - ان العامل في الظرف الواقع خبرا هو غير هذه العلاقة : أي علاقة الخلاف بين المبتدأ والظرف الواقع خبرا استأنف الكلام قائلا : « والعامل في خلف . . . الخ »^(٧٦) . فالعامل اذاً هو غير العلاقة ، وفي تمام قوله نص على ان العامل هو المبتدأ نفسه حيث يقول : « والعامل في خلف الذي هو موضع له ، والذي هو في موضع خبره »^(٧٧) ، وهذا (الذي هو موضع له) و (الذي هو في موضع خبره) انما هو المبتدأ ، ثم تابع سيبويه القول مؤكدا ان المبتدأ هو العامل في الظرف اذا كان خبرا على نحو عمله في الخبر اذا كان غير ظرف قائل : « كما انك اذا قلت : عبدالله أخوك ، فالآخر [يقصد : أخوك] قد رفعه الأول [يقصد : عبدالله] وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام وهو منفصل منه »^(٧٨) ، وعلى ذلك يقال : الآخر وهو خلف قد عمل فيه الأول وهو زيد أي المبتدأ .

وهذا أمر يثير الاستغراب قطعاً ، فكيف لا يتنبه على مثل هذا أثمة النحو من

قبل ؟!

قال السيرافي في تفسير نص الباب الذي عقد عليه البحث :

« وفي كلام سيبويه ما ظاهره تلبس ، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا اذا قلت : هو (خلفك) ان يكون الناصب لخلفك هو زيد »^(٧٩) .

(٧٥) منهج كتاب سيبويه ، ٢٥٨ .

(٧٦) الكتاب ١/٤٠٦ هـ ، ٢٠٢/١ ب .

(٧٧) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٢/٣٨٧ . =

إذا السيرا في يرى ان سيبويه يجعل المبتدأ هو العامل في الظرف اذا كان خبرا ، ولكن في الأمر تلبسا وابهاما ، لماذا ؟

يبدو للباحث ان السيرا في لا يمكن ان يفسر عبارة سيبويه على ما يتضح له منها ، لأن سيبويه على رأس المدرسة البصرية ومذهب البصريين ان العامل في الظرف هو فعل محذوف او اسم محذوف (استقر أو مستقر) فكيف يخرج على هذا الاجماع الذي يقول فيه : « ولا أعلم خلافا بين البصريين : انك اذا قلت : زيد خلفك ، وسائر ما يجعل الظروف خبرا له ، انه منصوب بتقدير فعل هو : استقر أو وقع أو حدث أو كان أو نحو ذلك »^(٨٠) ؟

إذا عليه أن يتناول ظاهر كلام سيبويه ليستقيم شرح الكتاب مع هذا الاجماع الذي لا يعلم خلافا فيه بين البصريين فقال :

« ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على المحذوف ، فتاب عنه ، اذ كان المحذوف لا يسمع ولا يظهر فجعل ما ناب عنه عاملا لبيانه »^(٨١) .

وههنا سؤال : من أين جاء البصريون بهذا التقدير في كون العامل في الظرف هو

= وقال (المصدر نفسه ٣٩١/٢) :

« واما قول سيبويه بعد أن ذكر المبتدأ الذي بعده الظروف خبرا له : (فهذا كله ينصب على ما هو فيه وفي غيره [كذا وردت] وصار بمنزلة النون [كذا وردت] التي تعمل فيها بمدّها نحو المشرّين ... والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره) فان بعض هذه العبارة ايام لذهب الكوفيين ، وفي بعضها ما يؤهم أن المبتدأ هو الذي ينصب الظرف » .

وقال في الموضع نفسه : « وقوله : (والعامل في خلف الذي هو موضع له) في (هو) يرجع الى (خلف) ، و(الهاء) في (له) ترجع الى (الذي) ، فكأنه قال : والعامل في خلف الاسم الذي الخلف موضع له ، وذلك الاسم هو المبتدأ الذي هو في موضع خبره ، يعني والاسم المبتدأ الذي الخلف في موضع خبره ، وظاهر بهذا كله : ان المبتدأ ينصب الظرف ، كما يرفع الخبر اذا كان هو هو ... فهذا ما يقتضيه اللفظ ظاهرا » .

ولكنه يستدرك فيقول : « وحقيقة نصبه ما قدمنا من تقدير استقر ونحوه » !!

(٨٠) شرح كتاب سيبويه (السيرا في) ٣٨٧/٢ .

(٨١) شرح كتاب سيبويه (السيرا في) ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ .

وينظر : ٣٩٠/٢ ، ٣٩١ .

الفعل (استقرّ) أو الاسم (مستقرّ) ؟

يبدو للباحث أن مرد اللبس هو قول سيبويه في موضع آخر :

« اذا قلت : فيها زيد ، فكأنك قلت : استقر فيها زيد ، وان لم تذكر فعلا »^(٨١) .

قال السيرافي في شرح هذه العبارة :

« هنا أفصح سيبويه بنصب الظرف بـ (استقرّ) . »^(٨٢) .

ولراجع عبارة سيبويه في نصّها الذي وردت فيه حيث يقول في نحو : هذا عبدالله

منطلقا :

« كأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده . . . فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها ، وصار فيها ، كما كان الظرف موضعا صيرّ فيه بالنية ، وان لم يذكر فعلا ، وذلك انك اذا قلت : فيها زيد ، فكأنك قلت : استقرّ فيها زيد ، وان لم تذكر فعلا »^(٨٣) .

وفيه يتضح :

ان المبتدأ يعمل فيما بعده ، كعمل الفعل فيما يكون بعده ، وقد أورد الفعل وهنا ليشبه عمل المبتدأ بعمل الفعل ، فهو في الخبر على تقدير : فيها (استقرّ) زيد ، وهكذا يكون مراده في ايراد الفعل للتمثيل والتشبيه وليس الفعل نفسه هو العامل ، ويؤيد هذا ان سيبويه جرى على تقدير الفعل في غير هذا الموضع ، من ذلك قوله : « وقد تقول : هو عبدالله ، وأنا عبدالله فاخرا أو موعدا ، أي (اعرفني) بما كنت تعرف ، وبما كان بلغك عني »^(٨٤) ، وقال في : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم : « صار : (لك الشاء) ، اذا نصبت بمنزلة : (وجب) الشاء ، كما كان (فيها زيد قائما) بمنزلة : (استقرّ) . »^(٨٥) .

(٨٢) الكتاب ٨٧/٢ هـ ، ٢٦٠/١ ب .

(٨٣) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٥٤٢/٢ .

(٨٤) الكتاب ٨٧/٢ هـ ، ٢٦٠/١ ب .

(٨٥) المصدر نفسه ٨٠/٢ هـ ، ٢٥٧/١ ب .

(٨٦) المصدر نفسه ٣٩٦/١ هـ ، ١٩٨/١ ب .

وههنا يخلص الباحث الى ان السيراني كان يشرح كتاب سيبويه في هدي ما عرف وشاع في مذهب البصريين ، ولذلك وقع في اللبس وصرّح به في تحديد العامل في الظرف اذا كان خبرا ، فخالف ظاهر كلام سيبويه الذي ينصّ على ان العامل في الظرف الواقع خبرا انما هو المبتدأ نفسه ، وعليه يتقرر ان العامل في اسناد الفعل هو الفعل وما يعمل عمله ، وان العامل في اسناد الاسم هو المبتدأ نفسه ، ولا حاجة عندئذ الى التقدير ، والأصل عدله ، ويتقرر بملاحظة ذلك ان تعالج الظروف في موضعين على ما فعله سيبويه ، وهما اسناد الفعل واسناد الاسم فلكل عامله ، ولكن النحاة - وان بحثوها في الموضوعين المذكورين عاجلونها في ضوء اسناد الفعل^(٨٧) .

الخامسة : أوضح البحث ان العامل في الحال في اسناد الفعل هو الفعل حيث يكون الحال مصدرا أو ما اجري مجراه^(٨٨) ، وقد مرّ في الملاحظة (الرابعة) ان المبتدأ هو الذي يعمل في الظرف الواقع خبرا ، وانه يعمل في الحال أيضا ، وقد نقل الباحث كلام سيبويه حيث يقول : « كان ما ينتصب من أخبار المعرفة [يقصد : الأحوال] ينتصب على انه حال مفعول فيها ؛ لأن (المبتدأ) يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف »^(٨٩) وفيه نصّ على ان المبتدأ هو العامل بنفسه . أمّا ما يذكر من تقدير الفعل فانما هو على سبيل التشبيه والتشليل ، من ذلك قوله في هو لك خالصة : « كان قولك : هو لك بمنزلة (أهيه لك) ، ثم قلت : خالصة »^(٩٠) وقوله في هو زيد معروفا : « كأنك قلت : أثبتته أو الزمه معروفا ، فصار المعروف حالا »^(٩١) ، وقد جعل بمنزلته : أخوك عبدالله معروفا ، حيث يقول : « هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو

(٨٧) قال ابن مالك (شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ، ٤١٠-٤١٢) :

«المفعول فيه : يسمى (ظرفا) و(مفعولا فيه) . . وينصبه ما يقع فيه معناه من فعل او جار مجراه ظاهر او مقدر» .

ينظر : الظروف في اللغة العربية ، ١٧٢-١٧٤ .

(٨٨) منهج كتاب سيبويه ، ٦٩ .

(٨٩) الكتاب ٨٧/٢ هـ ، ١/٢٦٠ ب .

(٩١) المصدر نفسه ٧٨/٢ هـ ، ١/٢٥٧ ب .

واخواتها»^(٩٢) ، وقد جعل سيبويه عمل المبتدأ هو القياس حيث يقول : « هذا باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه اذا صار ما قبله مبنيا على (الابتداء) ، لأن المعنى واحد في أنه حال ، وإن ما قبله قد عمل فيه . . . وذلك قولك : ان هذا عبدالله منطلقا »^(٩٣) ، ولكن النحاة حيث جمعوا الحال الذي ينتصب في اسناد الفعل مع أنواعه التي تنتصب في اسناد الاسم جعلوا العامل فيها واحدا ، وهو (الفعل) أو ما كان بمعناه^(٩٤) .

السادسة : اختلف الكوفيون والبصريون^(٩٥) كما اختلف علماء مدرسة البصرة في عامل النصب في المشتى بالآ^(٩٦) ، أما سيبويه فقد أوضح ان العلاقة عنده بين عامل النصب في المشتى بالآ والمشتى هي (الخلاف) وهذا العامل هو (تمام الكلام) ، قال سيبويه : « هذا باب لا يكون المشتى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج عما ادخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك : أتاني القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب اذ لم يكن داخلا فيها دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما ان الدرهم ليس بصفة العشرين ولا محمول على

(٩٢) الكتاب ٨١/٢ هـ ، ٢٥٨/١ ب .

(٩٣) المصدر نفسه ١٤٧/٢ هـ ، ٢٨٧/١ ب .

(٩٤) قال ابن يعيش (شرح المفصل ، ٥٦/٢) :

«قال صاحب الكتاب - يقصد الزمخشري - والعامل فيها - يقصد الحال - اما فعل وشبهه من الصفات أو معنى فعل كقولك : فيها زيد مقبيا وهذا عمر و منطلقا وما شألك قائما . . الخ»

(٩٥) الانصاف في مسائل الخلاف ، ٢٦٠/١ .

(٩٦) شرح التصريح ، ٣٥٩/١ .

قال كريم سلمان الحمد (مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة ، ١٧٧-١٧٩) : «اختلف العلماء - يقصد : علماء مدرسة البصرة - في عامل النصب في المشتى بعد الا في الموجب التام ، وذهبوا مذاهب عدة ذكرها السيوطي» ثم ذكر جملة نصوص لآخرين وقال : «والملحظة في هذه النصوص أن هناك سبمة آراء جعلها الشيخ خالد الازهري ثمانية» .

ما حملت عليه وعمل فيها»^(١٧) ، وههنا عدّة امور :

١ - شرح السيرافي قول سيبويه الذي نصّ عليه فيه على ان العامل هو (تمام الكلام) ، ولكنه لا يريد مخالفة ما استقر وعرف عند البصريين فقال : « ... فأمّا الذي قاله

سيبويه في أبواب من الاستثناء أن يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيها بعدها اذا قلت عشرون درهما»^(١٨) ، ثم قال : « والذي يوجه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبله [يقصد في : ما رأيت أحداً إلّا زيدا] وذلك ان الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات به ... وكان أبو العباس المبرد والرجّاح يذهبان الى ان المنصوب في الاستثناء ينصب بتقدير استثنى ويجعلان إلّا نائبة عن أستثنى»^(١٩) .

٢ - نسب بعض النحاة الى سيبويه القول بأن الناصب ما قبل إلّا هو الفعل أو ما في معناه بواسطة إلّا ، قال ابن يعيش : « وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه : ان العامل فيه الفعل المقدم أو معنى الفعل بواسطة إلّا»^(٢٠) ، وقد اتضح ان سيبويه لا يقول ذلك .

٣ - اذا تم القول ان العامل في الاستثناء بالآ هو (تمام الكلام) فان ذلك يعني ان العوامل المنوية لدى سيبويه ثلاثة هي : (الابتداء) ، و (وقوع الفعل المضارع موقع

(٩٧) الكتاب ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ هـ ، ١/ ٣٦٩ ب .

وينظر : المصدر نفسه ٢/ ٣١٩ هـ ، ١/ ٣٦٣ ب .

قال حسن بن قاسم المرادي (الجنى الداني في حروف المعاني ، ٤٧٨) :

«ان المستثنى يتنصب عن (تمام الكلام) ، فالعامل فيه ما قبله من الكلام ... وهو مذهب

سيبويه ، وهو الصحيح» .

وقال الشيخ خالد الأزهرى (شرح التصريح ، ٣٤٩/١) :

«واختلف في ناصب المستثنى بالآ على ثمانية اقوال ... والثاني : (تمام الكلام) كما انتصب درهما

بعدعشرين» .

وينظر : مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة ، ١٧٩ .

(٩٨، ٩٩) شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ٣/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(١٠٠) شرح الفصل ٢/ ٧٦ .

الاسم) ، و(تمام الكلام) ، ولكن المعروف السائد وعليه النحاة البصريون انهما اثنان فقط وهما : الابتداء ، ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم ، أما (تمام الكلام) فلم يثبتوه بين العوامل ، والصواب عدّه منها ، وهو يقابل العامل اللفظي (تمام الاسم)^(١٠١) الذي جعله عبدالقاهر الجرجاني ، صاحب (العوامل المائة) واحدا من العوامل اللفظية القياسية^(١٠٢) .

ثانيا : أثر العوامل :

يعدّ (الاعراب) أظهر أثر للعوامل في صورة التركيب اللغوي للاسناد وقد كرس النحاة دراستهم في هذا الاثر حتى صار الاعراب جزءا من تسمية العامل وتحديده ، قال الرماني : « عامل الاعراب : هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة ، لاختلاف المعنى »^(١٠٣) ولكن الكتاب يتكلم على آثار اخرى تدور مدار قوة العامل في المعمول بما له من قوة وضعف على ما أوضحه البحث من مراتب هذه القوة ، وهذه الآثار هي وجوه التصرف في عناصر التركيب من تقديم وتأخير وحذف واضمار ونحوه أي ما يتعلق بـ (تأليف الكلام) وهذا يعني تصنيف آثار العوامل في التركيب اللغوي لأنواع الاسناد في نوعين هما (الاعراب) و (تأليف الكلام) ويصنفان على الوجه الآتي :

الاول - الاعراب :

قال سيبويه : « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجذر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والضم ، والكسر ،

(١٠١) قال د . عبدالرحمن السيد (مدرسة البصرة ، ٣٠١) :

«ان التمييز ينتصب عن تمام الاسم ، ومعنى تمامه أن يكون على حالة لا يمكن اضافتها معها ...
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما»

(١٠٢) العوامل المائة ، ١٣٦ .

(١٠٣) الحدود في النحو ، ٤٩ .

والوقف «^(١٠٤)» ، ثم أوضح ان الكلم في هذا على نوعين : هما الاسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين ، ومجاري أواخرها هي : الرفع والجر والنصب والجرم ، أما النوع الثاني من الكلم بلحاظ أثر العامل من حيث الاعراب فهو الأسماء غير المتمكنة ومجاري أواخرها : الفتح والكسر والضم والوقف ، وقد جعل مدار هذه المجاري الثمانية على العوامل .

الثاني - تأليف الكلام :

١ - التقديم والتأخير :

عالج البحث التقويم النحوي للتقديم والتأخير وتفاضل الأساليب فيه^(١٠٥) أما قابلية هذا التقديم والتأخير فانها ترتبط بمرتبة العامل من حيث القوة والضعف قياسا على الأقوى ، من ذلك قوله في ما^(١٠٦) : « فاذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسمي من أعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما انه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبد الله على حد قولك : ان عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وانما جعلت بمنزلة فكما لم تنصرف ان كالفعل ، كذلك لم يجر فيها كل ما يجوز فيه ولم تقوّ قوّته فكذلك ما^(١٠٧) ومن ذلك قوله في تصرف أفعال التعجب نحو ما أحسن عبد الله : « ولا يجوز ان تقدّم (عبد الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه (ما يحسن) ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا^(١٠٨) » ومثل ذلك يجري في اسناد الاسم ، ويبدو انه يجعل الفعل حدّ الكلام في تمام التصرف حيث يقول : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقيم أن يقول : قائم زيد - وذاك اذا لم تجعل قائما مقدّما مبنيّا على المبتدأ - كما تؤخر وتقدّم فتقول : ضرب زيداً

(١٠٤) الكتاب ١٣/١ هـ ، ٢/١ ، ب .

(١٠٥) منهج كتاب سيويه ، ٢٣٠ .

(١٠٦) الكتاب ١/٥٩ هـ ، ٢٨/١ ، ب ٢٩ .

(١٠٧) المصدر نفسه ١/٧٣ هـ ، ١/٣٧ ب .

عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد ان يكون مقدّما ويكون زيد مؤخرا ، وكذلك هذا الحد فيه ان يكون الابتداء فيه مقدّما ، وهذا عربي جيّد ، و ذلك قولك : تميمي أنا ، ويشنؤ من يشنؤك ، ورجل عبدالله ، وخزّ صفتك^(١٠٨) ، وأجرى سيبويه تصرف العوامل التي دون مرتبة الفعل على أقواها نسبيا ، من ذلك تصرف الفعل اللازم الذي ينفذ الى مفعول نكرة نحو : امتلأت ماء الذي الذي اجري مجرى الصفة المشبهة في عمله فهو دونها رتبة وهي دون اسم الفاعل درجة ، قال سيبويه : « ولا يقدّم المفعول فيه فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة ، ولا في هذه الاسماء ، لأنها ليست كالفاعل »^(١٠٩) : أي ليست كاسم الفاعل .

٢٠ - الحذف :

عالمج البحث أيضا التقويم النحوي للحذف وتفاضل الأساليب فيه^(١١٠) . أمّا تصرفهم فيه فانه يرتبط بمسألة العامل والمعمول ومن أمثلة هذا التصرف قوله في (لات) قياسا على (ليس) لأنها تجري مجراها في العمل : « . . . لا تكون لات إلّا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب الحين ، لأنه مفعول به ، ولم تمكّن تمكّنها ولم تستعمل إلّا مضمرًا فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول : لست ، ولست ، وليسوا ، وعبدالله ليس ذاهبا ، فتبني على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا في لات ، لا تقول : عبدالله لات منطلقا ، ولا قومك لاتوا منطلقين »^(١١١) ، ومن ذلك أيضا قوله في إنّ وأخواتها : « ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في (كان) ، فمن ثمّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيها بعدها وليست بأفعال »^(١١٢) .

- (١٠٨) الكتاب ١٢٧/٢ هـ ، ٢٧٨/١ ب .
 (١٠٩) المصدر نفسه ٢٠٥/١ هـ ، ١٠٥/١ ب .
 (١١٠) منهج كتاب سيبويه ، ٢٣٠ .
 (١١١) الكتاب ٥٧/١ هـ ، ٢٨/١ ب .
 (١١٢) المصدر نفسه ١٣١/٢ هـ ، ٢٨٠/١ ب .

٣ - الفصل بين العامل والمعمول :

عرض البحث مثالا قوم فيه الفصل بالصفة لبيان التفاوت فيه من حيث الحسن والقبح^(١١٣) ، أما اجراء الفصل نفسه فانه عما يرتبط بمسألة العامل والمعمول ، من ذلك قوله : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين (من) وبين ما تعمل فيه ، وذلك انه لا يجوز لك ان تقول : لا فيها رجل ، كما انه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل من فيها رجل ؟ »^(١١٤) ، وقوله أيضا : « واعلم أنك اذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بخسور لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية ، لأنه يجعل جواب : اذا عندك أم ذا ؟ ، ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة (ليس) ؛ وذلك لأنهم جعلوها اذا رفعت مثلها اذا نصب ، لا تفصل لأنها ليست بفعل ، فمما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ »^(١١٥) ، ومن أمثلة الفصل حيث يراعى أثر العوامل قوله : « ... وان لم تنون لم يجز : هذا معطي درهماً زيد ، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور ، لأنه داخل في الاسم ، فاذا نونت انفصل كانفصاله في الفعل ... »^(١١٦) .

٤ - العمل والالغاء :

من أمثلة العمل والالغاء قول سيبويه في الأفعال التي تستعمل وتلغى : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك ذاهب ... فان ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب كان قبيحا لا يجوز الـبـتـة »^(١١٧) وقال أيضا : « واذا ألغيت فقلت : عبدالله أظن منطلق ، فهذا أجمل من قولك (أظنه) ، وأظن بغير هاء أحسن لكلا يلتبس بالاسم ، وليكون أبين في أنه ليس

(١١٣) منهج كتاب سيبويه ، ٢٣٦ .

(١١٤) الكتاب ٢/ ٢٧٦ هـ ، ١/ ٣٤٥ ب .

(١١٥) المصدر نفسه ٢/ ٢٩٨ هـ ، ١/ ٣٥٥ ب .

(١١٦) المصدر نفسه ١/ ١٧٥ هـ ، ١/ ٨٩ ب .

(١١٧) الكتاب ١/ ١٢٤ هـ ، ١/ ٦٣ ب .

يعمل»^(١١٨) ، ومن أمثلة الالغاء والعمل ما يجري في الضمائر ، قال سيبويه : « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا »^(١١٩) وفيه قوله : « وكان الخليل يقول : والله انه لعظيم جعلهم هو فضلا في المعرفة ، وتصييرهم اياها بمنزلة ما اذا كانت ما لغوا ، لأن هو بمنزلة أبوه ، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوا كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس ، وانما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وانما »^(١٢٠) .

وقد كثرت أمثلة الالغاء والعمل في الظروف ، من ذلك قول سيبويه في « هذا باب ما يتنصب فيه الخير ... وذلك قولك : فيها عبدالله قائم »^(١٢١) حيث يقول : « جميع ما يكون ظرفا تلغيه ان شئت ، لأنه لا يكون آخر إلا على ما كان عليه أولا قبل الظرف ، ويكون موضع الخير دون الاسم فجري في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغني عليه السكوت ، كقولك : فيك زيد راغب فرغبته فيه »^(١٢٢) يريد بالوجهين أنك تقول : فيك عبدالله قائم ، وفيك عبدالله قائم ، قال سيبويه : « ان شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبدالله قائم »^(١٢٣) ، وقال : « ومثل قولك : فيها عبدالله قائم : هو لك خالصا ، وهو لك خالص ... فيصير خالص مبنيا على هو كما كان قائم مبنيا على عبدالله ، و (فيها) لغو ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ، وكذلك (لك) انما أردت أن تبين لمن الخالص »^(١٢٤) . وقد يتجاوز الفصل بمراعاة العوامل أحكام الاعراب الى التصرف في تأليف الكلام الذي عقد عليه هذا البحث ، قال سيبويه : « ... اذا أردت الالغاء فكلمة أخرت الذي تلغيه كان أحسن ، واذا أردت أن يكون مستقرا تكتفي به فكلمة قدمته كان أحسن ، لأنه اذا

- (١١٨) المصدر نفسه ١٢٥/١ هـ ، ٦٤/١ ب .
 (١١٩) المصدر نفسه ٣٩٥/٢ هـ ، ٣٩٧/١ ب .
 (١٢٠) المصدر نفسه ٣٩٧/٢ هـ ، ٣٩٧/١ ب .
 (١٢١) الكتاب ٨٨/٢ هـ ، ٢٦١/١ ب .
 (١٢٢) المصدر نفسه ٩١/٢ هـ ، ٢٦٢/١ ب .
 (١٢٣) الكتاب ٨٩/٢ هـ ، ٢٦١/١ ب .
 (١٢٤) المصدر نفسه ٩١/٢ هـ ، ٢٦٢/١ ب .

كان عاملا في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب ، وإذا ألغيت آخرته كما توخّرها ،
لأنها ليس يعملان شيئا «^(١٢٥)» .

ويبدو للباحث ان قسما من النحويين لم يعتمد نظرية العوامل في تفسير صور التصرف
في تأليف الكلام على ما نجده لدى سيبويه ، يدل على ذلك أن سيبويه قد أقام حجته على
نظرية العمل النحوي : فالفصل جائر بين المضاف والمضاف اليه اذا لم يكن المضاف في
معنى الفعل أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يجوز في نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، لأن
المضاف اسم فاعل يعمل عمله قائلا : « ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار إلا في
شعر ، كراهية أن يصلوا بين الجار والمجرور ، فإذا كان منونا فهو بمنزلة الفعل الناصب ،
تكون الأسماء فيه منفصلة »^(١٢٦) يريد بما كان منونا : يا سارقا الليلة أهل الدار ، حيث
يقول : « فان نَوْنْتُ فقلت : يا سارقاً الليلة أهل الدار كان حدّ الكلام أن يكون أهل الدار
على سارق منصوبا . . . »^(١٢٧) ، وهكذا يعالج سيبويه هذه الصورة من التصرف في تأليف
الكلام وغيرها في هدي نظرية العوامل حيث تتضح افادته منها في التفسير^(١٢٨) ، وانما يعول
عليها فيما تدعو الحاجة اليه حيث تتضح الظاهرة اللغوية بها ، فلم يلجأ اليها لتفسير (باب
التنازع) مثلا على الوجه الذي نجده لدى النحاة في كونه توجه عاملين الى معمول واحد
وكأنهما في جملة واحدة ، فقد أوضح الكتاب تفسيره على غير هذا الوجه ، وهكذا تكون
فكرة العمل النحوي في الكتاب نظرية عامة ذات مبدأ ومنهج للتفسير بالبحث على سمت
النظريات العلمية ، وقد أفاد منها سيبويه في التقويم النحوي لأساليب العربية .

(١٢٥) المصدر نفسه ٥٦/١ هـ ، ٢٧/١ ب .

(١٢٦) الكتاب ١٧٦/١ ، ١٧٧ هـ ، ٨٩/١ ب .

(١٢٨) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، ١٦١/١ ، ١٧٢/١ .

التقويم النحوي لفتح الحق في كتابه
« قسم الخطيب »

بسم الله الرحمن الرحيم
المدخل

أوضح قسم الدراسة من البحث أن الكتاب يمثل خلاصة الفكر النحوي للرعييل الأول من النحاة ، وانه يوضح منهج سيبويه في التقويم النحوي لأساليب العربية ، وقد سلك فيه طريقة متميزة في تأليفه ، فقد بناه على (الأبواب) المتابعة التي جعل ثانيها بسبب من أولها ، وقد عقد الباب على أقوال (العرب) أي الأمثلة ، وعني ببيان أحوالها وأحكامها وتقويمها ، وقد أنهى الباحث تصنيف هذه الأبواب على وجوه التأليف حيث اتضح ان كل مجموعة من الأبواب تشترك في (وجه) تتوضح فيه خواص التركيب اللغوي لأمثلة الأبواب ، ثم وجد ان كل مجموعة من وجوه التأليف تنضم الى واحد من أنواع الاسناد الثلاثة ، وقد عالج سيبويه هذه الأنواع من الاسناد في معظم أبواب الكتاب مع (الاسم المظهر التام) ثم استأنف الكلام على (علامات المضمرين والأسماء الناقصة وسائر الأنواع الباقية من الأسماء) ، وهذا يعني أن أبواب النحو في جزئين : عني في أولها بأمثلة الاسم المظهر التام وأحكامه ، وفي ثانيها كانت العناية بأحكام الاسناد مع الاسم المضمر والاسم الناقص وسائر أقسام الاسم الاخرى ، وكان ذلك بعد مقدمة الكتاب التي اشتملت على أبواب في أنواع الكلم المفردة وأحوالها ، وعلى أبواب الاسناد وأحواله .

أما تأليف الكتاب الذي يبدو أنه ألف على هياة كراريس^(١) فقد بدأ بمجموعة من الأبواب تعدّ مقدمة علمية للكتاب ، أولها « باب مجاري أواخر الكلم من العربية » وآخرها « هذا باب ما يحتمل الشعر » ، ثم تبدأ أبواب النحو بقوله : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ اليه فعل فاعل ، ولا يتعدّى فعله الى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل ... » وهو وصف للأبواب

(١) ينظر : الكتاب ١٥٩/٣ هـ ، ٤٧٨/١ ب .

التي تليه ، وقد دأب سيبويه في وصف الباب أن يقول: « هذا باب كذا وكذا ... » حتى يتبّه بالثال حيث يقول : « وذلك قولك كذا وكذا ... » ثم يستوفي أمثلة الباب مثالا مثلا : « وتقول ... وتقول ... الخ » أو « ومثل ذلك ... » أو « اذا قلت ... » أو « ولو قلت ... » و « أما قوله ... » وهكذا ، أما الأحكام والقواعد فقد يبدأها بقوله : « اعلم ... » وقد تندرج في أثناء البحث^(١) ، وقد يستطرد بأمثلة تختص بواحد من أمثلة الباب فيطول به الكلام حتى يورث الباب اللبس ، ولذلك كان على الباحث أن يحدد أمثلة الباب الرئيسية ، أما أمثلة الاستطراد فموضوعها الحاشية ، وقد يقع الاستطراد في أبواب كاملة وقد عزلناها في الحاشية أيضا ، وثمة مواضع الاستدراك التي يستدرك بها على الباب

(٢) ينظر : التواضع في كتاب سيبويه ، ١٤٧ ، ١٤٨ :

قال عبدالقادر المهرري (كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف ، ١٢٧) : « ... ان الذي يطالع كتاب سيبويه ويمعن النظر في معطياته يلاحظ ضربا من عدم الانسجام ولربما اختلال التوازن بينها ، فليس في الكتاب طريقة واحدة لتصنيف المسائل وتقديمها ، وتوضيح المواضيع ، وتعميل الاحكام ، وتسمية المفاهيم ، والشعور الذي يحصل له انه تارة أمام عمل تألفي يغلب عليه الانجاز والاحكام العامة الجامعة لشتات المعطيات ، وطورا ازاء دراسة تحليلية مفصلة الى ابعاد حدود التفصيل ... تستمرض فيها المعطيات واحدة واحدة بحثا عن الاستقصاء والشمول ، وهذا يؤدي بنا الى القول بأن المؤلف يتردد بين ما نسميه التقعيد والوصف »

وقد ذكر امثلة من الابواب التي يرى أن سيبويه قد سلك فيها طريقة التقعيد وينبغي ان يغلب عليها الانجاز والاحكام العامة على ما يذكره ، ولكن تلك الابواب - اذا استثنينا : «باب مجاري اواخر الكلم من العربية ...» لانه من ابواب المقدمة التي يفترض فيها تقرير الاحكام - لا تخلو من الوصف واستنطاق أقوال العرب وصولا الى تقرير الاحكام (ابواب الاستثناء) مثلا وان بدأت بذكر حروف الاستثناء وتعدادها وكان الباب الاول منها في وجوه الاستثناء بالأفهي تبدأ بوصف الباب الذي ينتهي الى المثال «وذلك قولك ...» ثم يستمر في عرض اقوال العرب : «ومن ذلك قولك ...» و«من قال ...» و«تقول ...» وهو في أثناء ذلك يقوم الاساليب ويقرر الاحكام وقد جرى على ذلك في جميع اساليب الاسناد مع الاسم المظهر التام . واذا كان ثمة فرق بين باب وآخر فائما يرجع ذلك الى الموضوع نفسه من حيث الحاجة فيه الى التمهيد وتوضيح بعض المفاهيم او تعريفها . انما الصواب ان سيبويه كان يعتمد طريقة التركيب والتحليل معا في دراسة ابواب النحو .

نفسه ، وقد يستدرك بها على أبواب سابقة ، وقد يقع الاستدراك في غير باب واحد ، وقد تنبّه الرّماني على اسلوب تأليف الكتاب فعني بالبحث عن العلاقة بين الأبواب ، وثمرّة ايرادها في مواضعها ومواضع الاستطراد والاستدراك وان لم يجر عليه كثير^(٣) ، في حين كان السيرافي يعتمد الى طي الشرح في غير باب واحد^(٤) ، بل كان يطن على سيوره تكاثر الأبواب وتكرارها على ما يبدو له^(٥) فاذا ما تمت معالجة مواضع الاستطراد والاستدراك^(٦) وجرت الأبواب مصنفة على وجوه التأليف ، وروعي فيها منهجه في تنسيقها فانه يعدّ أفضل كتب النحو في طريقته التعليمية لأنه عقد على الأمثلة وأحكامها . وقد تكلم ابن خلدون على كتاب سيويه والتعليم قائلاً : « انه لم يقتصر على قوانين الاعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة فتجد العاكف عليه والمحصّل له قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج في محفوظه في امكانه ومفاصل حاجاته وتنبّه به لشان الملكة ، فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الافادة^(٧) ثم فضله على كتب المتأخرين قائلاً : « واما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك إلا من القوانين النحوية مجرّدة عن أشعار العرب وكلامهم فقلّ ما يشعرون لذلك بأمر هذه

(٣) قال الرّماني (شرح كتاب سيويه ٢/ ١٨٤) :

«الباب يدخل فيه النظر ، والتقيض ، والشبيه ، والملتبس به ، ولا يصلح أن يدخل فيه ما ليس منه ، ولا أن يخرج عنه ما هو منه ، لأن ذلك تخليط وفساد في الترتيب .»

(٤) قال السيرافي في شرح بعض الابواب (شرح كتاب سيويه ٣/ ١٣٥) :

«قد انطوى تفسير هذا الباب عليه وعلى الباب الذي يتلو»

وينظر : المصدر نفسه ٢/ ١٩٨ ، ٢/ ٢٣٨ .

(٥) منهج كتاب سيويه ، ٢٠ .

(٦) عولجت مواضع الاستطراد في الحاشية مسبوقه بعلامة (*) او (**) اما مواضع الاستدراك فقد

ذكرت في المتن .

(٧) المصدر نفسه ٥٦١ .

الملكة أويتتهون لشأنها فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه»^(٨) ، وقال عبدالرحمن الحاج صالح من الباحثين المحدثين في (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية) : « ويمكن أن نقول بهذا الصدد أن المناهج الحديثة في تحليل اللغات ، وإن كانت قد بلغت شأنا كبيرا لاعتمادها للكثير من الحقائق العلمية إلا أنها قد تقل قيمة عن المناهج التي وضعها الخليل وسيبويه . »^(٩) نفعا الله بعلمهم .

-
- (٨) مقدمة ابن خلدون ، ٥٦٠ - ٥٦١ .
(٩) مدخل الى علم اللسان الحديث - اثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ، ٤٣ - ٤٤ .

مقدمة كتاب سيبويه

أولا - أبواب أنواع الكلم وأحواله

الباب الأول : أنواع الكلم

— قال سيبويه :

« هذا باب علم ما الكلم من العربية : قالكلمة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس

باسم ولا فعل ... الخ . »^(١٠) .

الباب الثاني : مجاري أواخر الكلم :

— قال سيبويه :

« هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية ، وهي تجري ثمانية مجار على

النصب والجو والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف ... الخ . »^(١١) .

ثانيا - أبواب الاسناد وأحواله

الباب الأول : ركننا الاسناد

قال سيبويه :

« هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما ما لا يغنى واحد عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك قولك : يذهب عبد الله ... الخ . »^(١٢) .

(١٠) الكتاب ١٢/١ هـ ، ٢/١ ب .

(١١) المصدر نفسه ١٣/١ - ٢٣ هـ ، ٢/١ ب - ٧ ب .

(١٢) الكتاب ١ - ٢٣ هـ ، ٢٤ ب - ٧/١ ب .

قال الصغار (شرح كتاب سيبويه ٢٣ ، ٢٤) :

« هذا باب المسند والمسند اليه ، ان قلت : ما الذي أراد في هذا الباب وما ثمرته ؟ قلت : لا حصر (الكلم المجردات) في الاسم والحرف حصر (المركبات) هنا في المسند والمسند اليه ، فلهذا والله اعلم جاء به هنا . »

الباب الثاني : دلالة الاسناد

— قال سيويه :

« هذا باب اللفظ للمعاني : اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين وسترى ذلك إن شاء الله »^(١٣) .

الباب الثالث : أعراض الاسناد

— قال سيويه :

« هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض - اعلم انهم مما يحذفون الكلم وما كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ، ويستقنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم ان يستعمل حتى يصير ساقطاً ، وسترى ذلك ان شاء الله ... الخ . »^(١٤) .

(١٣) الكتاب ٢٤/١ هـ ، ٨٧/١ ب .

قال السريافي (شرح كتاب سيويه ٢١٦/١ ، ٢١٧) :

« قوله : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين يحتمل ان يكون أراد باللفظين الكلمتين ، ويحتمل أن يكون أراد الحركتين ، فإن كان أراد الكلمتين فهو دار وثوب وانسان وما اشبه ذلك مما يخالف بعضه بعضاً في اللفظ والمعنى ، وعليه أكثر الكلام ، وان كان أراد باللفظ الحركة فهو قولك : ما احسن زيدا ان اردت التمتع ، وما احسن زيد اذا اردت انه لم يحسن ، وما احسن زيد اذا استفهمت اي شيء منه حسن أعينه ام انفه ... الخ »

وقال الشتمري (النكت في تفسير كتاب سيويه ٢١) :

« ان قال قائل : لم أتق سيويه بهذا الباب ، وما الفائدة فيه من طريق الاعراب ؟ فالجواب عن ابي المباس انه اجاب عن هذا بان قال : أراد سيويه باختلاف اللفظين اختلاف الكلمتين ، وجعل هذا دليلاً على اختلاف الاعراب لاختلاف المعنيين ... الخ . »

(١٤) المصدر نفسه ٢٤/١ هـ ، ٨/١ ب .

قال الصفار (شرح كتاب سيويه ٢٨) :

« هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض : قدم سيويه رحمه الله هذا الباب مخافة ان يجيء بعد ما ظاهره أن يكسر القانون من زيادة او نقص او احتمال اصل قد استغنى عنه ، فهو يقول الآن : انما اتبنى القانون على الاكثر ، وما ليس كذلك فلا اعتده كلياً . »

الباب الرابع : مستويات الاسناد
(الكلام)

— قال سيويه :
« هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ،
ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ... الخ . »^(١٥) .

الباب الخامس : مستويات الاسناد
(الشعر)

— قال سيويه :
« هذا باب ما يحتمل الشعر : اعلم أنه يجوز في (الشعر) ما لا يجوز في (الكلام)
من صرف ما لا ينصرف ... الخ . »^(١٦) .

(١٥) الكتاب ١/٢٥-٢٦ هـ ، ١/٨١ ب .
(١٦) المصدر نفسه ١/٢٦-٣٢ هـ ، ١/١٣-٨ ب .

الجزء الأول من أبواب النحو في الكتاب

أحكام الاسناد « الاسم المظهر التام »

عالج سيبويه الاسناد في ثلاثة أقسام هي ^(١٧) :

أولاً : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر ، وما يعمل عمله

ثانياً : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما هو قبله

ثالثاً : الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزله

أولاً : اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر ، وما يعمل عمله

عالج سيبويه هذا النوع من الاسناد في ثلاثة وجوه هي :

الأول : ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

الثاني : ما ينتصب بالفعل المضمر .

الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر عما يكون من المصادر بعد تمام

الكلام ^(١٨) .

الوجه الأول : ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله .

« ترجمة أبواب الوجه الأول » ^(١٩)

— قال سيبويه في الباب الأول من أبواب النحو ^(٢٠) :

(١٧) منهج كتاب سيبويه ، ٣٣ .

(١٨) منهج كتاب سيبويه ، ٣٤ .

(١٩) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٣٠٩) :

« اعلم ان هذا الباب مشتمل على تراجم ابواب تحمي مفصلة بعده بابا بابا . »

(٢٠) منهج كتاب سيبويه ، ٣٤ .

« هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ اليه فعل فاعل ولا تعدّى فعله الى مفعول آخر . »^(١١)

وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدّى الى مفعول^(١٢) .

وما يعمل من المصادر ذلك العمل^(١٣) .

وما يجري من الصفات التي لم تبلغ ان تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي الى مفعول مجراها^(١٤) .

وما يجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته^(١٥) .

وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء ويكون لاحداثها أمثلة لما مضى وما لم يمض وهي التي لم تبلغ ان تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين . . . الخ . »^(١٦) .

١ - أبواب الفاعل (أي الفعل المبني للمعلوم)

وأبواب المفعول (أي الفعل المبني للمجهول)

الباب الأول - الفعل اللازم ، والفعل المبني للمجهول

— قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعد اليه فعل

-
- (٢١) الكتاب ٣٣/١ هـ ، ١٣/١ ، ١٤ .
- يريد أبواب الفاعل - الفعل المبني للمعلوم - وأبواب المفعول - الفعل المبني للمجهول -
- (٢٢) يريد أبواب اسماء الفاعلين والمفعولين .
- (٢٣) يريد أبواب المصادر .
- (٢٤) يريد أبواب الصفة المشبهة باسم الفاعل .
- (٢٥) يريد أبواب ما ولات ولا .
- (٢٦) يريد أبواب اسماء الأفعال .

فاعل ولم يتعدّه فعله الى مفعول آخر ... فأما (الفاعل) الذي لا يتعداه فعله فقولك :
ذهب زيد وجلس عمرو ، و (المفعول) الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعدّ اليه فعل فاعل
فقولك : ضُربَ زيدٌ ، ويضربُ عمرو ... الخ .^(٢٧) .

١ - ذَهَبَ زيدٌ/جَلَسَ عمرو

٢ - ضُربَ زيدٌ/يُضْرَبُ عمرو

الباب الثاني - الفعل المتعدي ، وأنواع التعدي

— قال سيويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى (مفعول) وذلك قولك : ضرب عبد الله

زيدا ... الخ .^(٢٨) .

١ - أ - ضُربَ عبدُالله زيداٌ - حد اللفظ/عربي جيد كثير - (التعدي على

المفعول)

ب - ضُربَ زيداٌ عبدُالله

استدراك :

— قال سيويه : في تعدي الفعل - المتعدي واللازم - :

« واعلم ان الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى الى (اسم الحدثان) ...

ويتعدى الى (الزمان) ... ويتعدى هذا الفعل الى (ما اشتق من لفظه اسما للمكان)
والى (المكان) ... ويتعدى الى (ما كان وقتا في الأماكن)^(٢٩) .

٢ - ذهبَ عبدُالله الذهابَ الشديدَ

فقد قعدةٌ سوءَ/قعدتَينَ/الفرُفُصاءَ(التعدي الى اسم الحدثان)

(٢٧) الكتاب ١/ ٣٣ ، ٣٤ هـ ، ١٤/ ١ ب .

(٢٨) المصدر نفسه ١/ ٣٤ هـ ، ١٤-١٥ ب .

(٢٩) الكتاب ١/ ٣٤-٣٧ هـ ، ١٥-١٦ ب .

(التعدي الى الزمان)

٣ - قعد شهرين

(التعدي الى المكان)

٤ - ذهبْتُ المذهبَ البعيدَ

- شاذ -

قعدت المكانَ / ذهبْتُ الشامَ

ذهبْتُ فرسخين

الباب الثالث - الفعل المتعدي الى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل .

- قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فإن شئت اقتصررت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبدالله زيدا درهما . . . الخ .^(٣٠) »

أعطى عبدالله زيدا درهماً .

استدراك .

- قال سيبويه في التعدي الى المفعول الثاني بحذف حرف الجر :
« ومن ذلك : اخترت الرجال عبدالله . . . وإنما فصل هذا انها أفعال توصل بحروف الإضافة . فأقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان . . . فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل . . . الخ .^(٣١) » .

اخترت الرجالَ عبدالله .

(٣٠) المصدر نفسه ٣٧/١ - ٣٩ هـ ، ١٦/١ - ١٨ ب .

(٣١) الكتاب ٣٨/١ هـ ١٧/١ ب .

الباب الرابع - الفعل التعدي الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر أي أفعال

القلوب

— قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على أحد

المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حسب عبدالله زيدا بكرا . . . الخ .^(٣٦) .

حَسِبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا بَكْرًا / ظَنُّ عَمْرٌو خَالِدًا أَبَاكَ

الباب الخامس - أعلم وأرى وأخواتهما^(٣٧)

قال سيبويه :

« هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على

مفعول منهم واحد دون الثلاثة . . . وذلك قولك : أرى الله بشرا زيدا أباك . . . الخ . »

أَرَى اللَّهُ زَيْدًا بَشَرًا أَبَاكَ / نَبَأَتْ عَمْرًا زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ

الباب السادس - الفعل المبني للمجهول التعدي الى مفعول

قال سيبويه :

« هذا باب المفعول الذي تعداه فعله الى مفعول ، وذلك قولك : كسي عبدالله

الثوب . . . الخ .^(٣٨) .

أ - كَسَى عَبْدُ اللَّهِ الثَّوْبَ .

ب - كَسَى الثَّوْبَ عَبْدُ اللَّهِ .

(٣٦) المصدر نفسه ١-٣٩-٤١ هـ ، ١-١٨-١٩ ب .

(٣٧) المصدر نفسه ١-٤١ هـ ، ١-١٩ ب .

(٣٨) الكتاب ١-٤١-٤٣ هـ ، ١-١٩-٢٠ ب .

الباب السابع - الفعل المبني للمجهول المتعدي الى مفعولين^(٣٥)

قال سيويه :

« هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك ان تقتصر على واحد منهما دون الآخر ، وذلك قولك : نبئت زيدا أبا فلان . . . الخ . »

نبئت زيدا أبا فلان .

٢ - أبواب الفعل الذي يتعدى الفاعل الى المفعول

والفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

الباب الأول : كان وأخواتها والاختبار عن المعرفة

قال سيويه :

« هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد فمن ثم ذكر على حدثه ولم يذكر مع الأول ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل . . . وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس ، وما كان تحوهم من

(٣٥) المصدر نفسه ٤٣/١ هـ ، ٢٠/١ ب .

(#) وبه هـ باب استطراد يفرق فيه بين المفعول والحال ، قال سيويه (المصدر نفسه ٤٤/١ هـ ،

٢٠/١ ب) :

« هذا باب ما يعمل فيه بالفعل فيتصّب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول . . . وذلك

قولك : ضربت عبدالله قائماً ، وذهب زيد راكباً . . . الخ . »

قال السيرافي (شرح كتاب سيويه ٣٦٠/١ ، ٣٦١) :

« ضمّن سيويه هذا الباب ما يتصّب لانه حال ، وفرق بينه وبين ما يتصّب لانه مفعول ثان . . . الخ . » .

الفعل عما لا يستغني عن الخبر ... الخ «^(٣٦)» .

١ - أ : كان عبدُ الله أخاك . حدّ الكلام

التقديم والتأخير

« واعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ومعركة ، فالذي تشغل به كان المعرفة ،

لأنه حدّ الكلام ... الخ «

٢ - كان زيدٌ حليماً .

كان حليماً .

كان حليماً .

كان زيدٌ الطويلُ منطلقاً .

أسفياً كان زيدٌ أم حليماً .

« ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ... الخ «

٣ - كان انسانٌ حليماً

قال الشاعر :

أظنيّ كان أمك أم حمار

« وإذا كانا معرفة فانت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعتة ، ونصبت الآخر . . »

٤ - كان أخوك زيدا / كان زيدٌ صاحبك .

« وتقول من كان أخاك ، ومن كان أخوك . . وكذلك : أيهم كان أخاك ، وأيهم

كان أخوك . «

٥ - من كان أخاك / من كان أخوك .

(٣٦) الكتاب ١/٤٥-٥٤ هـ ، ١/٢٦-٢٦ ب .

(*) استطراد سيويبه لهذا الباب في الكلام على تصرف (كان) تصرف الفعل التام (المصدر نفسه

١/٤٦-٤٧ هـ ، ١/٢١-٢٢ ب) :

« وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبد الله »

الى قوله : وكأنه قال : اذا وقع يوم ذو كواكب اشتما . »

أَيُّهُمْ كَانَ أَخَاكَ/أَيُّهُمْ كَانَ أَخُوكَ .

« وتقول : ما كان أخاك إلا زيد ... الخ »
٦ - أ : ما كان أخاك إلا زيد .
ب : ما كان أخوك إلا زيدا .

« ومثل قولهم : من كان أخاك ، قول العرب : ما جاءت حاجتك ، كأنه قال :
ما صارت حاجتك ... وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك ، كأنه
قال : ما صارت حاجتك ... وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك
فوقع » .

٧ - أ : ما جاءت حاجتك .
ب : ما جاءت حاجتك
كثير (٣٣٧)

الباب الثاني : كان وأخواتها والأخبار عن النكرة

« قال سيبويه :
« هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة ، وذلك قولك : ما كان أحد مثلك ...
الخ » (٣٨) .

١ - ما كان أحد مثلك/وما كان أحد خيراً منك .
« وإذا قلت : كان رجل ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ... الخ » .

(٣٧) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٣٨٩) :
« يعني أن من العرب من يجعل (حاجتك) اسم جاءت ، ويجعل خبرها (ما) ، كما يجعل (من) خبر
(كانت) ، ويجعل (أهلك) اسمها ، و(ما) في موضع نصب ، كأنك قلت : أية حاجة جاءت
حاجتك ، وأية امرأة كانت أمك .. »

(*) استطراد سيبويه في الكلام على تأنيث الفعل التام إذا اضيف إلى مؤنث هو منه (المصدر نفسه
١/٥١ إلى نهاية الباب هـ ، ١/٢٥١ إلى نهاية الباب ب .) « ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك إذ
صارت تقع على مؤنث ... فإن قلت : من ضربت عبد أمك ، أو هذه عبد زينب لم يجوز ، لأنه
ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد ... الخ » .

- ٢ - كان رجلٌ ذاهباً
كان رجلٌ من آل فلان فارساً
كان رجلٌ في قومٍ عاقلاً
- « ولا يجوز لـ (أحد) أن تضعه في موضع واجب ... الخ »
- ٣ - كان أحدٌ من آل فلان
- « ولو قال : ما كان مثلك أحداً ، أو ما كان زيد أحداً ، كان ناقصاً ... الخ »
- ٤ - ما كان مثلك أحداً
ما كان زيد أحداً
يجوز
- « والتقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة ، وما ذكرت لك من الفعل ...

الخ » .

٥ - أ : ما كان أحدٌ مثلك

ب : ما كان مثلك أحدٌ

- « وتقول : ما كان فيها أحدٌ خير منك ، وما كان أحدٌ مثلك فيها ، وليس أحدٌ فيها خير منك ، إذا جعلت فيها (مسقر) ... إلا أنك إذا أردت (الالغاء) فكلماً آخرت الذي تلقيه كان أحسن ... الخ »^(٣٩) .

٦ - أ : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك
الاستقرار

ب : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك
الالغاء

- « والتقديم ههنا والتأخير فيسا يكون (ظرفاً) أو يكون (اسماً) في العناية والاهتمام مثله فيها ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول » .

٧ - أ : ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك

ب : ما كان أحدٌ خيرٌ منك فيها

(٣٨) الكتاب ١/٥٦-٥٤ هـ ، ١/٢٦-٢٨ ب .

(٣٩) ٤٠ ، قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٤٠١) :

«فإن قال قائل فكيف اختار سيبويه أن لا يقدم الظرف إذا لم يكن خبراً ، وكتاب الله أولى وأفصح =

- « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير ، والالغاء والاستقرار عربي جيد

كثير : ... »

٨ - أ : قال عز وجل : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ القرآن الكريم

ب : ولم يكن كفواً له أحد بعض العرب أخروها لأنها غير مستقرة^(١) .

٣٠ - ما عمل عمل الفعل وليس بفعل ولا شبيه به ولم يقو قوته

الباب الأول : باب ما اجري مجرى ليس وليس بفعل

- ما ، لات ، لا -

- قال سيوريه :

« هذا باب ما اجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير الى أصله ، وذلك الحرف (ما) ... الخ »^(١) .

١ - أ : ما عبدالله أخاك أهل الحجاز

ب : ما عبدالله أخوك بنو تميم ، وهو القياس .

- « وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس اذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ... الخ . » .

٢ - أ : لات حين مناصٍ

ب : قرأ بعضهم : ﴿ لات حين مناصٍ ﴾ قليلة

= اللغات ؟ قيل له : قوله تعالى (له) وان لم يكن خيرا فان سقوطها يطل معنى الكلام ، لانك لو قلت : لم يكن كفوا احد لم يكن له معنى ، فلما اخرج الكلام الى ذكر (له) صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وان لم يكن خيرا ولم يكن بمنزلة : ما كان فيها احد خيرا منك ، لانك لو حذف (فيها) كان كلاما صحيحا .

(٤١) الكتاب ١/٥٧-٦٦ هـ ، ١/٢٨-٣٣ ب .

« كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحُ
جعلها بمنزلة ليس ... الخ . »

٣ - فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأحُ^(١)

« فإذا قلت : ما منطق عبد الله ، أو ما مسمى من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ... » .

٤ - ما منطق عبد الله

الرفع بسبب تقديم الخبر
على المبتدأ

« وتقول : ما زيد إلا منطق ، تستوي فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل :

﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس ... الخ . »

٥ - ما زيد إلا منطق

حيث نقضت النفي

« وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعدد الله نعمتهم

إذ هم قريرش وإذ ما مثلهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف ... الخ . »

٦ - ما مثلهم بشر

نصب الخب مع تقديمه
وهو نادر .

(٤٧) قال الشنمري (تحصيل عين الذهب - حاشية الكتاب ط بولاق - ٢٨) :

« استشهد به على اجراء (لا) محمى ليس في بعض اللغات ، كما اجريت (ما) محمى في لغة اهل الحجاز ، فتقديره : لابرأح لي على معنى : ليس لي برأح ... الخ . »

- «وتقول : ما عبدالله خارجاً ولا معن ذاهب ، ترفعه على أن لا تشرك الاسمو الآخر في (ما) ولكن تبدته ... وان شئت جعلتها (لا) التي يكون فيها الاشتراك فتتصب ... الخ » .

٧ - أ : ما عبدالله خارجاً ولا معن ذاهبُ
 ب : ما عبدالله خارجاً ولا معن ذاهباً
 - «وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه ملتبس به ... الخ » .

- «وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول ... وان شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه ، ان ابتدأته ولم تجعله على ما ، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم . »

٨ - أ : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه .
 ب : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه .
 ٩ - ما زيد ذاهباً ولا عاقلاً عمرو .

- « ولكن (ليس) و (كان) يجوز فيهما النصب وان قدّمت الخبر ولم يكن ملتبساً ... وذلك قولك : ما كان زيد ذاهباً ولا قائماً عمرو » .

١٠ - ما كان زيد ذاهباً ولا قائماً عمرو .
 - «وتقول : ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد ، الرفع أجود وان كنت تريد الأول ...

وقد يجوز أن تنصب » .

١١ - أ : ما زيد ذاهباً ولا محسن زيدُ
 ب : ما زيد ذاهباً ولا محسن زيدُ
 الرفع أجود
 النصب جائز

- « واذا قلت : ما زيد منطلقاً أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجوز ، لأنك لم تعرفه به ولم تذكر له ضميراً ولا اظهاراً فيه ... » .

١٢ - ما زِيدُ منطلقاً أبو عمرو لم يجز

- « وتقول : ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها ، ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز ، لأنها ليست من سبيه ... » .

١٣ - ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها
الرفع
- « ومن ذلك قول الشاعر ، وهو الأعور الشَّيْ :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهِيَهَا وَلَا قَاصِرُ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
... ومثل ذلك قول الشاعر : النابغة الجعدي :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَحَاحاً وَلَا مُسْتَكْرُأً أَنْ تَعْقُرَا
... وإن شئت نصبت فقلت : ولا مستكراً أن تعقرا

ولا قاصراً عنك مأمورها على قولك : ليس زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً ، أو
ولا منطلقاً عمرو .^(*)

١٤ - أ : قال الشاعر :

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهِيَهَا وَلَا قَاصِرُ عَنْكَ مَأْمُورُهَا
وقال الشاعر :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صَحَاحاً وَلَا مُسْتَكْرُأً أَنْ تَعْقُرَا
ب : ولا قاصراً عنك مأمورها

... ولا مستكراً أن تعقرا

- « وتقول : ما كلُّ سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت (شحمة)

(*) في هذه الفقرة استطراد سيوريه في الكلام على تأنيث الفعل وما يعمل عمله (الكتاب ١/٦٤-٦٥

هـ ، ١/٣٣ ب) : « كما قال ذو الرمة :

مشين كما اهتزت رماح تسففت

أعاليها مَرَّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

إلى قوله :

« كأنه قال : ليس بمعروفة خيلنا صحاحاً » .

و (بيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت (كلّ) ، فقلت : ولا كلّ بيضاء . (٥٥) .
 ١٥- أ : ما كلّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة .
 ب : ما كلّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة .

الباب الثاني : ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبك ، والوجه فيه الجرّ . . . » (١) .
 ١- أ : ليس زيد بجبان ولا بخيلا

الوجه الجرّ

ب : ليس زيد بجبان ولا بخيل
 — « ولو قلت : ما زيد على قومنا ولا عندنا ، كان النصب ليس غير ، لأنه لا يجوز حملة على (على) . . . » .

٢ - ما زيد على قومنا ولا عندنا .
 لا يجوز الجر حيث لا يصح

حملة على (على)

— « وتقول : ما زيد كعمرو ولا شبيهها به ، وما عمرو كخالد ولا مفلحاً ، النصب في هذا جيد . . . فان أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يشبهه جررت وذلك قولك : ما أنت كزيد ولا شبيهه به ، فانما أردت ولا كشيئه به . » .

(**) وفي هذه الفقرة استطرد سيبويه في الكلام على الذكر والحذف (المصدر نفسه ١/٦٦ هـ ،

٣٣/١ ب) :

« قال الشاعر أبو داود :

أكل امرئ تحسبين امرءاً

ونار توقد بالليل نارا

فاستغنيت عن تشبيه (كل) . . . الى نهاية الباب .

(٤٣) الكتاب ١/٦٦ - ٢٩ هـ ، ٣٣/١ - ٣٥ ب .

النصب جيد

٣ - أ : ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به .
ما عمرو وكخالد ولا مُقلحاً .

الجر على معنى آخر

ب : ما زيد كعمرو ولا شبيه به .
- « وإذا قلت : ما أنت بزيد ولا قريباً منه . . . فان لم تجعل (قريباً) ظرفاً جاز فيه
الجر على الباء ، والنصب على الموضع . » .

النصب وهو ظرف

٤ - أ : ما أنت بزيد ولا قريباً منه

الجر وهو غير ظرف

ب : ما أنت بزيد ولا قريب منه

النصب وهو غير ظرف

ج : ما أنت بزيد ولا قريباً منه

الباب الثالث : باب الاضمار في (ليس) و (كان)

- قال سيبويه :

« هذا باب الاضمار في (ليس) و (كان) كاللاضمار في (ان) . . . فمن ذلك
قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله . . . الخ » (١) .

١ - ليس خلقَ الله مثله

- « قال الشاعر :

وليس كُلُّ النوى تُلقِي المساكينُ »

فأصبحوا والنوى عالي مُعسرهم

٢ - أ : وليس كلُّ النوى تُلقِي المساكينُ

يحسن : انتصب على تلقي وفي ليس اضمار على تقدير : وليس تلقي

المساكين كلُّ النوى .

ب : ليس كلُّ النوى تُلقِي المساكين :

لا يحسن : اذا انتصب على تلقي ، والتقدير : ليس المساكين كل النوى تلقى^(٤٥) .

- « ومثل ذلك في الاضمار قول بعض الشعراء ، العجير ، سمعناه نحن يوثق بعربيته :

اذا متَّ كان الناس صنفان : شامتٌ وآخر مُثْنٍ بالذي كنت أصنع
٣ - كان الناس صنفان شامتٌ ومُثْنٍ التقدير كان فيها ... الخ .

- « وقال بعضهم : كان أنت خير منه ... » .

٤ - كان أنت خير منه

ما كان الطبيب إلا المسك

- « وقال هشام أخو ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبدول
ولا يجوز ذا في (ما) في لغة أهل الحجاز ، لأنه لا يكون فيه اضمار .

٥ - ليس منها شفاء الداء مبدول

ما منها شفاء الداء مبدول

- « ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبداً الله ضارباً ... فان رفعت الخبر حسن حمله

على اللغة التيممية ... » .

٦ - أ : ما زيدا عبداً الله ضارباً

لا يجوز في لغة الحجاز

حيث قدم ما يعمل فيه الآخر .

يحسن في لغة تميم

ب : ما زيدا عبداً الله ضاربٌ

(٤٥) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٤٣٨) :

« يعني لا يجوز أن ترفع المساكين بليس وقد جعلت الذي يلي ليس لفظ كل ، وهو منصوب بتلقى ، وكان وليس وأخواتها لا يليهن منصوب بغيرهن » .

— « وقال مزاحم العقيلي :

وما كلُّ من وافى منى أنا عارفٌ

وقالوا : تعرّفها المنازل من منى

وقال بعضهم :

وما كلُّ من وافى منى أنا عارفٌ »

النصب على التقديم والتأخير

الرفع في لغة الحجاز

على تقدير : (أنا عارفه)

وهو أحسن .

٧ - أ : ما كلُّ من وافى منى أنا عارفٌ

ب : ما كلُّ من وافى منى أنا عارفٌ

الباب الرابع : ما عمل عمل الفعل وليس كالفعل ولم يتمكن ثمّنه

(باب التعجب)

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن ثمّنه ، وذلك

قولك : ما أحسن عبدالله . . . »^(٤٦)

١ - ما أحسنَ عبدالله

— « ولا يجوز أن تقدّم (عبدالله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئاً من موضعه ولا تقول

فيه (ما يحسن) ؛ ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا . » .

٢ - عبدالله ما أحسنَ

عبدالله ما يُحسِّن

— « وتقول : ما كان زيداً ، فتذكر (كان) لتدلّ أنه فيها مضي . » .

٣ - ما كان أحسنَ زيداً
كان زائدة لتدل على المضي .

(٤٦) الكتاب ١/٧٣-٧٤ هـ ، ١/٣٧ ب .

أبواب استدراك في أعراض التركيب اللغوي على الأبواب السابقة

وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين

النوع الأول : باب الفاعلين والمفعولين لفعلين

- التنازع -

- قال سيوريه :

« هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك ، وهو قولك ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدا ... »^(١٧) .

ومن أمثلته :

اعمال الآخر أي الثاني

١ - ضربت ، وضربني زيد

اعمال الأول

ضربني ، وضربت زيدا

لا يجوز اعمال الأول

٢ - ضربت - وضربني - قومك

اعمال الأول في اللفظ والمعنى

٣ - ضربت - وضربني - قومك

وكذلك اعمال الثاني في اللفظ

٤ - مررت ومررتي بزيد

والمعنى وهو قبيح اذ ينقض المعنى .

اعمال الأول في المعنى واعمال الثاني

٥ - سببت وسببتي بنو عبد شمس

في اللفظ .

نصبت وقد أعملت الأول

٦ - أ : ضربت - وضربوني - قومك

رفعت وقد أعملت الثاني على لغة

ب : ضربت - وضربوني - قومك

أكلوني البراغيث .

(٤٧) الكتاب ١/٧٣-٨٠ هـ ، ١/٣٧-٤١ ب .

التنوع الثاني : أبواب الاشتغال
 أ : أبواب بناء الفعل على الاسم في الاخبار
 الباب الأول : المبني عليه عما يكون اسما غير ظرف

— قال سيويه :
 و هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل
 مبنيا على الاسم ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته ... الخ . «٨» .
 وأمثله :

- | | |
|------------------|-------------------------------|
| الرفع أجود | ١ - أ : زيدُ ضربته |
| النصب عربي كثير | ب : زيداُ ضربته |
| الرفع أجود | ٢ - أ : زيدُ مررت به |
| النصب أبعد | ب : زيداُ مررت به |
| الرفع أحسن وأجود | ٣ - أ : زيدُ لقيت أخاه |
| جائز | ب : زيداُ لقيت أخاه |
| | ٤ - أ : أَيْهمُ تَرَه يَأْتاك |
| | ب : أَيْهمُ تَرِيَأْتاك |

الباب الثاني : المبني عليه عما يكون ظرفا

— قال سيويه :
 و هذا باب ما يجري عما يكون (ظرفا) هذا المجزئ وذلك قولك : يوم الجمعة ألقاك
 فيه .. الخ . «٩» .
 وأمثله :

- ١ - أ : يومُ الجمعة ألقاك فيه

(٤٨) الكتاب ٨٤٨٠/١ هـ ، ٤٣-٤١ ب .

(٤٩) المصدر نفسه ٨٨٨٤/١ هـ ، ٤٥-٤٣ ب .

النصب على الظرف أو على الفعل نفسه

ب : يوم الجمعة ألقاك فيه
٢ - أ : يوم الجمعة صمته

النصب على الظرف أو على الفعل نفسه

ب : يوم الجمعة صمته

« ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة اضممار الأول ... ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ... »^(٥٠) .

ومن أمثله :

١ - أ : قال الشاعر وهو أبو النجم المعجلي :

عليّ ذنباً كله لم أصنع .

ب : كله لم أصنع .

٢ - أ : قال امرؤ القيس :

فتوبّ لبست وثوبّ أجرّ .

ب : فتوبّ لبست وثوباً أجرّ .

الباب الثالث : المبني عليه اذا حصل على جملة متقدمة بني فيها الاسم على الفعل^(٥١)

— قال سيويه :

« هذا باب ما يختار فيه افعال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل ، وذلك

قولك : رأيت زيدا وعمراً كلمته ... الخ » .

وأمثله :

١ - أ : رأيت زيداً وعمراً كلمته .
النصب هو المختار

(٥٠) الكتاب ١/٨٨-٩١هـ ، ١/٤٦-٤٧ ب .

(*) استطرد سيويه في الكلام على حذف الضمير العائد مما يتم به الاسم كالصلة للموصول والصفة للموصوف (المصدر نفسه ١/٨٦-٨٧ نهية الباب هارون ، ١/٤٤-٤٥ نهية الباب ، بولاق) : « وانما شبهوه بقولهم : الذي رأيت فلان حيث لم يذكر وا الهاء ... الخ » - في بولاق : « حين لم يذكر وا الهاء » - .

عربي جيد

- ب : رأيت زيداً وعمراً كلمته .
٢ - أ : كنت أخاك وزيداً كنت له أخا .
ب : كنت أخاك وزيداً كنت له أخا .
٣ - لقيت زيدا وعمراً أفضل منه
لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لم تذكر فعلاً
الرفع أقرب
٤ - أ : عبدالله لقيت وعمراً لقيت أخاه
ب : عبدالله لقيت وعمراً لقيت أخاه
٥ - أ : ما لقيت زيداً ولكن / بل عمراً مرت به
ب : ما لقيت زيداً ولكن / بل عمراً مرت به

الباب الرابع : المبني عليه اذا حمل على جملة متقدمة بني فيها الاسم على الفعل مرة ،
وبني الفعل فيها على الاسم مرة اخرى^(٥١)

- قال سيبويه :

« هذا باب يحمل فيها الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة اخرى على اسم مبني على الفعل ، أي ذلك فعلت جاز ... وذلك قولك : عمرو لقيته وزيد كلمته ... الخ . »

ومن أمثلته :

- ١ - أ : عمرو لقيته وزيداً كلمته .
ب : عمرو لقيته وزيداً كلمته .
الوجه النصب
٢ - ضربني زيد وعمراً مرت به .
النصب الوجه لأنك بدأت به
٣ - مرتت بزيد وعمراً مرت به .

حملته على المنصب (عبدالله)

٤ - أ : هذا ضاربٌ عبدالله وزيداً يمرّ به
هذا ضاربٌ زيداً غداً وعمراً سيضربه

حملته على المبتدأ (هذا)

ب : هذا ضاربٌ عبدالله وزيدٌ يمرّ به

« وتقول : ضربت زيدا وعمرا أنا ضاربه ، يختار هذا كما يختار في الاستفهام
وما يختار فيه النصب قول الرجل : من رأيت ، وأهم رأيت ، فتقول : زيدا رأيت تنزله
منزلة : كلمت عمرا وزيدا لقيته ... الخ » .

١ - ضربت زيدا وعمراً أنا ضاربه

٢ - من رأيت/أهم رأيت ؟ زيدا رأيت

٣ - أ : من رأيت/أهم رأيت ؟ زيدٌ رأيت

ب : من رأيت/أهم رأيت ؟ زيدا رأيت

٤ - أعبدالله مررت به أم زيدا ؟ زيدا مررت به

أعبدالله مررت به أم زيدا ؟ لا ، بل زيدا

« فإن قلت : لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به ، ولقيت زيدا وإذا عبدالله

يضرب عمرو فالرفع إلا في قول من قال : زيدا مررت به ... الخ . »

١ - لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به .

٢ - لقيت زيدا وإذا عبدالله يضربه عمرو .

٣ - إن زيدا فيها وعمرو أدخلته .

٤ - ما أحسن عبدالله وزيدٌ قد رأيناه .

« وما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر

بمنزلة الواو ، والفاء ، وثم ، قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبدالله لقيته ...

ف (حتى) تجري مجرى الواو ، وثم ... الخ » .

١ - أ : لقيت القومَ كلهم حتى عبدالله لقيته . يختار النصب

يحسن الجر وهو عربي

ب : لقيت القومَ حتى عبدالله لقيته .

الرفع جائز

ج : لقيت القومَ حتى عبدالله لقيته .

يختار النصب اذا اريد معنى
التنوين في (ضارب)

٢ - هذا ضاربُ القوم حتى زيدا يضربه .

٣ - هلك القومُ حتى زيدا أهلكته .

* * *

ب - أبواب بناء الفعل على الاسم في الاستفهام الباب الأول : باب الاستفهام

— قال سيويه :

« هذا باب ما يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب
الاستفهام .. الخ . »^(٥٦) .

الباب الثاني : ما ينصب في الألف من الأفعال^(٥٧)

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبد الله ضربته .. الخ . »

وأمثله :

١ - أعبد الله ضربته .

اختيار النصب

٢ - أ : أعبد الله ضرب أخوه زيدا .

ب : أعبد الله ضرب أخاه زيد .

(٥٦) الكتاب ١/ ٩٨ - ١٠١ هـ ، ٥٠/ ١ - ٥٢ ب .

تحدث سيويه في صدر هذا الباب عن الحروف التي لا يذكر بعدها الا الفعل تمهيدا للكلام على

الاستفهام ، قال السيرافي : (شرح كتاب سيويه ١/ ٥٠٦) :

«فان قال قائل : ما الذي اُحوج سيويه الى ذكر هذه الحروف في صدر هذا الباب وهو باب
الاستفهام ، قيل له : لان المعنى الذي من اجله يختار اضمار الفعل بعد الاستفهام هو موجود في
هذه الحروف ، وذلك أن هذه الحروف حكمها أن تدخل على الافعال لا غير ... الخ» .

(٥٣) الكتاب ١/ ١٠١ - ١٠٨ هـ ، ٥٢/ ١ - ٥٥ ب .

بمبتزلة قولك : أزيداً مرتت به
بمبتزلة قولك : أزيدُ ذهب أخوه
الرفع حدّ الكلام
النصب عربي جيد
النصب حد الكلام لأن الظرف لا يفصل

- ٣ - السوطُ ضُرِبَ به زيدٌ
٤ - أزيدُ ذهبٍ به
٥ - أ : أنت عبدُ الله ضربه .
ب : أنت عبدُ الله ضربه .
٦ - أكلُ يوم زيداً تضربه
٧ - أ : عبدُ الله أخوه تضربه .
ب : أزيداً أخاه تضربه .
٨ - أ : عبدُ الله مرتت به .
ب : أزيداً مرتت به .

الرفع أقوى^(٥)

الباب الثالث : ما ينصب في الألف من أسماء الفاعلين والمفعولين

- قال سيبويه :
« هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك : أزيداً أنت ضاربه ... الخ »^(٥١) .

(*) استطرّد سيبويه بعد هذا المثال في الكلام على ما يفتح بعده ابتداء الاسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس ، ليقس عليه ما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول في باب الاستفهام ؛ قال سيبويه (الكتاب ١/١٠٦ - ١٠٨ هـ ، ١/٥٤ - ٥٥ ب) ...
« وما يفتح بعده ابتداء الاسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا ، وحيث ... الخ » .

(٥٤) الكتاب ١/١٠٨ - ١١٨ هـ ، ١/٥٥ - ٦٠ ب .
(*) استطرّد سيبويه في الكلام على (فواعل) و(صيغ المبالغة) و(المصادر) من حيث اجراؤها مجرى اسم الفاعل في العمل (المصدر نفسه ١/١٠٩ - ١١٦ هـ ، ١/٥٥ - ٦٠ ب) :
« وما تجزئ به مجرى اسماء الفاعلين (فواعل) ... واجروا (اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر) مجراه إذا كان على بناء فاعل ... وما أجرى مجرى الفعل من (المصادر) قول الشاعر ...
إلى قوله :
« وقال :

بضرب بالسيف رؤوس قوم
أزلنا هامهن عن القيل »

وأمثله :

- ١ - أزيذا أنت ضاربه .
- ٢ - أ : الدار أنت نازل فيها .
- ب : الدار أنت نازل فيها .
- ٣ - أزيذا أنت مجبوس عليه .
- ٤ - أعبد الله أنت رسول له / ورسوله .
- ٥ - أكل يوم أنت فيه أمير .

جعل (نازل) اسماً فرفع

باب استنواك (الأفعال والمصادر التي تستعمل وتلغى) :

— قال سيويه في اجراء الأفعال والمصادر التي تستعمل وتلغى مجرى الأفعال في

الاشتغال :

« هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى فهي ظننت وحسبت ، وخلصت ، وأريت ،

ورأيت ، وزعمت ، وما يتصرف من أفعالهن .

فإذا جاءت (مستعملة) فهي بمنزلة رأيت ، وضربت ، وأعطيت في الأفعال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء ... الخ «^(١٠) .

وأمثله :

١ - أ : زيد أظنه ذاهباً . بمنزلة : عبد الله ضربته

ب : عبد الله أظنه ذاهباً . بمنزلة : عبد الله ضربته

٢ - أ : أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنه خارجاً بمنزلة : ضربت زيدا وعمراً كلمته

ب : أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنه خارجاً بمنزلة : ضربت زيدا وعمراً كلمته

— « واعلم ان (قلت) انما وقعت في كلام العرب على ان يحكى بها ، وانما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ... إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (تظن) ... »

وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ... الخ .»

- ١ - متى تقول زيدا منطلقاً ؟
 - ٢ - أكلُ يومٍ تقولُ عمراً منطلقاً ؟
 - ٣ - أأنت تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟
- «واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك ذاهب ، وزيد ظني أخوك ... الخ .»^(٥) .
- متى زيدُ ظنك ذاهبُ .

استدراك على الباب الأول من الاستفهام :

— قال سيوريه في الكلام على (آيَم) و(مَنْ) و(ما) ليتم الكلام على أدوات الاستفهام التي ابتدأها بالألف^(٦) :

(*) استطرد في الكلام على استفهام ظن بالفاعل وتعميدها الى المفعول الواحد (المصدر نفسه

١٢٥-١٢٦ هـ ، ١/٦٤ ب) :

«فاما ظننت أنه منطلق فاستغني بخبر ان ... وقد يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، اذا قال : من تظن ؟ اي من تتهم ...»

الى قوله :

«ولم يجعلوا ذاك في حسبت وحثت وأرى ، لان من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله» .

(٥٦) الكتاب ١/١٢٦ - ١٢٧ هـ ، ١/٦٤ ب .

قال سيوريه (المصدر نفسه ١/٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٦ هـ ، ١/٥١ ، ٥٢ ، ٦٤ ب) :

«هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام ... وحرّوف الاستفهام كذلك لا يليها الا الفعل ... وأما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل ...

وسألته عن (آيَم) ... وكذلك (من) و(ما) ...»

«وسألتهم^(٥٧) عن (أيهم) ، لم لم يقولوا : أيهم مورث به ؟ فقال : لأن أيهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف ... ألا ترى أن حدّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول : أيهم رأيت ، كما تفعل ذلك بالآلف ...

وكذلك (من) و(ما) لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها . تقول : من أمة الله ضربها ؟ وما أمة الله أنفأها ؟ نصب في كل ذا ، لأنه إن يلي هذه الحروف الفعل أولى ، كما أنه لو اضطر شاعر في (متى وأخواتها) نصب ، فقال : متى زيدا رأيت ؟^(٥٨) .

(٥٧) وقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ١/٥٨٦) :

«أما قوله : (وسألتهم) يعني الخليل ، وكذل كل ما كان مثله في الكتاب إذا لم يقدم ذكر انسان» . ولكن المحقق عبد السلام محمد هارون قال : (الكتاب ١/١٢٦ هامش (٢)) : «يعني أبا الخطاب ، انظر : ص ١٢٤ س ٤٤» .

وانما هذا استدراك على (الباب الاول من الاستفهام) وليس عما يتصل بالبَاب الذي فيه ذكر أبي الخطاب اي (باب الافعال التي تستعمل وتلغى) فالصواب ما ذكره السيرافي .

(*) وبعده باب استطراد تكلم فيه سيبويه على ما يكون الاسم فيه رفعا في باب الاستفهام حيث لا يبنى على الفعل أي عما لا يكون من أبواب الاشتغال (المصدر نفسه ١/١٢٧-١٣٣ هـ ، ١/٦٤-٦٧ ب) :

«هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا ، لانك تبدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك ، وذلك قولك : زيد كم مرة رأيت ، وعبدالله هل لقيته ، وعمر و هلا لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء ... الخ» .

- | | |
|--------------------------------|-----------------------------|
| ومن امثله : | ١ - أ : زيد كم مرة رأيت ؟ |
| ب : زيد كم مرة رأيت ؟ | ٢ - أنخوك اللذان رأيت ؟ |
| ج : قد علمت زيد كم ضرب | ٣ - أزيد أنت رجل تضربه ؟ |
| د : لا يجوز | ٤ - أعبد الله أنت الضاربة ؟ |
| هـ - رفع - الفعل صلة الموصول - | |
| و - رفع - الفعل صفة - | |
| ز - اسم الفاعل لا يعمل - | |

الى قوله :

«ولو جاز أن تحمل زيدا مبتدأ على هذا الفعل لقلت : القتال زيدا حين تأتي ، تريد : القتال حين تأتي زيدا» .

وأمثله :

١ - أيهم ضربت ؟

حد الكلام اختيار النصب كما فعل
بالألف

٢ - أيهم زيداً ضرب ؟

قيح وأن يليها الفعل أولى

٣ - مَنْ أمة الله ضربها ؟

حدّ الكلام

٤ - ما أمة الله أتاها ؟

حدّ الكلام

استدراك على أبواب بناء الفعل على الاسم في الخبر والاستفهام :^(٥٨)

— قال سيبويه :

« وتقول في الخبر وغيره^(٥٩) : ان زيداً تَرَهْ تَضْرِبُ ، تنصب زيدا ، لأن الفعل أن يلي
أن أولى كما كان ذلك في حروف الاستفهام ... الخ . » .

ومن أمثله :

١ - إن زيداً تَرَهْ تَضْرِبُ .

٢ - زيداً لم أضرب / لَنْ أضرب .

٣ - كل رجل يأتيك فاضرب .

ج - بناء الفعل على الاسم في الأمر والنهي والدعاء

— قال سيبويه :

« هذا باب (الأمر والنهي) يختار فيها النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل

(٥٨) الكتاب ١ / ١٣٤ - ١٣٧ هـ ، ١ / ٦٧ - ٦٩ ب .

(٥٩) أراد به (غيره) : حروف الجزاء وما أشبهه .

ويبقى على الفعل ، كما اختير ذلك في باب الاستفهام ... وذلك قولك : زيدا
أضربه ... الخ .^(٦٠) .

ومن أمثله :

- ١ - زيدا أضربه ،
أما خالداً فلا تشتم أباه .

يستقيم اذا بني على مبتدأ

مظهر أو مضمَر

تجعل زيدا عطف بيان أو بدلا

تجعل الرجل وصفا .

- ٢ - أ : هذا زيدٌ فاضربه

ب : هذا زيدا فاضربه

هذا الرجل فاضربه

- ٤ - أ : اللذين يأتياك فاضربهما

ب : اللذان يأتياك فاضربهما^(٦١)

« واعلم أن (الدعاء) بمنزلة الأمر والنهي ، وانما قيل دعاء لأنه استعظم أن
يقال : أمر أو نهى : وذلك قولك : اللهم زيدا فاغفر ذنبه ... الخ . » .

(٦٠) الكتاب ١/١٣٧ - ١٤٤ هـ ، ٦٩/١ - ٧٢ ب .

(٦١) استطرد في الكلام على دخول الفاء في قول عدي بن زيد : (أنت فانظر لاي ذاك تصير) ، وفيه
(أنت) على الرفع (المصدر نفسه ١/١٤٠ - ١٤١ هـ ، ٧٠/١ - ٧١ ب) :

«واما قول عدي بن زيد :

أرواح سودع أم بكسور

أنت فانظر لاي ذاك تصير

الى قوله :

«... أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل .»

وتلخيص الاراء في هذه المباراة التي تمتد من غوامض الكتاب :

١ - تفسير حالة الرفع على حالة النصب ، فكما انك تقول في (عبدالله فاضربه) النصب بفعل
مضمَر ، تقول : الرفع مهنا على فعل مضمَر ايضا كأن تقول : انظر أنت .

٢ - ان يكون التقدير : أنت المالك فانظر اي تقدير الخبر .

٣ - ان يكون التقدير : المالك أنت فانظر أي تقدير المبتدأ أو تقدير فعل يرتفع به .

(٦١) الكتاب ١/١٤٢ - ١٤٤ هـ ، ٧١/١ - ٧٢ ب .

وأمثلته :

- ١ - أ : زيداً قطع الله يده .
ب : زيد قطع الله يده .
٢ - أ : أما زيداً فجذعاً له .
ب : أما زيد فجذعاً له .
٣ - أما زيد فسلام عليه .

الوجه النصب

ارتفع بالابتداء

* * *

د - بناء الفعل على الاسم في النفي .
- قال سيبويه :

« هذا باب حروف اجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ، وهي حروف النفي ... وذلك قولك : ما زيداً ضربته ... الخ . »^(٦٧)

- ١ - أ : ما زيداً ضربته
ب : ما زيد ضربته

الرفع أقوى وهو الوجه في لغة
الحجاز

(٦٧) المصدر نفسه ١/١٤٥ - ١٥٠ هـ ، ١/٧٢-٧٥ ب .
(*) استطراد سيبويه في الكلام على دخول الفاء في مثل قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا ... الآية » (المصدر نفسه ١/١٤٢-١٤٤ هـ ، ١/٧١-٧٢ ب) :
« وأما قوله عز وجل : (الزانية والزاني فاجلدوا ... الآية) وقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإن هذا لم يبين على الفعل ... إلى قوله :
« وقد قرأ ناس : والسارق والسارقة والزاني والزانية وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة الآ قراءة بالرفع . »

الوجه الرفع وهو الأقوى ^(٦٣) وهو موضع فصل

٢ - أ : ما أنا زيدٌ لقيته

ب : ما أنا زيداً لقيته

استدراك على أبواب الاشتغال كافة :

— قال سيبويه :
« وتقول : كنت عبد الله لقيته ، لأنه ليس من الحروف التي ينصب ما بعدها كحروف الاستفهام ، وحروف الجزاء ، ولا ما شبه بها ، وليس بفعل ذكرته ليعمل في شيء فينصبه أو يرفعه ثم يضم الى الكلام الأول الاسم بما يشرك به كقولك : زيدا ضربته وعمرا مررت به ، ولكنه شيء عمل في الاسم ، ثم وضعت هذا في موضع خبره مانعاً له ان ينصب ، كقولك : كان عبد الله أبوه منطلق ... الخ » ^(٦٤)

(٦٣) قال سيبويه (المصدر نفسه ١٤٧/١ هـ ، ٧٤/١ ب) :

«فإن قلت : ما أنا زيد لقيته ، رفعت ... وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم الذي بعده ، والفت الاستفهام ، وما في لغة بني تميم ينفصلان فلا يعملن ، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل (الحرف) فهو أقوى ... الخ»

وقال القرطبي (شرح عيون كتاب سيبويه ١٨) :

«إنما أراد سيبويه رحمه الله : (الحرف) هنا (الفعل) وآياه أراد به (الهاء) التي في قوله : (لأنه عامل

في الاسم) ... الخ»

وإنما جاء قول القرطبي ليرد به على من توهم أن سيبويه أراد به (الحرف) (ما) حيث يقول في

الموضع نفسه :

«وإنما يطل هذا التفسير أنه إذا اجتمع الفصل وأعمال (ما) في لغة أهل الحجاز كان الرفع أضنف

منه .»

وخلاصة تفسير القرطبي أن سيبويه أراد أن الفعل عامل في الاسم الذي بعده ، فإذا اجتمع في

المثال (ما أنا زيد لقيته) فصل (ما) بالبتداء ، وأعمال الفعل في الذي بعده قوي الرفع .

(٦٤) الكتاب ١٤٨/١ هـ ، ١٥٠ - ٧٤/١ ب .

ومن أمثله :

- ١ - كنت عبدُ الله لقيته .
- ٢ - حسبتني عبدُ الله مررتُ به .
- ٣ - قال الشاعر وهو المزار الأسدي :

فلو أنها إياك عَضَّتْكَ مثلُها جَرَرْتُ على ما شئتُ نحرًا وكلِّكلا
- والتقدير فيه : انها إياك عَضَّتْ عَضَّتْكَ مثلها^(٦٥) .

النوع الثالث : أبواب البدل أ - اعمال الفعل في البدل عمله في المبدل منه

- قال سيويه :

« هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم . . . الخ . »^(٦٦)

ومن أمثله :

- ١ - رأيت قومك أكثرهم .
- ٢ - بعث متاعك أسفله قبل أعلاه .
- ٣ - أ : مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً الجر اذا جعلت النعت حالاً
وبعضه مطروحاً .

ب : مررت بمتاعك بعضه مرفوعُ الرفع اذا لم تجعل ما بعده حالاً
وبعضه مطروحُ .

- « وهذا ما يجري منه مجروراً كما يجري منصوباً وذلك قولك : عجبت من دفع

(٦٥) ينظر : الشتري : تحصيل عين الذهب - حاشية الكتاب طبعة بولاق - ٧٥/١ .

(٦٦) الكتاب ١٥٠/١ هـ ، ٧٥/١ - ٧٦ ب .

الناس بعضهم ببعض . . . الخ « (١٧) .
ومن أمثله :

١ - وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب :

أ : عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض

إذا جعلت الناس مفعولين وهو بمنزلة : دفعت الناس بعضهم ببعض

ب : عجبت من دفع الناس بعضهم بعضاً
إذا جعلت الناس فاعلين وهو بمنزلة : دفع الناس بعضهم بعضاً

٢ - اختيار الرفع :

رأيت متاعك بعضه فوق بعض .

٣ - اختيار النصب :

جعلت متاعك بعضه فوق بعض .

ب - اجراء البديل على البديل منه
أو اجراءه كما يجرى (أجمعون) ،
وقد يصحّ نصبه على السعة في الكلام

— قال سيويه :

« هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجرى على الاسم

(٦٧) المصدر نفسه ١٥٤/١ - ١٥٨ هـ ، ١/٧٦ - ٧٩ ب .

قال الصفار (شرح كتاب سيويه ٢٤٢) :

«وهذا (باب) ما يجرى منه مجروراً كما كان منصوباً» .

ثم قال :

«ذكر في هذا الباب مصادر هذه الأفعال . . . الخ» .

ويبدو للباحث انه ليس باباً مستقلاً بنفسه .

كما يجرى (أجمعون) على الاسم ، وينصب بالفعل لأنه مفعول ، فالبديل أن تقول : ضرب عبدالله ظهره وبطنه . . . وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدا ، وإن شئت نصبت تقول : ضرب زيد الظهر والبطن . . .
والعامل فيه الفعل . . . الخ . «(١٨)»
وأمثلة هذا الباب :

- ١ - ضَرَبَ عبدالله ظهْرَهُ وبطنَهُ بدل/توكيد
- ٢ - ضَرَبَ عبدالله ظهْرَهُ وبطنَهُ مفعول به على السعة(*)
- ٣ - أ : مُطَرْنَا الزرعَ والضرعُ . زعم الخليل أنهم يقولونه
- ب : مُطَرْنَا الزرعُ والضرعُ . الرفع على البديل أو على

التوكيد^(١٩)

- ٤ - ضَرَبَ زيد اليَدُ والرجلُ . بدل أو توكيد والنصب لا يحسن
- ٥ - أ : مُطَر قَوْمُكَ الليلَ والنهارَ . على الظرف أو المفعولية .
- ب : مُطَر قَوْمُكَ الليلَ والنهارُ . على سعة الكلام .
- ٦ - ضَرَبَ عبدالله ظهْرَهُ^(٢٠) .

(٦٨) الكتاب ١/١٥٨ - ١٦٣ هـ ، ٧٩ - ٨٢ ب .

(*) استطرده سيبويه بعد هذا المثال في تحديد مواضع حذف حرف الجر حيث يقول : «ولم يميزوه في غير السهل والجبل . . . إلا أن معنى الأول معنى الآخر» .

(٦٩) قال الصنفار (شرح كتاب سيبويه ٧٤٧) :

«كأنهم قالوا : مُطَر أرضنا السهل والجبل ، ومُطَر مائنا الزرع والضرع ، وإنما أن يريد بالزرع والضرع جملة المال فيكون توكيدا» .

(*) استطرده سيبويه في الكلام على ما كان مثل (السهل والجبل) ولكنه على معنى الحال وغيره (الكتاب ١/١٦٣ - ١٦٢ هـ ، ٨١/١ - ٨٢ ب) :

«وما قول جرير :

مشق الهواجر لحمهن مع السرى

حتى ذهبن كلاكلا وصدورا

فإنما هو على قوله : ذهب قدما وذهب آخر» .

=

٤ - أبواب ما يعمل عمل الفعل

- أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة والمصادر -

أ - أبواب أسماء الفاعلين والمفعولين

الباب الأول : عمل اسم الفاعل او اسم المفعول (النكرة)

عمل الفعل المضارع

= إلى قوله :

«لأن قننا وعوارض» مكانان ، وإنما يريد بقننا وعوارض ، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت ،

وقلب زيد الظهر والبطن .»

وقد تنبه الشراح على هذا الاستطراد :

فقال السيرافي (شرح كتاب سيويه ٢/٤٣) :

«وإنما ذكر هذه الانيات التي جعل فيها الأسماء أحوالا ليريك أنها مخالفة لطرنا السهل والجبل ،

وإنها على معنى الحال .»

وقال القرطبي (شرح عيون كتاب سيويه ١٩-٢٠) :

«وقوله في بيت جرير :

مشق الهواجر لخمهن مع السرى

حتى ذهبن كلاكلا وصدورا

فإنما هو على قوله : ذهبت قلما وذهبت أخرا ، يعني أن كلاكلا وصدورا ليس من الباب ،

وإنما هو منصوب على الحال ومثل هذا قول عمرو بن عمار النهدي وكذلك قول

الآخر :

إذا أكلت سمكا وفرضا

ذهبت طولا وذهبت عرضا

... الخ .»

وقال الصفار (شرح كتاب سيويه ٢٥٤) :

«يريد أن هذا ليس ما اسقط فيه حرف الجر فصار بمنزلة السهل والجبل والظهر والبطن ، وإنما

نصب هذا على الحال»

— قال سيويه :

« هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ،
فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونة ، وذلك قولك : هذا ضارب
زيداً غداً ... الخ . »^(٧٠)

وأمثلته :

- ١ - هذا ضاربٌ زيداً غداً .
- ٢ - هذا ضاربٌ عبداً الله الساعة .
- ٣ - كان زيدٌ ضارباً أباك .

— « واعلم ان العرب يستخفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شيء وينجرّ
المفعول لكف التنوين من الاسم ... الخ . » .

ومن أمثلته :

- ١ - هو كائنٌ أخيك . المعنى : هو كائن أخاك
- ٢ - قال الشاعر : يريد : عادلاً وطبّه
أتاني على القساء عادلاً وطبّه :
— « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فَالْفَيْشَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا
لَمْ يَحْذَفِ التَّنْوِينَ اسْتِخْفَافًا لِمَعَاقِبِ الْمَجْرُورِ ، ولكنه حذفه لاتقاء الساكنين كما قال
رَمَى الْقَوْمُ ... » .
قال الشاعر :

(وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا)
اضطراب والقياس : وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ

(٧٠) الكتاب ١/١٦٤ - ١٧٥ هـ ، ١/٨٢ - ٨٩ ب .

« - وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، اذا أشركت بين الآخر والأول

في الجار . . . » .

أ : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو

تنصبه على المعنى وتضمّر له

ناصباً مثل (يضرب)^(٥٠)

« - فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة . . . وذلك قولك :

هذا ضارب عبدالله وأخيه . . . الخ . » .

ومن أمثله :

١ - هذا ضاربُ عبدالله وأخيه .

٢ - هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه .

٣ - هذا قاتلُ عمرو أُمس وعبدالله .

٤ - أ : هذا ضاربُ عبدالله وزيداً

تنصبه على المعنى وتضمّر له

ناصباً مثل (ضَرَبَ)^(٥١)

الجر في هذا أقوى

النصب أقوى للفصل ولطول الكلام

ب : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو .

٥ - هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً .

٦ - أ : هذا معطي زيدٍ درهماً وعمرو .

ب : هذا معطي زيدٍ وعبدالله .

(*) استطراد سيوريه في الكلام على النصب على المعنى (الكتاب ١/١٦٩ - ١٧٠ هـ ، ١/٨٦ ب) :

« وما جاء على المعنى قول جرير :

جئني بمثل بني بلدر لقومهم

او مثل أنسرة منظور بن سيار

الى قوله :

« . . . وقال : هات مثل اسرة منظور بن سيار . »

(**) استطراد سيوريه في الكلام على صحة التقدير (الكتاب ١/١٧٢-١٧٤ هـ ، ١/٨٧-٨٩ ب) :

« ومثله قول الشاعر :
=

الباب الثاني . تعدي اسم الفاعل الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى

— قال سيبويه :

« هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك قولك : يا سارق اللبلة أهل الدار . . . الخ . »^(٧١) .

ومن أمثلته :

١ - أ : يا سارق اللبلة أهل الدار .

ب : يا سارقاً اللبلة أهل الدار .

لا يجوز إلا في الشعر

٢ - أ : قال الشاعر :

رَبُّ ابْنِ عَمٍّ لَسَلِيمِي مُشْمِعِلٌ طَّبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ
ب : طَّبَّاحٌ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ^(٧٢) .

يَهْدِي الْخَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِمِهَا
أَمَّا الْمَصَاعُ وَأَمَّا ضَرْبُهُ رَغْبٌ

الى قوله :
« . . . لَأَنَّ قَوْلَهُ (الآ رَوَاكِد) هِيَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ : بِهَا رَوَاكِدُ ، فَحَمَلَهُ عَلَى شَيْءٍ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ
الْأَوَّلُ لَمْ يَنْقُضْ الْحَدِيثَ . »

(٧١) الكتاب ١/ ١٧٥-١٨١ هـ ، ١/ ٨٩-٩٣ ب .

(#) استطراد سيبويه في الكلام على الفصل بين الجار والمجرور وشواهد القلب (المصدر نفسه
١/ ١٧٨-١٨٠ هـ ، ١/ ٩٠-٩٣ ب) .

«وَمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ قَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ قَوْلَ عَمْرِو بْنِ قَمَيْتَةَ :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ

لِلَّهِ دَرُ السُّيُومِ مِنْ لَامِهَا

الى قوله :

«فَوَجَّهَ الْكَلَامَ فِيهِ هَذَا كِرَاهِيَةَ الْانْفِصَالِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْجُرْ فَحَذَّ الْكَلَامُ أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ مَبْدُوءًا

بِهِ . »

الباب الثالث - عمل اسم الفاعل واسم المفعول (المَرْفُ بالالف واللام)

- قال سيبويه :

« هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيداً ... الخ . »^(٧٢) .

ومن أمثله :

- ١ - هذا الضاربُ زيداً .
 - ٢ - هذان الضاربان زيداً .
 - ٣ - هما الضاربا زيد .
 - ٤ - الحافظو عورة العشيّة .
- حُذِفَت النون لطول الكلام

ب - باب المصادر

- قال سيبويه :

« هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيداً ... الخ . »^(٧٣) .

ومن أمثله :

- ١ - عجبت من ضرب زيداً .
- ٢ - عجبت من ضربه زيداً .
- ٣ - أ : عجبت من ضرب زيد وعمرو .
- ب : عجبت من ضرب زيد وعمراً .

(٧٢) الكتاب ١/١٨١-١٨٨ هـ ، ١/٩٣-٩٦ ب .

(٧٣) المصدر نفسه ١/١٨٩-١٩٤ هـ ، ١/٩٧-٩٩ ب .

ج- باب الصفة المشبهة وما يجري مجراها

أ : الصفة المشبهة :

— قال سيبويه :

« هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ... الخ . » (٧٤) .

ومن أمثله :

١ - هذا حسنُ الوجه .

٢ - هذا الحسنُ وجهاً .

٣ - أ : هذا الحسنُ الوجه .

ب : هذا الحسنُ الوجه .

ب - أفعال التفضيل :

— « وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملاً في نكرة ... وذلك قولك : هو خير منك أباً ، وه أحسن منك وجهاً ... الخ . » (٧٥) .

ومن أمثله :

١ - هو خيرُ منك أباً .

٢ - هو خيرُ منك أعمالاً .

٣ - هو خير رجلٍ في الناس .

ج- الفعل اللازم الذي أنفذ الى مفعول نكرة (تمييز النسبة) :

— « وقد جاء من الفعل ما قد انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى

(٧٤) الكتاب ١/١٩٤-٢٠٢ هـ ، ١/٩٩-١٠٤ هـ .

(٧٥) - المصروف نفسه ١/٢٠٢-٢٠٤ هـ ، ١/١٠٤-١٠٥ هـ .

مفعول وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقات شحماً ... الخ . « (٧٦) .

ومن أمثلته :

امتلات ماءً .

د - ما كان مثل (هو أشجع الناس رجلاً) :

« وتقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين ، فالمجرورو هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منك وجهها .. الخ . « (٧٧) .

ومن أمثلته :

١ - هو أشجعُ الناسِ رجلاً .

٢ - هما خيرُ الناسِ اثنين .

٣ - هو أكثرُ الناسِ مالاً .

هـ - أساء العدد :

« وما أجرى هذا المجرى أساء العدد ... وذلك قولك : ثلاثة أبواب وأربعة أنفس ، وأربعة أثواب ... الخ . « (٧٨) .

ومن أمثلته :

١ - ثلاثة أبواب .

٢ - ثلاثة الأثواب .

(٧٦) الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٧٧) المصدر نفسه ١/٢٠٥-٢٠٦ هـ ، ١/١٠٥ ب .

(٧٨) المصدر نفسه ١/٢٠٦-٢١١ هـ ، ١/١٠٥-١٠٨ ب .

- ٣ - أحد عشر درهماً .
٤ - عشرون درهماً .

٥ - ثلاثمائة الى تسعمائة
جعل ما يبين به العدد واجدا
والقياس ثلاث مئين وثلاث مئات^(٥) .

أبواب استدراك في أعراض التركيب اللغوي على
ما يرتفع وما يتنصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله

النوع الأول : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى
الباب الأول : تمهيد في عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى

- قال سيبويه :

« هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والايجاز
والاختصار ، فمن ذلك أن تقول على السائل : كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف لما ذكرت
لك من الاتساع والايجاز ، فتقول : صيد عليه يومان ... الخ . »^(٦) .

(*) استطرد في الكلام على شذوذ الشيء عن نظائره :

« كما أن (لَدُنْ) لها في (غدوة) حال ليست في غيرها تنصب بها ...
ويقولون : الصمر والصمر لا يقولون في اليمين إلا بالفتح ، يقولون كلهم : لَصْمَرُكَ وسترى اشباه

هذا ايضا في كلامهم ان شاء الله . »

ونتم استطراد آخر في الكلام على ارادة الجمع بلفظ الواحد :

« وما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع ... كما لم يدخلوا في امتلاآت ماء »

(٧٩) الكتاب ١/٢١١-٢١٦ هـ ، ١/١٠٨-١١٠ ب .

عبارة السيرافي (١٤٥/٢) :

« هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللایجاز ... الخ »

ومن أمثلته :

- ١ - صَيَدَ عليه يومان .
- ٢ - وَلَدَ له ستونَ عاماً .
- ٣ - سَيَّرَ عليه يومُ الجمعة .
- ٤ - ضَرَبَ به ضربَتانِ .

الباب الثاني : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون ظرفاً

— قال سيويه :

« هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً ... وقد تقول : سير عليه اليوم ... كأنه قال : سير عليه سير اليوم ، والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب على ما ذكرت لك من سعة الكلام والابحاز يكون على (كم) غير ظرف وعلى (متى) غير ظرف كأنه قال : أيّ الأحيان سير عليه أو يسار عليه ... الخ . »^(٨٠) .

ومن أمثلته :

- ١ - سَيَّرَ عليه اليومُ .
- ٢ - سَيَّرَ عليه الليلُ والنهارُ .
- ٣ - سَيَّرَ عليه فرسخانِ .

الباب الثالث : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى عما يكون فيه المصدر حيناً

— قال سيويه :

« هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى

(٨٠) الكتاب ١/٢١٦-٢٢٢ هـ ، ١/١١٣-١١٠ اب .

سير عليه ؟ فيقول : مقدم الحاج ... وان رفعتہ أجمع كان عربيا كثيرا .. الخ . «^(٨١)» .

ومن أمثله :

- ١ - سير عليه مقدم الحاج .
- ٢ - سير عليه خفوق النجم .

استدراك :

— قال سيبويه في تكرر الظرف :

« وتقول : سير عليه فرسخان يومين ... الخ »^(٨٢) .

١ - أ : سير عليه فرسخان يومين .

ب : سير عليه فرسخين يومين .

٢ - أ : صيد عليه يوم الجمعة غدوة .

ب : صيد عليه يوم الجمعة غدوة .

ج - سير عليه يوم الجمعة غدوة . تجعل (غدوة) بدل من (يوم)

— قال سيبويه في وقوع الظرف في سياق الشرط :

« وتقول : اذا كان غد فأتني ... الخ »^(٨٣) .

أ : اذا كان غد فأتني .

ب : اذا كان غدا فأتني . لغة تميم

— قال سيبويه فيها لا يكون إلا ظرفا ولا يحسن فيه إلا النصب :

« ومما لا يحسن فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سحر ... الخ »^(٨٤) .

(٨١) المصدر نفسه ٢٢٢/١-٢٢٣ هـ ، ١١٤/١ ب .

(٨٢) الكتاب ٢٢٣/١ هـ ، ١١٤/١ ب .

(٨٣) المصدر نفسه ٢٢٤/١-٢٢٥ هـ ، ١١٤/١-١١٥ ب .

(٨٤) المصدر نفسه ٢٢٥/١-٢٢٧ هـ ، ١١٥/١-١١٦ ب .

- ١ - سير عليه سَحَرَ :
- ٢ - صيد عليه صباحاً .
- قال سيبويه فيما يختار فيه أن يكون ظرفاً لأنه صفة الأحيان :
- « وما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، تقول :
- سير عليه طويلاً . . الخ . «٨٥» .

الباب الرابع : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى مما يكون مصدراً
نائباً عن الفاعل لبيان نوع الفعل أو عدده أو توكيده .

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به ،
وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره ، وانما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيدا ،
فمن ذلك قولك على قول السائل : أي سير سير عليه ؟ فنقول : سير عليه سير شديد . . .
الخ »^(٨٦) .

- ومن أمثله :
- ١ - ضَرَبَ به ضَرْبٌ ضَعِيفٌ .
 - ٢ - ضَرَبَ به ضَرْبَتَانِ .
 - ٣ - ضَرَبَ به مَضْرَبٌ .
- على وزن مَفْعَل -

استدراك :

— قال سيبويه في (المَفْعَل) مما يكون مكاناً أو حيناً :

-
- (٨٥) المصدر نفسه ١/٢٢٧-٢٢٨ هـ ، ١/١١٦-١١٧ هـ .
(٨٦) الكتاب ١/٢٢٨-٢٣٥ هـ ، ١/١١٧-١٢٠ هـ .

- « فان قلت : ذهب به مذهب ، أو سلك به مسلك رفعت ، لأن الفعل ههنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك وإنما هو (الوجه الذي يسلك فيه والمكان الذي يذهب اليه) ... وكذلك الفعل اذا كان (حيناً) ... الخ . »^(٨٧) .
- ١ - ذَهَبَ به مَذْهَبٌ
بمنزلة قولك : ذهب به السوق .
- ٢ - سِيرَ عليه مَبْعَثُ الجيوشِ .
أي زمان بعثها .

النوع الثاني : ترك اعمال الفعل (التعليق)

— قال سيويه :
« هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى الى المفعول ولا غيره ... وهو قولك : قد علمت أعبداً لله ثم أم زيد ... الخ . »^(٨٨) .

ومن أمثاله :

- ١ - قد علمت أعبداً لله ثم أم زيد .
٢ - قد علمت لعبداً لله خير منك .
٣ - أ - قد عرفت زيدا أبو من هو .
ب : قد عرفت زيد أبو من هو .
٤ - قد عرفت أبو من زيد .
٥ - أ رأيتك زيدا أبو من هو ؟
- الرفع قول يونس
لم يجز إلا الرفع
لا يحسن فيه إلا النصب في (زيد)

(٨٧) المصدر نفسه ١/٢٣٤-٢٣٥ هـ ، ١/١١٩-١٢٠ ب :

(٨٨) الكتاب ١/٢٣٥-٢٤١ هـ ، ١/١٢٠-١٢٢ ب .

قال الصفا (شرح كتاب سيويه ٣٢٥) :

« المقصود بهذا الباب ذكر العوامل التي لا تؤثر فيما دخلت عليه لعل طرأت في الممول . »

٥ - أسماء الأفعال

الباب الأول : أسماء الأفعال المفردة

— قال سيبويه :

« هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ووضعتها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور الى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ، ومنها ما يتعدى المنهي الى منهي عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهي ، أما ما يتعدى فقولك : رويد زيداً ... الخ . »^(٨٩)

١ - رويدَ زيداً .

٢ - مهَّ مهَّ .

الباب الثاني : أسماء الأفعال المضافة

— قال سيبويه :

« هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة . . ومنها ما يتعدى المأمور الى مأمور به ، ومنها ما يتعدى المنهي الى المنهي عنه ، ومنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي . فاما ما يتعدى المأمور الى مأمور به فهو قولك : عليك زيداً ... الخ . »^(٩٠)

(٨٩) الكتاب ١/٢٤١-٢٤٣ هـ ، ١/١٢٣-١٢٤ ب .

(٩٠) المصدر نفسه ١/٢٤٨-٢٥٠ هـ ، ١/١٢٦-١٢٨ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٧٠٤) :

«اعلم ان هذا يخالف ما قبله لانه قد اشتمل على ظروف وحروف جر مجرى المظروف ومصادر مضافات كلهن ، والفرق بين هذا الفصل والذي قبله ان هذا مضاف ، والذي قبله مفرد.»

(*) استطرذ سيبويه فسي الكلام على تصرف رويد (المصدر نفسه ١/٢٤٣-٢٤٨ هـ ، ١/١٢٣-١٢٦ ب) :

«هذا باب متصرف رويد ...»

الى قوله :

«... فان لم تلحق لك جرت مجرى رويد.»

استدراك :

١ - قال سيويه في مخاطبة الغائب :

« ولا يجوز أن تقول : رويده زيذا ، ودونه عمرا ، وأنت تسريد غير
المخاطب ... »^(٩١) .

لا يجوز رويده زيذاً .

٢ - قال سيويه في حمل التوكيد على المضمَر المجرور :

« وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم وأجمعين ... الخ . »^(٩٢) .

عليكم أنفسكم وأجمعين

٣ - قال سيويه في تصرف هلمّ :

« واعلم أن ناساً من العرب يجعلون (هلمّ) بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل
يقولون : هلمّ ، وهلمّي ، وهلمّا ، وهلمّوا »^(٩٣) .

ويستمر الكتاب في ذكر هذه الأمثلة من الاستدراك حتى نهاية الباب .

الوجه الثاني : ما ينتصب بالفعل المضمَر

١ - أبواب اضممار الفعل المستعمل اظهاره

الباب الأول : اضممار الفعل المستعمل

اظهاره في الأمر والنهي مما يكون في الأساء

(٩١) الكتاب ٢٥٠/١ هـ ، ١٢٦/١ ب .

(٩٢) المصدر نفسه ٢٥٠/١ هـ ، ١٢٦/١ ب .

(٩٣) المصدر نفسه ٢٥٢/١ هـ ، ١٢٨-١٢٧/١ ب .

- قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل وذلك قولك : زيداً ، وعمرأ ، ورأسه ... الخ . »^(٩٤) .

ومن أمثله :

تريد : اضرب زيداً

١ - زيداً

٢ - الأسد الأسد

٣ - اللهم ضبماً وذبياً^(٩٥)

الباب الثاني : اضمار الفعل المستعمل اظهره

في غير الأمر والنهي مما يكون في الأسماء لقرينة حالية

- قال سيبويه :

« هذا باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهره في غير الأمر والنهي وذلك قولك : اذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج ، قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت : مكّة وربّ

(٩٤) الكتاب ١/٢٥٦-٢٥٣ هـ ، ١/١٢٨-١٢٩ ب .

(٩٥) ومن أمثلة هذا الباب قول سيبويه (المصدر نفسه ١/٢٥٦-٢٥٥ هـ ، ١/١٢٩ ب) : وحدّثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أتأبجكان كما وكا وجد وهو موضع يمسك الماء ، فقال : بلى وجاذا (أي فاعرف بها وجاذا) .^{٩٠}

ولم يجد الباحث هذه الزيادة في عبارة الكتاب في شرح السيرافي (٢/٢١٢)
وقان كانت من عبارة الكتاب فينبغي أن تكون (أي فاعرف بها وجاذا) لأن الباب معقود على أمثلة الأمر والنهي .

الكمة... الخ .^(٩٦) .

ومن أمثله :

١ - قال عز وجل : ﴿ بَلْ مَلَكٌ بَرَّاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ أي بل تتبع ملة ابراهيم حنيفاً

٢ - القرطاس والله .
إذا رأيت رجلاً يسدّ سهما

قبل القرطاس .

٣ - الهلال وربّ الكعبة .
لو رأيت ناساً ينظرون الهلال

وأنت منهم بعيد ثمّ كبروا .

تريد : أضرب زيداً ؟ أو

أضرب زيداً^(٩٧)

(٩٦) الكتاب ١/٢٥٧-٢٥٨ هـ ١/٢٩-١٣٠ ب .

(٩٧) في امثلة ها الباب ملاحظتان :

اولهما : قال سيويه (الكتاب ١/٢٥٧ هـ ، ١/١٣٠ ب) :

« مثل ذلك ان ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً ، أو رأيته في حال رجل قد اوقع فعلاً ، او اخبرت عنه بفعل ، فتقول : زيدا ، تريد : (أضرب زيداً) أو أتضرب زيداً . »

الصواب : (أضرب زيداً) بقرينة : أتضرب زيداً ، ثم ان الباب عقد على امثلة اضمار الفعل في غير الامر والنهي .

وثانيتهما : قال سيويه (الكتاب ١/٢٥٨ هـ ، ١/١٣٠ ب) :

« وانما اضمرت الفعل ههنا وانت مخاطب ... فضعف عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحد أن يضم فيه فعلاً لشئين . »

الصواب : أن يكون موضع هذه الفقرة بعد قوله (الكتاب ١/٢٥٤-٢٥٥ هـ ، ١/٢٨-١٢٩ بولاق) - باب اضمار الفعل المستعمل اظهاره في الامر والنهي - :

« واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد ... وكذلك لا يجوز : زيداً ... (الى قوله) : « وكرهوا هذا في الاتيأس وضعف حين لم تخاطب المأمور كما كره وضعف أن يشبه عليك ورويد بالفعل . » - فاللفقرتان في الكلام على اضمار الفعل في الامر والنهي ، ثم ان الفقرتين تتحدثان عن (اللبس) و(اضمار فعلين) في قولك : زيد أو زيداً .

الباب الثالث : اضممار الفعل المستعمل اظهاره

في غير الأمر والنهي مما يكون في الأساء بعد بعض الحروف

— قال سيويه :

« هذا باب ما يضمم فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف ، وذلك قولك : الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير وان شراً فشر ... الخ . »^(٩٨) .

وقد اشتمل هذا الباب على حذف الفعل المستعمل اظهاره بعد الحروف : ان ، وأما ، وهلاً ، وآلاً ، ولو ومن أمثلتها :

١ - إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

٢ - قال تعالى : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءٌ ﴾

ومنه قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنيها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

٣ - هلاً/ ألا خيراً من ذلك .

٤ - أَوْفَرَقَا خَيْراً مِنْ حُبٍّ ؟

٥ - ألا طعاماً ولو تمرأ .

استدراك في اضممار الفعل المستعمل اظهاره

مما يكون في المصادر وما اجري مجراها

— قال سيويه في اضممار الفعل المستعمل اظهاره في غير الأمر والنهي مما يكون

مصدراً أو مشتقاً :

(٩٨) الكتاب ١/ ٢٥٨-٢٧٣ هـ ، ١/ ١٣٠-١٣٨ ب .

« وما ينتصب على اضممار الفعل المستعمل اظهاره أن ترى الرجل قد قدم من سفر

فتقول : خير مقدم . . . » .

الى قوله :

« ومثله أن تسمع الرجل ذكر رجلا فتقول : أهل ذاك وأهله أي ذكرت أهله ، لأنك في ذكره تحمله على المعنى ، وإن شاء رفع على هو ، ونصبه وتفسيره تفسير خبر مقدم .^(٩٩) » .

ومن أمثله :

١ - خير مقدم .

٢ - « بيع المظلي لا عهد ولا عقد » .

٣ - صادقاً والله

أي قاله صادقاً

٢ - أبواب اضممار الفعل المتروك اظهاره مما يكون في الأساء^(١٠٠)

(٩٩) الكتاب ١/ ٢٧٣-٢٧٤ هـ ، ١/ ١٣٦-١٣٨ ب .

(*) استطرذ في الكلام على ما يضمرك لكثرة استعماله حتى يصير بدلا من اللفظ بالفعل أي ما يضمرك فيه الفعل المتروك اظهاره (المصدر نفسه ١/ ٢٧١ هـ ، ١/ ١٣٧ ب) :

« واما قولهم : راشدا مهدياً ، فانهم اضمروا اذهب راشدا مهديا . . . لان راشدا مهدياً بمنزلة ما صار بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه لفظ برشدت وهديت ، وسترى بيان ذلك ان شاء الله ، ومثله ههنا مرثيا . » ينظر : المصدر نفسه ١/ ٣١٦ هـ ، ١/ ١٥٩ ب .

(١٠٠) قال سيبويه (الكتاب ١/ ٢٧٣ هـ ، ١/ ١٣٨ ب) :

« هذا باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره استثناء عنه ، وسأمله لك مظهرا لتعلم ما أرادوا ، ان شاء الله تعالى » .

وقال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٣٠) :

« قد تقدم من كلام سيبويه أن ما ينتصب بالفعل على ثلاثة أضرب : ضرب منها لا يجوز اضممار الفعل الناصب له ، وضرب منها يجوز اضمماره ويحسن اظهاره ، وضرب يضمرك ويترك اظهاره ، وهذا الباب ترجمة لأبواب تأتي بعده ملخصة ان شاء الله تعالى » .

النوع الأول - اضممار الفعل المتروك اظهاره من الأسماء في الأمر والنهي الباب الأول : باب ما جرى منه على الأمر والتحذير

— قال سيبويه :
« هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك اذا كنت تحذر : أيك ... »
ومن ذلك أيضا قولك : إِيَّاكَ والأسد ... الخ « (١٠١) .

- ومن أمثله :
١ - إِيَّاكَ .
٢ - إِيَّاكَ والأسد .
٣ - الحذر الحذر

الباب الثاني : ما كثر استعماله في كلامهم باضممار في الأمر والنهي

— قال سيبويه :
« هذا باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذولا زعماتك ... الخ . « (١٠٢) .
ومن أمثله :

- (١٠١) الكتاب ١/٢٧٣-٢٧٧ هـ ، ١/١٣٨-١٣٩ ب .
(*) بعله باب استطرد فيه في الكلام على ما يحمل على الفاعل او المفعول من (إِيَّاكَ) قال سيبويه
الكتاب ١/٢٧٧-٢٧٩ هـ ، ١/١٤١-١٤٠ ب) :
« هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضممر في النية ، ويكون معطوفا على
المفعول ... وذلك قولك : إِيَّاكَ انت نفسك أن تفعل ... الخ . »
(١٠٢) الكتاب ١/٢٨٠-٢٩٠ هـ ، ١/١٤١-١٤٢ ب .
نص سيبويه على تقدير الامر والنهي في جميع امثلة هذا الباب ، وههنا ملاحظتان :
اولهما : جاء في طبعة بولاق (١/١٤١) وفي تحقيق الاستاذ عبدالسلام هارون (١/٢٨٠) قول=
-

- ١ - هذا ولا زعماتك .
- ٢ - قال الشاعر :

ديار مية إذ مي مساعفة
 ٣ - كليها تمراً .
 ٤ - كل شيء ولا شتمة حر .
 ٥ - قال تعالى : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾^(١) .

= سيويه على الضبط الاتي :

«وذلك قولك : هذا ولا زعماتك أي (ولا أتوهم) زعماتك»

ويبدو للباحث ان المثال المذكور ينبغي أن يكون على تقدير النهي الجازم كأن يكون (ولا أتوهم زعماتك) او (ولا تتوهم زعماتك) ، لان امثلة هذا الباب في الامر والنهي ، ثم ان سيويه نص في الكلام على هذا المثال على «... انه ينهه عن زعمه» ، وقد جاء في شرح الكافية (١/١٣٠) : «ويجوز أن يكون التقدير : ازمع هذا ولا ازمع زعماتك ، أو ازمع هذا ولا تزعم زعماتك .» وفيه (لا تزعم) لا تحصل الا النهي ، وربما كانت عبارة سيويه كذلك ثم وقع التصحيف والتحريف .

وثانيتهما : جاء في تحقيق الاستاذ عبدالسلام هارون في الكلام على تقدير قول ذي الرمة (الكتاب ٢٨٠/١) :

«كأنه قال : (اذكر) ديار مية ، ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم ...»
 والصواب في اللفظتين (اذكر) أي بصيغة الامر ، وعليه طبعة بولاق (١/١٤١) .

(*) استطرد سيويه في الكلام على اضممار الفعل لكثرته في كلامهم ، ولكن الامثلة ههنا مما يجوز فيه اظهار الفعل او اعماله على احد وجهين (الكتاب ١/٢٨٤-٢٨٩ هـ ، ١/١٤٣-١٤٦ ب) .
 «ونظير ذلك من الكلام قوله : انته يا فلان امرا قاصدا ، انما اردت انته وات امرا قاصدا ، الا ان هذا يجوز فيه اظهار الفعل ...»
 الى قوله : «... لان فيه معنى سقاها كل أجش ..»

استدراك :

— قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ الذي أورده في أمثلة الأمر في هذا الباب :

« ولا يجوز أن تقول : ينتهي خيراً له ، ولا أأنتهي خيراً ... لا تستطيع أن تقول : انتهيتُ خيراً ، كما تقول : قد أصبتُ خيراً . »^(١٠٣)

— وقال سيبويه في قول الخليل وهو قول أبي عمرو : (ألا رجل أما زيدا وأما عمرا) وهو من أمثلة الاستطراد على قوله تعالى : ﴿ انتهوا خيراً لكم ﴾ :
« وقد يجوز أن تقول : ألا رجل أما زيد وأما عمرو ، كأنه قيل له : من هذا المتني ؟ فقال : زيد أو عمرو . »^(١٠٤)

— وقال سيبويه في قول الحارث بن هنيك :
« ومثل : لييك يزيّد قراءة بعضهم : ﴿ وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم ﴾ رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارِع . »^(١٠٥)

النوع الثاني : اضممار الفعل المتروك اظهاره في غير الأمر والنهي
الباب الأول : اضممار الفعل في بعض أساليب الكلام المشهورة

— قال سيبويه :
« هذا باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره في غير الأمر والنهي وذلك

(١٠٤ ، ١٠٣) الكتاب ٢٨٩ - ٢٩٠ هـ ، ١ / ١٤٦ ب .

(١٠٥) الكتاب ٣٩٠ / ١ هـ ، ١ / ١٤٦ ب .

جـ ينظر : شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف ، ٢٠٨

قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا . حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم

آيّه . . . الخ . « (١٠٦) » .

ومن أمثلته :

١ - أ : أخذته بدرهم فصاعدا/ثم صاعدا الفاء أكثر في استعمالهم

ب : أخذته بصاعد/وصاعد الأول قبيح ، والثاني لا يجوز

٢ - يا عبداً الله .

٣ - من أنت زيدا .

تنويه منهجي على أبواب النحو بدءاً من (الباب الأول) :

— قال سيويه في قسمة عمل الفعل في الأسماء والمصادر في أنه نوعان (فعل مظهر) و (فعل مضمر) ، وإن المضمر نوعان : (فعل مضمر مستعمل اظهاره) و (فعل مضمر متروك اظهاره) :

« فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجار : (فعل مظهر لا يحسن اضماره) و (فعل مضمر مستعمل اظهاره) و (فعل مضمر متروك اظهاره) . . . وسترى ذلك فيما يستقبل أن شاء الله . « (١٠٧) » .

وفي هدي ذلك صُنِّفَت الأبواب السابقة واللاحقة .

الباب الثاني : اضممار الفعل للمعطوف /المفعول معه

— قال سيويه :

« هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به

(١٠٦) الكتاب ٢٩٦/١-٢٩٧ هـ ، ١٤٦/١-١٤٩ ب .

(١٠٧) الكتاب ٢٩٦/١-٢٩٧ هـ ، ١٤٩/١ ب .

كما انتصب نفسه في قولك : امرءا ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك . . .
الخ «(١٠٨)» .

ومن أمثله :

- ١ - ما صنعت وأباك .
- ٢ - لو تَرَكْتَ الناقةَ وفصلها لرضعها .
- ٣ - ما زلتُ وزيداً حتى فَعَل .

الباب الثالث : ما يضم في الفعل لقب الكلام

— قال سيويه :

« هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقب الكلام اذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : مالك وزيدا . . . الخ . «(١٠٩)» .

لا يصح العطف وهو قبيح على
الكاف ، وعلى (ما)

٢ - حسبك وزيداً .

٣ - أ : ويلأ له وأخاه .

ب : ويله وأباه .

(١٠٨) الكتاب ٢٩٧/١ هـ ، ١٥٠/١ ب .

(١٠٩) المصدر نفسه ٣٠٧/١ هـ ، ١٥٥-١٥٦ ب .

(*) استطرد سيويه على معنى السواو مع الاسم (المصدر نفسه ٣٠٧-٣٩٩ هـ ، ١٥٥-١٥٠/١ ب) :

«ها باب معنى الواو فيه كمنها في الباب الاول الا انها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده الا رفعا على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك . . . الخ .»

٣- أبواب اضممار الفعل المتروك اظهاره

مما يكون في المصادر وما اجري مجراها

النوع الأول : الأبواب التي يراد بها ترجية الفعل واثباته
الباب الأول : (المصادر النكرة غير المضافة) التي يراد بها الدعاء

— قال سيبويه :

« هذا باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك

قولك : سقياً ورعياً ... الخ . »^(١١٠) .

١ - سقياً ورعياً لك .

٢ - خيبة .

الباب الثاني : ما اجري من (الأسماء) مجرى المصادر التي يراد بها الدعاء

— قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك :

ترباً ... الخ . »^(١١١) .

ترباً .

الباب الثالث : ما اجري من (الصفات) مجرى المصادر التي يراد بها الدعاء

— قال سيبويه :

« وهذا باب ما اجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات وذلك قولك : هنيئاً

(١١٠) الكتاب ١/٣١١-٣١٤ هـ ، ١/١٥٦-١٥٨ ب .

(١١١) المصدر نفسه ١/٣١٤-٣١٦ هـ ، ١/١٥٨-١٥٩ ب .

مرثاً... الخ . « (١١٧) .

١ - هينئاً مرثاً .

٢ - راشداً مهدياً (١١٨) .

الباب الرابع : (المصادر النكرة المضافة) التي يراد بها الدعاء

— قال سيويه :

« هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها وإنما اضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام اذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعني ، وذلك :

ويلك ... الخ . « (١١٩) .
ويْلَكَ .

الباب الخامس : (المصادر في غير الدعاء)

— قال سيويه :

« هذا باب ما يتعصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره من المصادر في غير الدعاء ، من ذلك قولك : حمداً وشكراً ... الخ . « (١٢٠) .

١ - حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً .

٢ - معذرة .

(١٢٢) الكتاب ٣١٦/١ هـ ، ١٥٩/١ - ١٦٠ ب .

(١٢٣) ينظر : المصدر نفسه ٢٧١/١ هـ ، ١٣٧/١ ب .

(١٢٤) المصدر نفسه ٣١٨/١ هـ ، ١٦٠/١ ب .

(١٢٥) المصدر نفسه ٣١٨-٣٢١ هـ ، ١٦٠/١ - ١٦٢ ب .

الباب السادس : (المصادر غير المتصرفية في الدعاء وغيره)

— قال سيويه :

« هذا باب أيضا من المصادر يتنصب باضمار الفعل المتروك اظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع وتدخلها الألف واللام - وذلك قولك : سبحان الله . . . الخ »^(١١٦)

أي براءة الله من السوء
أي أسأل الله تعميرك وطول بقائك
فيه معنى التعجب أي أكرم
به وأصْلِفْ به

- ١ - سبحان الله .
- ٢ - عَمَّرَكَ الله .
- ٣ - كرماً وصَلَفاً .

* * *

النوع الثاني : الأبواب التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل

الباب الأول : المصادر المعروفة بالألف واللام وما أشبهها

— قال سيويه :

« هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدآت مبنيا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر

(١١٦) الكتاب ٣٢٢/١ ، ٣٢٨-٣٢٢ هـ ، ١٦٢٢-١٦٥٠ ب .

(*) استطراد سيويه في الكلام على معنى سبحان (المصدر نفسه ٣٢٤/١-٣٢٥ هـ ،

١٦٣/١-١٦٤ ب) :

« وهذا ذكر معنى (سبحان) . . . ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى

من الأسماء والصفات ، وذلك قولك : الحمد لله ... الخ . « (١١٧) » (٥٥)

١ - أ : الحمد لله . الوجه المختار

ب : الحمد لله . عامة بني تميم وثاسر من

العرب كثير

٢ - أ : التراب لك .

ب : التراب لك .

الباب الثاني : المصادر النكرة التي تجرى ما فيه الألف واللام

— قال سيويه :

« هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك

قولك : سلام عليك ... الخ . « (١١٨) » (٥٥٦)

١ - سلام عليك .

٢ - ويل له ويل طويل .

== (غفران) ، لأن بعض العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد استغفاراً لا كفرًا .

وتم استطراد آخر في معنى سيوحا قدوسا (٣٢٧/١ هـ ، ١/١٦٤-١٦٥ ب) :

«وإما سيوحا قدوساً رب الملائكة والروح» فليس بمنزلة سبحان الله ... ومثل ذلك : خير ما رد

في أهل ومال ، وخير ما رد في أهل ومال ومال أجري مجرى خير مقدم ، وخير مقدم . «

(١١٧) المصدر نفسه ٣٢٨-٣٣٠ هـ ، ١/١٦٥-١٦٦ ب .

(**) استطراد سيويه في الكلام على بعض الامثال (المصدر نفسه ٣٢٩/١ هـ ١/١٦٦ ب) :

«وإما قوله : شيء ما جاء بك ... قالوا في مثل : أمت في حجر لافيك . «

(١١٨) الكتاب ٣٣٠-٣٣٣ هـ ، ١/١٦٦-١٦٧ ب .

النوع الثالث : الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل الباب الأول : (المصادر) التي يراد بها اتصال الفعل

— قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه المصدر - كان فيه الألف واللام أولم يكن فيه - على اضممار الفعل المتروك اظهاره .. وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ... الخ . » (١١٩) .

- ١ - ما أنت إلا سيراً
زيد سيراً سيراً
خبر
- ٢ - أقيماً يا فلان والناس قعوداً ؟
استفهام

الباب الثاني : ما اجري من (الاسماء التي اخذت من الأفعال)
- أي اسماء الفاعل - مجرى المصادر

— قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أولم تستفهم وذلك قولك : أقاتنا وقد قعد الناس ؟ ... الخ . » (١٢٠) .

(##) استطرد سيبويه في الكلام على تصرف النحويين في بعض الفاظ الدعاء (المصدر نفسه ١/٣٣٤)

هـ ، ١/١٦٧-١٦٨ ب) :

« هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويح له وتب ... الخ . »

(١١٩) المصدر نفسه ١/٣٣٥-٣٤٠ هـ ، ١/١٦٨-١٧١ ب .

(١٢٠) الكتاب ١/٣٤٠-٣٤٢ هـ ، ١/١٧١-١٧٢ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٢/٣٠٧) :

« هذا الباب مثل ما مضى في الباب الذي قبله غير ان ذاك بمصدر وهذا باسم الفاعل . »

الباب الثالث : ما اجري من (الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل) مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل

— قال سيويه :

« وهذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل ، وذلك قولك : أتممياً مرة وقيسياً أخرى ... الخ . »^(١٧١) .

١ - أتممياً مرة وقيسياً أخرى ؟ استفهام

٢ - أتممياً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى . خبر

الباب الرابع : (ما ثني من المصادر)

— قال سيويه :

« هذا باب ما يجيء من المصادر مثني متصبا على اضممار الفاء المتروك اظهاره ، وذلك قولك : حنانيك ... الخ . »^(١٧٢)

حنانئك .

كَيْتَاءٌ^(١٧٣)

(١٧١) المصدر نفسه ١/٣٤٣-٣٤٨ هـ ، ١/١٧٢-١٧٤ ب .

(١٧٢) المصدر نفسه ١/٣٤٨-٣٥٢ هـ ، ١/١٧٤-١٧٦ ب .

(*) استطرد سيويه في الكلام على (سمع وطاعة) وهي من المواضع المتقدمة .
(المصدر نفسه ١/٣٤٩ هـ ، ١/١٧٥ ب) :

« ومن العرب من يقول : سمع وطاعة اي أمرى سمع وطاعة ... وإذا قال سمعا وطاعة فهو في

تزجية السمع والطاعة ، كما قال حمدا وشكرا على هذا التفسير . »

ينظر : المصدر نفسه ١/٣١٨-٣٢١ هـ ، ١/١٦٠-١٦٢ ب .

(**) استطرد في الكلام على معنى لبيك وما اشبهه (المصدر نفسه ١/٣٥٢-٣٥٤ هـ

١/١٧٦-١٧٧ ب) :

هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه ... الخ »

النوع الرابع : الأبواب التي يراد بها الشبيه

الباب الأول : المصدر الذي فيه علاج وتغير وليس هو الأول

— قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضممار الفعل المتروك اظهاره وذلك

قولك : مررت به فاذا له صوتٌ حمار ... الخ . »^(١٣٣) .

١ - مررت به فاذا له صوتٌ حمار . حال

٢ - مررت به فاذا هو يصوتُ صوتَ حمار . حال أو مفعول مطلق

٣ - إنما أنت شربُ الابل .

الباب الثاني : المصدر الذي ليس فيه علاج أي مستقر وليس هو الأول

— قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه الرفع ، وذلك قولك : له علم علم الفقهاء ...

الخ . »^(١٣٤) .

أ - له علمٌ علمُ الفقهاء . الوجه المختار هو الرفع على الصفة .

ب - له علمٌ علمُ الفقهاء . النصب على الحال .

الباب الثالث : المصدر الذي فيه علاج ولكنه هو الأول

— قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه الرفع اذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً وذلك اذا كان

(١٣٣) الكتاب ١/ ٣٦١-٣٥٥ ، ١/ ١٧٧-١٨١ ب .

(١٣٤) المصدر نفسه ١/ ٣٦١-٣٦٢ هـ ، ١/ ١٨١-١٨٢ ب .

- الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن ... الخ . « (١٢٥) »
- ١ - أ : له صوتُ صوتُ حسنٌ .
الوجه المختار
- ب : لو صوتُ صوتاً حسناً .
جائز
- ٢ - أ : له صوتُ أيما صوتٍ .
ب : له صوتُ أيما صوتٍ .

الوجه الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر عما يكون من المصادر بعد تمام الكلام

١ - باب المصدر الذي يكون مفعولاً له

— قال سيبويه :
« هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه عذر لوقوع الأمر ... فانتصب
كما انتصب درهم في قولك : عشرون درهما ، وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشر ...
الخ . » (١٢٦) .
فعلت ذلك حذار الشر .

(١٢٥) الكتاب ١/٣٦٣-٣٦٤ هـ ، ١/١٨٢-١٨٣ ب .
(*) استطرد سيبويه في الكلام على ما لا يكون فيه الرفع لانه اسم (المصدر نفسه ١/٣٦٦ هـ ،
١/١٨٣ ب) :

« هذا باب لا يكون فيه الرفع وذلك قولك : له يد يد الثور ، وله رأس رأس الحمار ، لان
هذا الاسم لا يتوهم على الرجل يداً ولا يصنع أنه يصنع يداً ولا رجلاً وليس يفعل . »
واستطرد يباب آخر في الكلام على ما كان كالاسماء (المصدر نفسه ١/٣٦٦-٣٦٧ هـ ، ١/١٨٤
(ب) :
« هذا باب لا يكون فيه الرفع ، وذلك قولك : صوته صوت حمار ... فلما ابتداء وكان محتاجاً
الى ما بعده لم يعمل بدلاً من اللفظ بصوت وصار كالاسماء ... الخ . »

(١٢٦) الكتاب ١/٣٦٧-٣٧٠ هـ ، ١/١٨٤-١٨٦ ب .

٢ - أبواب المصادر وما اجري مجراها مما ينتصب حالاً

الباب الأول : المصادر

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلته صبراً . . . الخ . »^(١٢٧) .
قتلته صبراً .

استدراك :

— قال سيويه فيما ينتصب من المصادر حالاً مما جاء منه في الألف واللام :

« وهذا ما جاء منه في الألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العراك . . .

الخ . »^(١٢٨) .

— وقال فيما جاء منه مضافاً معرفة :

« وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة ، وذلك قولك ، طلبته جهدك . . .

الخ . »^(١٢٩) .

الباب الثاني : ما جعل من الأسماء المضافة مصدراً

— قال سيويه :

« هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالإضافة في الباب الذي يليه ، وذلك

(١٢٧) الكتاب ٣٧٠/١ - ٣٧٦ هـ ، ١٨٦/١ ب .

(١٢٨) المصدر نفسه ٣٧٦/١ هـ ، ١٨٧/١ ب .

(١٢٩) المصدر نفسه ٣٧٣/١ هـ ، ١٨٧/١ ب .

قولك : مررت به وحده ... الخ . « (١٣٠) .

١ - مررت به وَحْدَهُ .

٢ - مررت بهم ثلاثتهم .

٣ - قال الشاعر :-

أتني سليمٌ قضَّها بقضضها

لغة الحجاز

الباب الثالث : ما جعل من الأسماء التي فيها الألف واللام مصدرا

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو المراك ، وهو قولك : مررت بهم الجماء الغفير ... الخ . « (١٣١) .

الباب الرابع : ما جعل من الأسماء المنكرة مصدرا

— قال سيبويه :

« هذا باب ما ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم ، وذلك قولك : مررت بهم

جميعا ... الخ . « (١٣٢) .

١ - مررت بهم جميعاً/عامّة/جماعةً . متصرف

٢ - مررت بهم قاطبةً/طراً . غير متصرف (١٣٣) .

(١٣٠) المصدر نفسه ١/٣٧٣-٣٧٥ هـ ، ١/١٨٧-١٨٨ ب .

عبارة سيبويه (... كالمضاف في الباب الذي يليه) يريد الباب الذي يسبقه مباشرة وهو (وهذا ما جاء منه

مضافا معرفة) .

وقد استعمل (يليه) في هذا المعنى في عدة مواضع : ٢/٢٤٩ هـ ، ١/٣٣٣ ب وقد استعملها بمعنى (يأتي

بعده) : ٣/١٠ هـ ، ١/٤١٠ ب .

(١٣١) الكتاب ١/٣٧٥-٣٧٦ هـ ، ١/١٨٨ ب .

(١٣٢) المصدر نفسه ١/٣٧٦ هـ ، ١/١٨٨-١٨٩ ب .

(١٣٣) ينظر : المصدر نفسه ١/٣٧٥-٣٧٦ هـ ، ١/١٨٨ ب ، ١٨٩ .

استدراك :

— قال سيويه فيما يكون حالا من الأسماء مما اضيف أو دخلته الألف واللام :
« فإذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ، ولم يضيف ... فلما
كان كذلك جعلوا ما اضيف ونصب نحو خجستهم بمنزلة طاقته ... » .

الى قوله :

« فإذا قلت : وحده ، فكأنك قلت : هذا . » (١٣٤) .

٣ - أبواب ما ينتصب من المصادر توكيدا

الباب الأول : ما ينتصب توكيدا لما قبله

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله ، وذلك قولك : هذا عبد الله
حقاً ... الخ . » (١٣٥) .

ومن أمثلته :

١ - أ - هذا عبد الله حقاً .

ب - هذا زيد الحق لا الباطل .

٢ - قد قعد البتة .

الباب الثاني : ما ينتصب من المصادر توكيدا لنفسه

— قال سيويه :

« هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا ، وذلك قولك : له على ألف

(١٣٤) الكتاب ٣٧٧/١ هـ ، ١٨٩/١ ب .

(١٣٥) الكتاب ٣٧٨/١ هـ ، ١٨٩/١ ب ، ٣٨٠-١٩٠ ب .

درهم عرفا . . . الخ . « (١٣٦) .

ومن أمثلته :

١ - له عليّ ألف درهم عرفاً .

٢ - قال تعالى : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ ثَمَرٌ مِّمَّ السَّحَابِ ﴾ ، صُنِعَ

الله .

أبواب استدراك فيما يكون مصدرا يلتبس بالاسم

أو اسما في تراكيب معينة عما يقع حالا أو غيره

الباب الأول : المصدر في تركيب (أما كذا فكذا)

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب من المصادر ، لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولك : أما

سمناً فسمين . . . الخ . « (١٣٧) .

ما ينتصب من المصادر

١ - أ : أما سمناً فسمينُ .

ب : أما سمّنُ فسمينُ .

٢ - أ : أما العلمُ فعالمٌ بالعلم .

مفعول له على لغة الحجاز

ب : أما العلمم فعالمٌ بالعلم .

ما ينتصب من الصفات

٣ - أما عالماً فعالمٌ

(١٣٦) المصدر نفسه ١/٣٨٠-٣٨٤ هـ ، ١/١٩٠-١٩٢ ب .

(١٣٧) الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٧ هـ ، ١/١٩٢-١٩٤ ب .

الباب الثاني : الاسم في تركيب (أما كذا فكذا)

— قال سيويه :

« هذا باب ما يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات ، وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أما العبيد فذو عبيد... الخ . » (١٣٨) .

١ - أ : أما العبيد فذو عبيد .
الوجه المختار الرفع

ب : أما العبيد فذو عبيد .
قليل خبيث

٢ - أما البصرة فلا بصرة لك .
لا يكون فيه إلا الرفع

الباب الثالث : الأسماء التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر ، لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول فيه ، وذلك قولك : كلمته فاه الى في... الخ . » (١٣٩) .

ومن أمثله :

١ - أ : كلمته فاه الى في .

ب : كلمته فوه الى في .
بعض العرب

٢ - أ : بعث الشاء شاة ودرهماً / بدرهم .

ب : بعث الشاء شاة ودرهم .

٣ - بينت له حسابه باباً باباً .

(١٣٨) المصدر نفسه ٣٨٧/١-٣٩٠ هـ ، ١٩٤/١-١٩٥ ب .

(١٣٩) الكتاب ٣٩١/١-٣٩٥ هـ ، ١٩٥/١-١٩٧ ب .

الباب الرابع : الأسماء مما يكون سعرا لكونه على تقدير الفعل

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يتصب فيه الاسم ، لأنه حال يقع فيه السعر ، وإن كنت لم تلفظ

بفعل ... وذلك قولك : لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم ... الخ . »^(١٤٠)

أ - لك الشاء شاة بدرهم . شاة بدرهم .
على تقدير الفعل (وجب لك)

ب - لك الشاء شاة بدرهم . شاة بدرهم .
على الغاء (لك)

الباب الخامس : الأسماء مما يكون سعرا لنكرة والفعل ملفوظ

— قال سيبويه :

« هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ، لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك :

مررت ببر قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم ... الخ . »^(١٤١)

١ - مررت ببر قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم .
الموصوف نكرة

٢ - العجب من بر مررنا به قبل قفيزاً بدرهم

الموصوف نكرة مخصصة

الباب السادس : الصفات التي لا ينفرد منها شيء دون ما بعده
في تركيب (كذا بكذا)

(١٤٠) المصدر نفسه ١/٣٩٦-٣٩٥ هـ ، ١/١٩٧-١٩٨ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/٣٠) :

«ولابد من تكرير شاة بدرهم شاة بدرهم للبيان ان التسمير جار في كل شاة من هذا الشاء ، ولو افرد لأوهم أن شاة واحدة بدرهم فقط ... الخ . »

(١٤١) الكتاب ١/٣٩٦-٣٩٧ هـ ، ١/١٩٨ ب .

— قال سيبويه :
 « هذا باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول ، وذلك قولك : أبيعك الساعة ناجزا بناجز/وسادوك كابرا عن كابر ، فهذا كقولك : بعته رأساً برأس . » (١٤٢) .
 أبيعك الساعة ناجزاً بناجز .

الباب السابع :الصفات المعرفة بالألف واللام التي لا ينفرد منها شيء
 دون ما بعده في تركيب (كذا فكذا)

— قال سيبويه :
 « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة ، لأنه حال وقع فيه الألف واللام وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . . . » (١٤٣) .
 أ - دخلوا الأول فالأول .
 ب - دخلوا الأول فالأول .
 حال
 بدل

الباب الثامن : الأسماء والصفات التي تحيء لتفضيل شيء في حال من أحواله

(١٤٤) المصدر نفسه ٣٩٧/١ هـ ، ١٩٨/١ ب .
 (١٤٥) الكتاب ٣٩٩-٣٩٧/١ هـ ، ١٩٨/١ ب .
 (١٤٦) استطرد في الكلام على دخول الفاء والواو في امثلة هذا الباب . (المصدر نفسه ٣٩٩/١ هـ ، ١٩٩/١ ب) .
 «فإن قلت : ادخلوا الاول والاخر والصغير والكبير فالرفع»
 الى قوله :
 « وقال : يكون على جواز كلكم حله على البذل . . »

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الامور ، وذلك قولك : هذا بـسراً أطيب منه رطباً . . . الخ . »^(١٤٤) .

ومن أمثلته :

١ - هذا بـسراً أطيب منه رطباً .

٢ - أ : مررت برجلٍ (خيرٌ ما يكون) خيرٌ منك خيرٌ ما تكون .

ب : مررت برجلٍ (خيرٌ ما يكون خيرٌ منك) .

٣ - عبدالله أحسنٌ ما يكون قائماً^(١٤٥) .

ثانياً : اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله .

علاج سيويه هذا النوع من الاسناد في وجوه التأليف الآتية :

الوجه الاول : بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ .

الوجه الثاني : جر الاسم بالاضافة الى ما قبله .

الوجه الثالث : التوابع .

الوجه الرابع : ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبينة على المبتدأ .

الوجه الخامس : ما ينتصب على الحال وغيره ، لأنه لا يصح أن يكون وصفاً لما قبله .

الوجه السادس : بناء ما هو هو على المبتدأ^(١٤٦) .

(١٤٤) الكتاب ٤٠٠/١ هـ ، ١٩٩/١ ب .

(١٤٥) المصدر نفسه ٤٠٢/١ هـ ، ٢٠٠/١ ب .

(١٤٦) منهج كتاب سيويه ، ٧٢ .

الوجه الأول : بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ الباب الأول : الأماكن غير المختصة^(١٤٧)

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ... فالكان قولك : هو خلفك ، وهو قدامك ، وأمامك ، وهو تحتك ، وقبلتك ، وما أشبه ذلك ... » .

الى قوله :

« واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكنا من بعض في الأسماء ، نحو القبل ، والقصد ، والناحية ، وأما الخلف والأمام والتحت ، فهن أقل استعمالا في الكلام أن تجعل أسماء ، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار . »^(١٤٨) .

(١٤٧) عنوان الباب في الكتاب (هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت) ولكن اصلته من الأماكن فقط ، ويبدو أنه عنوان لها معاً ثم خص الأماكن بالكلام أولاً ، وسيأتي الى (الأوقات) في موضع آخر هو استدراك عليها .

(١٤٨) الكتاب ١/٤٠٣-٤١١ هـ ، ١/٢٠٥-٢٠١ ب .

(*) ههنا باب استطراد أوله (المصدر السابق ١/٤١١ هـ ، ١/٢٠٤ ب) :

«وهذه حروف تجرى مجرى خلفك ، وأمامك ، ولكننا عزلناها لنفس معانيها لأنها غرائب ... »
ولكن الأستاذ عبدالسلام هارون أدرجه ضمن الباب الاول ، وقد وجدته عند الرماني باباً مستقلاً (شرح كتاب سيويه ٢/٤٠) :

«باب الظروف التي تحتاج الى تفسير ... الخ .» وقد عزلته طيبة بولاق بعلامة واضحة ولم تنص على كونه باباً .

ويتضح للباحث أنه ليس من اصل الباب الاول قطما ، يدل عليه ما جاء فيه :

«فمن ذلك حران ذكرناها في الباب الاول ثم لم نفسر معناها ، وهما صدك ... وسقيك» وقد وجدتهما في الباب الاول المتقدم (١/٤٠٧ هـ ، ١/٢٠٢ ب) ، ولذلك فهو لا يبعد أن يكون باباً ثانياً يستقل بنفسه ، وقد جرى سيويه على تفسير بعض الحروف بابواب مستقلة (ينظر : ١/٣٥٢ هـ ، ١/١٧٦ ب)

ومن أمثله :

ظرف مكان منصوب (علاقة المخالفة)
اسم مبني على الابتداء مرفوع
(علاقة المطابقة)

- ١ - هو خلفك .
- ٢ - هو خلفك .

الباب الثاني : الأماكن المختصة

— قال سيويه :

« هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص ... وذلك قول العرب : سمعناه منهم : هو مبني منزلة الشغاف ... الخ » .

الى قوله :

« وتقول : أنت مبني فوسخين ، أي أنت مبني ما دمننا نسير فوسخين ، فيكون ظرفا

كما كان قبله مما شبه بالمكان . »^(١٤٩) .

استدراك على الباب الأول والباب الثاني وهما في الأماكن :

— قال سيويه فيما يرتفع وينتصب من (الأوقات) ليقابل به (الأماكن) :
« وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة ... فاجري الدهر هذا المجري ، فأجر الأشياء كما أجروها . »^(١٥٠) .

(١٤٩) الكتاب ١/١٢-٤١٧ هـ ، ١/٢٠٥-٢٠٨ ب .

(١٥٠) الكتاب ١/١٨-٤١٩ هـ ، ١/٢٠٨ ب .

ظرف زمان منصوب (علاقة المخالفة)
اسم مبني على المبتدأ مرفوع
(علاقة المطابقة)

أ : اليلة الهلال .
ب : اليلة الهلال .

الوجه الثاني : جر الاسم باضافة ما قبله اليه باب الجر

-- قال سيويه :

« هذا باب الجر ، والجر انما يكون في كل اسم مضاف اليه ، واعلم أن المضاف اليه
ينجر بثلاثة اشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون
ظرفا ... الخ . » (١٥١) .

١ - مررت بعبدالله .
(الباء) ليس باسم ولا ظرف

٢ - وقفت خائفك .
(خلف) ظرف

٣ - هذا مثل عبدالله .
(مثل) اسم لا يكون ظرفا

الوجه الثالث : التوابع

١ - أبواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة

- النعت والعطف والبدل -

الباب الأول : نعت النكرة

-- قال سيويه :

« هذا باب مجرى النعت على المنعوت ، والشريك على الشريك والبدل على المبدل

منه وما أشبه ذلك .

فإنما النعت الذي جرى على النعوت فقولك : مررت برجل ظريف ...

الخ . « (١٥٦) » .

ومن أمثله :

١ - مررت برجلٍ ظريفٍ .

٢ - مررت برجلٍ أيّما رجلٍ .

الباب الثاني : العطف على النكرة

— قال سيبويه :

« هذا باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه ... وذلك قولك :
مررت برجلٍ وحمارٍ ... الخ . « (١٥٧) » .

ومن أمثله :

١ - مررت برجلٍ وحمارٍ .

٢ - مررت بزيدٍ فعمرو .

الباب الثالث : البدل من النكرة

— قال سيبويه :

« هذا باب البدل من المبدل منه ... وذلك قولك : مررت برجلٍ حمارٍ ...

الخ . « (١٥٨) » .

(١٥٢) الكتاب ١/٤٢١-٤٣٧ هـ ، ١/٢١٨-٢٠٩ ب .

(١٥٣) المصدر نفسه ١/٤٣٧-٤٣٩ هـ ، ١/٢١٨ ب .

(١٥٤) الكتاب ١/٤٣٩-٤٤١ هـ ، ١/٢١٨-٢١٩ ب .

ومن أمثلته :

- ١ - مررت برجلٍ حجارٍ .
- ٢ - مررت برجلٍ لا بل حجارٍ .

٢ - أبواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة
- النعت والبدل^(١٥٥) -

الباب الأول : نعت المعرفة

- قال سيويه :

« هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها ... واعلم ان المعرفة لا توصف إلا
بمعرفة ... الخ . »^(١٥٦)

ومن أمثلته :

- ١ - مررت بزیدٍ أخيك . قرابة
- ٢ - مررت بزیدٍ الطويل . تحلية
- ٣ - مررت بزیدٍ هذا . مبهم
- ٤ - مررت بهم كلهم . تأكيد

الباب الثاني : البدل المعرفة

- قال سيويه :

« هذا باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ... أما بدل المعرفة من

(١٥٥) لم يذكر العطف ، لان حكمه واحد اذا كان ما قبله نكرة او معرفة .

(١٥٦) الكتاب ٢/١٤٥-١٠١/٢٢٤ ب .

استهل الباب بالكلام على انواع المعرفة حتى يبلغ قوله :

« واعلم أن المعرفة لا توصف الا بمعرفة ... الخ . »

النكرة فقولك : مررت برجل عبدالله . . . الخ . « (١٥٧) » .

ومن أمثله :

- ١ - مررت برجل عبدالله .
بدل المعرفة من النكرة
- ٢ - مررت بعبدالله زيد .
بدل المعرفة من المعرفة على
الغلط أو الاضراب .

استدراك :

— قال سيويه في قطع المعرفة من المعرفة على الابتداء :

« وأما الذي يجيء مبتدأً فقول الشاعر ، وهو مهمل :

ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة
أخواننا وهم بنو الأعمام

... وقد جاء في النكرة في صفتها ، فهو في ذا أقوى ، قال الراجز :
سقبان محشوقان مكنوزا العضل . « (١٥٨) »

ومن أمثله :

- ١ - ولقد خَطَنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً
أخواننا . . . البيت
- ٢ - مررت بعبدالله أخوك .

٣ - أبواب النعت السببي

الباب الأول : النعت السببي باسم الفاعل واسم المفعول

— قال سيويه :

« هذا باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه . . . هذا ما كان من ذلك عملاً ،

(١٥٧) الكتاب ٢/١٤-١٧ هـ ، ١/٢٢٤-٢٢٦ ب .

(١٥٨) المصدر نفسه ٢/١٦-١٧ هـ ، ١/٢٢٥-٢٢٦ ب .

وذلك قولك : مررت برجل ضارب أبوه رجلاً ... الخ . «(١٥٩)» .

ومن أمثلته :

مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً .

الباب الثاني : النعت السببي بالصفة المشبهة

— قال سيوريه :

« هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول اذا كان لشيء من سببه ، وذلك قولك : مررت برجل حسن أبوه ... الخ . «(١٦٠)» .

ومن أمثلته :

مررت برجلٍ حَسَنٍ أبوه .

الباب الثالث : النعت السببي بالأسماء التي تتوول بالصفة

— قال سيوريه :

« هذا باب الرفع فيه وجه الكلام ، وهو قول العامة ، وذلك قولك : مررت بسرج

خز صفته ... الخ . «(١٦١)» .

الرفع وجه الكلام لأنه اسم
يَجْعَلُونَهُ كَأَنَّهُ وَصَفٌ

- ١ - مررت بسرجٍ خَزٍ صُفَّتُهُ
- ٢ - مررت بقاعٍ عَرَفِجٍ كُلَّهُ .

(١٥٩) الكتاب ٢/١٨-٢٢ هـ ، ١/٢٢٦-٢٢٨ ب .

(١٦٠) المصدر نفسه ٢/٢٢ هـ ، ١/٢٢٨ ب .

(١٦١) المصدر نفسه ٢/٢٣-٢٤ هـ ، ١/٢٢٨-٢٧٩ ب .

الباب الرابع : النعت السببي بالأسماء المركبة

— قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة ، وذلك أفعل منه ... الخ . » (١٦٦) .

ومن أمثلته :

مررت برجل (خيرٌ منه أبوه) .

مررت برجل (سواءٌ عليه الخير والشر) .

الباب الخامس : النعت السببي بالأسماء المفردة

التي لا تؤول بالصفة مما يكون من الأعداد والمقادير

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا ، وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه ، وذلك قولك : مررت بحية ذراع طولها ... الخ . » (١٦٦) .

ومن أمثلته :

١ - مررت بحية ذراع طولها .

٢ - قال الشاعر :

(لئن كُنتُ في جبٍّ ثمانينَ قامةً) .

(١٦٦) الكتاب ٢/ ٢٨-٢٩ هـ ، ١/ ٢٣٠-٢٣٤ ب .

(١٦٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٨-٢٩ هـ ، ١/ ٢٣٠-٢٣٤ ب .

استدراك :

— قال سيويه مستدركا في الكلام على أمثلة النعت السببي التي تقدم الكلام

عليها :

« فان قلت : مررت بداية أسد أبوها فهو رفع . . . »

واستوفى في ذلك أمثلة وأحكاما كثيرة تنتهي حيث يقول :

« واعلم أن العرب يقولون : قوم معلوجاء ، وقوم مشيخة ، وقوم مشيوخاء ،

يحملونه صفة بمنزلة شيوخ وعلوج . »^(١٦٤) .

ومن أمثلته :

١ - أ : مررت بداية أسد أبوها .

ب : مررت بداية أسد أبوها

مررت برجل مائة أبله .

مررت برجل رجل أبوه .

٢ - مررت برجل حسن أبوه .

٣ - مررت برجل حسن ظريف أبوه .

٤ - باب ما يجوز فيه الاتباع وترك الاتباع من الصفات

— قال سيويه :

« هذا باب اجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوي فيه

(١٦٤) الكتاب ٢/٢٩-٣٥ هـ ، ١/١-٢٣٤ ب .

(*) استطرده سيويه في الكلام على اجراء الاسماء التي من الافعال وما اشبهها بجرى الافعال مع الفاعل (المصدر

نفسه ٢/٣٦-٤٩ هـ ، ١/١-٢٣٤ ب) :

وهذا باب ما جرى من الاسماء التي من الافعال وما اشبهها من الصفات التي ليست بعمل نفعل بالحسن والكرم وما اشبه ذلك مجرى الفعل اذا اظهرت بعدها الاسماء او أضمرتها . . . الخ . »

اجراء الصفة على الاسم وان تجعله خبرا فتنصبه ، فاما ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد به ... الخ . « (١١٥) » .

ومن أمثلته :

- ١ - أ : مررت برجلٍ معه صقرٌ (صائد) به . الوصف
- ب : مررت برجلٍ معه صقرٌ (صائداً) به . الحال
- ٢ - مررت برجلٍ معه بازك (الصائد) به . لا يجوز فيه إلا الوصف
- ٣ - هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ . الوصف أحسن

٥ - باب ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات

— قال سيبويه :

« هذا باب ما ينصب فيه الاسم ، لأنه لا سبيل له الى أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا رجلٍ معه رجلٍ قائمين ... الخ . « (١١٦) » (٥٥)

(١٦٥) الكتاب ٢ / ٤٩-٥٤ هـ ، ١ / ٢٤٤-٢٤٥ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢ / ٨٦) :

وباب الصفة التي يجوز فيها الاتباع وترك الاتباع ،

(*) استطرد سيبويه في الكلام على نعت النكرة التي يحمل عليها بالمطلف (المصدر نفسه ٢ / ٥٤-٥٧ هـ ،

١ / ٢٤٤-٢٤٥ ب) :

«واما رب رجل وأخيه منطلقين ففيها قبح حتى تقول : واخ له . / . :

الى قوله :

«... وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام كما انه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرت لك ،

وفيه على جوازهِ وكلام العرب به ضئف . «

(١٦٦) المصدر نفسه ٢ / ٥٧-٩٠ هـ ، ١ / ٢٤٦-٢٤٧ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢ / ٩٢) :

«باب الصفة التي يمتنع فيها الاتباع . «

(***) استطرد سيبويه في الكلام على الحال لانه وصف للمعرفة وهو من ابواب الوجه القابل (المصدر نفسه

٢ / ٦٠-٦١ هـ ، ١ / ٢٤٧-٢٤٨ ب) :

(١) هذا باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المستول والمستول عنه ، وذلك قولك : ما شأناك قائما ... الخ . «

ومن أمثله :

- ١ - هذا رجل معه رجل قائم .
اختلفا في التعريف والتكبير
- ٢ - فوق الدار رجل وقد جثك برجل آخر عاقلين .
اختلفا في الاعراب

٦ - أبواب صفات المدح والذم الباب الأول : ما يتصب على التعظيم والمدح

- قال سيويه :

« هذا باب ما يتصب على التعظيم والمدح ، وإن شئت جعلته صفة فجري على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك : الحمد لله الحميد هو . »^(١٦٧) .

ومن أمثله :

- أ : الحمد لله الحميد هو .
النصب على التعظيم والمدح
- ب : الحمد لله الحميد هو .
اجراؤه على الأول صفة
- ج : الحمد لله الحميد هو .
قطعه والابتداء به .

الباب الثاني : ما يتصب على الشتم والهجاء

- قال سيويه :

« هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ، تقول أتاني زيد الفاسق

الخيث ... الخ »^(١٦٨) .

ومن أمثله :

- أ : أتاني زيد الفاسق الخيث .
النصب على الشتم

(١٦٧) الكتاب ٢/٦٢-٧٠ هـ ، ١/٢٤٨-٢٥٢ ب .

(١٦٨) المصدر نفسه ٢/٧٠-٧٤ هـ ، ١/٢٥٢-٢٥٥ ب .

اجراؤه على الأول صفة
أو قطعه والابتداء به

ب : أتاني زيدُ الفاسقُ الخبيثُ .

استدراك على صفات المدح والذم :

— قال سيويه فيما ينتصب على (الترحم) :

« ومن هذا الترحم - والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه - ولا يكون بكل صفة ، ولا كل اسم ، ولكن ترحم بما ترحم به العرب ... الخ »^(١٦٩) .

ومن أمثله :

أ : مررت به المسكين .

ب : مررت به المسكين .

بدل

الرفع على الابتداء/وهو

خطأ عند يونس .

النصب على الترحم

ج : مررت به المسكين .

الوجه الرابع : ما ينتصب على الحال ، لأنه وصف للمعرفة المبينة على الابتداء

الباب الأول : المبتدأ من أسماء الاستفهام

— قال سيويه :

و هذا باب ما ينتصب لأنه صار فيها المسؤول والمسؤول عنه ، وذلك قولك :

(١٦٩) الكتاب ٢/٧٤-٧٧ هـ ، ١/٢٥٦-٢٥٥ ب .

ما شأنك قائماً ... الخ . « (١٧٠) .

ومن أمثله :

١ - ما شأنك قائماً ؟

٢ - قال تعالى : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ . - وفيه معنى لم ؟ -

الباب الثاني : المبتدأ من الأسماء المبهمة أو غير المبهمة والمبني عليه معروف كالعلم ونحوه

- قال سيويه :

« هذا باب ما يتنصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ... وما يتنصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة .
فأما المبني على الأسماء المبهمة ، قولك : هذا عبدالله منطلقاً ... الخ . « (١٧١) .

وأمثله :

١ - هذا عبدالله منطلقاً .
المبتدأ اسم مبهم

٢ - هو زيد معروفاً .
المبتدأ اسم مبهم

٣ - أخوك عبدالله معروفاً .
المبتدأ اسم غير مبهم

الباب الثالث : المبتدأ إذا كان نكرة عطفت عليه معرفة

- قال سيويه :

« هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبدالله

(١٧٠) تنظر : منهج كتاب سيويه

(١٧١) الكتاب ٢/٧٧-٨١ هـ ، ١/٢٥٨-٢٥٩ ب .

منطلقين ... الخ .^(١٧٨) .

ومن أمثلته :

هذان رجلان وعبدُ الله منطلقين

الباب الرابع : المبتدأ اسم مبهم والمبني عليه يصح ان يكون صفة^(١٧٩)

— قال سيويه :

« هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال
لمعروف مبني على مبتدأ ، فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ... الخ .^(١٨٠) .

١ - أ : هذا الرجل منطلقُ

ب : هذا الرجل منطلقاً .

٢ - هو الحقُّ مصدّقاً .

ولا يكون صفة .

الباب الخامس : المبتدأ اسم مبهم أو غير مبهم والمبني عليه ظرف

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو

(١٧٢) الكتاب ٨١/٢ هـ ، ٢٥٨/١ ب .

(١٧٣) المصدر نفسه ٨٦/٢ هـ ، ٢٦١-٢٦٠ ب .

(*) استطرد في الكلام على ما يجوز فيه الرفع عما ينتصب في المعرفة (المصدر نفسه ٨٣/٢ هـ ، ٢٥٨/١-٢٦٠ ب) :

« هذا باب ما يجوز فيه الرفع عما ينتصب في المعرفة ، وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ...

الخ .^(١٨١)

- آخرته ، وذلك قولك : فيها عبدالله قائماً ... الخ ^(١٧٤) .
 أ : فيها عبدالله قائماً .
 ب : فيها عبدالله قائم .
 الظرف مستقر
 الظرف ملغى

استدراك على أمثلة الحال من المعرفة :

— قال سيويه في أمثلة الحال من النكرة المخصصة بالاضافة أو الصفة :
 « وما يتنصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب : هورجل صدق معلوماً ذاك ...
 وإن شئت قلت : معروف ذلك ، ومعلوم ذلك على قولك : ذاك معروف وذاك معلوم ،
 سمعته من الخليل . » ^(١٧٥) .

ومن أمثله :

- ١ - هورجل صدق معلوماً ذاك .
- ٢ - مرت برجل حسنة أمه كريماً أبوها .

الباب السادس : الخبر بمنزلة الذي في المعرفة

- (١٧٤) الكتاب ٢/٨٨-٩٢ هـ ، ١/٢٦٣-٢٦٤ ب .
 (*) استطرد في الكلام على علم الجنس استيفاء لأمثلة المعرفة التي وردت في أمثلة الابواب السابقة
 (المصدر نفسه ٢/٩٣-١٠٠ هـ ، ١/٢٦٣-٢٦٤ ب) :
 « هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شاملاً في الامة ... فكل هذا يجري خبره مجرى
 خبر عبدالله ... الخ . » يريد قوله : هذا عبدالله منطلقاً وما أشبهه .
 وكذلك استطرد في أمثلة المعرفة فتكلم على ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم . (المصدر نفسه
 ٢/١٠٠-١٠٥ هـ ، ١/٢٦٧-٢٦٩ ب) :

- « هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم ... وذلك قولك : فلان بن الصعق ... الخ . »
 (١٧٥) الكتاب ١/٩٢ هـ ، ١/٢٦٣ ب .

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة . . . وذلك قولك : هذا من أعرف منطلقا . . . الخ . » (١٧٦) .
أ : هذا من أعرف منطلقاً .
ب : هذا من أعرف منطلق .

الوجه الخامس : ما يتصعب على الحال وغيره ،

لأنه لا يصح أن يكون وصفا لما قبله

الباب الأول : باب الاسم النكرة

— قال سيبويه :

« هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة ، وذلك قولك : هذا أول فارس مقبل . . . الخ . » (١٧٧) .

جعله وصفاً لـ(أول)

جعله حالاً

أ : هذا أول فارسٍ مقبل .

ب : هذا أول فارسٍ مقبلاً .

(١٧٦) الكتاب ٢/١٠٥-١١٠ هـ ، ١/٢٦٩-٢٧١ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على (من) :

(المصدر نفسه ٢/١٠٨-١٠٩ هـ ، ١/٢٧٠-٢٧١ ب) :

«واعلم أن كفى بنا فضلاً على من غيرنا أجود . .

الى قوله :

ألا رب من قلبي له الله ناصح

ومن هو عندي في الظباء السوانح . »

(١٧٧) الكتاب ٢/١١٠-١١٤ هـ ، ١/٢٧١-٢٧٣ ب .

الباب الثاني : باب المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة - وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا -

وذلك قولك : مررت بكل قائما ... الخ . » (١٧٨) .

١ - مررت بكل قائماً .

٢ - مررت ببعض قائماً .

الباب الثالث : باب الاسم الجوهري (التمييز)

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقود ...

الخ » (١٧٩) .

١ - هذا راقودٌ خلأ .

٢ - هذا راقودٌ خل .

٣ - هذا راقودٌ خل .

الباب الرابع : باب المصدر وما كان بمنزلة

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن

عمي دنيا ... الخ . » (١٨٠) .

(١٧٨) المصدر نفسه ٢/١١٤-١١٧ هـ ، ١/٢٧٣-٢٧٤ ب .

(١٧٩) المصدر نفسه ٢/١١٧-١١٨ هـ ، ١/٢٧٤-٢٧٥ ب .

(١٨٠) الكتاب ٢/١١٨-١٢١ هـ ، ١/٢٧٦-٢٧٥ ب .

- ١ - هو ابن عمي دنياً .
- ٢ - هذا عربي محضاً .

الباب الخامس : باب الصفة المتقدمة على الموصوف

— قال سيويه :

- « هذا باب ما يتنصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قوله : هذا قائماً رجلاً ... الخ »^(١٨١) .
- ١ - هذا قائماً رجلاً .
 - ٢ - فيها قائماً رجلاً .

الباب السادس : باب تشبيه الظرف المستقر تؤكداً

— قال سيويه :

- « هذا باب ما يبنى فيه المستقر تؤكداً .. وذلك قولك : فيها زيد قائماً فيها ... الخ »^(١٨٢) .
- أ : فيها زيد قائماً فيها .
 - ب : فيها زيد قائمٌ فيها .
- (فيها) الاولى ظرف مستقر
(فيها) الاولى ظرف ملغى

الوجه السادس : بناء ما هو هو على المبتدأ الباب الأول : باب الابتداء

(١٨١) المصدر نفسه ٢/١٢٢-١٢٥ هـ ، ٢٧٧-٢٧٦ ب .

(١٨٢) المصدر نفسه ٢/١٢٥-١٢٦ هـ ، ٢٧٧-٢٧٨ ب .

— قال سيويه :

« هذا باب الابتداء ، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليني عليه كلام ... واعلم أن المبتدأ لا بد له من ان يكون المبني عليه شيئاً (هو هو) ، أو يكون في (مكان) أو (زمان) ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يتبدأ .

فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدالله منطلق ... الخ . »^(١٨٣) .

عبدالله منطلق .

الباب الثاني : باب المبتدأ الذي خبره ظرف وما أشبه

— قال سيويه :

« هذا باب ما يقع موضع الاسم المبتدأ أو يسد مسدّه ... وذلك قولك : فيها عبدالله ، ومثله : ثم زيد ، وههنا عمرو ، وأين زيد ، وكيف عبدالله وما أشبهه ... الخ . »^(١٨٤) .

١ - فيها عبدالله .

٢ - أين زيد .

(١٨٣) الكتاب ٢/١٢٦-١٢٨هـ ، ١/٢٧٨ ب .

(١٨٤) المصدر نفسه ٢/١٢٨هـ ، ١/٢٧٩-٢٧٨ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيويه ، ٢/٦٧٠) :
« جملة هذا الباب أن المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان أو زمان ، فرفع الاسم على ما كان وهو متأخر . »

الباب الثالث : باب اضمار الخبر

- قال سيويه :
« هذا باب من الابتداء يضم فيه ما بني على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدالله
لكان كذا وكذا ... الخ . »^(١٨٥) .

الباب الرابع : باب اضمار المبتدأ

- قال سيويه :
« هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرا ، ويكون المني عليه مظهرا ، وذلك أنك
رأيت صورة شخص فصار آية ذلك على معرفة الشخص ، فقلت : عبدالله وربي ...
الخ . »^(١٨٦) .

ثالثا : الاستناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو كان بمنزلة .

- عالج سيويه هذا النوع من الاستناد في وجوه التأليف الآتية :
الوجه الأول : الحروف الخمسة .
الوجه الثاني : كم وما اجري مجراها .
الوجه الثالث : النداء .
الوجه الرابع : النفي بلا .
الوجه الخامس : الاستثناء بالآ وما أشبهها^(١٨٧) .

-
- (١٨٥) الكتاب ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ هـ ، ١ / ٢٧٩ ب .
(١٨٦) المصدر نفسه ٢ / ١٣٠ هـ ، ١ / ٢٧٩ ب .
(١٨٧) منهج كتاب سيويه ، ٩١ .

الوجه الأول : الحروف الخمسة الباب الأول : باب الحروف الخمسة

— قال سيبويه :

« هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده ، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ... وذلك قولك : ان زيدا منطلق ، وان عمرا مسافرا ، وان زيدا أخوك ، وكذلك أخواتها ... الخ . »^(١٨٨) .

ومن أمثله :

١ - ان زيدا منطلق .

٢ - أ : ليتما زيدا منطلق .

ب : ليتما زيد منطلق .

٣ - إن زيداً لذهاب .

الالغاء حسن

الباب الثاني : اضممار الخبر مما يكون ظرفا مستقرا

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لاضممار ما يكون مستقرا لها وموضعا لو أظهرته ... وذلك : ان مالا وان ولدا وان عددا ، أي ان لهم مالا ، فالذي أضمرت هن ... الخ . »^(١٨٩) .

١ - ان مالا وان ولدا .

٢ - ان غيرها ابلا وشاء .

(١٨٨) الكتاب ٢/١٣١-١٤٠ هـ ، ١/٢٧٩-٢٨٣ ب .

(١٨٩) المصدر نفسه ٢/١٤١-١٤٣ هـ ، ١/٢٨٣-٢٨٥ ب .

استدراك :

- قال سيبويه في الظرف المستقر والملغى تقديمًا وتأخيرًا :
«تقول : إن قريباً منك زيداً ، اذا جعلت (قريباً منك) موضعه ... فهذا يجري

هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب كان»^(١١٠)

١ - أ : إن (قريباً منك) زيداً^(١١١).

ب : إن (قريباً منك) زيدٌ

٢ - أ : إن أسداً في الطريق رابضاً^(١١٢).

ب : إن بالطريق أسداً رابضٌ^(١١٣).

الباب الثالث : العطف على اسم إن وأخواتها

بعد استيفاء خبرها واختلافها في الحكم

- قال سيبويه :

«هذا باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ، ويكون محمولاً

على الابتداء .

فإنما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيداً ظريف وعمرٌ ...»^(١١٤)

١ - أ : إن زيداً ظريفٌ وعمرٌ حمل على الابتداء^(١١٥)

إن زيداً منطلقٌ وعمرٌ . حمل على الاول .

٢ - أ : ليت زيداً منطلقٌ وعمرٌ . الوجه المختار^(١١٦).

ب : ليت زيداً منطلقٌ وعمرٌ . قبيح^(١١٧).

(١٩٠)، (١٩١) الكتاب ٢/ ١٤٧ هـ ، ١/ ٢٨٤ ب .

(١٩٢)، (١٩٣) المصدر نفسه ٢/ ١٤٣ هـ ، ١/ ٢٨٥ ب .

(١٩٣)، (١٩٤)، (١٩٥) المصدر نفسه ٢/ ١٤٤ هـ ، ١/ ٢٨٥ ب .

(١٩٦)، (١٩٧) المصدر نفسه ٢/ ١٤٦ هـ ، ١/ ٢٨٦ ب .

الباب الرابع : وصف اسم أن وأخواتها بعد استيفاء خبرها وتسويتها في الحكم

— قال سيويه :

« هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة ، وذلك قولك : أن زيدا منطلق العاقل

الليبي ... الخ . »^(١٩٨) .

١ - أ : أن زيدا منطلق العاقل الليبي .

ب : أن زيدا منطلق العاقل الليبي .

٢ - أ : ليت زيدا منطلق العاقل الليبي .

ب : ليت زيدا منطلق العاقل الليبي .

الباب الخامس : نصب الحال في الحروف الخمسة

— قال سيويه :

« هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنيا على الابتداء ... وذلك قولك : أن هذا عبدا لله منطلقا ... الخ . »^(١٩٩) .

أ : أن هذا عبدا لله منطلقاً .

ب : أن هذا عبدا لله منطلق .

استدراك :

— قال سيويه في قول الشاعر :

أَن جَها أَكْثَلَ أو رِزَما خَوَيرَينِ يُنْفِقانِ الهاما

(١٩٨) الكتاب ١٤٧/٢ هـ ، ٢٨٦/١ ب .

(١٩٩) المصدر نفسه ١٤٧/٢ - ١٥١ هـ ، ٢٨٧/١ ب .

« وسألت الخليل عن قوله ... فزعم أن : خويرين انتصبا على الشتم ، ولو كان على أن لقال : خويريا ، ولكنه انتصب على الشتم ... ولو ابتداء فرفع كان جيدا » (٢٠٠) .

استدراك على أبواب الحروف الخمسة :

— قال سيبويه في أمثلة يتم بها الكلام على اسلوب الحروف الخمسة :
« وقال الخليل : ان من أفضلهم كان زيدا على الغاء كان ... وان أفضلهم كان زيد فتنصبه على أن وفيه قبح كما كان في أن . » (٢٠١) .

— « وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله : ويكأنه لا يفلح ، ومن قوله : ويكأن الله فزعم أنها (وي) مفصولة من (كأن) ... وقال القرشي وهو زيد بن عمرو بن نفيل :

سالتني الطلاق أن رأتني قل مالي ، قد جثماني بئكر
وي كأن من يكن له نسب يجب ومن يفتقر بعش عيش ضر (٢٠٢)
— واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : انهم أجمعون ذاهبون ، وألك وزيد ذاهبان ... كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم . » (٢٠٣) .

(٢٠٠) الكتاب ٢/١٥١-١٥٠ هـ ، ٢٨٧/١ ب .

(٢٠١) استطراد سيبويه في الكلام على ما يتنصب على المدح والنظم (المصدر نفسه ٢/١٥١-١٥٣ هـ ، ٢٨٨/١ ب) :

« وما يتنصب على المدح والنظم ... نصبه على الفخر . »

(٢٠٢) الكتاب ٢/١٥٣-١٥٦ هـ ، ٢٨٩/١ ب .

الوجه الثاني : كم وما اجري مجراها الباب الأول : باب كم في الاستفهام والخبر

— قال سيويه :

« هذا باب كم : اعلم أن لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بجزلة كيف وأين ، والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى رب ... الخ . » (٢٠٤) .

- | | |
|------------------------|---------|
| ١ - كم رجلاً أتاك ؟ | استفهام |
| ٢ - كم غلامٍ لك قد ذهب | خبر |

الباب الثاني : ما جرى مجرى كم في الاستفهام

— قال سيويه :

- « هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام ، وذلك قولك : له كذا وكذا درهما ... الخ . » (٢٠٥) .
- ١ - له كذا وكذا درهماً .
- ٢ - كائين رجلاً/من رجلٍ قد رأيت .

(٢٠٤) الكتاب ٢/١٥٦-١٧٠ هـ ، ١/٢٩١-٢٩٧ ب .

(٢٠٥) المصدر نفسه ٢/١٧٠-١٧١ هـ ، ١/٢٩٧-٢٩٨ ب .

(*) استطرد في الكلام على حذف الجار تعقيباً على حذف (من) في امثلة (كم) على رأي (المصدر نفسه ٢/١٦٢-١٦٤ هـ ، ١/٢٩٤ ب) :

«وزعم الحليل ان قولهم : لاه ابوك ، ولقيته أمس ، انما هو على لله ابوك ولقيته بالامس ... صممتا ذلك نحن يرويه عن العرب . »

الباب الثالث : ما ينصب من المقادير نصب كم - تمييز المقادير -

— قال سيويه :

- « هذا باب ما ينصب نصب كم .. وذلك ما كان من المقلدير ، وذلك قولك :
- ما في السماء موضع كف سحاباً ... الخ . « (٢٠٦) .
- ١ - ما في السماء موضع كف سحاباً .
- ٢ - ما رأيت مثله رجلاً .

الباب الرابع : ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير عما يدل على المدح والتعجب

— قال سيويه :

- « هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ، وذلك قولك : ويحه رجلاً ،
ولله ذرة رجلاً ، وحسبك به رجلاً ، وما أشبه ذلك ... الخ . « (٢٠٧) .
- ١ - ويحه رجلاً .
- ٢ - أبرحت فارساً .
- على معنى : كفى بك فارساً

(٢٠٦) الكتاب ٢/١٧٢-١٧٤ هـ ، ١/٢٩٨-٢٩٩ ب .
(٢٠٧) المصدر نفسه ٢/١٧٤-١٧٥ هـ ، ١/٢٩٩-٣٠٠ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيويه ٣/٥٩) :

« جميع ما ذكر في هذا الباب من الهاءات انما هو ضمير ما قد ذكر ، وانما يجري ذكر رجل زيد او
عمر و فينبى عليه ويذكر اللفظ الذي يستحق به المدح فيقال ويحه رجلاً . وفي حاشية بولاق :

فينبى عليه وهو الصواب .

الباب الخامس : باب نعم ويس و ما جرى مجراها في المدح والذم والتعجب

— قال سيويه :

« هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا . . . وما انتصب في هذا الباب فانه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب (حسبك به) ، وذلك قولهم : نعم رجلا

عبدالله . . . الخ . » (٢٠٨) .

١ - نَعَمْ / نِيسَ رجلاً عبداً لله .

٢ - حَبْدًا رجلاً (٢٠٩) .

٣ - قال الشاعر :

(والله عينا حَبْرٍ أَيْما فَنِي)
التقدير : أَيْ فَنِي هُوَ ،
(و (ما) زائدة (٥))

٢٠٨ - المصدر نفسه ٢ / ١٧٥ - ١٨٢ هـ ٣٠٣ - ٣٠٠ ب .

٢٠٩ - قال سيويه (الكتاب ١ / ١٨٠ هـ ، ٣٠٢ ب) :

« وزعم الخليل أن حَبْدًا بمنزلة حَبِ الشيء ، ولكن ذا وحَبِّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، (وهو اسم مرفوع) . . . الخ . »

وقال القرطبي (تفسير عيون كتاب سيويه ٣٣) :

« غلط بعض النحويين عن رأي هذا التفسير الذي ذكره الخليل فظن أن قوله : (وهو اسم مرفوع) مردود على حَبْدًا ، فجعل حَبْدًا اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنية عليه وليس كذلك ، وإنما اراد بقوله : (وهو اسم مرفوع) ذا الموصول به حَبِ ، كما ان العم في قوله : يا ابن عم مجرور ، وزيد في قولك حَبْدًا زيد هو الفاعل المبني على حَبِ ، ويدلك ذلك على قول الخليل رحمه الله : ان حَبْدًا بمنزلة حَبِ الشيء ، وحَبِّ في هذا التمثيل فعل . . . »

(*) استطرد في الكلام على بعض الالفاظ مثل احد وكَرَاب وما أشبه ذلك مما يتصرف تصرف (ايما) مبنيا عليها ومبنية على غيرها وهكذا .

(المصدر نفسه ٢ / ١٨١ - ١٨٢ هـ ، ٣٠٣ ب) :

« وأما احد وكَرَاب ، وأرم وكَتِيع وعَرِيب وما أشبه ذلك فلا يقمن واجبات ولا حالا ولا استثناء . . . ولكن يقمن في النفي مبنيا عليهن ومبنية على غيرهن فمن ثم نقول : ما في الناس مثله احد ، حملت احد على مثل ما حملت عليه مثلا ، وكذلك : ما مررت بمثلك أحد ، وقد فسرنا لم ذلك ، فهذه حالها كما كانت تلك حال ايما . . . ونقول : هذا رجل عبد وهو قبيح لانه

اسم . »

الوجه الثالث : النداء

١ - أبواب النداء بـ (يا) وأحكام تابع المنادى

الباب الأول : باب النداء وما يتصحب من توابع :نداء المفرد

— قال سيويه :

« هذا باب النداء : اعلم أنَّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره ، والمفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب ... وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ... الخ .^(١) » .

ومن أمثله :

١ - يا زيد .

٢ - يا عبدالله .

٣ - أ : يا زيد الطويل / والنضر .

ب : يا زيد الطويل / والنضر .
تابع المرفوع في اللفظ

٤ - قال الشاعر :

أزيدُ أخا ورقاء ان كنت ثائرا

وجوب النصب على تقدير

يا أخا ورقاء

وجوب النصب لكون التوكيد مضافا

٥ - يا زيد نفسه

الباب الثاني : باب النداء وما يرتفع من توابع المنادى المبهم

— قال سيويه :

« هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ، ولا يقع في موقعه غير المفرد ،

وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ... الخ . « (١١١) » .

ومن أمثله :

١ - يا أيها الرجلُ .

أي

٢ - يا هذا الرجلُ .

أسماء الاشارة

٣ - يا أيها الجاهل ذو التنزي

تابع نصفه المبهم

الباب الثالث : ما يتقصب من توابيع المنادي على المدح والتعظيم أو الشتم

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يتقصب على المدح أو التعظيم أو الشتم ، لأنه لا يكون وصفا للأول ولا عطفاً عليه ، وذلك قولك : يا أيها الرجل وعبدالله المسلمين الصالحين ... »

الخ . « (١١٢) » .

ومن أمثله :

١ - يا أيها الرجلُ وعبدالله (المسلمين الصالحين) .

اختلاف اعرابهما

٢ - يا أيها الرجلُ وزيدُ (الرجلين الصالحين)

رفعهما مختلف

استدراك في نداء بعض أنواع المعرفة ونداء النكرة :

— قال سيبويه في نداء لفظ الجلالة وما فيه الألف واللام وما أشبهه :

« واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قالوا :

يا الله اغفر لنا ... الخ . » .

(٢١١) المصدر نفسه ٢/١٨٨-١٩٣ هـ ، ١/٣٠٦-٣٠٩ ب .

(٢١٢) الكتاب ٢/١٩٤-٢٠٣ هـ ، ١/٣٠٩-٣١٢ ب .

الى قوله :

« وما يقوي أنه معرفة ترك التنوين فيه ، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلّا لم ينون ، وينون اذا كان نكرة ، ألا ترى أنهم قالوا : هذا عمروه وعمره آخر . » (١١٦) .

١ - يا الله .

٢ - اللهم .

٣ - يا خبايَثِ ويا لكاعِ .

— قال سيبويه في نداء النكرة وتنوينها وما يتصل بذلك :

« وقال الخليل رحمه الله : اذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقتها فطالت . . ولكنه قال : بالعلاء لي بيت وإنما تركته لك أيها البيت لحب أهله » (١١٧) .

١ - يا رجلاً .

٢ - قال الشاعر :

« سلامُ الله يا مطرُ عليها »

كان عيسى يقول : يا مطرا

كأنه يا رجلاً

— وقال سيبويه في تنوين المعرفة :

« وأما قول الأحموص :

(٢١٣) الكتاب ٢/١٩٥-١٩٩ هـ ، ١/٣٠٩-٣١١ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٢/١٨٤) :

« وأما ذكر سيبويه هذا في هذا الباب ، لانه يمتنع الالف واللام من النادى كما يمتنع صفة النادى اذا اختلف العمل فهو نظير هذا الذي عقده به الباب ، والباب يدخل فيه النظير والنقيض . . الخ . »
ويبدو للباحث انه ليس مما ادخل في هذا الباب اي باب ما ينتصب على المدح والتعظيم لانه يمتنع أن يكون وصفا للمنادى ، وإنما هو استدراك على ابواب النداء السابقة ليم الكلام على انواع النادى من حيث كونه معرفة او نكرة ، تدل على ذلك امثلة هذا الاستدراك في انواع المعرفة وبليه استدراك آخر في نداء النكرة .

(٢١٤) المصدر نفسه ٢/١٩٩-٢٠٢ هـ ، ١/٣١١-٣١٣ ب .

سلام الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مطر السلام
الى قوله :

« وكان عيسى بن عمر يقول : (يا مطراً) ... وله وجه من القياس اذا نَوَّنَ وطال
كالنكرة .

ويا عشرين رجلاً كقولك يا ضارباً رجلاً . «^(١١٥) .

الباب الرابع : المنادى العلم الموصوف بـ (ابن) و (امرئ)

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ... وهو (ابنم)
و (امرؤ) ... الخ . «^(١١٦) .

- ١ - يا حَكَمَ بْنَ المُنْدَرِ بمنزلة اسم واحد
- ٢ - يا زَيْدُ ابْنَ أَخِيْنَا لا تجعله اسماً واحداً

(٢١٥) الكتاب ٢/٢٠٣-٢٠٢ هـ ، ١/٣١٣ ب .

ويبدو للباحث ان النص الى قوله (ويا عشرين رجلاً كقولك يا ضارباً رجلاً) غير مكتمل ، وتماه
في موضع اخر وهو (المصدر نفسه ٢/٢٢٩ هـ ، ١/٣٢٥ ب) :

« وقال : يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك : يا ضارب ... واما قولك : يا أخارجل فلا يكون الاخر
هنا الا نكرة ... وجاز لك ان تريد معنى الالف واللام ولا تلفظ بهما ، وهو ههنا غير منادى وهو
نكرة فجعل ما اضيف اليه بمنزلة . »

ويدل على ذلك تمام السياق به ، وانه كلام على تنوين المعرفة الذي بدأه ، ثم ان هذه التكملة
اجنبية على الباب الذي هي فيه ، لانه من ابواب الاستغاثة وقد اكتمل من دونها ، اضافة الى أن
هذه التكملة بدأت بـ (وقال) وانما يعطفه على قول الخليل المتقدم ، ويؤيد ذلك ان باب الاستغاثة
المذكور جعل : وثلاثة وثلاثين ان لم تنذب مثل (يا ضارباً رجلاً) وهذا يتطلب ان يكون الكلام
على (ضارباً رجلاً) في موضع يسبقه ليحيل عليه .

(٢١٦) الكتاب ٢/٢٠٣-٢٠٥ هـ ، ١/٣١٣-٣١٤ ب .

الباب الخامس : تكرر النادى في حال الاضافة

— قال سيويه :

و هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيد زيد عمرو ... الخ . هـ (١٧) .

وجه الكلام

أ : يا تيم تيم علي .

ب : يا تيم تيم علي .

الباب السادس : النادى المضاف الى ياء التكلم

— قال سيويه :

و هذا باب اضافة النادى الى نفسك ... وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال الله جل ثناؤه : ﴿ يا عِبَادِ فَاتَّقُوا اللَّهَ ... الخ هـ (١٨) .

ومن أمثلته :

أ - يا قوم .

ب - يا قومي .

ج - يا رباً .

الباب السابع : نداء المضاف الى ياء التكلم وهو مضاف

— قال سيويه :

و هذا باب ما تضيف اليه ويكون مضاف اليك قبل المضاف اليه ، وتثبت فيه

(٢١٧) المصدر نفسه ٢/٢٠٥-٢٠٩ هـ ، ١/٣١٦-٣١٤ ب .

(٢١٨) المصدر نفسه ٢/٢٠٩-٢١٣ هـ ، ١/٣١٦-٣١٨ ب .

الياء . . . فذلك قولك : يا ابن أخي . . . الخ . (٣١٩) .

أ - يا ابن أخي / يا ابن أخي .

ب - يا ابن أم .

ج - يا ابن أم .

د - يا ابن أمّا .

٢ - أبواب النداء على وجه الاستغاثة والتعجب

الباب الأول : الاستغاثة والتعجب - لام المستغاث -

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً الى المنادى بحرف الاضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة ، وذلك قول الشاعر ، وهو مهلهل :

يا لَبَكْرٍ انشروا لي كَلِيباً يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفرارُ
... الخ . (٣٢٠) .

١ - بِالْبَكْرِ .

٢ - بِاللَّعَجَبِ .

الباب الثاني : الاستغاثة والتعجب - لام المستغاث له -

— قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا ، وهو غير مدعو ، وذلك

(٢١٩) الكتاب ٢/٢١٣-٢١٤ هـ ، ١/٣١٨ ب .

قال السيرافي شرح كتاب سيبويه ٣/١٩ : (

وجملة هذا الباب في اثبات الياء في الاسم الذي اضيف اليه المنادى .

(٢٢٠) الكتاب ٢/٢١٥-٢١٨ هـ ، ١/٣١٨-٣٢٠ ب .

قول بعض العرب : يا للعجب وبيا للهاء ... الخ . « (٣٣١) » .

١ - يا للعجب وبيا للهاء .

٢ - قال الشاعر :

فيا للناس لبواشي المطاع

٣ - أبواب النداء على وجه الندية

الباب الأول : الف الندية التي يفتح ما قبلها

— قال سيويه :

« هذا باب الندية : اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقت

في آخر الاسم الألف ... واعلم ان الألف التي تلحق المندوب تفتح كل حركة قبلها ...

الخ . « (٣٣٦) » .

ومن أمثله :

إذا لم تضيف الى نفسك

إذا أضفت الى نفسك

١ - وازيداه

٢ - واغلاميا

واغلاميّه

الباب الثاني : ألف الندية التي تتبع ما قبلها

— قال سيويه :

« هذا باب تكون ألف الندية فيه تابعة لما قبلها : ان كان مكسورا فهي ياء ، وان

(٢٢١) الكتاب ٢/٢١٨-٢٢٠ هـ ، ١/٣٢٠-٣٢١ ب .

(٢٢٢) المصدر نفسه ٢/٢٢٠-٢٢٤ هـ ، ١/٣٢٠-٣٢٣ ب .

كان مضموما فهو واو ، وانما جعلوها تابعة ليفرقوا بين المذكر والمؤنث وبين الاثنين

والجميع ... الخ . « (٢٢٣) .

ومن أمثله :

- ١ - واظهرهموه .
- ٢ - واظهرهاه .
- ٣ - واظهرهماه .
- ٤ - واظهرهموه .

الباب الثالث : ما تمتنع فيه الندبة بسبب ما يتبعه وما يلحقه

— قال سيوريه :

« هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك : وازيد الظريف والظريف ... الخ . « (٢٢٤) .

- ١ - وازيد الظريفاه .
 - ٢ - وأمير المؤمنيناه .
- يتمنع (صفة وموصوف)
يجوز (مضاف ومضاف اليه) ؛
لانها كالكلمة الواحدة

استدراك على البابين السابقين :

— قال سيوريه فيما تلحقه الواو أو الألف وما أشبه ذلك :
« وإذا نذبت رجلا يسمّى : ضربوا ، قلت : واضربوه ... الخ . « (٢٢٥) .

ومن أمثله :

- ١ - ضربوا - اسم رجل - واضربوه

(٢٢٣) الكتاب ٢ / ٢٢٤-٢٢٥ هـ ، ١ / ٣٢٣ ب .

(٢٢٤) المصدر نفسه ٢ / ٢٢٥-٢٢٧ هـ ، ١ / ٣٢٣-٣٢٤ ب .

(٢٢٥) الكتاب ٢ / ٢٢٦-٢٢٧ هـ ، ١ / ٣٢٤ ب .

واضرياه

٢ - ضربا - اسم رجل -

واغلامهموه

٣ - غلامهم - اسم رجل -

الباب الرابع : ما تختص فيه الندبة لذاته

— قال سيويه :

« هذا باب ما لا يجوز ان يندب ، وذلك قولك : وارجله ، وبارجله ... انما قبح لأنك أنهمت ... الخ . »^(٢٢٦) .

يستقبح لا بهامه .

١ - وارجله .

لا يستقبح لأنه معرفة .

٢ - وأمنَ خَفَرَ يَثْرُ مَزْمَاه .

الباب الخامس : ندب الاسمين

— قال سيويه :

« هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد مطول ، وآخر الاسمين مضموم الى الأول بالواو ، وذلك قولك : واثلاثة واثلاثناه ... الخ . »^(٢٢٧) .

(٢٢٦) المصدر نفسه ٢/٢٢٧-٢٢٨ هـ ، ١/٣٢٤ ب .

(٢٢٧) المصدر نفسه ٢/٢٢٨-٢٢٩ هـ ، ١/٣٢٤-٣٢٥ ب .

نهاية الباب قوله : « ولزمها التصب كما لزم يا ضاربا رجلا ، حين طال الكلام ، وانما بعده فهو تكملة لنص سابق .

أبواب استدراكك على (النداء) في استعمال حروف النداء وما يجري
على طريقة النداء (الاختصاص وغيره) وما يعرض للمنادى (الترقيم)

١ - باب استعمال حروف النداء

— قال سيبويه :

« هذا باب الحروف التي ينبّه بها المدعو ، فأما الاسم غير المنسوب فينبّه بخمسة
أشياء : بيا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وبالألف ... وأما المستغاث به ، (يا) لازمة له ...
والندبة يلزمها يا ، ووا ... الخ . » (٢٢٨) .

٢ - أبواب ما يجري على طريقة النداء

الباب الأول : الاختصاص الجاري على بعض حروف النداء

— قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبّهه غيره ، ولكنه
اختص ... وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ، ونفعل نحن كذا وكذا
أيها القوم ... الخ . » (٢٢٩) .

١ - أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل .

٢ - اللهم اغفر لنا أيها العصاة .

(٢٢٨) الكتاب ٢ / ٢٢٩ - ٢٣١ هـ ، ١ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ب .

(٢٢٩) المصدر نفسه ٢ / ٢٣١ - ٢٣٦ هـ ، ١ / ٣٢٦ ب .

عنوان السيرافي هذا الباب (شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٤٧) :

« هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفا أو صلة »

ثم قال :

« ولم أر (أو صلة) في النسخ كلها ، ولعله زيادة من كلام الاخفش كتبت مع ترجمة الباب . »
(*) استطرد في الكلام على ما يجري مجرى غيره وهو (التسوية) (المصدر نفسه ٢ / ٢٣٢ هـ ، ١ / ٣٢٦

ب) :

« فالتسوية اجترته على حرف الاستفهام ، والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، وذلك
قولك : ما أدري أفعل أم لم يفعل ... فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء . »

الباب الثاني : الاختصاص الجاري على اسلوب النداء ولم تستعمل حروفه

— قال سيبويه :
« هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء ... ولا تجرى الأساء فيه مجراها في النداء ، لأنهم لم يجروها على حروف النداء ، ولكنهم أجروا على ما حمل عليه النداء ، وذلك قولك : أنا معشر العرب تفعل كذا وكذا ، كأنه قال (أعني) ... الخ . « (٣٠) » .

- ومن أمثله :
١ - أنا معشر العرب تفعل كذا وكذا .
٢ - بك الله نرجو الفضل .

استدراك :

— قال سيبويه فيما اجري على طريقة النداء للمدح وغيره :
« وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى :
يا شاعرا ، لا شاعر اليوم مثله جريسر ولكن في كليب تواضع
فرعما أنه غير منادى ، وإنما انتصب على اضممار ، كأنه قال : يا قائل الشعر شاعرا ،
ففيه معنى : حسبك به شاعرا ... هند هذه بين جلب وكبد فيكون معرفة « (٣١) » .

- ومن أمثله :
١ - قال الشاعر :
يا شاعراً ، لا شاعرَ اليوم مثله الملح
٢ - يالك فارساً . التعجب

(٣٠) الكتاب ٢/٢٣٣-٢٣٩ هـ ، ١/٣٢٧-٣٢٩ ب .
(٣١) المصدر نفسه ٢/٢٣٦-٢٣٩ هـ ، ١/٣٢٨-٣٢٩ ب .

٣ - أبواب ما يعرض للمنادى (الترخيم) الباب الأول : أحكام الترخيم

— قال سيويه :

« هذا باب الترخيم ، والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا . . . واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذف ثابت على حركته التي كانت فيه قبل ان تحذف . . . وذلك قولك في حارث : يا حار ، وفي سلمة : يا سلم ، وفي برثن : يا برث ، وفي هرقل : ياهرُق . « (٢٣٢) .

الباب الثاني : ترخيم ما آخره هاء التانيث - لغة من ينتظر -

— قال سيويه :

« هذا باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء . . . فأمّا ما كان اسما غالبا فنحو قولك :
يا سلم أقبل . . . « (٢٣٣) .

ومن أمثله :

- ١ - يا سَلَمَ .
- ٢ - يا جاريَ .
- ٣ - يا شَا .
- يا سلمة : اسم غالب
- يا جارية : اسم عام
- يا شاة : ثلاثة أحرف مع الهاء .

الباب الثالث : ترخيم ما آخره هاء التانيث - لغة من لا ينتظر -

— قال سيويه :

« هذا باب يكون فيه الاسم بعدما يحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام

الكتاب ٢ / ٢٣٩-٢٤١ هـ ، ١ / ٣٢٩-٣٣٠ ب .

(٢٣٢)
المصدر نفسه ١ / ٢٤١-٢٤٥ هـ ، ١ / ٣٣٠-٣٣٢ ب .

(٢٣٣)

لم يكن فيه هاء قط ، وذلك قول بعض العرب ، وهو عترة العبي :

يدعون عترة والرماح كأنها أنطوان بشر في لبان الأدهم

... الخ . (٣٤١) .

ومن أمثله :

١ - يا عترة .

٢ - يا أم حنزة .

يا عترة .

يا أم حنزة .

الباب الرابع : ترخيم ما آخره هاء التانيث التي يغير ما قبلها
على لغة من لا ينتظر ، وما أشبه ذلك مما كان واواً

- قال سيويه :

« هذا باب اذا حذفت منه الهاء - وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء - ابدلت
حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء ... وذلك قولك في عرقوة وقمحودة ان جعلت الاسم
بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حال : يا عرقتي ويا قمحودي ... الخ . (٣٤٢) .

ومن أمثله :

١ - يا عرقتي .

٢ - يا رعي .

يا عرقوة

يا رعموم

الباب الخامس : ترخيم ما آخره حرفان زيدها معا

- قال سيويه :

« هذا باب ما يحذف من آخره حرفان ، لانهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد ،

(٣٤٤) الكتاب ١/٢٤٨-٢٤٩ ، ١/٣٣٣-٣٣٢ ب .

(٣٤٥) المصدر نفسه ٧/٢٤٩-٢٥٠ هـ ، ١/٣٣٣-٣٣٧ ب .

وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل ... الخ . (٣٣٦) .

ومن أمثله :

- ١ - يا عثُم .
- ٢ - يا أَسْمَ .
- يا عثمان .
- يا أسماء

الباب السادس : ترخيم ما آخره حرفان أولهما زائد ساكن والآخر من نفس الاسم

— قال سيويه :

« هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا ، وذلك قولك في منصور يا منص أقبل ، وفي عمار : يا عمّ أقبل ... الخ . (٣٣٧) .

ومن أمثله :

- ١ - يا مَنْصُرُ .
- ٢ - يا عَمْرُ .
- يا منصورُ
- يا عَمْرِيسُ

الباب السابع : ترخيم ما قبل آخره زائد للحاق

— قال سيويه :

« هذا باب تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك قولك : في قنور : يا قنورُ أقبل ... الخ . (٣٣٨) .

يا قنورُ بمنزلة الواو في جَدُولُ

يا هَبِيجُ بمنزلة الياء في عَجْرُ

١ - يا قنورُ

٢ - يا هَبِيجُ

(٣٣٦) الكتاب ٢/٢٥٦-٢٥٩ هـ ، ١/٣٣٧-٣٣٨ ب .

(٣٣٧) المصدر نفسه ٢/٢٥٩-٢٦٠ هـ ، ١/٣٣٨ ب .

(٣٣٨) الكتاب ٢/٢٦٠-٢٦١ هـ ، ١/٣٣٩-٣٣٨ ب .

الباب الثامن : ترخيم ما آخره زائد بمجزلة هاء التانيث

— قال سيبويه :

« هذا باب تكون الزوائد فيه ايضاً بمجزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك قولك : في رجل اسمه حولايا أو بردرايا : يابردري أقبل ... الخ . » (٣٨) .

يا حولايا الألف بمجزلة هاء التانيث

الباب التاسع : ترخيم ما يرد اليه المحذوف اذا طرحت الزيادة

— قال سيبويه :

« هذا باب ما اذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمجزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً ، وذلك قولك في رجل اسمه قاضون ، يا قاضي أقبل ... الخ . » (٣٩) .

١ - يا قاضون يا قاضي

٢ - قال تعالى : ﴿ غَيْرَ يُحِلُّ الصَّيْدَ أَنْتُمْ حَرَّمَ ﴾ يا محلي

الباب العاشر : ترخيم ما يحرك فيه الحرف اذا طرحت الزيادة

— قال سيبويه :

« هذا باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وهو المصدر نفسه ٢/٢٦١-٢٦٢ هـ ، ١/٣٣٩ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣/١٨٣ ، ١٨٤) :

« هذا الباب الى آخره في أن الألف الاخيرة في حولايا ، وبردرايا بمجزلة الهاء في درحاية وعفارية ، وأما اذا رخصنا حولايا وبردرايا لا نحذف غير الألف وان كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء ، وان كان ما قبلها زائداً . »

(٢٤٠) المصدر نفسه ٢/٢٦٢-٢٦٣ هـ ، ١/٣٤٠ ب .

قولك في رجل اسمه رادٌ : يا راد أقبل ... الخ . «(٢٤١)» .

- ١ - يا رادٌ يا رادٍ (رادٍ)
يا مضارٌ يا مضارَ (مُضَارٍ)
٢ - يا حمزٌ يا حمزَ (حَمَزٍ)

الباب الحادي عشر : ترخيم بعض الأسماء المركبة

— قال سيبويه :

« هذا باب الترخيم في الأسماء التي كل اسم فيها من شيئين كانا باثنين فضم أحدهما الى صاحبه فجعلنا اسما واحدا بمنزلة عتريس وحلكوك ، وذلك مثل حضر موت ، ومعدي كرب ... فأقول في معدي كرب : معديّ ، وأقول في الاضافة الى أربعة عشر : أربعي ... الخ . «(٢٤٢)» .

الباب الثاني عشر : الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر

— قال سيبويه :

« هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرابا ، قال الراجز :
وقد وسطت مالكا وحنظلا

... الخ . «(٢٤٣)» .

أراد : وحنظلة .

(٢٤١) الكتاب ٢/٢٦٣-٢٦٧ هـ ، ١/٣٤٠-٣٤١ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٣) :

«باب ترخيم ما يحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين»

(٢٤٢) الكتاب ٢/٢٦٧-٢٦٩ هـ ، ١/٣٤١-٣٤٢ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٤/٣) :

«باب ترخيم الاسم المركب من اسمين»

(٢٤٣) الكتاب ٢/٢٦٩-٢٧٤ هـ ، ١/٣٤٢-٣٤٤ ب

استلراك :

— قال سيبويه في التنبيه على نوع من الضرورة الشعرية في غير النداء وهو ابدال الحروف :
« وأما قوله ، وهو رجل من بني يشكر :
لها أشاريسُ من لحم تَتَمَرُهُ
فزعَم ان الشاعر لما اضطرَّ الى الياء أبدلها مكان الياء ، كما أبدلها مكان الهمزة ...
ولولت هذا لقلت : يا مروي اذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من
حارث حين قلت : يا حار . «^(٢٤٤) .

الوجه الرابع : النفي بلا الباب الأول : أحكام النفي بلا

— قال سيبويه :
« هذا باب النفي بلا ، و (لا) تعمل فيما بعدها فتصبه بنفي تنوين ، ونصبها
لما بعدها كنصب أن لما بعدها ... الخ . «^(٢٤٥) .

- ١ - لا رجل / لا رجل فيها .
وجه الكلام
لا يجوز
- ٢ - لا فيها رجل .

الباب الثاني : حذف التنوين في النفي المضاف بلام الاضافة (لك)

— قال سيبويه :
« هذا باب النفي المضاف بلام الاضافة : اعلم ان التنوين يقع من النفي في هذا

(٢٤٤) الكتاب ١ / ٢٧٤-٢٧٦ هـ ، ١ / ٣٤٤ ب .

(٢٤٥) الكتاب ٢ / ٢٧٤-٢٧٦ هـ ، ١ / ٣٤٥ ب .

الموضع اذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف الى اسم ، وذلك اذا قلت : لا مثل زيد . . . الخ . « (٢٤٦) » .

ومن أمثلته :

بمجنزلة : لا مثل زيد / لا أباً لك
فبيح أن تقوله

١ - لا غلام لك
٢ - أ : لا يدي بها لك

اثبات النون أحسن

ب : لا يدين بها لك

استدراك :

— قال سيويه فيها لم يل لك :
« واعلم ان النفي الواحد اذا لم يل لك فانما يذهب منه التنوين كما أُذْهِبَ من آخر خمسة عشر لا كما اذهب من المضاف ، والدليل على ذلك ان العرب تقول : لا غلامين عندك . . . فلم يجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب ، لأنه مفارق للنون ، ولأنها تثبت فيها لا يثبت فيه . « (٢٤٧) » .

بمجنزلة خمسة عشر

١ - لا غلامين عندك
٢ - لا غلامين فيها

— وقال سيويه في (لا سيما زيد) :

« واعلم ان كل شيء حسن لك ان تعمل فيه (رب) حسن لك ان تعمل فيه (لا) ، وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولا سيما زيد . . . فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل ، وذلك قولك : رب مثل زيد ، وقال أبو محجن الثقفي : يا رب مثلك في النساء غريبة

بيضاء قد متعتها بطلاق . « (٢٤٨) »

بمجنزلة : رب مثل زيد

ولا سيما زيد .

(٢٤٦) المصدر نفسه ٢/٢٧٦-٢٨٦ هـ ، ١/٣٤٥-٣٥٠ ب .

(٢٤٧) الكتاب ٢/٢٨٣-٢٨٦ هـ ، ١/٣٤٩-٣٥٠ ب .

(٢٤٨) المصدر نفسه ٢/٣٨٦-٣٨٦ هـ ، ١/٣٥٠ ب .

الباب الثالث : ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية

— قال سيويه :

« هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، وذلك من قبل أن التنوين لم يصر متتهى الجموع ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وانما يحذف في النفي والنداء متتهى الاسم ، وهو قولك : لا خيراً منه لك ... الخ . »^(٢٤٩) .

ومن أمثله :

١ - لا خيراً منه لك .

٢ - لا آمراً بالمعروف لك .

الباب الرابع : وصف النفي بلا

— قال سيويه :

« هذا باب وصف النفي : اعلم أنك اذا وصفت النفي ، فان شئت نَوّنت صفة النفي وهو أكثر في الكلام ، وان شئت لم تنوّن ، وذلك قولك : لا غلام ظريفاً لك ، ولا غلام ظريف لك ... الخ . »^(٢٥٠) .

أ - لا غلامَ ظريفاً لك . أكثر في الكلام ، جعلوا لا

والاسم بمنزلة اسم واحد

ب - لا غلامَ ظريف لك . جعلوا الموصوف والموصوف بمنزلة

اسم واحد

(٢٤٩) المصدر نفسه ٢/٢٨٧-٢٨٨ هـ ، ١/٣٥١-٣٥١ ب .

(٢٥٠) الكتاب ٢/٢٨٨-٢٨٩ هـ ، ١/٣٥١ ب .

الباب الخامس : هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً

— قال سيبويه :

« هذا باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً وذلك قولك : لا رجل اليوم ظريفاً ، ولا رجل فيها عاقلاً ... الخ . »^(٢٥١) .

ومن أمثلته :

- ١ - لا رجل اليوم ظريفاً .
- ٢ - لا ماء ساء لك بارداً .

الباب السادس : ما ثبت فيه النون في المنفي المضاف بلام الاضافة (لك)

— قال سيبويه :

« هذا باب لا تسقط فيه النون وان وليت (لك) ، وذلك قولك : لا غلامين ظريفين لك ... الخ . »^(٢٥٢) .

الباب السابع : هذا باب ما جرى على موضوع المنفي

— قال سيبويه :

« هذا باب ما جرى على موضوع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي ، فمن ذلك قول ذي الرمة :

(٢٥١) المصدر نفسه ٢/٢٨٩-٢٩٠ هـ ، ١/٣٥١ ب .

(٢٥٢) المصدر نفسه ٢/٢٩٠-٢٩١ هـ ، ١/٣٥٢-٣٥٣ ب .

هذا الباب يقابل الباب الثاني (حذف التنوين في المنفي المضاف بلام الاضافة) .

ولا كسرع إلا المغارات والرّبيل

بها العين والآرام لا عدّ عندها

.... الخ . (٢٥٦) .

ومن أمثله :

١ - لا مال له قليل ولا كثير .

٢ - لا حول ولا قوة إلا بالله .

استدراك :

— قال سيويه في التنبيه على مثل قوله (لا كالمشية زائرا) :

« وأما قول جرير :

يا صاحبي ذنا السروح فسيرا

لا كالممشية زائرا ومزورا

.... ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يريد : لا بأس

عليك ولا شيء عليك ، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم أيّاه . (٢٥٦) .

لا أرى كالمشية زائرا ، المشية

١ - لا كالمشية زائراً

ليست بالزائر

لا أحد كزيد رجل ، الآخر هو

٢ - أ : لا كزيد رجل

الأول - رفعه على ما جاء في

أمثلة الباب -

ما ينصب نصب كم (٢٥٥)

ب : لا كزيد رجلاً

(٢٥٣) الكتاب ٢/٢٩١-٢٩٥ هـ ، ١/٣٥٤-٣٥٦ ب .

(٢٥٤) المصدر نفسه ٢/٢٩٣-٢٩٥ هـ ، ١/٣٥٤-٣٥٦ ب .

(٢٥٥) ينظر : المصدر نفسه ٢/١٧٣ هـ ، ١/٢٩٩ ب .

الباب الثامن : تكرار (لا) وإبقاء الأسماء على حالها

— قال سيبويه :

- « هذا باب ما لا تغير فيه (لا) الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل
لا ، ولا يجوز ذلك إلا أن تعيد لا الثانية ... الخ . » (٢٥٦)
١ - قال تعالى : ﴿ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .
٢ - قال تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَلُونَ ﴾ فصل بين لا واسمها .

استدراك :

— قال سيبويه في إبقاء الاسم على حاله وإن لم تكرر لا ، وقد تجرى مجرى ليس :
« وتقول : لا أحد أفضل منك ، إذا جعلته خبرا ... وإن شئت قلت : لا أحد
أفضل منك في قول من جعلها كليس ... وليس أيضا كل شيء يخالف بلفظه مجرى
ما كان في معناه » (٢٥٧) .
لا أحد أفضل منك .

(٢٥٦) الكتاب ٢/٢٩٥-٣٠٠ هـ ، ١/٣٥٤-٣٥٦ ب .

(٢٥٧) المصدر نفسه ٢/٢٩٩-٣٠٠ هـ ، ١/٣٥٦ ب .

(*) استطرد سيبويه في الكلام على تغير الأسماء المرفقة وعدم اجرائها مجرى النكرة في هذا الباب
(المصدر نفسه ٢/٢٩٦-٢٩٨ هـ ، ١/٣٥٤-٣٥٥ ب) :

واعلم إن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن لا لا تعمل في معرفة أبدا ... قال
الشاعر :

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت

ركاثها أن لا الينا رجوعها

الباب التاسع : نفى المرفة بالحمل على الموضع

— قال سيويه :

« هذا باب لا تجوز فيه المرفة إلا أن تحمل على الموضع ... فمن ذلك قولك :
لا غلام لك ولا العباس ... الخ . »^(٢٥٨) .

الباب العاشر : ابقاء الأسماء على حالها وإن لم تتكرر (لا)

— قال سيويه :

« هذا باب ماذا لحقته لا لم يتغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق ...
ولا يلزمك في هذا الباب تشبيه لا ، كما لا تشفى لا في الأفعال التي هي بدل منها ، وذلك
قولك : لا مرحبا ولا أهلا ... الخ . »^(٢٥٩) .

استدراك :

— قال سيويه في استعمال (لا) في مواضع أخرى :

« وأعلم أن (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف اليه
ليس معه شيء ، وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ... وأما قول جرير ... فانما هو
حين حين ولا بمنزلة ما إذا الغيت . »^(٢٦٠) .

ومن أمثله :

١ - أخذته بلا ذنب . أخذته بغير ذنب .

(٢٥٨) المصدر نفسه ٢/٣٣١-٣٣٠ هـ ، ١/٣٥٦ ب .

(٢٥٩) الكتاب ٢/٣٠١-٣٠٢ هـ ، ١/٣٥٧-٣٥٦ ب .

(٢٦٠) الكتاب ٢/٣٠٢-٣٠٣ هـ ، ١/٣٥٧-٣٥٨ ب .

٢ - «وقد علاك مشيبٌ حينَ لا حينَ»
حينَ حينَ

— قال سيويه في تكرار (لا) في بعض المواضع :

« واعلم انه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارس حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ... وما جعلته خيراً للأساء نحو : زيد لا فارس ولا شجاع . »^(٣١٧) .

— قال سيويه في استعمال (لا) في الاستفهام :

« واعلم أن لا في الاستفهام تعمل فيها بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله : البيت لحسان بن ثابت :

الأطعمان ولافرسان عادية
... ومعناه اللهم هب لي غلاما . »^(٣١٨) .

إلا تجشؤكم عند التنانير

ومن أمثله :

١ - قول الشاعر :

الأطعمان ولا فرسانَ عادية ؟

٢ - ألا غلامَ لي ؟

الوجه الخامس : الاستثناء يالاً وما أشبهها

١ - باب تهديد في أدوات الاستثناء

— قال سيويه :

« هذا باب الاستثناء : فحرف الاستثناء إلا ، وما جاء من الأساء فيه معنى إلا فغير وسوى ، وما جاء من الأفعال ... وسأين لك أحوال هذه الحروف ان شاء الله عز وجل الأول فالأول . »^(٣١٩) .

(٢٦١) المصدر نفسه ٢/٣٠٦-٣٠٥ هـ ، ١/٣٥٨ ب .

(٢٦٢) المصدر نفسه ٢/٣٠٦-٣٠٩ هـ ، ١/٣٥٩-٣٥٨ ب .

(٢٦٣) الكتاب ٢/٣٠٩ هـ ، ١/٣٥٩ ب .

٢ - أبواب الاستثناء بـلَاً

الباب الأول : وجوه الاستثناء بـلَاً

— قال سيبويه :

و هذا باب ما يكون استثناء بـلَاً : اعلم أن الّا يكون الاسم بعدها على وجهين :
فأحد الوجهين أن لا تتغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ...
والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً عما دخل فيه ما قبله ... الخ .^(١١٤) .

١ - ما أتاني إلا زيد .

٢ - أتاني القوم إلا زيداً .

الباب الثاني : الاستثناء من المنفي

— قال سيبويه :

و هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً عما نفي عنه ما ادخل فيه ، وذلك قولك :
ما أتاني أحد إلا زيد ... الخ .^(١١٥) .

ومن أمثله :

١ - ما أتاني أحد إلا زيد .

٢ - ما مررت بأحد إلا زيد .

٣ - ما رأيت أحداً إلا زيداً .

(٢٦٤) المصدر نفسه ٢/٣١٠-٣١١ هـ ، ١/٣٦٠ ب .

(٢٦٥) المصدر نفسه ٢/٣١١-٣١٠ هـ ، ١/٣٦٠-٣٦١ ب .

الباب الثالث : ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم

— قال سيويه :

« هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم ، لا على ما عمل في الاسم وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيدا . . . الخ . «^{٣١٦}» .

ومن أمثلته :

١ - ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ .

٢ - ما رأيت من أحدٍ إلا زيدا .

الباب الرابع : المستثنى مبدل من الأول

— قال سيويه :

« هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً . . وعلى هذا : ما رأيت أحداً إلا زيدا . . . الخ . «^{٣١٧}» .

ومن أمثلته :

١ - ما أتاني أحدٌ إلا زيدا .

٢ - أن لفلانٍ والله مالاً إلا أنه شقيٌّ .

الباب الخامس : المستثنى ليس من الأول - الاستثناء المنقطع -

— قال سيويه :

« هذا باب يختار فيه النصب ، لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل

(٢٦٦) الكتاب ٢/٣١٨-٣١٥ هـ ، ١/٣٦٢-٣٦٣ ب .

(٢٦٧) المصدر نفسه ٢/٣١٩ هـ ، ١/٣٦٣ ب .

- الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حماراً ... الخ .^(٢٦٨)
 أ - لا أحد فيها إلا حماراً .
 ب - لا أحد فيها إلا حماراً .
 بنو تميم

الباب السادس : الاستثناء في معنى (ولكن)

— قال سيويه :

- « هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن) ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا حاصمَ اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ ﴾ ... الخ .^(٢٦٩)
 ١ - لا تكون من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام .
 ٢ - ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر .

الباب السابع : المستثنى أن وأن مع صلتها

— قال سيويه :

- « هذا باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء وذلك قولهم :
 ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا .. الخ .^(٢٧٠)
 ١ - ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا .
 ٢ - ما منعي إلا أن يغضب عليّ فلان .

(٢٦٨) الكتاب ٢/٣١٩-٣٢٠ هـ ، ١/٣٦٦-٣٦٧ ب .

(٢٦٩) المصدر نفسه ٢/٣٢٩-٣٣٠ هـ ، ١/٣٦٨-٣٦٩ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيويه ٣/٢٨٤) :

« هذا الباب يخالف الذي قبله في لغة بني تميم ، لأنه لا يمكن فيه البطل ولا حذف الاسم الأول منه في التقدير ، كما يمكن في قول بني تميم إذا قلت : ما فيها أحد إلا حماراً ، إذا قدر : ما فيها إلا حماراً »

على الوجهين اللذين ذكرناهما من قول بني تميم «...»
 (٢٧٠) الكتاب ٢/٣٢٥-٣٢٦ هـ ، ٢/٣٦٨-٣٦٩ ب .

الباب الثامن : الاستثناء من الموجب

— قال سيويه :

« هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا . . . وذلك قولك : أتاني القوم إلا

أباك . . . الخ .^(٣٧٦) .

١ - أتاني القومُ إلا أباك .

٢ - ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيدا . بمعنى : قد قالوا ذلك إلا زيدا .

الباب التاسع : الاستثناء في معنى الوصف

— قال سيويه :

« هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعدها وصفا بجملة مثل وغير ، وذلك قولك : لو

كان معنا رجل إلا زيد لقلبنا . . . الخ .^(٣٧٧) .

١ - قال تعالى : ﴿ لو كانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ صفة

٢ - قال تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ صفة

٣ - ما أتاني أحدٌ إلا زيدا . صفة/بدل

الباب العاشر : تقديم المستثنى على المستثنى منه

— قال سيويه :

« هذا باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد . . .

الخ .^(٣٧٨) .

(٣٧١) الكتاب ٢/ ٣٣٠-٣٣١ هـ ، ١/ ٣٦٩ ب .

(٣٧٢) المصدر نفسه ٢/ ٣٣١-٣٣٥ هـ ، ١/ ٣٧٠-٣٧١ ب .

(٣٧٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٥-٣٣٨ هـ ، ١/ ٣٧١-٣٧٢ ب .

أ - ما فيها إلا أباك أحد .

بعض العرب يجعلون (أحد) بدلا

ب - ما فيها إلا أبوك أحد .

الباب الحادي عشر : المطف على المستثنى المقدم

- قال سيويه :

« هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار ، وذلك قولك : مالي إلا زيدا

صديق وعمر وعمر ... الخ . » (٣٧٤) .

عطفه على (زيدا)

أ - مالي إلا زيدا صديق وعمر .

على تقدير (وعمر ولي)

ب - مالي إلا زيدا صديق وعمر .

الباب الثاني عشر : تكرار المستثنى

- قال سيويه :

« هذا باب تشية المستثنى ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ...

الخ . » (٣٧٥) .

ومن أمثله :

أ - ما أتاني إلا زيد إلا عمراً .

ب - ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو .

(٣٧٤) الكتاب ٣٣٨/٢ هـ ، ٣٧٦/١ ب .

(٣٧٥) المصدر نفسه ٣٣٨/٢ هـ ، ٣٤١-٣٧٦/١ ب .

الباب الثالث عشر : ما يكون مبتدأ بعد إلا

— قال سيبويه :

« هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا ، وذلك قولك : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ... الخ . » (٣٧١) .

ومن أمثله :

- ١ - ما مررت بأحد إلا زيدٌ خيرٌ منه .
- ٢ - والله لأفعلنَ كذا وكذا إلا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا^(٣٧٢) .

٣ - أبواب الاستثناء بما فيه معنى إلا

الباب الأول : الاستثناء بـ (غير)

— قال سيبويه :

« هذا باب غير : اعلم ان غيراً أبداً سوى المضاف اليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلا ، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيها يخرج منه غيره ، وخارجاً عما يدخل فيه غيره ، فأتما دخوله فيها يخرج منه غيره : فأتاني القوم غير زيد ... الخ . » (٣٧٣) .

(٣٧١) المصدر نفسه ٢/٣٤٧ هـ ، ١/٣٧٤ ب

(*) استطرد في التنبيه على ما كان مثل (والله لأفعلن ...) ولم يخرج جراه (الكتاب ٢/٣٤٧ هـ ،

١/٣٧٤ ب) :

« واما قولهم : والله لا أفعل إلا ان تفعل ، فان تفعل في موضع نصب ، والمعنى حتى تفعل أو كأنه

قال : أو تفعل والاول مبتدأ ومبني عليه »

يريد بالاول المثال : والله لأفعلن كذا وكذا إلا حل ذلك ان أفعل كذا وكذا ، فهو من كلام سيبويه عليه ولكنه عزل عنه بالاستطراد المذكور ، ومعناه : لأفعلن كذا وكذا إلا ما لا يقع منه لتحله

اليمين .

ينظر : الرماني ، شرح كتاب سيبويه ٣/٥٢ .

(٣٧٧) الكتاب ٢/٣٤٣-٣٤٤ هـ ، ١/٣٧٤-٣٧٥ ب .

دخوله فيها يخرج منه غيره
خروجه عما يدخل فيه غيره

- ١ - أتاني القوم غير زيد .
- ٢ - ما أتاني غير زيد .

الباب الثاني : حكم المستثنى في (غير) والعطف عليه

— قال سيويه :

« هذا باب ما اجري على موضع غير ، لا على ما بعد غير : زعم الخليل ويونس جميعاً أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو ، والوجه الجبر ... الخ . » (١٧٨) .

أ - ما أتاني غير زيد وعمرو .

ب - ما أتاني غير زيد وعمرو .

الباب الثالث : حذف المستثنى في (ليس غير) و (ليس إلا)

— قال سيويه :

« هذا باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً ، وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني . » (١٧٩) .

(١٧٨) المصدر نفسه ٢/٣٤٤ هـ ، ١/٣٧٥ ب .

(١٧٩) الكتاب ٢/٣٤٤-٣٧٥ هـ ، ١/٣٧٦-٣٧٥ ب .

الباب الرابع : الاستثناء بـ (لا يكون) و (ليس) وما أشبههما

— قال سيويه :

« هذا باب لا يكون ، وليس ، وما أشبههما . . . وذلك قولك : ما أتاني القوم

ليس زيدا . . . الخ . » (٢٨٠) .

ومن أمثله :

- ١ - ماأتاني القومُ ليسُ زيداُ .
- ٢ - أتوني لا يكونُ زيداُ .
- ٣ - ما أتاني أحدٌ خلا زيداُ .
- ٤ - أتاني القومُ عداً عمراً .
- ٥ - أتاني القومُ حاشاً زيداُ .

استدراك :

— قال سيويه في (سواك) :
« وما أتاني القوم سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك ، إلا أن في سواك معنى الاستثناء . » (٢٨١) .

(*) استطرد في الكلام على ما يحذف استغناءً ليجتزأ به (المصدر نفسه ٣٤٥/٢-٣٤٧ هـ ، ٣٧٥/١-٣٧٦هـ) :

«وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات . . فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم . »

(٢٨٠) المصدر نفسه ٣٤٧/٢-٣٥٠ هـ ، ٣٧٦/١-٣٧٧هـ ب :

(٢٨١) المصدر نفسه ٣٥٠/٢ ، ٣٧٧/١ هـ ب .

الجزء الثاني من أبواب النحو في الكتاب

أحكام الاسناد « الأقسام الأخرى للأسماء »

عالج سيبويه الاسناد في ثلاثة أقسام مع الاسم المظهر التام . وههنا يعالج أحكام الاسناد مع الأقسام الأخرى للاسم وهي ^(٢٨٢) :

القسم الأول : علامات المضميرين

القسم الثاني : الاسم الناقص

القسم الثالث : ما لا ينصرف

القسم الرابع : الأسماء التي لا تتغير في باب الحكاية

القسم الأول : علامات المضميرين ^(٢٨٣)

عنوان الأبواب : « هذا باب مجرى علامات المضميرين وما يجوز فيهن كلهن وستين ذلك ان شاء الله » ^(٢٨٤)

الباب الأول : « هذا باب علامات المضميرين (المرفوعين) . » ^(٢٨٥)

الباب الثاني : مواقع علامات المضمير المنفصل المرفوع .

— قال سيبويه :

« هذا باب استعمالهم علامة الأضمار الذي لا يقع موقع ما يضمير في الفعل اذا

(٢٨٢) منهج كتاب سيبويه ، ١٤٢ .

(٢٨٣) المصدر نفسه ١٨٥ .

(٢٨٤) الكتاب ٢ / ٣٥٠ هـ ، ١ / ٣٧٧ ب .

(٢٨٥) المصدر نفسه ٢ / ٣٥٢-٣٥٠ هـ ، ١ / ٣٧٧-٣٧٨ ب .

لم يقع موقعه فمن ذلك قولهم : كيف أنت ... الخ «^(٢٨٦) .

الباب الثالث : « هذا باب علامة المضميرين (المنصوبين) » . «^(٢٨٧) .

الباب الرابع : مواقع علامات المضمير المنصوب .

— قال سيويه :

« هذا باب استعمالهم أيًا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا ، فمن ذلك قولهم :

أيّاك رأيت ... الخ «^(٢٨٨) .

الباب الخامس : الاضمار فيما جرى مجرى الفعل «^(٢٨٩) .

الباب السادس : الاضمار الذي يجوز في الشعر «^(٢٩٠) .

الباب السابع : « هذا باب علامة اضممار (المجرور) » . «^(٢٩١) .

الباب الثامن : « هذا باب اضممار المفعولين اللذين تعدّى اليهما فعل

الفاعل «^(٢٩٢) .

الباب التاسع : ما لا يجوز من الاضمار في الأفعال المتعدية الى مفعول واحد .

(٢٨٦) المصدر نفسه ٢/٣٥٥-٣٥٦/١ ، ٣٧٩-٣٧٨ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيويه ٣/٦١) :

«باب مواقع علامة الاضمار المنفصل المرفوع» .

(٢٨٧) الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٦ هـ ، ٣٨٠/١ ب .

(٢٨٨) المصدر نفسه ٢/٣٥٦-٣٦٠ هـ ، ٣٨٠-٣٨٢ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيويه ٣/٦٤) :

«باب مواقع ايا في الاضمار»

(٢٨٩) الكتاب ٢/٣٦٠-٣٦٢ هـ ، ٣٨٢/١ ب .

(٢٩٠) المصدر نفسه ٢/٣٦٢-٣٦٤ هـ ، ٣٨٢/١ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيويه ٣/٦٦) :

«باب الاضمار الذي يجوز في الشعر» .

(٢٩١) الكتاب ٢/٣٦٢-٣٦٣ هـ ، ٣٨٣/١ ب .

(٢٩٢) المصدر نفسه ٢/٣٦٣-٣٦٦ هـ ، ٣٨٣-٣٨٥ ب .

— قال سيويه :

« هذا باب لا تجوز فيه علامة المضمير المخاطب ... الخ »^(٢٩٣) .

الباب العاشر : « هذا باب علامة اضممار المنصوب المتكلم والمجروح المتكلم »^(٢٩٤) .

الباب الحادي عشر : الاضممار في لولاك ولولاي وعساك .

— قال سيويه :

« هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حالة اذا أظهر بعده الاسم وذلك

لولاك ولولاي ... الخ . »^(٢٩٥) .

الباب الثاني عشر : « هذا باب ما تردّء علامة الأضممار الى أصله »^(٢٩٦) .

الباب الثالث عشر : اشراك المظهر المضمير .

— قال سيويه :

« هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمير فيما عمل ، وما يقيح ان يشرك المظهر

المضمير فيما عمل فيه ... الخ »^(٢٩٧) .

الباب الرابع عشر : « هذا باب ما لا يجوز فيه الاضممار من حروف الجر »^(٢٩٨) .

الباب الخامس عشر : باب التوكيد بالضمير .

— قال سيويه :

« هذا باب ما تكون فيه أنت ، وأنا ، ونحن ، وهو ، وهم ، وهنّ ، وأنتنّ ،

(٢٩٣) المصدر نفسه ٢/٣٦٦-٣٦٨ هـ ، ١/٣٨٥-٣٨٦ ب .

(٢٩٤) المصدر نفسه ٢/٣٦٨-٣٧٣ هـ ، ١/٣٨٨-٣٨٦ ب .

(٢٩٥) المصدر نفسه ٢/٣٧٣-٣٧٦ هـ ، ١/٣٨٩-٣٨٨ ب .

(٢٩٦) المصدر نفسه ٢/٣٧٦-٣٧٧ هـ ، ١/٣٨٩ ب .

(٢٩٧) المصدر نفسه ٢/٣٧٧-٣٨٣ هـ ، ١/٣٨٩-٣٩٢ ب .

قال الروماني (شرح كتاب سيويه ٤٥/٣) :

«باب اشراك المظهر للمضمير»

(٢٩٨) الكتاب ٢/٣٨٣-٣٨٥ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

وهما ، وأنتما ، وأنتم وصفا ... وذلك قولك : مررت بك أنت ، ورأيتك أنت ، وانطلقت أنت ... »^(٢٩٩).

استدراك :

- قال سيبويه في بدل المضمَر من المضمَر المرفوع الذي يلتبس بالصفة (التوكيد) :
« فان أردت أن تجعل مضمرًا بدلًا من مضمر قلت : فعلت أنت وفعل هو ، فأنت وهو ، وأخواتها نظيرة آياه في النصب »^(٣٠٠) .
- وقال سيبويه في بدل المضمَر من المظهر وانه لا يكون وصفا (توكيدا) :
« واعلم أن هذا المضمَر يجوز أن يكون بدلًا من المظهر ، وليس بمنزلة في أن يكون وصفاً ... كأنك قلت : زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت : آياه رأيت ، وكذلك أنت وهو وأخواتها في الرفع »^(٣٠١) .
- وقال سيبويه في قبح وصف (توكيد) المضمَر والمظهر بالمضمَر :
« واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت به وبزيد هما ... وإن أراد البديل قال : مررت به وبزيد بهما ، لا بد من الباء الثانية في البديل »^(٣٠٢) .

(٢٩٩) المصدر نفسه ٢/٣٨٥-٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٢-٣٩٣ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ٣/٥٠) :

«باب التوكيد بالمضمَر»

(٣٠٠) المصدر نفسه ٢/٣٨٦-٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

ينظر : المصدر نفسه ٢/٣٨٥ هـ ، ١/٣٩٢ ب .

وفيه «انطلقت أنت»

(٣٠١) الكتاب ٢/٣٨٦ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٣/٤١٠) :

«لما كان المضمَر اعرف من الظاهر لم يجعل توكيدا للظاهر ، لان التوكيد صفة» .
(٣٠٢) الكتاب ٢/٣٨٧ هـ ، ١/٣٩٣ ب .

الباب السادس عشر : باب من البدل بالضمير .

— قال سيويه :

« هذا باب من البدل أيضا ، وذلك قولك : رأيت أياه نفسه ... الخ » (٣٠٦) .

الباب السابع عشر : باب ضمائر الفصل .

— قال سيويه :

« هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا اعلم انهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء ... الخ » (٣٠٦) .

(٣٠٣) المصدر نفسه ٢/٣٨٧ هـ ، ٣٩٣/١ ب .

(*) استطرد سيويه في اعراب (نفسه) (المصدر نفسه ٢/٣٨٨-٣٨٧ هـ ، ٣٩٣/١-٣٩٤ ب) :

«فأما (نفسه) حين قلت : رأيت أياه نفسه فوصف بمنزلة هو ... ونفسه يجزىء من آيا ، كسما تجزىء منه الصفة ، لأنك جئت بها توكيدا وتوضيحا ، فصارت كالصفة .»
(٣٠٤) الكتاب ٢/٣٨٩-٣٩٥ هـ ، ٣٩٤/١ ب .

(*) استطرد سيويه فيها لا يصح أن يكون من مواضع الفصل (المصدر نفسه ٢/٣٩٥-٣٩٤ هـ ، ٣٩٦/١ ب) :

«وإذا قلت : كان زيد أنت خير منه ... لأنك انما تفصل بالذي تعني به الاول اذا كان ما بعد الفصل هو الاول وكان خبره ... وإذا اخرجت هو من قولك : كان زيد هو خيرا منك لم يفسد المعنى .»

«واما اذا كان ما بعد الفصل هو الاول قلت : هذا عبدالله هو خير منك ... فلا تكون هو وأخواتها فصلا فيها وفي اشباهها هاهنا ، لان ما بعد الاسم هنا ليس بمنزلة ما بيني على المبتدأ ... لان ما بعد الاسماء ها هنا لا يفسد تركه الكلام فيكون دليلا على أنه فيها تكلمه به ، وانما يكون هو فصلا في هذه الحال .»

ونتم استطراد آخر هو (باب فيها لا يكون من مواضع الفصل) (المصدر نفسه ٢/٣٩٥-٣٩٨ هـ ، ٣٩٧/١ ب) : «هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا ...»

القسم الثاني : الاسم الناقص^(٣٠)

النوع الأول : الأسماء الموصولة (أيّ ، مَنْ ، الذي وفروعه)

الباب الأول : أيّ ومنّ

— قال سيويه :

« هذا باب (أيّ) ... وتقول : أيّها تشاء لك ، فتشاء صلة لأيّها حتى كمل اسما ، ثم بنيت : لك على أيّها ، كأنك قلت : الذي تشاء لك ... وكذلك (من) تجري مجرى أيّ في الذي ذكرناه وتقع موقعه ... الخ . «^(٣١) .

الباب الثاني : باب أيّ المعربة

— قال سيويه :

« هذا باب مجرى أيّ مضافا على القياس ، وذلك قولك : اضرب أيّهم هو أفضل ... الخ «^(٣٢) .

الباب الثالث : أيّ المضافة الى الأسماء الموصولة : مَنْ والذي وفروعه

— قال سيويه :

« هذا باب أيّ مضافا الى ما لا يكمل اسما إلا بصلة ، فمن ذلك قولك : اضرب أيّ (مَنْ) رأيت أفضل ، فمن كمل اسما برأيت فصار بمنزلة (القوم) ، فكأنك قلت :

(٣٠) منج كتاب سيويه ، ١٦٤ .

(٣١) الكتاب ٣٩٨/٢ - ٤٠٣ ، ٣٩٧/١ - ٣٩٩ ب .

(٣٢) المصدر نفسه ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ هـ ، ٣٩٩/١ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيويه ٨١/٣) :

«باب اي الذي لا يصلح فيه البناء» .

أي القوم أفضل ، وأيّهم أفضل ، وكذلك : أيّ (الذين) رأيت في الدار أفضل ... الخ . « (٣٠٨) » .

النوع الثاني : باب (ذا) التي بمنزلة الذي

— قال سيويه :

« هذا باب اجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون كالذي إلا مع ما ، ومن في الاستفهام ، فيكون ذا بمنزلة الذي ، ويكون ما حرف الاستفهام ، واجرائهم أيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد .
أما اجرائهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ...
وأما اجرائهم أيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا ، كأنك قلت : ما رأيت ؟ ... الخ . « (٣٠٩) » .

(٣٠٨) الكتاب ١/٤٠٤-٤٠٧ هـ ، ١-٣٩٩/٤٠١ ب .

(#) استطرد سيويه في الكلام على تأنيث أي وتذكيره (المصدر نفسه ٢/٤٠٧ هـ ، ٢/٤٠١ ب) .

«وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم : أيّهن فلانة ، وأيتهن فلانة ... كما ان بعض العرب فيها زعم الخليل رحمه الله يقول : كلتهن متعلقة .»

وثمة خمسة ابواب استطراد في السؤال بأي ومن ، ثم باب سادس في احوال صلة (من) من حيث العدد والنوع ، وهذه الابواب هي : (المصدر نفسه ٢/٤٠٧-٤١٦ هـ ١/٤٠١-٤٠٤ ب) :

- «هذا باب اي اذا كنت مستفهما بها عن نكرة ... الخ .»
 - «هذا باب من اذا كنت مستفهما بها عن نكرة ... الخ .»
 - «هذا باب ما لا يحسن فيه من كما يحسن فيها قبله ... الخ .»
 - «هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب اذا استفهمت عنه بـ (من) ... الخ .»
 - «هذا باب من اذا اردت أن يضاف لك من تسأل عنه ... الخ .»
 - «هذا باب اجرائهم صلة من وخبره اذا عنيت اثنين كصلة اللذين ... الخ .»
- (٣٠٩) الكتاب ١/٤١٦-٤١٩ هـ ، ١/٤٠٤-٤٠٦ ب .

النوع الثالث : الحروف المصدرية التي تكون اسما مع الفعل المضارع
المنسوب والمرفوع والفعل المضارع المرفوع الذي يقع في موضع الاسم

الباب الأول : أن ، وكي ، ولن

— قال سيويه :

« هذا باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء : أعلم أن هذه الأفعال لها حروف
تعمل فيها فتصيرها ... وهي : أن ، وذلك قولك : أريد أن تفعل ، وكي ، وذلك :
جئتك لكي تفعل ، ولن ... الخ . » (٣٣١) .

الباب الثاني : الحروف التي تضمير فيها أن .

— قال سيويه :

« هذا باب الحروف التي تضمير فيها أن ، وذلك اللام التي في قولك : جئتك
لتفعل ... فإذا أضمرت أن حسن الكلام ، لأن (أن وتفعل) بمنزلة اسم واحد ، كما أن

قال السيرافي (شرح كتاب سيويه ٤٦٤/٣) :

« قد اشتمل هذا الباب على الكلام في (ماذا) ، وقد فسر سيويه وغيره على الوجهين اللذين

ذكرناهما . »

(*) استطرد سيويه في الكلام على ما تلحقه الزيادة في الاستهغام للاثكار (المصدر نفسه

٤١٩-٤٢٢ هـ ، ١/٤٠٦-٤٠٧ ب) :

« هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستهغام اذا أنكرت أن ثبت رأيه ... وذلك قولك اذا قال :
رأيت زيدا أزيدنيه !؟ الخ ... »

(٣١٠) الكتاب ٥/٣ هـ ، ١/٤٠٧ ب .

(*) استطرد سيويه في الكلام على تركيب لن :

« فاما الخليل فزعم انها (لا أن) ... ولو كانت على ما يقول الخليل كما قلت : اما زيدا فلن
اضرب ، لأن هذا اسم ، الفعل صلة فكانه قال : اما زيد فلا اضرب له . »

الذي وصلته بمنزلة اسم واحد فاذا قلت : هو الذي فعل ، فكأنك قلت : هو الفاعل ... الخ . « (٣١٦) .

الباب الثالث : الفعل المضارع الذي يقع في موضع الاسم ، وما يقع مع ما المصدرية وما أشبهها .

— قال سيبويه في ما المصدرية مع الفعل المضارع المرفوع :

« هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء : اعلم أنها اذا كانت في موضع اسم بني على مبتدأ... فانها مرفوعة... إلا أن من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة ، وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكور يليها إلا الأفعال ، وسنين ذلك ان شاء الله ، وقد بين فيما مضى ومن ذلك أيضاً : اتيت بعدما تفرغ ، ف (ما) و (تفرغ) بمنزلة (الفراغ) فتفرغ صلة ، وهي مبتدأة ، وهي بمنزلتها في الذي اذا قلت : بعد (الذي تفرغ) ، فتفرغ في موضع مبتدأ ، لأن (الذي) لا يعمل في شيء والأسماء بعده مبتدأة . « (٣١٦) .

استدراك :

— قال سيبويه في وجه رفع الفعل المضارع :

« ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء ، فانه ينبغي أن ينصبها اذا كانت في موضع يتصّب فيه الاسم ، ويجزّأها اذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكوننيتها في موضع الاسم » (٣١٦) .

(٣١١) المصدر نفسه ٨٥/٢ هـ ، ٤٠٧/١ هـ ، ٤٠٨-٤٠٩ ب .

(*) استطرّد سيبويه في الكلام على جزم الأفعال المضارعة (المصدر نفسه ٨-٩ هـ ، ٤٠٨/١ هـ ، ٤٠٩-٤٠٩ ب) :

« هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزّئها ، وذلك : لم ، ولما ، واللام التي في الامر ... ولا في

التهي ... الخ . «

(٣١٢) الكتاب ٣/٩-١٢ هـ ، ٤٠٩/١ هـ ، ٤١٠-٤١٠ ب .

(٣١٣) المصدر نفسه ١١/٣ هـ ، ٤١٠/١ هـ . ب .

— وقال سيويه فيها أشبه ما المصدرية مع الفعل المضارع المرفوع حيث يقع الفعل

موقع الاسم :

« ومن ذلك أيضا : كدت أفعل ذاك ، وكدت تفرغ ... ومثل ذلك : عسى يفعل ذاك ، فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم ، كأنك قلت : كدت (فاعلا) ثم وضعت (أفعل) في موضع (فاعل) ، ونظير هذا في العربية كثير ... وتقول : لو (أن زيدا جاء) لكان كذا وكذا ، فمعناه لو (جيء زيد) ، ولا يقال : لو (جيء زيد) . »^(٣١٤) .

استدراك :

— قال سيويه لينبه على ما لا يصح وقوع الفعل فيه موقع الاسم كما لا يصح وقوع الاسم موقع الفعل في قوله المتقدم : « ولا يقال لو جيء زيد » :

« وتقول في التعجب : ما (أحسن) زيدا ، ولا يكون الاسم في موضع ذا فنقول (ما محسن) زيدا . »^(٣١٥) .

الباب الرابع : باب اذن ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم بعد (أرى) — قال سيويه :

« هذا باب اذن : اعلم أن (اذن) إذا كانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم اذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : اذن اجيئك ... الخ »^(٣١٦) .

(٣١٤) الكتاب ١١/٣ هـ ، ١٠/١ ب .

(٣١٥) المصدر نفسه ١٢/٣ هـ ، ١٠/١ ب .

ثم استأنف سيويه الكلام على ما أشبه ما المصدرية مع الفعل المضارع وكذلك : كدت افعل ذاك ، ومثل ذلك : عسى يفعل ذاك :

«ومنه : قد جعل يقول ذاك ... الخ .»

(٣١٦) المصدر نفسه ١٦-١٧/٣ هـ ، ١٠/١-٤١٢-٤١٣ ب .

الباب الخامس : باب حتى في النصب والرفع

— قال سيويه :

« اعلم أن حتى تنصب على وجهين :

فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ،
كانك قلت : سرت الى أن أدخلها ، فالنصب للفعل ههنا هو الجار للاسم اذا كان غاية ،
فالفعل اذا كان غاية نصب ، والاسم اذا كان غاية جر وهذا قول الخليل .

وأما الوجه الآخر : فان يكون السير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك اذا جاءت
مثل كي التي فيها اضممار أن وفي معناها ، وذلك قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء .

واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين . . . والرفع ههنا في الوجهين جميعا
كالرفع في الاسم . . . الخ .^(٣١٧) .

الباب السادس : باب حتى في الاتصال والغاية^(٣١٨) .

الباب السابع : باب حتى في العمل فيه من اثنين^(٣١٩) .

الباب الثامن : باب الفاء في النصب والرفع .

— قال سيويه :

« اعلم ان ما انتصب في باب الفاء ، ينتصب على اضممار أن ، وما لم ينتصب فانه
يشرك الفعل الأول فيها دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع
اسم مما سوى ذلك ، وسأبين ذلك ان شاء الله .

تقول : لا تأتي فتحدثني . . . فلما نوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم : لم يكن
أتیان ، استحالموا أن يضموا الفعل اليه ، فلما أضمروا أن حسن ، لأنه مع الفعل بمنزلة

(٣١٧) الكتاب ٢٠-١٦/٣ هـ ، ١٣-٤١٤-٤١٣ هـ .

(٣١٨) المصدر نفسه ٢٠-٢٥ هـ ، ١٤-١٦٦ هـ .

(٣١٩) المصدر نفسه ٢٥-٢٧ هـ ، ١٦-٤١٨ هـ .

الاسم ... الخ . هـ (٣٢٠) .

الباب التاسع : باب الواو في النصب والرفع

— قال سيويه :

« هذا باب الواو : اعلم أن الواو يتنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وأنها تشترك بين الأول والآخر كما تشترك الفاء ... الخ . هـ (٣٢١) .

الباب العاشر : باب اوفي النصب والرفع

— قال سيويه :

« هذا باب أوف : اعلم أن ما انتصب بعد أوفانه يتنصب على اضممار أن كما انتصب في الفاء والواو على اضممارها ... ولو رفعت لكان عربيا ... الخ . هـ (٣٢٢) .
الباب الحادي عشر : باب في اشراك الفعل بأن أو انقطاعه عن الأول . هـ (٣٢٣) .

النوع الرابع : ما يكون بمنزلة الذي عما يجازى به

الباب الأول : تمهيد في باب الجزاء وما يجازى به وأنواعه^(٣٢٤) .
الباب الثاني : الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي .

-
- (٣٢٠) الكتاب ٣/٢٨-٤١ هـ ، ١/٤١٨-٤٢٤ ب .
(٣٢١) المصدر نفسه ٣/٤١-٤٦ هـ ، ١/٤٢٧-٤٢٤ ب .
(٣٢٢) المصدر نفسه ٣/٤٦-٥٢ هـ ، ١/٤٢٧-٤٣٠ ب .
(٣٢٣) المصدر نفسه ٣/٥٢-٦٥ هـ ، ١/٤٣٠-٤٣١ ب .
(٣٢٤) استطراد سيويه في الكلام على الجزم بالفاء (المصدر نفسه ٣/٣٥-٣٤ هـ ، ١/٤٧١-٤٧٠ ب) :

«تقول : ألم تأتينا فتحدثنا ...»

وتقول : كأنك لم تأتينا فتحدثنا ، وإن حملت على الاول جزمت ، وقال رجل من بني دارم :

كأنك لم تذبح لاهلك نمنجة

فيصح ملقى بالفناء اهلبها»

قال الشنمري (تخصيل عين الذهب ، حاشية ١/٤٢١-٤٢٢ ب) :
«الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الايجاب ... الخ»
(٣٢٤) الكتاب ٣/٥٦-٦٩ هـ ، ١/٤٣٨-٤٣٧ ب .

— قال سيبويه :

« هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي ، وتلك الأسماء : من ، وما ، وأتم ، فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت : ما تقول أقول ، فيصير (تقول) صلة لـ (ما) حتى تكمل اسما ، فكانك قلت : الذي تقول أقول ... الخ . » (٣٢٥) .

الباب الثالث : أسماء الجزاء التي تدخل عليها أن وكان فتكون بمنزلة الذي .

— قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي ، وذلك قولك : أن من يأتيني آتيه ، وكان من يأتيني آتيه ، وليس من يأتيني آتيه ، وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا ، لأنك عملت كان وأن ... الخ . » (٣٢٦) .

الباب الثالث : أسماء الجزاء التي يدخل عليها الاستفهام وما أشبهه فتكون بمنزلة

الذي .

— قال سيبويه :

« هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء كما ذهب في أن وكان وأشباههما غير أن وكان عوامل فيها بعدهن ، والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيها بعدهن من الأسماء شيئا كما أحدثت أن وكان وأشباههما ... فمن ذلك قولك : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ، وما من يأتينا نأتيه ، وأما من يأتينا فنحن نأتيه ... الخ . » (٣٢٧) .

الباب الرابع : أسماء الجزاء التي تدخل عليها حروف الجر فيجوز أن تكون بمنزلة

الذي .

— قال سيبويه :

« هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغرّها عن الجزاء ،

(٣٢٥) المصدر نفسه ٧١-٦٩/٣ هـ ، ٤٣٨/١ ب .

قال الرماني (شرح كتاب سيبويه ١٣٣/٣) :

«باب الاسماء التي تصلح فيها الصلة والجزاء» .

(٣٢٦) الكتاب ٧١/٣ هـ ، ٧٤-٧١/١ هـ ، ٤٣٨/١ ب .

(٣٢٧) الكتاب ٧٤/٣ هـ ، ٧٩-٧٤/١ هـ ، ٤٤٣-٤٤٠/١ ب .

وذلك قولك : على أيّ دابة أحمل أركبه ، ومن تؤخذ أُوخذ به ... فإن قلت : بمن تمرُّ به أمرٌ ، وعلى أيّهم تنزل عليه أنزل ، وبما تأتيني به آتيك ، رفعت لأن الفعل إنما أوصلته الى الهاء بالياء الثانية ، والياء الاولى للفعل الآخر ، فتغيّر عن حال الجزء كما تغيّر عن حال الاستفهام ، فصارت بمنزلة الذي ... الخ .^(٣٧٨) .

(٣٧٨) المصدر نفسه ١/٧٩-٨٢ هـ ، ١/٤٤٣-٤٤٢ ب .

(*) استطرده سيبويه فيما يدخل على الجزء ولا يكون بمنزلة الذي ، وهذه الابواب هي (المصدر نفسه

٨٥-٨٧/٣ هـ ، ١/٤٤٣-٤٤٤ ب) :

- «هذا باب اي الجزء اذا ادخلت فيه الف الاستفهام ... الخ .»

- «هذا باب الجزء اذا كان القسم في اوله ... الخ .»

ونقطة ابواب استطراد في الجزء حيث يصح الجزم (المصدر نفسه ٨٥/٣ هـ ، ١/٤٤٥-٤٤٦ ب) .

- «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما ... الخ .»

- «هذا باب من الجزء ينجزم فيه الفعل ... الخ .»

- «هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الامر والنهي ، لان فيها معنى الامر والنهي ... وكذلك ما

اشبهه هذا .»

ويطلي هذه الابواب مسائل منفردة في موضع الجزء وهي اسئلة اجاب عنها التحليل ليطم بها الكلام على الجزء ، وهي (المصدر نفسه ١٠٠/٣ هـ ، ١/٤٠٤-٤٠٥ ب) :

«وسألت التحليل عن قوله عز وجل : (فَأَصْلَحْ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ...)»

الى قوله :

«فهذه التفصيصة التي فيها هذا البيت لم يحجى فيها جواب لربّ لعلم المخاطب أنّه يريد قطعتها او ما

هو في هذا المعنى .»

ثم تحجى ابواب استطراد في احوال الافعال في صور متنوعة من النظم يتم بها الكلام على الافعال ، وهذه الابواب هي (٣/١٠٤-١١٩ هـ ، ١/٤٥٤-٤٦١ ب) :

- «هذا باب الافعال في القسم ... الخ .»

- «هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الاسماء الفعل ... الخ .»

- «هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها الا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل ان

يكون قبله شيء منها ... الخ .»

- «هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الاسماء ويجوز أن يليها بعدها الافعال ... الخ .»

- «هذا باب نفي الفعل ... الخ .»

- «هذا باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء ... الخ .»

النوع الخامس : أنَّ التي تكون اسما مع مدخولها

الباب الأول : (أنَّ) التي تكون اسما مع مدخولها واختلافها عن (أنَّ) التي بمنزلة الفعل .

— قال سيبويه :

« هذا باب إنَّ ، وإنَّ ، أمَّا (إنَّ) فهي اسم ، وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون (أن) اسما . . . واما (إنَّ) فأنما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنَّ ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ، ولا تكون إنَّ إلا مبتدأة ، وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق ، وإنك ذاهب . » (٣٢٩) .

الباب الثاني : وقوع (أنَّ) بعد ظننت ، ولو لا ، ولو وما أشبه ذلك (٣٣٠) .

الباب الثالث : وقوع (أنَّ) في تركيب (ذلك وإنَّ) (٣٣١) .

الباب الرابع : حذف الجار في أنَّ (٣٣٢) .

الباب الخامس : (أنما) التي تكون اسما في مواضع (أنَّ) .

— قال سيبويه :

« هذا باب أنما وأنما : اعلم أن كل موضع تقع فيه (أنَّ) تقع فيه (أنما) ، وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أنَّ الذي ابتدئ بعد الذي صلة له . . . الخ . » (٣٣٣) .

الباب السادس : وقوع (أنَّ) بدلا من شيء هو الأول (٣٣٤) .

(٣٢٩) الكتاب ٣/١٩-١٢٠ هـ ، ١/٤٦١ ب .

(٣٣٠) المصدر نفسه ٣/١٢٠-١٢٤ هـ ، ١/٤٦١-٤٦٣ ب .

(٣٣١) المصدر نفسه ٣/١٢٥-١٢٦ هـ ، ١/٤٦٣-٤٦٤ ب .

(٣٣٢) المصدر نفسه ٣/١٢٦-١٢٩ هـ ، ١/٤٦٤-٤٦٥ ب .

(٣٣٣) المصدر نفسه ٣/١٢٩-١٣٢ هـ ، ١/٤٦٥-٤٦٦ ب .

(٣٣٤) الكتاب ٣/١٣٢ هـ ، ١/٤٦٦ ب .

قال ابن خروف (تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب ٢٦) :

«مسائل هذا الباب على بدل الاشتغال»

الباب السابع : وقوع (أَنْ) بدلا من شيء ليس بالأول^(٣٥) .

الباب الثامن : وقوع (أَنْ) مبنية على الظرف^(٣٦) .

الباب التاسع : وقوع (أَنْ) و (إِنْ) بعد القول وفي الحكاية^(٣٧) .

الباب العاشر : وقوع (أَنْ) و (إِنْ) بعد حتى وإذا^(٣٨) .

الباب الحادي عشر : وقوع (أَنْ) و (إِنْ) في تركيب (إلا أنه) وما أشبهه^(٣٩) .

الكتاب ٣/١٣٧-١٣٤ هـ ، ١/٤٦٧-٤٦٨ ب . (٣٣٥)

المصدر نفسه ٣/١٣٤-١٤٦ هـ ، ١/٤٧١-٤٦٨ ب . (٣٣٦)

المصدر نفسه ٣/١٤٦-١٤٣ هـ ، ١/٤٧١ ب . (٣٣٧)

المصدر نفسه ٣/١٤٣-١٤٥ هـ ، ١/٤٧٢-٤٧١ ب . (٣٣٨)

المصدر نفسه ٣/١٤٥-١٤٦ هـ ، ١/٤٧٣-٤٧٢ ب . (٣٣٩)

(*) استطرده سيويه في الكلام على (إِنْ) التي يقترب خبرها بلام الابتداء حيث لا يصح أن تقع (أَنْ) موقعها (المصدر نفسه ٣/١٤٦-١٥٠ هـ ، ١/٤٧٣-٤٧٥ ب) :

«هذا باب آخر من ابواب إن تقول : أشهد أنه لمنطلق ...»

إلى قوله :

«... ولذلك تقول : أشهد أنك ذاهب إذا لم تذكر اللام وهذا نظير هذا .»

وبعد تمام هذا الباب استطرده سيويه في الكلام على (أَنْ) أيضا في صور من النظم (المصدر نفسه

٣/١٥٠-١٥٣ هـ ، ١/٤٧٤-٤٧٥ ب) :

«وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها تقول : هَيْكَ لَرَجُلٍ صدق ... وأما قول العرب في الجواب : إِنْهُ ، فهو بمنزلة أَجَل ، وإذا وصلت قلت : إن يا

فتى ، وهي التي بمنزلة أَجَل ، قال الشاعر :

بكر المواذل في الصبوح يلمني واليومهنه

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت ، فقلت :

إِنَّهُ .»

(*) قال ابن خروف (تفحيط الالباب في شرح غوامض الكتاب ، ٢٣) :

« (أَنْ) بمنزلة (أَنْ) الناصبة في كونها موصولة ، ولا يكونان اسمين إلا بصلتهما .»

وقال الدكتور عبدالحسين الفتلي في مجلة الرابطة (كيف عرض سيويه عوامل النصب في الافعال

الغضارعة ، ٦١) :

«عاما عمل للنصب خاصة فلهذه (أَنْ) الخفيفة بـ (أَنْ) الثقيلة الناصبة للاسم ، ووجه الشبه من =

أبواب استدراك على (أن) التي تكون اسما مثل (أن)^(٣٤).

الباب الأول : وجوه (أن) واختلافها عن (إن) .

— قال سيبويه :

« هذا باب (أن) و (إن) ، فإن مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أن تكون فيه بمنزلة أي .

ووجه آخر : هي فيه مخففة محذوفة .

ووجه آخر : تكون فيه لغوا ، نحو قولك : لما أن جاءوا ذهبت ...

وأما (إن) فتكون للمجازاة ... الخ .^(٣٥)

الباب الثاني : الوجه الذي تكون فيه (أن) وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة

المصدر^(٣٦) .

الباب الثالث : الوجه الذي تكون فيه (أن) وما توصل به من أمر ونهي بمنزلة

أي . أو بمنزلة الذي .

— قال سيبويه :

« هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أي ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَنُوا بِأَصْبُورَا ۚ ﴾ زعم الخليل أنه بمنزلة أي ... وأما قوله : كتبت إليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين :

على أن تكون أن التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي

= ناحيتين : من ناحية اللفظ ، وناحية المعنى ، أما اللفظ فهما مثلان ، وإن كان لفظ هذا انقص من تلك ... أما المعنى فمن قيل أن (أن) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر ... الخ .

وههنا تنضج العلاقة بين (أن) و (أن) على وجه يفسر لنا إعادة الكلام عليها مستدركا على ما جاء في (باب الأفعال المضارعة المنصوبة) .

(٣٤٠) الكتاب ١٥٢/٣ هـ ، ١/١٤٦٥ ب .

(٣٤١) المصدر نفسه ١٥٣/٣ هـ ، ١/١٤٧٥-٤٧٩ ب .

بتفعل اذا خاطبت حين تقول : أنت الذي تفعل ، فوصلت أن بقم ، لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهها اذا خاطبت ... والوجه الآخر : أن تكون بمنزلة (أي) كما كانت بمنزلة (أي) في الأول ... الخ . «^(٣٤٦)» .

استدراك :

— قال سيبويه في استعمال (أن) في صور آخر من النظم حيث لا تكون أن التي

تنصب الفعل ، ولا تكون بمنزلة أي :

« وأما قوله عز وجل : ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وآخر قولهم : أَنِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فعل قوله : أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، ولا إله إلا الله ، ولا تكون أن التي تنصب الفعل ، لأن تلك لا يبدأ بعدها الأسماء ، ولا تكون أي ... » .

الى قوله :

« ... كما تقول : أما تقول ولكن تقول . »^(٣٤٧) .

الباب الرابع : الوجه الذي تكون فيه أن المخففة بمنزلة أن أو أن التي تنصب

الفعل .

— قال سيبويه :

« هذا باب آخر أن فيه مخففة ، وذلك قولك : قد علمت أن لا يقول ذاك ، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك كأنه قال : أنه لا يقول ، وأنت لا تفعل ... » .

ومن هذا الباب قوله :

« فأما ظننت وحسبت وقلت ورأيت ، فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها

(٣٤٨) الكتاب ٣/١٦٧-١٦٥ هـ ، ١/٤٧٩-٤٨١ ب .

قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٤/١٣٥) :

«ان قال قائل : الذي لا توصل بفعل الامر ، لا يجوز : الذي قم اليه زيد ، فلم جاز وصل أن بفعل الامر ... انها توصل بما يصير معها مصدرا ، وهو الفعل المحض ، فسواء كان امرا او خبرا ، لان المعنى الذي يراد به يحصل فيه . »

(٣٤٩) الكتاب ٣/١٦٣-١٦٥ هـ ، ١/٤٨٠-٤٨١ ب .

تكون أن التي تنصب الفعل ، وتكون أن الثقيلة ... الخ .^(٣٤١) .

النوع السادس : أم وأو حيث يكون الفعل في موضع الاسم أو مصدرا مؤولا

الباب الأول : مواضع أم وأو^(٣٤٢) .

الباب الثاني : باب أم في طلب التعيين وإفادة التسوية^(٣٤٣) .

— قال سيويه :

« هذا باب أم اذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم وذلك قولك : أزيد عندك أم

عمرو ... الخ » .

« وتقول : أضربت زيدا أم قتلته ... فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدء

بالاسم ثم أحسن ... الخ » .

— « وتقول : ما أدري أقام أو قعد ، اذا أردت : ما أدري أيهما كان ، وتقول :

ما أدري أقام أم قعد ، اذا أردت : انه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء ...

الخ .^(٣٤٤) » .

(٣٤٤) الكتاب ٣/١٦٥-١٦٩ هـ ، ١/٤٨١-٤٨٢ ب .

(٣٤٥) الكتاب ٣/١٦٩ هـ ، ١/٤٨٢ ب .

(٣٤٦) قال ابن هشام الانصاري (معني اللبيب ، ١/٤١) :

« أم على أربعة أوجه ، أحدها : أن تكون متصلة في نوعين : وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة

(التسوية) نحو (سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم) ... أو تتقدم عليها همزة يطلب بها

وبإم (التعيين) نحو : أزيد في الدار أم عمرو ... الخ .

(٣٤٧) المصدر نفسه ٣/١٦٩-١٧٢ هـ ، ١/٤٨٢-٤٨٣ ب .

(*) استطراد سيويه في الكلام على أم المنقطعة (المصدر نفسه ٣/١٧٢-١٧٥ هـ ، ١/٤٨٤-٤٨٥

ب) :

« هذا باب أم منقطعة ، وذلك قولك : أصمر وعندك أم عندك زيد ... الخ » .

الباب الثالث : باب أوفى طلب التعيين بأيّ ومنّ وهل (٣٤٨)
 — قال سيويه :
 « هذا باب أوفى ، تقول : أئيم تضرب أو تقتل ... من قبل أنك أنما تستفهم عن الاسم المفعول ، وإنما حاجتك الى صاحبك أن يقول : فلان ... الخ . » (٣٤٩)
 الباب الرابع : باب أوفى طلب التعيين بالف الاستفهام .

— قال سيويه :
 « هذا باب آخر من أبواب أوفى : تقول ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا ... الخ . »
 — « وتقول : أعاقل عمرو أو عالم ؟ وتقول : أنضرب عمرا أو تشمه ؟ تجعل
 الفاعلين والاسم بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ... الخ . » (٣٥٠) .

استدراك :

قال سيويه في التسوية بين أم وأوفى طلب التعيين باحدى أدوات الاستفهام :
 « وإذا قال : أتجلس أم تذهب ، فأم وأوفيه سواء ... الخ . » (٣٥١) .

الباب الخامس : باب أوفى غير الاستفهام .
 — قال سيويه :
 « هذا باب أوفى غير الاستفهام ، تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا ... » .

(٣٤٨) ينظر : مغني اللبيب ، ١/ ٤٣ .

وقال الرماني (شرح كتاب سيويه ٣/ ٢٠٨) :
 «باب اوفى الاستفهام بأيّ» .

(٣٤٩) الكتاب ٣/ ١٧٥-١٧٨ هـ ، ١/ ٤٨٥-٤٨٧ ب .

(٣٥٠) المصدر نفسه ٣/ ١٧٩-١٨٣ هـ ، ١/ ٤٨٧-٤٨٩ ب .

(٣٥١) المصدر نفسه ٣/ ١٨٣ هـ ، ١/ ٤٨٩ ب .

١٠ وتقول : لأصبرته ذهب أو مكث ... الخ (٣٥٦) .

القسم الثالث : ما لا ينصرف (٣٥٣)

عنوان الأبواب : باب ما ينصرف وما لا ينصرف (٣٥٤)

الباب الأول : باب أفعال اذا كان صفة (٣٥٥) .

الباب الثاني : باب أفعال اذا كان اسما وما أشبه الأفعال (٣٥٦) .

الباب الثالث : باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام (٣٥٧) .

الباب الرابع : باب أفعال منك (٣٥٨) .

الباب الخامس : باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف عما يكون على زنة أفعال وغيرها (٣٥٩) .

الكتاب ٣/ ١٨٤-١٨٧ هـ ، ١/ ٤٨٩-٤٩٠ ب .

(*) استطرده سيبويه في الكلام على (أو) التي هي الواو التي تدخل عليها همزة الاستفهام (المصدر نفسه ١٨٧/٣-١٨٩ هـ ، ١/ ٤٩١ ب) :

«هذا باب الواو التي تدخل عليها الف الاستفهام ، وذلك قولك :

وجدت فلانا عند فلان فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ... الخ .»

واستطرده بباب آخر في الكلام على (أم) التي تدخل على حروف الاستفهام (المصدر نفسه ١٨٩/٣-١٩٠ هـ ، ١/ ٤٩١-٤٩٢ ب) :

«هذا باب بيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ، تقول : أم من تقول ،

أم هل تقول ... الخ .»

(٣٥٣) منهج كتاب سيبويه ، ١٧٠ .

(٣٥٤) الكتاب ٣/ ١٩٣ هـ ، ٢/ ٢ ب .

(٣٥٦) المصدر نفسه ٣/ ١٩٤-٢٠٠ هـ ، ٢/ ٢-٤ ب .

(٣٥٧) المصدر نفسه ٣/ ٢٠٢-٢٠٠ هـ ، ٥/ ٢ ب .

(٣٥٨) المصدر نفسه ٣/ ٢٠٣-٢٠٢ هـ ، ٥/ ٢ ب .

(٣٥٩) المصدر نفسه ٣/ ٢٠٣-٢٠٢ هـ ، ٦-٥/ ٢ ب .

- الباب السادس : باب التسمية بالفعل^(٣٦٠) .
- الباب السابع : باب ما لحقته الألف المقصورة^(٣٦١) .
- الباب الثامن : باب ما لحقته ألف التانيث في الممدود^(٣٦٢) .
- الباب التاسع : باب ما لحقته الألف والنون الزائدتان^(٣٦٣) .
- الباب العاشر : باب ما لحقته الألف والنون عا لا يكون مؤنثه على فعل^(٣٦٤) .
- الباب الحادي عشر : باب ما لحقته هاء التانيث^(٣٦٥) .
- الباب الثاني عشر : باب المذكر الذي ينصرف على كل حال^(٣٦٦) .
- الباب الثالث عشر : باب فعل^(٣٦٧) .
- الباب الرابع عشر : باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل^(٣٦٨) .
- الباب الخامس عشر : باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع^(٣٦٩) .
- الباب السادس عشر : باب التسمية بالأسماء الأعجمية^(٣٧٠) .

- (٣٦٠) المصدر نفسه ٢٠٦/٣ هـ ، ٢١٠-٢١٦/٢ ب .
- (٣٦١) ينظر الرماني : شرح كتاب سيبويه ٢٢٧/٣ .
- الكتاب ٢١٠-٢١٣/٣ هـ ، ٩-٨/٢ ب .
- (٣٦٢) الكتاب ٢١٣-٢١٥/٣ هـ ، ١٠-٩/٢ ب .
- (٣٦٣) المصدر نفسه ٢١٥-٢١٦/٣ هـ ، ١٠/٢ ب .
- (٣٦٤) المصدر نفسه ٢١٦-٢٢٠/٣ هـ ، ١٢-١٠/٢ ب .
- ينظر الرماني : شرح كتاب سيبويه ٢٢٦/٣ .
- (٣٦٥) الكتاب ٢٢٠-٢٢٢/٣ هـ ، ١٣-١٢/٢ ب .
- (٣٦٦) المصدر نفسه ٢٢٠-٢٢٢/٣ هـ ، ١٣/٢ ب .
- ينظر الرماني : شرح كتاب سيبويه ٢٣٩/٣ .
- (٣٦٧) الكتاب ٢٢٢-٢٢٧/٣ هـ ، ١٣-١٥/٢ ب .
- (٣٦٨) المصدر نفسه ٢٢٧/٣ هـ ، ١٥-١٧/٢ ب .
- (٣٦٩) المصدر نفسه ٢٣٢-٢٣٤/٣ هـ ، ١٧-١٩/٢ ب .
- (٣٧٠) المصدر نفسه ٢٣٤-٢٣٥/٣ هـ ، ١٩/٢ ب .

الباب السابع عشر : باب تسمية المذكر بال مؤنث^(٣٧١) .

الباب الثامن عشر : باب تسمية المؤنث بما يكون على ثلاثة أحرف^(٣٧٢) .

الباب التاسع عشر : باب أسماء الأماكن والبلدان^(٣٧٣) .

الباب العشرون : باب أسماء القبائل والأحياء مما يضاف الى الأب والام^(٣٧٤) .

الباب الحادي والعشرون : باب أسماء القبائل^(٣٧٥) .

الباب الثاني والعشرون : باب أسماء السور^(٣٧٦) .

الباب الثالث والعشرون : باب تسمية الحروف والكلم مما لا يكون ظرفا ولا اسما

ولا فعلا^(٣٧٧) .

الباب الرابع والعشرون : باب تسمية الحروف بالظروف^(٣٧٨) .

الباب الخامس والعشرون : باب المعلوم الى قَعَال^(٣٧٩) .

الباب السادس والعشرون : باب التسمية بالأسماء المبهمة^(٣٨٠) .

المصدر نفسه ٣/٢٤٠-٢٤١ هـ ، ٢/١٩-٢٢ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٤٠-٢٤١ هـ ، ٢/٢٣-٢٢ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٤٢-٢٤٣ هـ ، ٢/٢٥-٢٣ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٤٦-٢٤٣ هـ ، ٢/٢٨-٢٥ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٥٤-٢٥٣ هـ ، ٢/٢٨-٢٩ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٥٦-٢٥٩ هـ ، ٢/٣١-٣٠ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٦٧-٢٦٩ هـ ، ٢/٣٥-٣١ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٦٧-٢٦٩ هـ ، ٢/٣٦-٣٥ ب .

المصدر نفسه ٣/٢٧٠-٢٨٠ هـ ، ٢/٣٦-٤٢ ب .

الكتاب ٣/٢٨٠-٢٨٥ هـ ، ٢/٤٢-٤٤ ب .

يبدو للباحث أن في هذا الباب ما ليس منه وهو (الكتاب ٣/٢٨٣-٢٨٥ هـ ، ٢/٤٣-٤٤ ب) :

«وسألته عن (أمس) اسم رجل»

الى قوله :

«قال :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

عجائزا مثل السعالي حمسا

- الباب السابع والعشرون : باب الظروف المهمة غير المتمكنة وما أشبهها من
الأسماء^(٣٨١) .
- الباب الثامن والعشرون : باب الأحيان (غدوة ، بكرة ، سحر ، عشية)^(٣٨٢) .
- الباب التاسع والعشرون : باب الألقاب^(٣٨٣) .
- الباب الثلاثون : باب الأسماء المركبة^(٣٨٤) .
- الباب الحادي والثلاثون : باب الأسماء المعتلة^(٣٨٥) .

وهذا قليل

ويدل على ذلك أن الباب في الاسماء المهمة اي اسماء الاشارة والضمائر والاسماء الموصولة ،
و(أمس) ليست منها ، وانما موضعها في الباب اللاحق اي (باب الظروف المهمة غير المتمكنة) فقد
اجريت مجراها حيث جاء في الكلام على (أمس) : «... تركوه على حال واحدة كما فعلوا ذلك
(بأين) وكسروه لما كسروا (غاق) ... الخ» وانما موضع أين في الباب اللاحق اي باب الظروف
المهمة غير المتمكنة .

ويبدو للباحث ان موضع الكلام على أمس في هذا الباب بعد الكلام على (اول) حيث يقول
(الكتاب ٣/٢٨٨-٢٨٩ هـ ، ١/٤٦ ب) :

«وسألت الخليل عن قوطم : مذ عام اول ...»

ونهايته :

«وسأته عن قول بعض العرب ، وهو قليل : مذ عام اول ، فقال : جعلوه ظرفا في هذا
الموضع ، فكأنه قال : مذ عام قبل عامك»

ثم يستقيم الكلام على (أمس) :

«وسأته عن أمس ... الخ»

ولم يتنبه على ذلك الناسخ في طبعة بولاق والاستاذ المحقق عبدالسلام هارون .

(٣٨١) المصدر نفسه ٣/٢٨٥-٢٩٣ هـ ، ٢/٤٤-٤٨ ب .

اضيف الى العنوان (وما أشبهها) لانه تحدث في هذا الباب عن الاسماء التي تكون ظروفًا وعن
اسماء الاصوات .

(٣٨٢) المصدر نفسه ٣/٢٩٣-٢٩٤ هـ ، ٢/٤٨-٤٩ ب .

(٣٨٣) الكتاب ٣/٢٩٤-٢٩٥ هـ ، ٢/٤٩ ب .

(٣٨٤) المصدر نفسه ٣/٢٩٦-٣٠٧ هـ ، ٢/٥٦-٤٩ ب .

(٣٨٥) المصدر نفسه ٣/٣٠٨-٣٢٠ هـ ، ٢/٦١-٥٦ ب .

الباب الثاني والثلاثون : باب التسمية بالحرف الواحد^(٣٨٦) .

القسم الرابع : الأسماء التي لا تتغير في باب الحكاية^(٣٨٧)

باب الحكاية

— قال سيويه :

« هذا باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام ، وذلك قول العرب في رجل يسمى : تأبط شراً ... فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل ان يكون اسماً ... الخ . »^(٣٨٨) .

(٣٨٦) المصدر نفسه ٣/ ٣٢٠-٣٢٦ هـ ، ٢/ ٦٤-٦١ ب .

(٣٨٧) منيع كتاب سيويه ، ١٧٠ .

(٣٨٨) الكتاب ٣/ ٣٢٦-٣٣٤ هـ ، ٢/ ٦٤-٦١ ب .

خاتمة البحث

توخى البحث الكشف عن منهج الكتاب في التقويم النحوي لوجوه تأليف الكلام ، فانضح ان ثم منها منطقيا جرى عليه صاحب الكتاب في تصنيف الأبواب وترتيبها ، فبلغ البحث حاجته وأدرك هدفه ، وكان هذا أجلاً موقعا من كل رغبة وفائدة ، فقد تطلب الباحث رد الشبهات التي اهتم بها الكتاب في نوعه واضطراب منهجه ، وهو الكتاب الذي يعد نسيج وحده ، وواحد عصره الذي بلغنا من نظرائه وأقرانه . وقد انجلى البحث أيضا عن فوائد علمية قيمة ونتائج تطبيقية مهمة :

أولاً : النتائج المنهجية .

ثانياً : النتائج العلمية .

ثالثاً : النتائج التطبيقية .

أولاً : من الناحية المنهجية انضح ان الكتاب ابتداءً بمقدمة في أنواع الكلم ومجاريه ، وأبواب الاسناد وأحواله ، ثم توالى الأبواب في تصنيف دقيق على وجه لو قدم ثان على أول منها لاختل نظامه واضطرب منهجه ، فقد بني أوله على آخره ، وتعلق ثانيه بسبب من أوله ، وقد استوفى أبواب النحو كافة ، واستوعب أساليب العرب عامة ، وزيادة في تأكيد سلامة هذا المنهج تعهد البحث في قسم التطبيق إعادة ترتيب أبواب الكتاب بابا بابا مصنفة على أقسام الاسناد ووجوه التأليف . وقد حددت مواضع الاستدراك ، وعزلت مواضع الاستطراد ، فاذا البحث في قسم التطبيق تمثيل واضح لمنهج الكتاب وبناء أبوابه على ما أراده صاحبه له .



ثانياً : في هدي منهج البحث في الكتاب الذي اعتمد التركيب والتحليل مع كشف البحث عن نتائج علمية قيمة يفاد منها في تصحيح أحكام النحو وتسمية أقسامه ومبانيه ، ويمكن تلخيص أهمها على الوجه الآتي :

١ - أوضح البحث في الفصل الأول (التقويم النحوي لأنواع التأليف) أن الكتاب عاليج أنواع الاسناد مع (الاسم المظهر التام) واستوفى أحكامه ، ثم أتم أحكام الاسناد

مع (علامات المضمرين والأسماء الناقصة ، وما يقع موقع الأسماء من الأفعال ، وما لا ينصرف ، والأسماء التي لا تتغير في باب الحكاية) .

وقد انضح هذا التقسيم في قسم التطبيق من البحث .

ونثرة هذا التقسيم :

أ - تحديد أبواب النحو التي انضح أنها تشتمل على (أبواب ما لا ينصرف) و (أبواب الأسماء التي لا تتغير في باب الحكاية) خلافا لما جاء في طبعة بولاق التي صنفّت هذه الأبواب في الجزء الثاني ، وقد شاع لدى الباحثين أنه في أبواب الصرف خاصة .

ب - أن قسمة أبواب النحويين (الأسماء المظهرة التامة) و (علامات المضمرين وسائر أقسام الأسماء الأخرى) يفيد في توضيح العلاقات الاستبدالية ، كأن تعرف مواضع استعمال المضمر بدل المظهر ، أو استعمال المصدر المؤول في موضع الاسم التام ، أو استعمال ما لا ينصرف في موضع ما ينصرف ، وهكذا ، فتتضح أحكام الكلام في مواضع الاسناد بالتقابل . ومن الجدير بالذكر أن الدرس اللغوي الحديث يعني بدراسة العلاقات الاستبدالية في (علم الدلالة)^(١) ويتنفع بها في دراسة (النحو التحولي)^(٢) .

- ٢ - أوضح البحث في الفصل الأول أيضا أن الاسناد مع الاسم المظهر التام في ثلاثة أقسام رئيسة هي :
- اسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله .
 - اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله .
 - الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة .

(١) علم الدلالة، ص ٤٨ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ٣٠١ .

ثم صنف كل قسم منها في وجوه التأليف .

وثمره هذا التقسيم :

أ - يجنب النحويين الحيرة في تصنيف (النداء) الذي تنبهوا على تفرده عن اسناد الفعل واسناد الاسم ، لأنه يعتمد الأداة ، ولكنه يجري مجرى الفعل ، كما كشف عن غموض قوهم (الحروف المشبهة بالفعل) فكيف يكون الحرف متبها بالفعل ثم يصنفونه في أبواب الابتداء أو يضمونه الى النواسخ التي يختلف تأثيرها في مدخلها فنها ما ينصب مايلعه ومنها ما يرفع وينصب وقد يقع العكس ، ولكن الكتاب أوضح أن ثمة قسما من الاسناد يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة فجمع في موضع واحد :

ب - صنف الكتاب (كان وأخواتها) و (ما ، ولات) و (أفعل التعجب) في اسناد الفعل لأنها تجري مجرى الفعل في عملها فهي ترفع وتنصب وإن اختلفت في مبانيها وأنواعها ، أما مواضعها في منحج النحاة المتأخرين فقد تناثرت على وجه لا يدرك منه اتفاقها في عملها : أي اجراءها على سمت واحد من الناحية الوظيفية .

ج - صنف الكتاب (أسماء الفاعلين والمفعولين) و (المصادر) و (الصفات المشبهة) في اسناد الفعل لأنها تعمل ، ولا يدرك ذلك بالنظر في مواضع بحثها لدى المتأخرين ، كما ضم الكتاب (أفعل التفضيل) ، وما كان مثل (امتلأ ماء) ، وما كان مثل (هو أشجع الناس رجلا) ، و (أسماء العدد) الى أبواب الصفة المشبهة ، لأنها تجري مجراها حيث تكون نكرة ، ولم يتنبه النحويون المتأخرون على هذا التصنيف الوظيفي ، فتفرقت هذه الموضوعات النحوية في مواقع مختلفة في منهجهم بالرغم من اتفاقها في العمل والتركيب اللغوي .

د - عالج الكتاب (الأفعال التي تستعمل وتلغى) بين أبواب الاشتغال لأنها تجري على سمته في تقديم الممول على عامله وهو نوع من أمثلة بناء الفعل على الاسم .

هـ - عالج الكتاب (ما لا يعمل فيه من الفعل الذي يتعدى) أي (التعليق) في نهاية

(أبواب الأفعال) ، لأنه مما يطرأ على التركيب اللغوي لاسناد الأفعال عامة ، وليس مما يختص بأفعال القلوب ، وقد درسه النحاة في (باب الالغاء والتعليق) فأوردت الظن انه مختص بهذه الأفعال خاصة .

و- صنف الكتاب أبواب (المفعول له) و (المصدر المؤكد لما هو قبله أو لنفسه) في وجه واحد هو (ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر من المصادر بعد تمام الكلام) لكونها تشترك في :

أ - كونها مصادر تنتصب بالفعل .

ب - مجيئها بعد تمام الكلام لتفسيره أو بيان حاله أو توكيده .

ولكن النحاة فرقوا بين هذه الأبواب النحوية وعالجوها في مواضع مختلفة بالرغم من اشتراكها في خواص توحدها ، فعالجوا (المفعول له) في أبواب التعدي وهو ليس منها ، وعالجوا (المصدر المؤكد لما هو قبله أو لنفسه) في أبواب المفعول المطلق ، ومن المعلوم أن المصدر المؤكد لما قبله أو لنفسه مما ينتصب باضمار فعله فلا يجري مجرى المصدر في باب المفعول المطلق حيث يذكر فعله الذي اخذ المصدر من لفظه .

ز- عالج الكتاب (الحال) في نوعين من الاسناد هما :

اسناد الفعل حيث يكون الحال مصدراً أو ما أجري مجراه .

واسناد الاسم حيث يكون الحال وصفاً أجري على معرفة ، أو مصدراً ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ، وما أجري مجراه .

ولكن النحاة عنوا بالحال الوصف ، وجعلوه الأصل ثم قاسوا الحال المصدر عليه واشتراطوا خصائص الحال الوصف فيه ، فتكلفوا له التأويل ونشأ بينهم الخلاف .

٣ - أوضح البحث في الفصل الثاني (التقويم النحوي لأنواع الكلم) ملاحظات مهمة ، أهمها :

أ - صحة القسمة الثلاثية لأنواع الكلم أي الاسم والفعل والحرف ، وان من الخطأ

التريد عليها لأنها اجريت من حيث حقيقة الكلمة في ذاتها ، وان قسمتها فيها بعد انما تجري من حيث مواقعها الوظيفية في وجوه الكلام ، فالاسم مثلا يكون (ظرفا) اذا كان غير الأول واريده به الدلالة على الزمان او المكان ، ويكون (وصفا) اذا كان مشتقا وجرى على ما قبله أو ما كان نعتا للآخر نحو مررت برجل كريم أخوه وهكذا .

ب- تنوع الاسم في أقسام وظيفية كثيرة اشتمل عليها البحث ، وقد كشف عن أنواع بعض المصادر وخصائصها التحليلية ، وحدّد بعض أقسام الاسم كالظرف واسم الفعل على غير ما نجده لدى النحاة المتأخرين وقد كشف البحث عناية الكتاب بالاسم الناقص وأنواعه .

ج- تنوع الفعل في أقسام معدودة من حيث وقوعه ، وبناءؤه ، وأزمته ، ومن حيث عمله في الأساء والمصادر ، وقد كشف البحث عن تحديد بعض الأقسام التي لا نجدها لدى النحاة المتأخرين كالفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول نكرة ، والفعل الدائم عند البصريين .

٤ - أوضح البحث في الفصل الثالث (التقويم النحوي لمستويات التأليف) أن ثمة نوعين هما : (مستوى الصواب) و (مستوى الجودة) وانهما في الكلام والشعر ، ولكن دائرة الصواب تتسع في الشعر حيث يحتمل اضطرابا ما لا يجوز في الكلام كما اتضح ان القراءات والأمثال وما اجري مجراها قد أخرج بالتخصص عن تصويب القياس النحوي فالقراءة سنة متبعة والمثل يجري على ما وضع عليه وان شذ عن القياس ، وقد اتضح للباحث ان البلاغيين أفادوا من الكتاب ولكنهم لا يستكملوا القياس منه وفاتهم بعض ما نبه عليه على ما أوضحه البحث ، فثمة فرق مثلا في التشبيه بين أن تقول : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وقولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ، حيث يكون الاعراب فيصلا بين هذا وذاك وما أشبهه .

٥ - أوضح البحث في الفصل الرابع (نظرية العوامل والتقويم النحوي) ان فكرة العوامل انما هي على سمت النظريات اللغوية التي تتسم بكونها عامة في تطبيقها على

وجوه التأليف ، وانها ذات مبدأ ينظم في مجموعة من القوانين التي تتناول العلاقات بين الكلم في أساليب الكلام وانها ذات منهج لتفسير هذه العلاقات ، وفي هدى هذه الخصائص حدد البحث العلاقات بين أنواع الكلم نحو (علاقة التفرغ) و (الطابقة) و (المخالفة) وغيرها ، ثم وقف البحث في دراسة العوامل على نتائج اهمها :

- أ - العامل في (الظرف) في أمثلة اسناد الاسم هو المبتدأ نفسه وليس الفعل ، تقول : محمد خلفك ، وفيه (خلف) انتصب على ما هو فيه أي المبتدأ وهو غيره .
- ب - العامل في (الحال) في أمثلة اسناد الاسم هو المبتدأ أيضا ، ولا يتكلف له المعنى الفعلي فيه .



ثالثا : ومن الناحية التطبيقية : كشف البحث عن الثمرات العملية الآتية :

- ١ - ان الكتاب هو أفضل ما ألف في النحو من الناحية التعليمية ، لأنه يتدرج في دراسة وجوه التأليف وبناء الأبواب في اتجاه تركيبي يكشف عن العلاقات بين أنواع الكلم في اسناد الفعل ، واسناد الاسم والاسناد الذي يعتمد الأداة حيث تنضم كل مجموعة من الأبواب في وجه واحد يشركها في خصائص واضحة فـ (المفعول له والحال والمصدر المؤكد لما قبله ولنفسه) على سمت واحد في كونها مصادر تنصب بعد تمام الكلام ، وان (التوابع) في نوعين بلحاظ التنكير والتعريف وان (الحال الوصف) في موضع بعد (مجرى نعت المعرفة عليها) لأن ما كان للنكرة صفة فهو حال للمعرفة .

وهكذا تجري الأبواب النحوية على وجه يتعلق ثنائيا بسبب من أولها اضافة الى ان هذه الأبواب التي تتوالى في أنواع وجوه التأليف المتتابعة تتناول أنواع الكلم الوظيفية ومبانيها التحليلية ، فأنت تدرس المصادر مثلا في تباع دقيق تستكمل به أنواعها كافة حيث تتعاقب الكلم على الموضع الواحد في كل باب من أبواب الكتاب ، وهكذا يتعلم قارئ الكتاب المباني التحليلية وأنواع الكلم وهو يدرس التراكم اللغوية .

والذي عليه البحث الحديث ان المتعلم يبدأ دائماً بتعلم القسمة التركيبية التي تستفرغ جميع العناصر باستبدال كلمة او صيغة باخرى .

ثم ان الكتاب قد اعتمد (الأمثلة) مادة لدراسة أحكام النحو وقواعده فالقارىء يتعرف هذه الأحكام من الموازنة بين الأمثلة فلا يتكلف لها استظهار القواعد المجردة ، ولذلك فضلّه ابن خلدون على كتب النحويين المتأخرين ، وقد امتدحه بعض المعنيين بالتعليم اللغوي من المحدثين .

٢ - اتضح للباحث ان ما يعتبر الكتاب من الغموض غالباً انما يرتد الى عدم تبين منهجه وبناء أبوابه التي أوضح البحث أقسامها وأساليبها ونهت على مواضع الاستدراك والاستطراد حيث تلبس بالأبواب الرئيسة فتورثها اللبس والغموض ، بل ان بالكتاب حاجة حتى الى علامات الترفيم التي ترفع الأشكال عن بعض نصوصه ، قال الاستاذ محمد عبد الخالق عظيمه :

« في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها ، وتعذر علي فهمها ، والتوفيق بين نصوصها ، ودفع ما بينها من تعارض ، من ذلك :

١ -

٢ - قال عن الخلف والتحت والأمام في ١/٤٠٤ : (فأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماً ، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار .)

وقال عنها ١/٤٠٧ : (وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء وكيونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم) ...^(١) .
واتضح للباحث ان سبب الاشكال عدم التنبيه على ان في قول سيبويه الآخر جملتين هما :

وأما الخلف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء .
وكيونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

(١) فهرس مكتب سيبويه ودراسة له ، ١٨ .

وَأَنَّ الجملة الثانية غير مرتبطة بالاولى التي ذكرت ههنا ، وانما تشير الى جملة متقدمة

في الموضع نفسه وهي :

«واعلم ان هذه الحروف بعضها أشد تمكنا في ان يكون اسما من بعض : كالقصد والنحو ، والقبل ، والناحية » .

وعندئذ لا تعارض ولا إشكال ، لأنه يشير بقوله (تلك) الى القصد ، والنحو ، والقبل ، والناحية ، فهي التي تكون في كينونتها أساء أكثر وأجرى في كلامهم .

وقد وقف الباحث على أمثلة غير قليلة مما كان لعدم مراعاة علامات الترقيم أو عدم فصل فقرات الكلام أثر في اللبس والغموض الذي يشكو منه الدارسون^(١) .

٣ - كشف البحث عن بعض الأوهام التي وقعت في تحقيق الكتاب وقد اشير اليها في مواضعها من البحث .

وهذه النتائج المنهجية والعلمية وبعض الثمرات التطبيقية التي تمخض عنها البحث في دراسة التقويم النحوي للتأليف في الكتاب تدعو المعنيين بالحفاظ على سلامة اللغة العربية الى توجيه الأنظار الى الافادة من منهجه وطريقته في دراسة النحو وتعلمه ، والصواب أن يعنى بتدريسه في المراحل المتقدمة ليكون المرجع الأول لدى طلاب اللغة عامة والنحو خاصة ، فهو الانجاز الحضاري الذي يمثل جهود الرعيل الأول من النحاة العرب وقد حفظ أساليب العربية واستوفى أحكام النحو ، حتى قيل : انهم يقولون فيمن يترجمون سيرته وعلمه في النحو ، هل يقرأ الكتاب ؟ فيقال : لا ، فيقولون : اذاً لا يعرف شيئاً ، اللهم وفقنا الى خدمة الكتاب وتيسير الافادة منه ليكون سبيلا سويا الى خدمة لغة القرآن الكريم ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه انيب .

1 — James said (A DIFFICULT PASSAGE IN SIBAWAYHI, 239): "The Kitab of SIBAWAYHI, the Foundation head of Arabic grammer, has always pre sented numerous difficulties to those who would master it, both Arabs and western orientaliests alike " .

المصادر والمراجع

أولا - الكتب المخطوطة

- ١ - تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، ابن خروف ، علي بن محمد بن علي ، مصوَّرة نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الرقم (٥٣٠ نحو تيمور) .
 - ٢ - شرح عيون كتاب سيبويه ، القرطبي ، نصر بن هارون . مصوَّرة مكتبة المتحف البريطاني ، لندن (Quart,31) رقم (١١٥٦١) .
 - ٣ - شرح كتاب سيبويه ، الرَّماني ، علي بن عيسى . مصوَّرة معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، الرقم (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ نحو) .
 - ٤ - شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ابو سعيد الحسن بن عبدالله . مصوَّرة نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الرقم (٥٢٨ نحو تيمور) .
 - ٥ - شرح كتاب سيبويه ، الصفَّار ، القاسم بن علي الأنصاري البطلبيوسي . مصوَّرة معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، الرقم (١٠٦ نحو المغرب) .
 - ٦ - كتاب نقض ابن ولاد على ردِّ المبرد على سيبويه في الكتاب ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي :-
نسخة خطية في مكتبة المتحف العراقي ببغداد ، الرقم (١٣٥٢)^(٥٥) .
 - ٧ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ، الشَّتمري ، يوسف بن سليمان مصوَّرة معهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة ، الرقم (٢١٤ نحو المغرب) .
- (**) شاعت النسخة المذكورة بعنوان (الانصار لابن ولاد) . ينظر القنْضَب (المقدمة) ٩٤/١ و ٩٥ . ميبويه امام النحاة في آثار الدارسين ، ١/ ٤٤ .

ثانيا - الكتب المطبوعة :

- ١ - أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبدالقادر حسين ، مصر : دار نهضة مصر ، سنة الايداع بدار الكتب ١٩٧٥ م .
- ٢ - أساس النحو ، الموسوي ، علي بن محمد . طهران : ساري ارديشيت ، ١٣٨٥ هـج .
- ٣ - أسرار البلاغة ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن . (تحقيق : محمد بن عبدالعزيز النجار) القاهرة : ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٤ - اصول التفكير النحوي ، الدكتور علي أبو المكارم . ليبيا : منشورات الجامعة الليبية ، ١٣٩٢ هـج - ١٩٧٣ م .
- ٥ - الاصول في النحو ، ابن السراج ، أبو بكر . (تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي) . النجف الأشرف : مطبعة النعمان ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م (الجزء الأول) .
- ٦ - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، الدكتور نايف خرما الكويت : كتب التمهيد بتاريخ ١٩٧٨ م .
- ٧ - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور فاضل الساقى ، القاهرة : مطبعة الخانجي ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٨ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، (تحقيق : محمد محيي الدين) ، ط ١٤ .
- ٩ - الايضاح في علل النحو ، الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن . (تحقيق : الدكتور مازن المبارك) ، ط ٢ ، بيروت : ١٩٧٣ م .
- ١٠ - الايضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني . (هامش على كتاب شرح السعد للتنازاني) ، ج ٢ مصر : بولاق ١٣١٨ هـج .

- ١١- البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن ، الزمלקاني ، كمال الدين عبدالواحد (تحقيق الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب) . (بغداد : رئاسة ديوان الأوقاف ، احياء التراث الاسلامي ، ١٩٧٤ م .
- ١٢- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة . (تحقيق : السيد أحمد صقر) مصر : دار احياء الكتب العربية ، المقدمة بتاريخ ١٩٥٤ م .
- ١٣- التبيان في اعراب القرآن ، العكبري ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين ، (تحقيق : علي محمد البجاوي) مصر : منشورات عيسى البابي ، تاريخ الايداع بدار الكتب ، ١٩٧٦ م .
- ١٤- تحصيل عين الذهب ، الشتري ، يوسف بن سليمان . (حاشية على الكتاب ، مطبعة بولاق ، ١٣١٦ هـج) .
- ١٥- تطور الدرس النحوي ، الدكتور حسن عون . مصر : منشورات معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ م .
- ١٦- التطور النحوي للغة العربية ، براجستراسر . (محاضرات عني بطبعها : محمد حمدي البكري) مصر : ١٩٢٩ م . مصوّرة في مكتبة الدراسات العليا بجامعة بغداد بالرقم ٨٠٥١ .
- ١٧- التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدكتور عبدالسلام المسدي . ليبيا : الدار العربية للكتاب ، ١٩٨١ م .
- ١٨- الجني الداني في حروف المعاني ، المرادي ، حسن بن قاسم . (تحقيق طه محسن) بغداد : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ م .
- ١٩- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ، الصّبّان ، محمد بن علي . مصر : دار احياء الكتب العربية .
- ٢٠- حاشية يس على شرح التصريح ، يس بن زين الدين العليمي (ضمن كتاب شرح التصريح على التوضيح) مصر : دار احياء الكتب العربية .
- ٢١- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، البغدادي ،

- عبدالقادر بن عمر . مصر : المطبعة الميرية ، الطبعة الاولى ، بولاق .
- ٢٢ - الخصائص ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان . (تحقيق : محمد علي النجار) ، ط ٢ . بيروت : دار الهدى للطباعة والنشر ، تاريخ المقدمة ١٩٥٢ م .
- ٢٣ - الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، الدكتور مهدي المخزومي . بغداد : مطبعة الزهراء ، ١٩٦٠ .
- ٢٤ - الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، الدكتور أحمد نصيف الجنابي . العراق : دار التراث ، ١٩٧٨ م .
- ٢٥ - دراسات في العربية وتاريخها ، الشيخ محمد الخضر حسين . دمشق : المکتب الاسلامي ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٢٦ - دراسات في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ م .
- ٢٧ - دلائل الاعجاز ، الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن . (تحقيق : محمد رشيد رضا) . القاهرة : مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ١٩٦٠ م .
- ٢٨ - ذم الخطأ في الشعر ، ابن فارس . (ذيل كتاب الكشف عن مساوئ شعر المتنبي لابن عبد) القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٤٩ هـ .
- ٢٩ - الرمازي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، الدكتور مازن المبارك . دمشق : مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٣ م .
- ٣٠ - سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد (تحقيق : عبد المتعال الصعيدي) القاهرة : مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح وأولاده ، ١٩٦٠ م .
- ٣١ - سيبويه امام النحاة ، علي النجدي ناصف . مصر : طبع ونشر مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٣٢ - سيبويه امام النحاة في آثار الدارسين ، كوركيس عواد . بغداد : مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٨ م .

- ٣٣- سيبويه حياته وكتابه ، الدكتور أحمد أحمد بدوي . مصر : مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، الطبعة الثانية بدون تاريخ . (الطبعة الاولى فصلة في صحيفة دار العلوم ، يناير ١٩٤٨ م) .
- ٣٤- سيبويه حياته وكتابه ، الدكتور خديجة الحديثي . (من الأبحاث المقدمة لمهرجان الربيع الثالث ١٩٧٤ م) بغداد : منشورات وزارة الاعلام ، ١٩٧٥ م .
- ٣٥- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، الدكتور أحمد مكى الأنصاري . مصر : توزيع دار المعارف ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ٣٦- الشاهد واصل النحول في كتاب سيبويه ، الدكتور خديجة الحديثي . الكويت : مطبعة مقهورى ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٣٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منج السالك الى ألفية ابن مالك) ، الأشموني . (ضمن كتاب حاشية الصبّان) مصر : دار احياء الكتب العربية .
- ٣٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، بهاء الدين (تحقيق : محمد محيي الدين) ط ١٤ . (مصر : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ٣٩- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهرى . مصر : دار احياء الكتب العربية .
- ٤٠- شرح السعد على تلخيص الفتاح (مختصر التفازاني) ، سعد الدين التفازاني . مصر : بولاق ، ١٣١٨ هـ .
- ٤١- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، جمال الدين محمد . (تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري) بغداد : وزارة الأوقاف - احياء التراث الاسلامي ، ١٩٧٧ م .
- ٤٢- شرح كتاب الكافية في النحول ابن الحاجب ، الرضى ، محمد بن الحسن . بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .

- ٤٣- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لمسكري ، أبو أحمد الحسن . (تحقيق : عبدالعزيز أحمد) مصر : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٦٣ م .
- ٤٤- شرح الفصل ، ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي . بيروت : عالم الكتب .
- ٤٥- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس . (تحقيق : مصطفى الشوعي) ، بيروت : ١٩٦٤ م .
- ٤٦- الضرورة الشعرية دراسة اسلوبية ، السيد ابراهيم محمد . بيروت : دار الأندلس ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ م .
- ٤٧- طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن . (تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم) : مصر : دار المعارف ، ١٩٧٣ م .
- ٤٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، الدكتور الدجني ، فتحي عبدالوهاب . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٤ م .
- ٤٩- عبدالقاهر الجرجاني بلاغته ونقله ، الدكتور أحمد مطلوب . بيروت : ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٥٠- علم الدلالة ، جون لاينز . (ترجمة : مجيد عبدالحميد الماشطة وجماعة) البصرة : جامعة البصرة ، ١٩٨٠ م .
- ٥١- العوامل المائة ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبدالرحمن . (ضمن جامع المقدمات لطاهر خوشنويس) طهران : ١٣٧٩ هـ .
- ٥٢- عيسى بن عمرو الثقفي نحوه من خلال قراءته ، صباح عباس السالم . بيروت : مؤسسة الأعلمي ، ١٩٧٥ م .
- ٥٣- الفعل زمانه وأبنيته ، الدكتور ابراهيم السامرائي . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .
- ٥٤- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، محمد عبدالخالق عضية . مصر : مطبعة السعادة ، الطبعة الاولى ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- ٥٥ - في علم اللغة العام ، الدكتور عبدالصبور شاهين . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ م .
- ٥٦ - في النحو العربي قواعد وتطبيق على النهج العلمي الحديث ، الدكتور مهدي المخزومي . مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى البابي ، ط ١ ، ١٩٦٦ م .
- ٥٧ - قضايا اللغة والنحو ، على النجدي ناصف . القاهرة : ١٩٥٧ م .
- ٥٨ - القواعد الكلية والاصول العامة للنحو العربي ، الدكتور غريب عبدالمجيد نافع . مصر : مكتبة الأزهر ، ١٩٧٥ م .
- ٥٩ - الكتاب ، سيبويه ، ابوبشر عمرو . مصر : بولاق ، ١٣١٦ هـ .
- ٦٠ - الكتاب ، سيبويه ، ابوبشر عمرو . (تحقيق : عبدالسلام محمد هارون) مصر : مطابع دار القلم ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٦١ - كتاب ارسطوطاليس في الشعر . (ترجمة : الدكتور شكري محمد عياد) القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ م .
- ٦٢ - كتاب الحدود في النحو ، الرماني ، أبو الحسن علي بن عيسى . (ضمن رسائل في اللغة والنحو) (تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب) .
- ٦٣ - كتاب سيبويه وشروحه ، الدكتور خديجة الحديثي . بغداد : مطابع دار التضامن ، الطبعة الاولى ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٦٤ - كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، العلوي ، يحيى بن حمزة بن علي . مصر : دار الكتب الخديوية ، ١٩١٤ م .
- ٦٥ - كتاب في اصول اللغة ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الدورة ٢٩ - ٣٤ . (أخرجه محمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين) مصر : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٦٦ - كتاب القطع والاثنايف ، أبو جعفر النحاس . (تحقيق : الدكتور أحمد خطاب العم) بغداد : وزارة الأوقاف ، احياء التراث الاسلامي ، ١٩٧٨ م .

- ٦٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، الحاجي خليفة . بغداد : منشورات مكتبة المثنى (أوفست) .
- ٦٨- اللغة ، فندريس . (تعريب : عبدالحמיד الدواخلي ومحمد القصاص) مصر : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٦٩- اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان . مصر : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٥٨ م .
- ٧٠- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان . مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م .
- ٧١- مجالس العلماء ، الزجاجي ، أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق . (تحقيق : عبدالسلام هارون) . الكويت : ١٩٦٢ م .
- ٧٢- مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، ابو علي الفضل بن الحسن . (تحقيق : هاشم الرسوقي) ، المجلد الخامس . بيروت : احياء التراث العربي ، ١٣٧٩ ق - ١٣٣٩ ش .
- ٧٣- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، الدكتور عبدالرحمن السيد . مصر : توزيع دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨ م .
- ٧٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي . مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى الباي ، ط ٢ ١٩٥٨ م .
- ٧٥- المدارس النحوية ، الدكتور شوقي ضيف . مصر : دار المعارف ، ١٩٦٨ م .
- ٧٦- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي . الرياض : عمادة شؤون المكتبات في جامعة الرياض ، ١٤٠١ هـ .
- ٧٧- مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، عبدالرحمن المغربي . (قوبل بمعرفة لجنة من العلماء) مصر : المطبعة التجارية الكبرى .
- ٧٨- معاني القرآن ، الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد . (تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم) . بيروت : عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م .

- ٧٩- المعجم الفلسفي ، مراد وهبة وجماعة . مصر : الطبعة الثانية ، ١٩٧١ م .
- ٨٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري . (تحقيق : محمد محيي الدين) القاهرة : مطبعة المدني بدون تاريخ .
- ٨١- مفتاح العلوم ، السكاكبي ، أبو يعقوب يوسف . مصر : مطبعة ومكتبة مصطفى الباني ، ط ١ ، ١٩٣٧ م .
- ٨٢- الفصل في تاريخ النحو العربي ، الدكتور الحلواني ، محمد خير . الجزء الأول : قبل سيويه . بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩ م .
- ٨٣- المفتضب : المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد . (تحقيق : محمد عبدالحالوق عضية) بيروت : عالم الكتب .
- ٨٤- المفتصد في شرح الايضاح ، الجرجاني ، عبدالقاهر بن عبد الرحمن . (تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان) بغداد- منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٢ م .
- ٨٥- المقرب ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن . (تحقيق : الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري) بغداد : مطبعة العمانى ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـج- ١٩٧٢ م .
- ٨٦- مناهج البحث في اللغة ، الدكتور تمام حسان . مصر : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٥٥ م .
- ٨٧- من أسرار اللغة ، الدكتور ابراهيم أنيس . مصر : مكتبة الانجلو مصرية ، ط ٤ ، ١٩٧٢ م .
- ٨٨- من أعلام البصرة سيويه هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه ، الدكتور صاحب أبو جناح . (من الأبحاث المقدمة الى مهرجان المربد الثالث ١٩٧٤ م) بغداد : منشورات وزارة الاعلام ، ١٣٩٤ هـج- ١٩٧٤ م .
- ٨٩- من بلاغة القرآن ، الدكتور أحمد بدوي . مصر : ١٩٥٠ م .
- ٩٠- النطق : الشيخ محمد رضا المظفر . بغداد : مطبعة حسام ، ط ٤ ، ١٩٨٢ م .

- ٩١- منطق اللغة نظرية عامة في التحليل اللغوي ، الدكتور ياسين خليلي بغداد - ١٩٦٧ م .
- ٩٢- المنطق وفلسفة العلوم ، بول موى . (ترجمة الدكتور فؤاد زكريا) مصر : دار النهضة .
- ٩٣- المنطلقات التأسيسية والفنية الى النحو العربي ، الدكتور عفيف دمشقية . بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٧٨ م .
- ٩٤- المنهج العلمي وتفسير السلوك ، محمد عماد الدين اسماعيل . القاهرة : ١٩٦٢ م .
- ٩٥- النحو العربي نقد وبناء ، الدكتور ابراهيم السامرائي . بيروت : دار الصادق ، التقديم بتاريخ ١٩٦٨ م .
- ٩٦- نحو الفعل ، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري . بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٩٧- نزهة الألباء في طبقات الادباء أي النحاة ، الأنباري . أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ، مصر : ١٢٩٤ هـج .
- ٩٨- النقد الأدبي الحديث ، الدكتور محمد غنيمي هلال . بيروت : دار العودة ١٩٧٣ م .
- ٩٩- نظرية المعنى في النقد الأدبي ، الدكتور مصطفى ناصف . مصر : دار القلم ، ١٩٦٥ م .
- ١٠٠- النواسخ في كتاب سيبويه ، الدكتور حسام سعيد النعمي . بغداد : دار الرسالة للطباعة ، ١٩٧٧ م .
- ثالثا- الرسائل الجامعية :
- ١ - الأساليب الانشائية في كتاب سيبويه ، شامل راضي عفارة الزبيدي ، رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ م .

- ٢ - التوايح في كتاب سيبويه ، الدكتور عدنان محمد سلمان . رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٥ م .
- ٣ - الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ، الدكتور عبدالوهاب العدواني رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ م .
- ٤ - الظروف في اللغة العربية ، الدكتور العليبي ، موسى بني ، رسالة جامعية على الآلة الكاتبة . جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- ٥ - الكسائي امام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية ، عمر ابراهيم مصطفى . رسالة جامعية على الآلة الكاتبة ، مكتبة دار العلوم الرقم ١٩٣/١٩٧٥ .
- ٦ - مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، كريم سلمان الحمد . رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، مكتبة دار العلوم ١٩٨٠ .
- ٧ - مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين ، محمد فرج عيد . رسالة جامعية على الآلة الكاتبة ، مكتبة دار العلوم ٣/١٩٦٨ م .
- ٨ - منهج البحث النحوي عند عبدالقاهر الجرجاني ، محمد كاظم البكاء . رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ، جامعة بغداد ١٩٨٠ م .

رابعا - الحوليات والمجلات :

- ١ - حوليات الجامعة التونسية ، تونس : الجامعة التونسية العدد الحادي عشر ، ١٩٧٤ م : كتاب سيبويه بين التعقيد والوصف ، عبدالقادر المهيوي ، ١٢٥ - ١٣٩ .
- ٢ - حوليات دار العلوم ، القاهرة : كلية دار العلوم العدد السادس ، ١٩٧٨ م : (كان) بين أيدي النحويين ، الدكتور محمود شرف الدين ، ١١٣ - ١١٩ .

٣ - الثقافة الأجنبية (الاسلوب وعلاقة اللغة بالأدب) ،
بغداد : دار الجاحظ للنشر .

السنة الثانية ، العدد الأول ، ١٩٨٢ :

مفهوم الاسلوب ، رولف ساندل (ترجمة : لمياء عبد الحميد الغاني) ٧٥ - ٧٨ .
مسألة التقويم الجمالي ، يوجين شيمونيك (ترجمة : د. حسين جمعة)

١٩٢ - ١٩٤ .

٤ - الرابطة مجلة فكرية ،

النجف : جمعية الرابطة الأدبية

السنة الاولى ، العدد ٣ ، ١٩٧٣ :

كيف عرض سيويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة ،

الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ٦١ - ٧٧ .

٥ - اللسانيات مجلة في علم اللسان البشري ،

الجزائر : معهد العلوم اللسانية والصوتية ، جامعة الجزائر

العدد الرابع ، ١٩٧٣ م :

مدخل الى علم اللسان الحديث (٤)

أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية ،

عبدالرحمن الحاج صالح ، ١٧ - ٧٦ .

٦ - مجلة كلية الدراسات الاسلامية ،

بغداد : كلية الدراسات الاسلامية

العدد الخامس : ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م :

الجملة العربية ، الدكتور فاضل السامرائي ، ٢٤٥ - ٢٦٨ .

٧ - مجلة المعرفة ،

القاهرة : عبدالعزيز الاسلامبولي

السنة الثانية ، العدد الثاني ، ١٩٣٢ م :

القواعد الجديدة في العربية ، الدكتور مصطفى جواد ، ١٧٣ - ١٧٦ .

خامسا - المراجع الأجنبية :

- 1 — A Difficult Passag in Sibawayhi, James A. Bellamy, University of Michigan. Jaos 88 (1968), 239—243.
- 2 — “Twenty Dirhams” in The Kitap of Sibawaihi, M. G. Carter. BSOAS 35 (1972), 485—496.

2. The study has defended the validity of the classification of the parts of speech into nouns, verbs, and prepositions, The study has also dealt with the sub-divisions of words which are the result of the functions of the words in the structure.

3. The study has shown that levels of structures are of two types: level of correctness (correct and incorrect), and level of rhetorci (good and bad). Speech and poetry have their own evaluation for distinguishing between those levels.

4. The study has dealt with types of relation among words within the scope of the theory of grammatical effect. It has revealed the points of view of earlier grammanians and Sibawaihi in particular of some of those reasons (Al-awamil) and their effects.

5. The study has shown that the reason of Al-Kitab ambiguity, is mostly related to the methods of its writing and arranging its phrases such a misunderstanding can be noticed in ‘Bulag’s edition’ and ‘‘Abul Salam Haroon’s edition’’. They have fallen into some imaginations.

6. Finally, the study emphasis the significance of Al-Kitab in studying Arab grammar for the logical classification of its chapters in addition to the numerous examples used in it.

Dr. M. K. Al- Bakka

Irag—Najaf

2. Grammatical evaluation of the kinds of words : This chapter deals with the main kinds which are three, then it detailed the words in the other kinds.

3. Grammatical evaluation of the levels of structure: This chapter deals with the levels of the style in Al-Kitab, which are of two kinds: the level of correctness and the level of rhetoric in speech and poetry.

4. Theory of Grammaticl Effect: This chapter deals with the effect of some words on the other (power of words). It also shows the kinds of reasons (Al-Awamil) and their effect on styles.

The Second Part (Practice):

In this part the researcher has re-arranged the chapters of Al-Kitab according to kinds of structure. he has identified the chapters and subsidiary contents (Al-istdrak) in the main text, where the extra informations (Al-istdrad) has been placed in the foot- notes.

The researcher depended on rare manuscripts in dealing with Al-Kitab. It is to be noted that Al-Sirafi's study was the most detailed and sufficient one, yet the researcher has referred to the other mentioned studies and some other references. However, this research has arrived at the following results after detailed study of Al-Kitab:

1. The study has shown that Al-Kitab starts with an introduction, then chapters cotinued in a logical sequence. Each group of chapters are located into a special style which has its own linguistic structure. The style has been classiffied into the following three kinds:

- Verb structures,
- Noun structures,
- Structures based on language particles as in “oh Mohammed”, “How many dirhams do you have?” etc..

The Method of Sibawaihi's Kitab IN The Grammatical Evaluation by M. k. AL- Bakka

Al kitab is the gist of the thinking of the earliest Arab grammarians. It has its own unique method of arranging its chapters, which differs from the arrangement of the other grammar books method. The Kitab was set upon (Chapters), and each chapter included (Arab's Sayings). It also deals with grammar and rhetoric.

Earliest and contemporary grammarians have not identified on special method of research in which Al- Kitab was written. Some think that it has no special method. A few defended its method.

The researcher has revealed the methods of research of Al- Kitab by studying the method of grammatical research used by Sibawaihi which is both sythetic and analytic. The researcher has shown the method in which the chapters of Al-Kitab was written and arranged. However, the thesis is divided into two:

The First Part (The Study) :

It consists of four chapters

1. Grammatical evaluation of the kinds of structures: This chapter deals with the chapters of Al- Kitab and classifies them according to structures.

الفهرس التفصلي لمنهج كتاب سبويه
« قسم الدراسة »

فهرس الفصل الأول - المبحث الأول

(تصنيف أبواب النحو في كتاب سيبويه) - أبواب الاسناد مع المظهر التام^(١) -

* أنواع الاسناد الثلاثة

أولاً - اسناد الفعل وما يعمل عمله^(٢) :

(الأول) - ما يرتفع وما يتنصب بالفعل المظهر ، وما يعمل عمله :

- الفعل وما يعمل عمله ٣٩ - ٤٣

(الأفعال التامة ، الأفعال الناقصة ، ما ، لا ، لات ، أفعل التعجب)

- أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفات المشبهة ٤٣ - ٤٦

(اسم الفاعل ، اسم المفعول ، المصادر ، الصفة المشبهة ، ما يعمل عمل الصفة المشبهة - أفعل التفضيل ، الفعل اللازم الذي أنفذ الى مفعول نكرة ، ما كان مثل : هو أشجع الناس رجلاً ، أساء العدد -)

(١) ههنا أبواب النحو في كتاب سيبويه التي عاجلت الاسناد مع (الاسم المظهر التام) . أمّا أبواب

النحو الباقية في كتاب سيبويه فقد عاجلت الاسناد مع (غير الاسم المظهر التام) ، وهذه الأنواع الأخرى على ما جاءت في ترتيب أبواب الكتاب هي :

١ - الضمائر .

٢ - الاسم الناقص (ما كان بمعنى الذي) .

٣ - ما لا ينصرف .

٤ - الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام (الحكاية) .

انظر في : فهرس الفصل الثاني - المبحث الأول (أنواع الكلم) .

(٢) انظر في مخطط ترتيب أبواب الكتاب في اسناد الفعل وما يعمل عمله ٥٩

٥٩ - ٣٨ أسماء الأفعال	-
٤٩ - ٤٧ التنزع	*
٥٢ - ٤٩ الاشتغال	*
٥٤ - ٥٢ البديل	*
٥٦ - ٥٤ عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى	*
٥٧ - ٥٦ ترك أعمال الفعل (التعليق)	*

* * *

(الثاني) - ما ينتصب بالفعل المضمر :

٦٣ - ٦١ اضممار الفعل المستعمل اظهاره	-
 الأساء في الأمر والنهي ، المصادر وما اجري مجراها من المشتقات	

٦٧ - ٦٣ اضممار الفعل المتروك اظهاره	-
 الأساء في الأمر والنهي وما اجري مجراها ، الأساء في غير الأمر والنهي ، المصادر وما اجري مجراها) .	

* * *

	(الثالث) - ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر مما يكون من المصادر وما اجري مجراها بعد تمام الكلام :	
٧٢ - ٦٨	

	- المفعول له .	
	- الحال اذا كان مصدرا وما اجري مجراه .	
	- التوكيد لما قبله والتوكيد لنفسه .	
	ثانيا - اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله :	
٧٥ - ٧٣ (الأول) - ما ينتصب من الأماكن والوقت في باب الابتداء	
٧٦ - ٧٥ (الثاني) - الجر بالاضافة	
٧٦ (الثالث) - التوابع	

- (الرابع) - ما ينتصب من الحال اذا كان وصفا للمعرفة المبينة على مبتدأ ٨٢ - ٨٥
- ما شأنك قائماً .
 - هذا عبدالله منطلقاً ، هو زيدٌ معروف ، أخوك عبدالله معروف .
 - هذان رجلان وعبدالله منطلقين .
 - فيها عبدالله قائماً .
 - هذا من أعرف منطلقاً .
- (الخامس) - ما ينتصب على الحال وغيره لأنه لا يصح ان يكون وصفا لما قبله ٨٥ - ٨٩
- هذا أول فارس مقبلاً .
 - مرتت بكل / ببعض قائماً .
 - هذا راقودٌ خلا (التمييز) .
 - هو ابن عمي دنيأً . وهو جاري بيت بيت .
 - هذا قائماً رجلاً .
 - فيها زيد قائماً فيها .
- (السادس) - ما يبنى على المبتدأ اذا كان هو هو مثل : زيدا أخوك . . . ٨٩ - ٩١

- ثالثاً - الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة : . . . ٩١ - ٩٦
- (الأول) - الحروف الخمسة (إن وأخواتها) .
 - (الثاني) - كم وما اجري مجراها .
 - (الثالث) - النداء .
 - (الرابع) - لا النافية للجنس .
 - (الخامس) - الاستثناء .

فهرس الفصل الأول - المبحث الثاني

(موازنة أبواب النحو في كتاب سيبويه بمنهاج النحاة المتأخرين)^(١)

أولا - اسناد الفعل وما يعمل عمله :

(الأول) - ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر ، وما يعمل عمله :

١٠١ - ٩٩

١٠٢ - ١٠١

١٠٣ - ١٠٢

١٠٧ - ١٠٣

الملاحظة الاولى : النواسخ

الملاحظة الثانية : المشبهات بليس

الملاحظة الثالثة : أفعل التعجب

الملاحظة الرابعة : الصفة المشبهة وما يعمل عملها :

- أفعل التفضيل (اقترانه بالألف واللام والاضافة ، مسألة الكحل) .

- الفعل اللازم الذي أنفذ الى مفعول نكرة .

- ما كان مثل : هو أشجع الناس رجلا .

- أسماء العدد .

الملاحظة الخامسة : أبواب التنازع ، والاشتغال ، والبدل ١١٠ - ١٠٧

الملاحظة السادسة : عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى والتعليق ١١١ - ١١٠

الملاحظة السابعة : أسماء الأفعال .

(١) اجريت الموازنة على هيئة ملاحظات روحية في ترتيبها أنواع الاسناد ووجوه التأليف .

- (الثاني) ما ينتصب بالفعل المضمر : ١١١ - ١١٤
- الملاحظة الاولى : موضوع اضمار الفعل .
- الملاحظة الثانية : تمييز الأسماء من المصادر .
- الملاحظة الثالثة : تمييز الأسماء في الأمر والنهي من غيرهما .
- الملاحظة الرابعة : تنبيه الأمر والنهي في التحذير مثل آياك والأسد . والنجاء النجاء .
- الملاحظة الخامسة : المصادر في اضمار الفعل المتروك اظهاره ومعالجتها في (باب المفعول المطلق) .
- (الثالث) - ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر عما يكون من المصادر وما يجري مجراها بعد تمام الكلام :
- الملاحظة الاولى : تصنيف النحاة المتأخرين للمفعول له ، والحال المصدر ، والمصدر المؤكد لنفسه ولما قبله ١١٥
- الملاحظة الثانية : منهج دراسة الحال اذا كان مصدرا او اذا كان وصفا ... ١١٦ - ١١٩
- الحال اذا كان معرفة .
- صاحب الحال اذا كان نكرة .
- الملاحظة الثالثة : منهج دراسة المصدر المؤكد لنفسه والمؤكد لما قبله ١١٩
- الملاحظة الرابعة : ما ينصب من المصادر التي تلتبس بالأسماء ١٢٠ - ١٢٢
- إما سمناً فسمين
- أما العلم فعالم بالعلم .
- أما العلم فعالم بالعلم .
- أما عالماً فعالم .
- أما العبيد فذو عبيد .
- أما البصرة فلا بصرة لك .
- (ثانيا اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله)

(الأول) - بناء الأماكن والأوقات على المبدأ ١٢٢ - ١٢٣ *

(الثاني) - جَرّ الأسماء بالاضافة ١٢٣ *

(الثالث) - التوابع :

الملاحظة الاولى : تصنيف النعت ، والمعطف ، والبدل بلحاظ النكرة والمعركة (البديل

الذي يعتمد الأداة) ١٢٣ - ١٢٥ *

الملاحظة الثانية : النعت السببي ١٢٥ - ١٢٦ *

- اسم الفاعل واسم المفعول مثل : مورت برجلٍ (ضاربُ أبوه رجلاً) .

- الصفة المشبهة مثل : مورت برجلٍ (حَسَنُ أبوه) .

- الأسماء التي تتوَل بالصفة مثل : مورت بسرجٍ (جَرَّ صَفَتَهُ)

- الأسماء المركبة مثل : مورت برجلٍ (خَيْرُ مِنْهُ أبوه) .

- الأسماء المفردة التي لا تتوَل بصفة مثل : مورت بحية (فَرَّاحُ طَوْحُها) .

الملاحظة الثالثة : التوكيد وعطف البيان .

* * *

(الرابع) - ما يتعصب على الحال لأنه وصف للمعرفة المبينة على المبدأ : ١٢٦ - ١٢٩ *

- المبدأ من أسماء الاستفهام مثل : ما شأنك قائماً ؟

- المبدأ إذا كان نكرة عطفت عليه معرفة مثل : هذان رجلاَن وعبدالله منطلقين .

- المبدأ اسم مبهم والمبني عليه يصح ان يكون صفة مثل : هذا الرجلُ منطلقاً .

- المبدأ اسم مبهم أو غير مبهم والمبني عليه ظرف مثل : فيها عبدالله قائماً .

- الخبر بمنزلة الذي في المعرفة مثل : هذا مَنْ أعرف منطلقاً .

الملاحظة الاولى : لم يجز النحاة المتأخرون على هذا التصنيف الدقيق .

الملاحظة الثانية : الحال الموكدة لمضمون الخبر مثل : هو زيدٌ معروفٌ ، وهو الحقُّ بيناً

- (الخامس) - ما ينتصب على الحال وغيره ؛ لأنه لا يصح ان يكون وصفا لما قبله : ١٢٩
- الاسم النكرة مثل : هذا لؤلؤ فارس مقبل / مقبلاً .
 - المعرفة التي لا تكون صفة ولا توصف مثل : مررت بكل قائماً .
 - الاسم الجوهري (التمييز) مثل : هذا راقودٌ خلاً .
 - المصدور وما كان يميزه مثل : هو ابن عمي دنياً ، وهو جاري بيت بيت .
 - الصفة المتقدمة على للموصوف مثل : هذا قائماً رجلاً .
 - ما يثنى من الظرف المستقر توكيداً مثل : فيها زيد قائماً فيها .
- الملاحظة الاولى : تصنيف النحاة هذه الأبواب في مواضع متفرقة .
- الملاحظة الثانية : غياب تكوين الصورة الواضحة عن حكمها النحوي عند النحاة المتأخرين .



- (السادس) - بناء ما هو على المبتدأ ١٣٠ - ١٣٢
- الابتداء
 - المبتدأ الذي خبره ظرف وما أشبهه مثل : فيها عبدالله .
 - اضممار الخبر مثل : لولا عبدالله لكان كذا وكذا .
 - اضممار المبتدأ مثل : عبدالله ورثي .
- الملاحظة الاولى : أنواع الخبر (زمان ، مكان ، هو هو) .
- الملاحظة الثانية : حكم الخبر إذا كان هو هو : عبدالله منطلق ، زيد خلفك (الرفع) .
- ثالثاً - الاسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل وما كان يميزه : ١٣٣ - ١٣٦
- (الاول) - الحروف الخمسة (إن وأخواتها) .
 - (الثاني) - كم وما اجري مجراها :
 - (الثالث) - النداء .
 - (الرابع) - لا النافية للجنس .
 - (الخامس) - الاستثناء .

الملاحظة الاولى : تصنيف للنحاة للموضوعات النحوية السابقة .

الملاحظة الثانية : ما يقع في دراة (كم) :

- ما في الماء موضع راحة سحاباً .

لي مثله عبداً .

- ويحه رجلاً .

- نَعَمْ/بش رجلاً عبداً الله .

الملاحظة الثالثة : اجراء الأبواب السابقة مجرى الفعل .

فهرس الفصل الثاني - المبحث الأول

(أنواع الكلم في كتاب سيبويه)

* - أنواع الكلم .

أولاً - أنواع الاسم :

(الأول) الاسم المظهر :

المصادر	١٤٤ - ١٥٣
اسم الفاعل وصيغ المبالغة	١٥٣ - ١٥٨
اسم المفعول .	
الصفة المشبهة	١٥٨ - ١٥٩
أفعل التفضيل	١٥٩ - ١٦٠
أسماء العدد	١٦٠
اسم الفعل	١٦٠ - ١٦١
الظروف	١٦١ - ١٦٣

(الثاني) - الاسم الضمير : ١٦٣ - ١٦٤

(الثالث) - الاسم الناقص (ما كان بمعنى الذي) ١٦٤ - ١٧٠

- الأسماء الموصولة (أيّ ، مَنْ ، الذي وفروعه) ..

- (ذا) التي بمنزلة (الذي) .

- الحروف المصدرية والفعل المضارع

- ما يكون بمنزلة الذي مما يجازى به .

- (أم) و (أو) حيث يكون الفعل في موضع الاسم أو مصدراً مؤولاً

* * *

(الرابع) - ما لا ينصرف ١٧٠

* * *

(الخامس) - الأسماء التي لا تتغير عن حالها في الكلام (الحكاية) ١٧٠

-

ثانياً - أنواع الفعل :

(الأول) - أنواع الفعل من جهة وقوعه ، وأزمته ، وصياغته :

- الفعل الواقع المنقطع ، الفعل الذي لم يقع ، الفعل الواقع ولم ينقطع ١٧١ - ١٧٣

- الفعل الماضي ، فعل المستقبل ، الفعل المستمر

- الفعل الماضي ، الفعل المضارع للاسم ، فعل الأمر

* الفعل الدائم : *

* * *

(الثاني) - أنواع الفعل من جهة عمله في الأسماء والمصادر : ١٧٣ - ١٧٥

- الفعل اللازم مثل : ذهب زيد .

- الفعل المتعدي بنفسه مثل : ضرب عبدالله زيداً .

- الفعل المتعدي يعرف مثل : سقيته بفلان/ فلانا ..
 - كان وأخواتها وما أشبهها (كاد وأخواتها) .
 - الفعل اللازم الذي انقذ الى مفعول نكرة مثل : امتلأ ماء .
- مثلاً - أنواع الحرف ١٧٦

فهرس الفصل الثاني - البحث التقني

(موازنة أنواع الكلم في كتاب سيبويه بمناهج النحلة المتأخرين^(١))

أولاً - أنواع الاسم :

(الأول) - الاسم الظاهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن :

• المصادر :

الملاحظة الأولى : المصدر في باب المفعول المطلق ١٧٨ - ١٨٠

الملاحظة الثانية : المصادر التي يعمل فيها الفعل في اللفظ لا في المعنى مثل : سير عليه مقدم

الحاج ١٨٠ - ١٨١

الملاحظة الثالثة : تصنيف المصادر في باب اضممار الفعل ١٨١

الملاحظة الرابعة : الأحكام النحوية للمصادر في باب اضممار الفعل ١٨١ - ١٨٥

الملاحظة الخامسة : ما يتعصب من المصادر بعد تعلم الكلام (الحال) ١٨٥ - ١٨٦

• اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة :

الملاحظة الأولى : اسمية اسم الفاعل ١٨٦ - ١٨٧

(١) فهرست الفهرست على هيئة ملاحظات زعمي في ترتيبها فنواع أقدم حتى ذكرت في (البحث الأول).

١٨٨ - ١٨٧	اللاحظة الثانية : فعليه اسم الفاعل
١٨٨	اللاحظة الثالثة : اسم الفاعل اذا جرى وصفا في باب النعت السبيي
		● الصفة المشبهة باسم الفاعل :
١٩٠ - ١٨٩	● أفعال التفضيل
١٩٠	● أسماء العدد
١٩٢ - ١٩٠	● أسماء الأفعال وانها ما كانت تعمل عمل الفعل في الأمر والنهي
١٩٣ - ١٩٢	● الأماكن والأوقات في اسناد الفعل (مفعول فيه) واسناد الاسم (ظروف)
		(الثاني) - ما يقابل الاسم المظهر التام المتمكن الأمكن وغير المتمكن :
١٩٥	اللاحظة الاولى : نظام الأسماء وترتيبها في كتاب سيبويه
١٩٥	اللاحظة الثانية : دراسة الأفعال في كتاب سيبويه
١٩٦ - ١٩٥	اللاحظة الثالثة : (ما لا ينصرف) وكونه من أبواب النحو
		ثانيا - أنواع الفعل :
١٩٦	اللاحظة الاولى : (الفعل الدائم) عند البصريين
١٩٩ - ١٩٦	اللاحظة الثانية : اسم الفاعل ومسألة (الفعل الدائم)
١٩٩	اللاحظة الثالثة : الفعل المستمر في الحال
٢٠٠	اللاحظة الرابعة : الفعل اللازم الذي انتقد الى مفعول نكرة
٢٠٠	ثالثا - أنواع الحرف

فهرس الفصل الثالث - المبحث الأول

(مستويات التأليف في كتاب سيبويه)

أولا - تحديد مستويات التأليف :	٢١٥ - ٢٠٤
(الأول) مستوى الصواب :	٢١٣ - ٢٠٧
- القياس	
- القياس وبعض وجوه التأليف (القراءات ، الأمثال ، التعابير المأثورة) ...	
(الثاني) - مستوى الجودة :	٢١٥ - ٢١٣
ثانيا - مستوى الكلام ومستوى الشعر :	٢٢١ - ٢١٥
- مستوى الكلام	
- مستوى الشعر (الضرورة الشعرية)	
- مستوى الصواب في الكلام والشعر .	
- مستوى الجودة في الكلام والشعر .	

ثالثا - جهات التقويم النحوي لمستويات التأليف :	٢٣٨ - ٢٢١
أولا - وجوه الاعراب :	٢٢٩ - ٢٢٢
- الاعراب والمعنى	
- الاعراب وكلام العرب	
- الاعراب والتوجيه النحوي	
ثانيا - أحوال الكلام :	٢٣٨ - ٢٢٩
- التقديم والتأخير	

- الحذف (الاتساع ، الاستغناء)
- الذكر والزيادة
- أحوال التأليف الاخرى

فهرس الفصل الثالث - المبحث الثاني

(موازنة مستويات انثألف فف كتاب سببوه بما للى النعاة والبلاغبفن)

- * افاة البلاغبفن من اراسة مسابفان الثألف فف الكتاب ٢٤٠ - ٢٤١
- * علم عناة البء البلاغبف بمسابفان الثألف من ببب الاعراب .. ٢٤١ - ٢٤٣

فهرس الفصل الرابع - المبحث الأول

(نظرفة العوامل فف كتاب سببوه)

- أولا - فكة العمل النءوف فف الكتاب : ٢٤٨ - ٢٤٩
- ثابفا - هل العمل النءوف نظرفة : ٢٤٩ - ٢٦٣
- الملاحاة الاولى : انها عامة ٢٥٠
- الملاحاة الثانية : انها ذات مببأ لتنظم العلاقات النءوفة : ٢٥٠ - ٢٦٣
- ١ - علااة التفرف او الاشغال ٢٦٣ - ٢٦٤
- ٢ - علااة التعءف (بببقة التعءف ، أنواعه) ٢٦٤ - ٢٦٥

٣ - علاقة التطابق (علاقة هو هو)	
٤ - علاقة الخلاف (عشرين درهما)	
٥ - علاقة الاضافة	
٦ - العلاقة الصوتية	
٢٦٣ الملاحظة الثالثة : انها ذات منهج للتفسير والبحث	

الفصل الرابع - البحث الثاني

(موازنة نظرية العوامل في كتاب سيبويه بمناهج النحاة المتأخرين)

أولاً - أنواع العوامل :	٢٦٦ - ٢٧٥
الملاحظة الاولى : تحديد العامل النحوي	
الملاحظة الثانية : العلاقات النحوية عند النحويين المتأخرين	
الملاحظة الثالثة : العامل والعلاقة النحوية	
الملاحظة الرابعة : عامل النصب في الطرف الواقع خيرا	
الملاحظة الخامسة : العامل في الحال في اسناد الاسم	
الملاحظة السادسة العامل في الاستثناء	

ثانياً - أثر العوامل :

الاول - الاعراب

الثاني - تأليف الكلام :

١ - التقديم والتأخير

٢ - الحذف

٣ - الفصل بين العامل والمعمول

٤ - العمل والالغاء

**القسم التحليلي لمنهج كتاب سينيوية
« قسم التحليل »**



مقدمة كتاب سيبويه

- أولاً- أبواب أنواع الكلم وأحواله ٢٨٦
- الباب الأول : أنواع الكلم « هذا باب علم ما الكلم من العربية الخ »
- الباب الثاني : مجاري أواخر الكل « هذا باب مجاري أواخر الكلم الخ »
- ثانياً- أبواب الكلام (الاسناد) وأحواله ٢٨٦ - ٢٨٨
- الباب الأول : ركنا الاسناد « هذا باب المسند والمسند اليه الخ »
- الباب الثاني : دلالة الاسناد « هذا باب اللفظ للمعاني الخ »
- الباب الثالث : أعراض الاسناد « هذا باب ما يكون في اللفظ في الأعراض .. الخ »
- الباب الرابع : مستويات الاسناد- الكلام - « هذا باب الاستقامة من الكلام .. الخ »
- الباب الخامس : مستويات الاسناد- الشعر - « هذا باب ما يحتمل الشعر الخ »

الجزء الأول من أبواب النحو في الكتاب (أحكام الاسناد مع الاسم المظهر التام)

- أولاً- اسناد الفعل وعمله في الأساء والمصادر ٢٩٠ - ٣٦٢
- ترجمة أبواب النوع الأول من اسناد الفعل « هذا باب الفاعل الخ »
- الوجه الأول- ما يرتفع وما ينتصب بالفعل المظهر وما يعمل عمله ٢٩٠ - ٣٣٧
- ١ - أبواب الفاعل وأبواب المفعول ٢٩١ - ٢٩٥
- الباب الأول : الفعل اللازم والفعل المبني للمجهول « هذا باب الفاعل .. الخ »
- الباب الثاني : الفعل المتعدي « هذا باب الفاعل الخ »
- الباب الثالث : الفعل المتعدي الى مفعولين الثاني منها ليس خبراً .
- « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين الخ »
- الباب الرابع : الفعل المتعدي الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر .
- « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين الخ »

- الباب الخامس : أعلم وأرى وأخواتهما .

« الخ هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين »

- الباب السادس : الفعل المبني للمجهول المتعدي الى مفعول .

« الخ هذا باب المفعول الذي تعده فعله الى مفعول »

- الباب السابع : الفعل المبني للمجهول المتعدي الى مفعولين .

« الخ هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله الى مفعولين »

- باب استدراك : الفرق بين المفعول والحال « هذا باب ما يعمل فيه الفعل »

.....

٢ - أبواب الفعل الذي يتعدى الفاعل الى المفعول

والفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ٢٩٩ - ٢٩٩

- الباب الأول : كان وأخواتها والاخبار عن المعرفة .

« الخ هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل »

- الباب الثاني : كان وأخواتها والاخبار عن النكرة .

« الخ هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة »

.....

٣ - أبواب ما يعمل عمل الفعل ولم يتمكن تمكنه ٢٩٩ - ٣٠٦

- الباب الأول : ما ، لا ، هذا باب ما اجري مجرى ليس »

- الباب الثاني : ما يجري على الموضع »

- الباب الثالث : باب الاضمار في ليس وكان « هذا باب الاضمار »

- الباب الرابع : باب التعجب « هذا باب يعمل عمل الفعل »

« الخ أبواب استدراك على الأبواب السابقة : ٣٠٧ - ٣٢٣ »

(النوع الأول) التنازع « هذا باب الفاعلين والمفعولين »

(النوع الثاني الاشتغال »

١ - أبواب الاخبار في الاشتغال :

- الباب الأول : المبني عليه مما يكون اسما غير ظرف
« هذا باب ما يكون الاسم مبنيا على الفعل الخ »
- الباب الثاني : المبني عليه مما يكون ظرفا .
« هذا باب ما يجري مما يكون ظرفا الخ »
- الباب الثالث : المبني عليه اذا حمل على جملة بني فيها الفعل على الاسم .
« هذا باب ما يختار فيه اعمال الفعل الخ »
- الباب الرابع : المبني عليه اذا حمل على جملة بني فيها الاسم او الفعل على الآخر .
« هذا باب يحمل فيها الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة الخ »
- ب - أبواب الاستفهام في الاشتغال : ٣١٢ - ٣١٧
- الباب الأول : باب الاستفهام « هذا باب ما يختار فيه النصب الخ »
- الباب الثاني : ما ينصب في ألف الاستفهام من الأفعال .
« هذا باب ما ينتصب في الألف الخ »
- الباب الثالث : ما سَنَصِب في الألف من أسماء الفاعلين والمفعولين .
« هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين الخ »
- ج - باب الأمر والنهي والدعاء في الاشتغال : ٣١٧ - ٣١٩
« هذا باب الأمر والنهي الخ »
- د - باب النفي في الاشتغال : ٣١٩ - ٣٢٠
« هذا باب حروف اجريت مجرى حروف الاستفهام الخ »
- (النوع الثالث) البدل : ٣٢١ - ٣٢٣
« هذا باب من الفعل يستعمل فيه الاسم ثم يبدل الخ »
- « هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول الخ »
- * * *
- ٤ - أبواب ما يعمل عمل الفعل : ٣٢٤ - ٣٣١
الأول - أسماء الفاعلين والمفعولين ٣٢٤ - ٣٢٨

- الباب الأول : عمل اسم الفاعل « هذا باب من اسم الفاعل الخ »
- الباب الثاني : تعدي اسم الفاعل « هذا باب جرى مجرى الفاعل الخ »
- الباب الثالث : عمل اسم الفاعل واسم الفاعل « هذا باب صار الفاعل الخ »

الثاني- باب المصادر : ٣٢٨

« هذا باب من المصادر الخ »

الثالث- باب الصفة المشبهة وما يجري مجراها : ٣٢٩ - ٣٣١

(الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، الفعل اللازم الذي انفذ الى مفعول تكرة ،

ما كان مثل هو أشجع الناس رجلا ، أسماء العدد)

« هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل الخ »

* أبواب استدراك : ٣٣١ - ٣٣٥

(النوع الأول) أبواب عمل الفعل في اللفظ لا في المعنى : . . . ٣٣٥ - ٣٣١

- الباب الأول : تمهيد « هذا باب استعمال الفعل الخ »

- الباب الثاني : عمل الفعل في اللفظ :

« هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً الخ »

- الباب الثالث : عمل الفعل في اللفظ مما يكون المصدر حيناً .

« هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً الخ »

- الباب الرابع : عمل الفعل في اللفظ مما يكون مصدراً نائباً عن الفاعل .

« هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً الخ »

(النوع الثاني) ترك أفعال الفعل (التعليق) : . . . ٣٣٥

« هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الخ »

* * *

٥ - أسماء الأفعال : ٣٣٦ - ٣٣٧

- الباب الأول : أسماء الأفعال المفردة .

« هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء الخ »

- الباب الثاني : أسماء الأفعال المضافة .
« هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة الخ »

الوجه الثاني - ما يتصب بالفعل المضمر : ٣٣٧ - ٣٥٤

١ - أبواب اضممار الفعل المستعمل اظهاره : ٣٣٧ - ٣٤١

- الباب الأول : اضممار الفعل في الأمر والنهي .

« هذا باب ما جرى من الأمر والنهي الخ »

- الباب الثاني : اضممار الفعل في غير الأمر والنهي .

« هذا باب ما يضمم فيه الفعل الخ »

- الباب الثالث : اضممار الفعل بعد بعض الحروف .

« هذا باب ما يضمم فيه المستعمل اظهاره بعد حرف الخ »

#

٢ - أبواب اضممار الفعل المتروك اظهاره مع الأسماء ٣٤١ - ٣٤٦

(النوع الأول) اضممار الفعل في الأمر والنهي : ٣٤٦ - ٣٤٤

- الباب الأول : الأمر والتحذير .

« هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير الخ »

- الباب الثاني : الأمر والنهي .

« هذا باب ما يحذف منه الفعل الخ »

(النوع الثاني) اضممار الفعل في غير الأمر والنهي : ٣٤٤ - ٣٤٦

- الباب الأول : إضممار الفعل في بعض أساليب الكلام .

« هذا باب ما يتصب على اضممار الفعل الخ »

- الباب الثاني : إضممار الفعل للمعطوف / المفعول معه .

« هذا باب ما يظهر فيه الفعل وتتصب فيه الاسم الخ »

- الباب الثالث : ما يضمم فيه الفعل لفتح الكلام .

- « هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لفتح الكلام الخ »
- ٣٥٤ - ٣٤٧ : إضمار الفعل المتروك اظهاره مع المصدر :
 (النوع الأول) : الأبواب التي يراد بها ترجية الفعل واثباته ٣٤٩ - ٣٤٧
 - الباب الأول : المصادر النكرة غير المضافة .
- « هذا باب ما ينصب من المصادر الخ »
- الباب الثاني : ما اجري من الأسماء مجرى المصادر .
 « هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر الخ »
- الباب الثالث : ما اجري من الصفات مجرى المصادر .
 « هذا باب ما اجري مجرى المصادر الخ »
- الباب الرابع : المصادر النكرة المضافة .
 « هذا باب ما جرى من المصادر المضافة الخ »
- الباب الخامس : المصادر في غير الدعاء .
 « هذا باب ما ينتصب على اضمار الفعل الخ »
- الباب السادس : المصادر غير المتصرفلا في الدعاء وغيره .
 « هذا باب أيضا من المصادر الخ »
- (النوع الثاني) : الأبواب التي يراد بها تقرير ثبوت الفعل ٣٥٠ - ٣٤٩
 - الباب الأول : المصادر المعرّقة بالآلف واللام .
 « هذا باب ما يختار فيه ان تكون المصادر الخ »
- الباب الثاني : المصادر النكرة التي تجري مجرى ما فيه الألف واللام .
 « هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام الخ »
- (النوع الثالث) : الأبواب التي يراد بها اتصال الفعل ٣٥٢ - ٣٥١
 - الباب الأول : المصادر .
 « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر الخ »

- الباب الثاني : أسماء الأفعال .
- « هذا باب ما ينتصب من الأسماء الخ »
- الباب الثالث : الأسماء الاخرى .
- « هذا باب ما جرى من الأسماء الخ »
- الباب الرابع : ما ثني من المصادر .
- « هذا باب من يجيء من المصادر مثني الخ »
- (النوع الرابع) الأبواب التي يراد بها التشبيه ٣٥٤ - ٣٥٣
- الباب الأول : المصدر الذي فيه علاج وليس هو الأول .
- « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به الخ »
- الباب الثاني : المصدر الذي ليس فيه علاج .
- « هذا باب ما يختار فيه الرفع الخ »
- الباب الثالث : المصدر الذي فيه علاج ولكنه هو الأول .
- « هذا باب ما يختار فيه الرفع الخ »



- الوجه الثالث : ما ينتصب بالفعل المظهر والمضمر عما يكون من المصادر
بعد تمام الكلام : ٣٥٤ - ٣٦٢
- ١ - باب المصدر الذي يكون مفعولا له ٣٥٤
- « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر الخ »
- ٢ - أبواب المصادر وما اجري مجراها عما ينتصب حالا ٣٥٧ - ٣٥٥
- الباب الأول : المصادر
- « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال الخ »
- الباب الثاني : ما جعل من الأسماء المضافة مصدرا .
- « هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا الخ »
- الباب الثالث : ما جعل من الأسماء التي فيها الألف واللام مصدرا .

- « هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا الخ »
- « الباب الرابع : ما جعل من الأسماء النكرة مصدرا .
« هذا باب ما ينتصب أنه حال الخ »
- * * *
- ٣ - أبواب ما ينتصب من المصادر توكيدا ٣٥٧ - ٣٥٨
- « الباب الأول : التوكيد لما قبله .
« هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله الخ »
- « الباب الثاني : التوكيد لنفسه .
« هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه الخ »
- * أبواب استدراك مما يقع حالا او غيره ٣٥٨ - ٣٦٢
- « الباب الأول : المصدر في تركيب أمّا كذا فكذا .
« هذا باب ما ينتصب المصدر لأنه حال الخ »
- « الباب الثاني : الاسم في تركيب أمّا كذا فكذا .
« هذا باب ما يختار فيه الرفع الخ »
- « الباب الثالث : الأسماء التي لا ينفرد منها شيء ، دون ما بعده .
« هذا باب ما ينتصب من الأسماء الخ »
- « الباب الرابع : الأسماء مما يحون سعرا المعرفة .
« هذا باب ما ينتصب فيه الاسم الخ »
- « الباب الخامس : الأسماء مما يكون سعرا النكرة .
« هذا باب يختار فيه الرفع والنصب الخ »
- « الباب السادس : الصفات في تركيب كذا بكذا .
« هذا باب ما ينتصب من الصفات الخ »
- « الباب السابع : الصفات المعرّفة بالألف واللام في تركيب كذا فكذا .
« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة الخ »

- الباب الثامن : الأسماء والصفات التي تجيء للتعظيم .

« هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات الخ »

ثانياً - اسناد الاسم وأحوال اجرائه على ما قبله ٣٨٢ - ٣٦٢

الأول - بناء الأماكن والأوقات على المبتدأ ٣٦٥ - ٣٦٣

- الباب الأول : الأماكن غير المختصة .

« هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت فالمكان الخ »

- الباب الثاني : الأمكن المختصة / والأوقات .

« هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة وأما الوقت الخ »

* * *

الثاني - جر الاسم باضافته الى ما قبله ٣٦٥

« هذا باب الجر الخ »

* * *

الثالث - التوابع ٣٧٤ - ٣٦٥

١ - أبواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان نكرة : ٣٦٧ - ٣٦٥

- الباب الأول : نعت النكرة .

« هذا باب مجرى النعت على المنعوت الخ »

- الباب الثاني : العطف على النكرة .

« هذا باب ما اشرك بين الاسمين الخ »

- الباب الثالث : البدل من النكرة .

« هذا باب المبدل من المبدل منه الخ »

٢ - أبواب اتباع الاسم ما قبله اذا كان معرفة : ٣٦٨ - ٣٦٧

- الباب الأول : نعت المعرفة .

« هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها الخ »

- الباب الثاني : البدل المعرفة .

- « الخ هذا باب بدل المعركة » الخ ٣٧١ - ٣٦٨
- ٣ - أبواب النعت السببي : » الخ ٣٧١ - ٣٦٨
- الباب الأول : النعت السببي باسم الفاعل واسم المفعول .
- « هذا باب ما يجري عليه صفة » الخ
- الباب الثاني : النعت السببي بالصفة المشبهة .
- « هذا باب ما جرى من الصفات » الخ
- الباب الثالث : النعت السببي بالأسماء المؤولة .
- « هذا باب الرفع فيه وجه الكلام » الخ
- الباب الرابع : النعت السببي بالأسماء المركبة .
- « هذا باب ما جرى من الأسماء » الخ
- الباب الخامس : النعت السببي بالأسماء التي لا تتوول .
- « هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردا » الخ ٣٧٢ - ٣٧١
- ٤ - باب ما يجوز فيه الاتباع من الصفات : » الخ
- « هذا باب اجراء الصفة فيه على الاسم » الخ
- ٥ - باب ما يمتنع فيه الاتباع من الصفات : » الخ ٣٧٣ - ٣٧٢
- « هذا باب ما ينصب فيه الاسم » الخ
- ٦ - أبواب صفات المدح والذم : » الخ ٣٧٤ - ٣٧٣
- الباب الأول : التعظيم والمدح .
- « هذا باب ما يتنصب على التعظيم والمدح » الخ
- الباب الثاني : الشتم والهجاء .
- « هذا باب ما يجري من الشتم » الخ



- الرابع - ما يتنصب على الحال لأنه وصف للمعرفة المبينة على المتبداً » الخ ٣٧٨ - ٣٧٤
- الباب الأول : المتبداً من أسماء الاستفهام .

- « هذا باب ما ينتصب لأنه حال الخ »
- الباب الثاني : المبتدأ اسم مبهم أو غير مبهم والمبني عليه معروف .
- « هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف الخ »
- الباب الثالث : المبتدأ نكرة عطفت عليه معرفة .
- « هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة الخ »
- الباب الرابع : المبتدأ اسم مبهم والمبني عليه صفة .
- « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر الخ »
- الباب الخامس : المبتدأ اسم مبهم أو غير مبهم والمبني عليه ظرف .
- « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر الخ »
- الباب السادس : الخبر بمنزلة الذي في المعرفة .
- « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة الخ »



- الخامس - ما ينتصب على الحال وغيره ٣٧٨ - ٣٨٠
- الباب الأول : باب النكرة .
- « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكلا الخ »
- الباب الثاني : باب المعرفة .
- « هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة الخ »
- الباب الثالث : باب الاسم الجوهري (التمييز) .
- « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح ان يكون صفة الخ »
- الباب الرابع : باب المصدر وما كان بمنزلة .
- « هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله الخ »
- الباب الخامس : باب الصفة المتقدمة على الموصوف .
- « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف الخ »
- الباب السادس : باب تشبيه الظرف المستقر

الباب الأول : أحكام التزخيم .

« هذا باب الترخيم »

الباب الحادي عشر : تزخيم بعض الأسماء المركبة .

« هذا باب الترخيم في الأساء »

باب استدراك على الترجيم .

« هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء... »

•

•

•

313-3.7

الترج - النفى بلا (عشرة أبواب) :

البار الأول: أحكام النفي بلا

الباب العاشر : ابقاء الأسماء على حالها وإن لم تتكرر لا .

« هذا بار ما اذا لحقته لم تغَيِّره »

•
•
•

413-1A3

113-113

٤١٣ - بار تھیل فی أدوات الاستثناء

« هذا باب الاستثناء »

٢ - أبواب الاستنباط (ثلاثة عشر باباً) ٤١٤ - ٤١٩

- البار الأول : وجوه الاستثناء بالآ .

« هذا باب ما يكون استثناء بـ لا الخ »

الباب الثالث عشر : ما يكون مبتدأ بعد إلا .

« هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا الخ »

٣ = أبواب الاستثناء بما فيه معنى (أربعة أبواب) ٤١٩ = ٤٢١

الباب الأول : الاستثناء بـ (غير) .

« هذا باب غير »

الباب الرابع : الاستثناء - (لا يكون) و (ليس) وما أشبهه/ سوى .

« هذا باب لا يكون »

الجزء الثاني من أبواب النحو في الكتاب (أحكام الاسناد مع غير الاسم المظهر التام)

الأول - علامات المضمرين (ثمانية عشر بابا) ٤٢٥ - ٤٢٩

- الباب الأول : عنوان اربواب .

« هذا باب مجرى علامات المضمرين الخ »

- الباب السابع عشر : باب ضمائر الفصل .

« هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا الخ »

- باب استدراك فيما لا يكون من مواضع الفصل .

« هذا باب لا تكون هو وأخواتها فصلا الخ »

الثاني - الاسم الناقص ٤٣٠ - ٤٤٥

(النوع الأول) : الأسماء الموصولة (أي ، مَنْ ، الذي وفروعه) (ثمانية أبواب)

- الباب الأول : أي ومنّ ٤٣٠ - ٤٣١

« هذا باب (أي) الخ »

- الباب الثاني : أيّ المعربة .

« هذا باب مجرى أيّ الخ »

- خمسة أبواب استطراد في الاستفهام بأيّ ومنّ .

- باب استطراد في أحوال صلة (مَنْ) .

« هذا باب اجرائهم صلة مَنْ وخبره الخ »

(النوع الثاني) باب ذا التي بمنزلة الذي ٤٣١

- « هذا باب اجرائهم (ذا) وحده الخ »

(النوع الثالث) الحروف المصدرية مع الفعل المضارع (أحد عشر بابا) ٤٣٦ - ٤٣٧

- الباب الأول : أن ، كي ، لن .

« هذا باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء الخ »

- « هذا باب ما يثنى فيه المستقرّ تركيداً الخ »
 السادس - بناء ما هو هو على المبتدأ : ٣٨٠ - ٣٨٢
- الباب الأول : باب الابتداء .
 « هذا باب الابتداء الخ »
- الباب الثاني : باب المبتدأ الذي خبره ظرف .
 « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه الخ »
- الباب الثالث : باب اضممار الخبر .
 « هذا باب من الابتداء الخ »
- الباب الرابع : باب اضممار المبتدأ .
 « هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمراً الخ »
- ثالثاً - الاسناد الذي يجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة : ٣٨٢ - ٤٢١
- الأول - الحروف الخمسة (خمسة أبواب) ٣٨٣ - ٣٨٦
- الباب الأول : باب الحروف الخمسة .
 « هذا باب الحروف الخمسة الخ »
- الباب الخامس : ما يصح نصبه على الحال في الحروف الخمسة .
 « هذا باب ما ينتصب فيه الخبر الخ »
- * * *
- الثاني - كم وما يجري مجراها خمسة أبواب) ٣٨٧ - ٣٨٩
- الباب الأول : باب كم في الاستفهام .
 « هذا باب كم الخ »
- الباب الخامس : باب نعم ونعم وما جرى مجراها .
 « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً الخ »
- * * *
- الثالث - النداء ٣٩٠ - ٤٠٦

- ١ - أبواب النداء بـ (يا) وأحكام تابع المتأدى (سبعة أبواب) ٣٩٥ - ٣٩٥
- الباب الأول : باب النداء .
- « هذا باب النداء الخ »
- الباب السابع : نداء المضاف الى ياء المتكلم وهو مضاف .
- « هذا باب ما تضيف اليه الخ »
- ٢ - أبواب النداء على وجه الاستغاثة والتعجب (بابان) ٣٩٥ - ٣٩٦
- الباب الأول : حكم لام المستغاث .
- « هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا الخ »
- الباب الثاني : حكم لام المستغاث له .
- « هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة الخ »
- ٣ - أبواب النداء على وجه التذبة (خمسة أبواب) : ٣٩٦ - ٣٩٨
- الباب الأول : ألف التذبة التي يفتح ما قبلها .
- « هذا باب التذبة الخ »
- الباب الخامس : نذب الاسمين .
- « هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد الخ »
- أبواب استتراك ٣٩٩ - ٤٠٦
- ١ - باب استعمال حروف النداء .
- « هذا باب النداء التي ينبه بها المدعو الخ »
- ٢ - أبواب ما يجري على طريقة النداء (بابان) .
- ٣٩٩ - ٤٠٠
- الباب الأول : الاختصاص الجاري على بعض حروف النداء .
- « هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاء له الخ »
- الباب الثاني : الاختصاص مع عدم استعمال حروف النداء .
- « هذا باب من الاختصاص الخ »
- ٣ - أبواب ما يعرض للنداء - الترخيم - (اثنا عشر بابا) ٤٠١ - ٤٠٦

- الباب الحادي عشر : باب اشراك الفعل في أن وانقطاعه .
« هذا باب اشراك الفعل في أن الخ »
- (النوع الرابع) ما يكون بمنزلة الذي مما يجازى به (أربعة عشر بابا) ٤٣٦ - ٤٣٨
الباب الأول : تمهيد في باب الجزاء .
« هذا باب الجزاء الخ »
- الباب الرابع : أسماء الجزاء التي تدخل عليها حروف الجر .
« هذا باب اذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها الخ »
- خمسة أبواب استطراد فيها يدخل على الجزاء فلا يكون بمنزلة الذي .
خمسـة أبواب استطراد في أحوال الأفعال الاخرى .
- (النوع الخامس) أن التي تكون اسما مع مدخولها (ستة عشر بابا) . . . ٤٣٩ - ٤٤٣
الباب الأول : إن واختلافها عن أن .
« هذا باب إن وأن الخ »
- الباب الحادي عشر : تركيب (إلا أنه) وما أشبهه .
« هذا باب آخر من أبواب إن تقول : ما قدم الخ »
- باب استطراد في الكلام على (إن) فلا تقع موقع (أن) .
« هذا باب آخر من أبواب إن تقول : أشهد الخ »
- أربعة أبواب استدراك على (أن) التي تكون اسما مثل (أن) .
(النوع السادس) أم وأو حيث يكون الفعل في موضع الاسم . . . ٤٤٣ - ٤٤٥
الباب الأول : مواضع أم وأو .
« هذا باب أم وأو الخ »
- باب استطراد على أم المنقطعة .
- الباب الرابع : باب أو في غير الاستفهام .
« هذا باب أو في غير الاستفهام الخ »
- بابان استطراد فيهما في الكلام على (أو) و (أم) .

الثالث - ما لا ينصرف (اثنان وثلاثون بابا) ٤٤٥ - ٤٤٩

- الباب الأول : باب أفعل اذا كان صفة .

« هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف . هذا باب أفعل النخ »

- الباب الثاني والثلاثون : باب التسمية بالحرف الواحد .

« هذا باب ارادة اللفظ بالحرف الواحد النخ »

* * *

الرابع - الأسماء التي لا تغير في باب الحكاية (باب واحد) ٤٥٠ - ٤٥٤

- « هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء »

